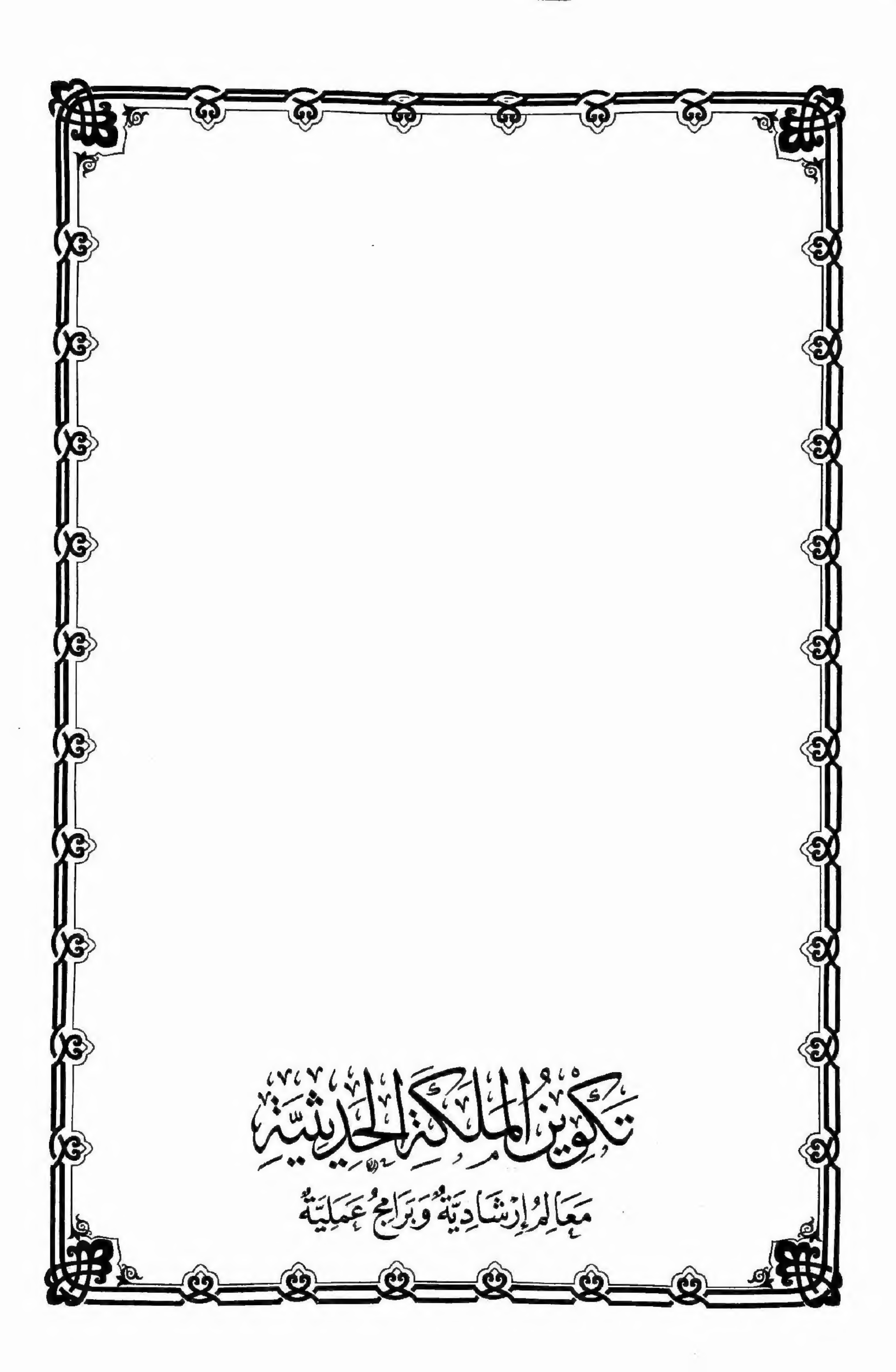


تكوين الملكة الحديثية

معالم إرشادية وبرامج عملية

تكوين الملكة الحديثية

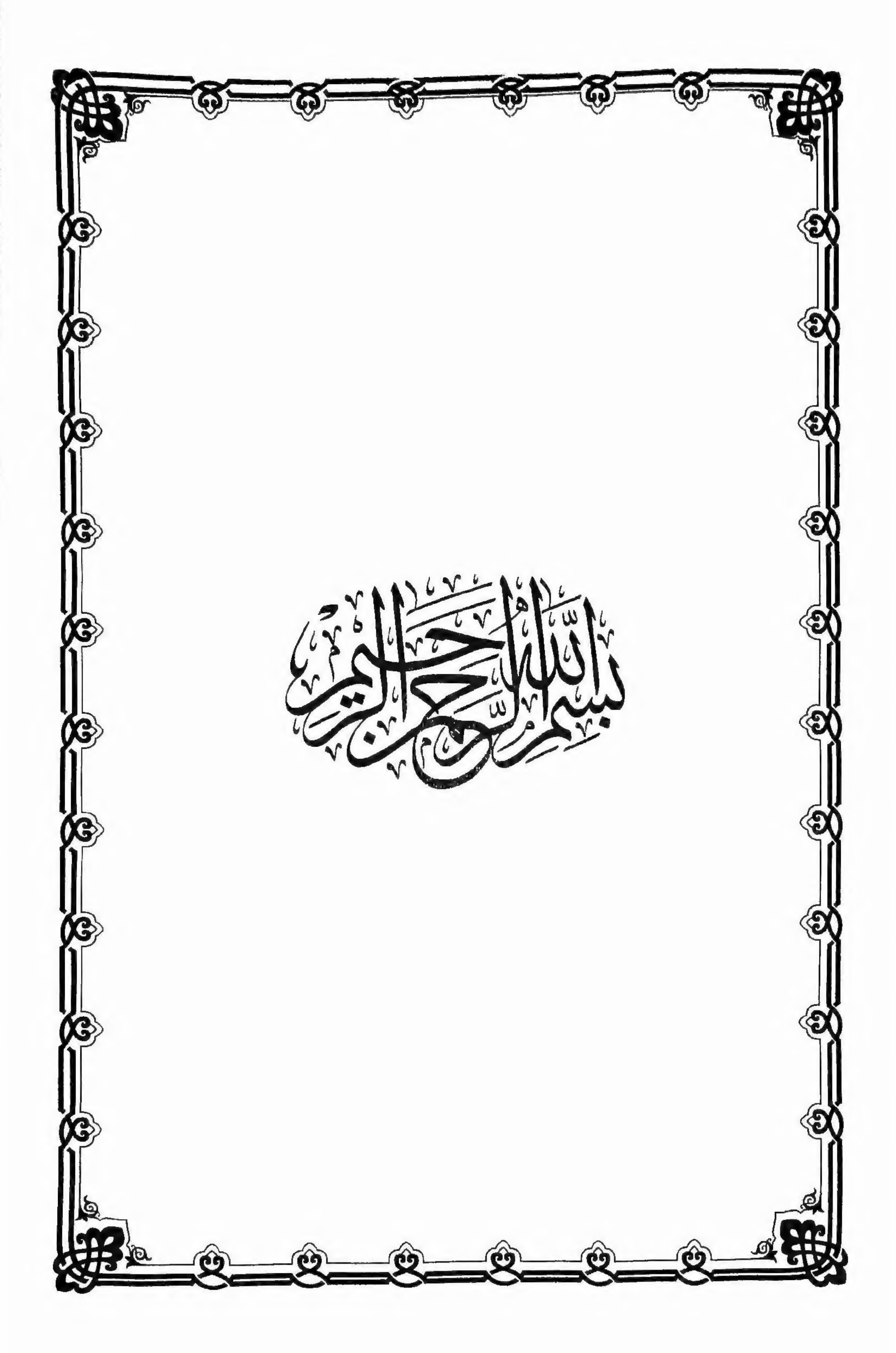
معالم إرشادية وبرامج عملية

إعداد

د/ سامح عبد الله عبد القوي متولي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة




بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ المرسَلين؛ سيِّدِنا محمَّدٍ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين.

وبعد: فهذا كتابٌ جمعَ فيه ابنُنا الأريبُ، وتلميذُنا النَّابهُ، وصديقُنا العزيزُ، وصاحبُنا الوفيُّ الدُّكتور **سامح عبد الله عبد القوي متولي**، حشدًا من المعلوماتِ؛ بغرض الوقوف على معرفة القدرة -أو بالأدقِّ الاستطاعة- لصناعةِ المعرفةِ الحديثيةِ، وتكوينِ ملكةٍ مميزةٍ ومتميزةٍ في الفكر المصطلحي ومكوِّناته.

وهذا الكتابُ خلاصةُ قراءةٍ لكاتبه لمئات أو لآلاف الصَّفحات من عشرات الكُتب، وهو يُمثِّلُ السِّفارة بين الباحث والأستاذ، لقد تصفَّحتُ هذا الكتابَ، وتأمَّلتُ مبانيَه ومعانيَه؛ رغبةً في الاستفادة والإفادة؛ فوجدتُ صاحبه قد قام خيرَ قيامٍ برسم الطَّريق لطالب علم الحديث لإعمال عقله، وإثارة مداركه نحو فَهمٍ صحيحٍ للنَّصِّ النَّبويِّ، وبيان الأدوات التي تُعينه على ذلك، وهو بمثابة المدخل للتعامل مع كتب السنة بشقَّيها؛ الرِّواية والدِّراية.

ولقد كان هذا الفنُّ همَلًا فترةً طويلةً من الزمان، حتى ظن الظَّانُّونَ وحَسِبَ المتربِّصون أنَّ السُّنَّةَ في طريقها للزوال؛ بِناءً على التبعية والتقليد، ولكن -وأيمُ الله- التعامل مع السُّنَّةِ النَّبويَّةِ يفتح آفاقًا للمعرفة لا حدود لها، إنها تعبُرُ بصاحبها من ضيق الأفق إلى سَعته.

إنَّ هذا العلم -علم الحديث الشَّريف- يرتبطُ بسائر العلوم، وهو بمنزلة القلب للجسد، والرُّوح للحياة؛ لذا لا بدَّ لدارس الحديث أن يكون مُلمًّا بالفقه، واللغة، والمنطق، وأصول الفقه، والبلاغة، وعلم المقاصد وأسرار التَّشريع، وغير ذلك من العلوم الأساسية.

وهذا التَّخصصُ لما جاء على لسان السلف الصالح والأئمة المعتبرين علمٌ وفنٌّ، له قواعده وأُسسه، وله كتبه ومصنَّفاته، وله رجاله وأئمته، ومن هنا فلا بدَّ أن يُراعى عند التلقي اختيارُ شيوخه؛ لأنه دينٌ، كما قال ابنُ سيرين: «إنَّ هذا العلمَ دينٌ، فانظروا عمَّن تأخذون عنه دينكم»، ولا بد أن يُراعى فيه عند الرِّواية والأداء قواعدُها وأصولُها؛ من حيث صيغةُ الأداء التي يُحمَلُ بها الحديثُ، وأن يكون ذا فقه ومعرفة بما يروي؛ لأنَّ الغاية من الرواية هو فقهُها، والوقوفُ على أسرار الشَّريعة التي جاء بها المعصومُ ﷺ، والرواية وسيلةٌ لتلك الغاية.

ومن يُطالع الكتب الحديثية؛ يراها -بعد إمعان نظر وفكر- تُكوِّن لدى الإنسان ملكة عقلية، بها يفكر ويرتب وينظِّم، فتراها في المتون منظمة تنظيمًا دقيقًا، تبدأ بالعقيدة (الإيمان) ثم الطهارة... وترتيبُ الكتب والأبواب فيها غايةٌ في الدِّقة، ويذكُرون عَلاقةَ الحديث بالكتاب أو الباب الذي وُضع فيه، حتى قالوا: إنَّ تَراجِمَ البخاريِّ حيَّرتِ العقولَ، وإذا ما رجعت ببصرك إلى كتب المصطلح -القواعد- وهي علوم الحديث؛ ترى عجبًا، فيبدءون في علوم السَّند باعتبارهم النَّقلة، والخبر يعتمد على ناقله، ولذا قيل: آفةُ الأخبار رُواتُها.

والفكر على نوعين: فكر منضبط بقواعدَ وقوانينَ تحكُمُه، لا يحيد عنها، ويضعها

المفكِّر أمامه، وهو ما يُعرف بالفكر المنهجي، وهذا النَّوع هو سِمةُ المحدِّثين في تأليفهم لعلم الحديث رواية ودراية.

وفكر غير منضبط، لا يعبأُ بقانون أو قاعدة، بل يَخبِطُ خَبطَ عَشواءَ، وينحرف تارة إلى اليمين، وأخرى إلى اليسار، وهو ما نراه الآن في الذين يُهاجمون السُّنَّةَ، ويضربون بالقواعد عُرَضَ الحائط؛ فلا ترى لهم منهجًا مُتَّبعًا ولا قانونًا مُتَّسِقًا.

إنَّ الفكر نعمةٌ من نعم الله على بني آدم، أودعه فيهم؛ لينظِّموا به شئون حياتهم الدِّينية والدنيوية، ويستثمرُ الإنسان تلك الملَكةَ في الرُّقي والتَّقدم، سواءٌ كانت تلك الملكةُ فطريةً أو مُكتسَبةً.

وأخيرًا؛ فإنَّ هذا الكتاب الذي كتبه د/ **سامح عبد الله عبد القوي متولي** مُفيدٌ في بابه، ويُمهد الطريق لتكوين الفكر المصطلحي، وتنمية الملكة الحديثية؛ لتكون نبراسًا مضيئًا في الحديث الشَّريف وعلومه؛ فجزى الله كاتبه خير الجزاء، وأثابه على عمله ونفع به.

وكتبه

أ.د مصطفى محمد أبو عمارة

أستاذ الحديث وعلومه بكلية أُصول الدِّين بالقاهرة



إضاءاتٌ

قال الشَّافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا فَلْيُدَقِّقْ فِيهِ لِئَلَّا يُضَيِّعَ دَقِيقَ الْعِلْمِ»[(١)].

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «... كذلك تمييز الحديث؛ فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طُول الممارسة له، والاعتناء به»[(٢)].

وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا بد في هذا العلم من طُول المُمارسة، وكثرة المُذاكرة؛ فإذا عُدم المُذاكَرُ به فليُكثِر طالبُه المُطالعةَ في كلام الأئمة العارفين؛ كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني وغيرهما، فمن رُزق مُطالعة ذلك، وفهمه وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة؛ صلُح له أن يتكلم فيه»[(٣)].

وقال الآمديُّ: «حقٌّ على كل من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصور معناه أولًا بالحدِّ أو الرَّسم؛ ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وأن يعرف موضوعه؛ تمييزًا له عن غيره، وما هي الغاية المقصودة من تحصيله؛ حتى لا يكون سعيُه عبثًا، وما عنه البحث فيه من الأحوال التي هي مسائله؛ لتصوُّرِ طلبها، وما منه استمداده؛ لصحة إسناده عند رَومِ تحقيقه إليه، وأن يتصور مبادئه التي لا بد من سبق معرفتها فيه؛ لإمكان البناء عليها»[(٤)].

---

(١) ينظر: «المدخل إلى السُّنن الكبرى» للبيهقي (ص: ٢٨٥ رقم: ٤١٦)، و«مناقب الشَّافعي» للبيهقي (٢/ ١٤٢).

(٢) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ٢٥٥).

(٣) ينظر: «شرح علل التِّرمذي» لابن رجب (٢/ ٤٦٩).

(٤) ينظر: «الإحكام» للآمدي (١/ ١٩)، و«نفائس الأصول» للقرافي (١/ ٩٧).

وقال أبو إسحاق الشَّاطبي في «الإفادات والإنشادات»: «كثيرًا ما كنت أسمع الأستاذ أبا علي الزواوي يقول: قال بعضُ العقلاء: لا يُسمَّى العالم بعلم ما عالمًا بذلك العلم على الإطلاق، حتى تتوفر فيه أربعةُ شروط؛ **أحدها**: أن يكون قد أحاط علمًا بأصول ذلك العلم على الكمال، **والثاني**: أن تكون له قُدرة على العبارة عن ذلك العلم، **والثالث**: أن يكون عارفًا بما يلزم عنه، **والرَّابع**: أن تكون له قُدرة على دفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم»[١].

وقال ابن خلدون: «إنَّ الحذق في العلم والتَّفنن فيه والاستيلاء عليه؛ إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله، وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق في ذلك الفن المتناول حاصلًا»[٢].

وقال حافظ المغرب السَّيد عبد الحي الكَتَّاني في مَعرِض حديث له عن عِظَمِ محفوظِ علماء الحديث وسَعة تآليفهم: «هذه أمورٌ لا يفقهُها كلَّ الفقه إلا من ذاقها ذوقًا جيدًا، وعرَفَ دواخل الفنِّ، وحقق كيف قَصَرَ خُدَّامُ السُّنَّةِ عُمُرَهم على تقييد شواردها، والتَّفكر في متشابهها، والجمع بين متعارضها، وكيف امتزج أهلُ هذا الشأن بالسُّنَّةِ امتزاج اللحم بالعظم، فإذا ناموا ناموا وهم فيها يفكِّرون، وإذا استيقظوا اشتغلوا بها في حال فقرهم وسعتهم، وسفرهم وحضرهم، ومرضهم وصحتهم، ومن صغرهم إلى كبرهم؛ فمن ذاق وجرَّبَ عرَفَ وصدَّق، ومن استمرر ما يستحليه هؤلاء قاسهم عليه، ومن جعل الناس سواء فليس لحمقه دواء!»[٣].

---

(١) ينظر: «الإفادات والإنشادات» لأبي إسحاق الشاطبي (ص: ١٠٧).

(٢) ينظر: مقدمة ابن خلدون (ص: ٢٤٦). (٣) ينظر: فهرس الفهارس (٢/ ١٠١٢-١٠١٣).

ويقول شيخنا شيخ البلاغيين الأستاذ الدُّكتور محمد محمد أبو موسى حفظه الله تعالى: «قد لاحظتُ أنَّ عُلماءنا الَّذين شاركوا في تأسيس العلوم، كان يهتمون اهتمامًا واضحًا ببيان الخطوات التي سلكوها في استنباط حقائق العلوم، وكانوا يُزاوجون في إعداد الجيل الذي يَخلُفُهم بين أمرين؛ **الأول:** تعليم أُصول العلم، **والثاني:** بيان كيف استُخرجت هذه الأصول، والخطوات التي سلكوها، وكأنهم يُعلِّمون تلاميذهم العلم، ويُعلِّمونهم أيضًا علم صناعة العلم؛ حتى يكون هؤلاء التَّلاميذ مُتمِّين لسِيرتهم، وماضين على دربهم، وحتى يستوعبوا كل تجارِبهم...»[(١)].

وقال أيضًا: «كم أتمنى أن أرى في أقسام الدِّراسات العُليا في جامعاتنا علمًا اسمه: «إنتاج المعرفة» أو «صناعة المعرفة»، يقوم على بيان طرائق العلماء الذين أنتجوا المعرفة، وكيف بنى من بنى، وهذا العلم المسكوت عنه ظاهر جدًّا في الكتب التي أسَّست أو شاركت في تأسيس العلوم...»[(٢)].

وقال أيضًا: «لا أعرف شيئًا يتعلمه الجيلُ القادمُ أفضلَ من أن يتعلم كيف يستخرج فكرًا من فكر، وكيف تتناسل الأفكار والمعارف»[(٣)].

ويقول الدُّكتور الطَّناحي: «إنَّ طالب العلم مدعوٌّ لأن يقرأ مُقدِّمات الكُتب وخواتيمها؛ ليقف بنفسه على منهج الكتاب، وموضعه من كُتب الفن الَّذي

---

(١) ينظر: «مناهج علمائنا في بناء المعرفة» لشيخنا الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أبو موسى (ص١٨٦).

(٢) ينظر: «المسكوت عنه في التراث البلاغي» لشيخنا الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أبو موسى (ص١٠٠)، طبعة مكتبة وهبة ٢٠١٧م.

(٣) ينظر: المصدر السابق (ص٤٧٣).

ويقول شيخنا شيخ البلاغيين الأستاذ الدُّكتور محمد محمد أبو موسى حفظه الله تعالى: «قد لاحظتُ أنَّ عُلماءنا الَّذين شاركوا في تأسيس العلوم، كان يهتمون اهتمامًا واضحًا ببيان الخطوات التي سلكوها في استنباط حقائق العلوم، وكانوا يُزاوجون في إعداد الجيل الذي يَخلُفُهم بين أمرين؛ **الأول**: تعليم أُصول العلم، **والثاني**: بيان كيف استُخرجت هذه الأصول، والخطوات التي سلكوها، وكأنهم يُعلِّمون تلاميذهم العلم، ويُعلِّمونهم أيضًا علم صناعة العلم؛ حتى يكون هؤلاء التَّلاميذ مُتمِّين لسِيرتهم، وماضين على دربهم، وحتى يستوعبوا كل تجارِبهم...»[1].

وقال أيضًا: «كم أتمنى أن أرى في أقسام الدِّراسات العُليا في جامعاتنا علمًا اسمه: «إنتاج المعرفة» أو «صناعة المعرفة»، يقوم على بيان طرائق العلماء الذين أنتجوا المعرفة، وكيف بنى من بنى، وهذا العلم المسكوت عنه ظاهر جدًّا في الكتب التي أسَّست أو شاركت في تأسيس العلوم...»[2].

وقال أيضًا: «لا أعرف شيئًا يتعلمه الجيلُ القادمُ أفضلَ من أن يتعلم كيف يستخرج فكرًا من فكر، وكيف تتناسل الأفكار والمعارف»[3].

ويقول الدُّكتور الطَّناحي: «إنَّ طالب العلم مدعوٌّ لأن يقرأ مُقدِّمات الكُتب وخواتيمها؛ ليقف بنفسه على منهج الكتاب، وموضعه من كُتب الفن الَّذي

---

(١) ينظر: «مناهج علمائنا في بناء المعرفة» لشيخنا الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أبو موسى (ص١٨٦).

(٢) ينظر: «المسكوت عنه في التراث البلاغي» لشيخنا الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أبو موسى (ص١٠٠)، طبعة مكتبة وهبة ٢٠١٧م.

(٣) ينظر: المصدر السابق (ص٤٧٣).

يعالجه، وأسلوب التَّعامل معه، والرُّجوع إليه، وطالب العلم مدعوٌّ أيضًا إلى أن يُدرك العلائق بين الكتب؛ تأثرًا وتأثيرًا، ونقدًا واختصارًا وتذييلًا، وليعلم أبناؤنا الطَّلبة أنَّ كثيرًا من أبواب العلم إنَّما يحصل بالجُهد الشَّخصي الدَّءوب، وأنَّ وظيفة المعلم إنما تقف عند حدود تعبيد الطُّرق، ووضع العلامات...»[١].



(١) ينظر: «الموجز في مراجع التَّراجم» للدُّكتور محمود الطناحي (ص٢١).

مُقدّمة

الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أَشرَفِ الأنبياءِ والمُرسَلِين، سَيِّدِنا مُحمَّدٍ، وعلى آلِه وصَحبِه، ومَن اهتَدَى بِهَديِهِ إلى يَومِ الدِّين.

أمَّا بَعد: فإنَّ علم الحديث من العُلوم التي ألهَمَ اللهُ هذه الأمة في أوَّلِ عهدها العنايةَ به، والاجتهاد في سبيل حفظه وتدوينه، ونقله ونشره، والحرص على تلقيه وجمعه، والتَّنافس في ضبطه وإتقانه، والاهتمام بكلِّ ما يتصلُ به من عُلوم وفنون إلهامًا قويًّا واضحًا، تجلت فيه حكمةُ الله وعنايتُه بصيانة هذا الدِّين وإكماله، حتى كان ذلك دافعًا نفسيًّا تستشعر الأمةُ مصدره، وكأنَّ الذي يسوقُها نحو هذه الغاية النَّبيلة سوقًا قويًّا هو وجودُ لذَّةٍ في الانسياق إليه، والاستجابة له، لذة لا تعدلها لذة، وراحة لا تعدلها راحة، فتهون لأجل ذلك عليها المتاعب والمشقات، وتقصُرُ في سبيلها الأبعاد والمسافات، وتتدفق على طلبه من مظانِّه[1]، وحفظه وروايته من أهله، ونقله من مكان إلى مكان سيول وجيوش من أذكياء الأمم والشُّعوب، لا يُعرَفُ نظيرُهم في تاريخ أمة وحضارة، ولا في تاريخ علم وثقافة، وكان كل ذلك سرًّا من الأسرار الإلهية، وبرهانًا ساطعًا على مدى عناية الله تعالى بهذه الرِّسالة التي ختم اللهُ بها الرِّسالات، وبهذه الشَّريعة التي قضى الله ببقائها وخلودها، وانتشارها وعمومها لجميع العُصور والأجيال، فهذا

---

(١) قال الدُّكتور خلدون الأحدب: «من الكلمات النَّفيسات التي درات بين أهل التَّحقيق والنَّظر في الزَّمن السَّالف قولهم: «العلم معرفة المظانِّ»، فأصغوا إليها ووعوها، فحققوا المبتغى الأعلى؛ درسًا، وتحصيلًا، استيفاءً، وسعةً، نظرًا وتحقيقًا». ينظر: «التَّصنيف في السُّنة النَّبويَّة وعُلومها» (ص: ٥) بتصرف يسير.

الإلهام الذي كان سببًا لاندفاع الأمة إلى حفظ الحديث النَّبوي مرَّةً، وإلى استنباط الأحكام وتفريع الفُروع مرَّةً أخرى، وإلى تدوين العلوم المنبثقة من القرآن نحوًا وصرفًا وبلاغةً، وإلى تأليف الكتب وصِناعة العلم والملكات التي لها أثر ظاهر في جودة هذا العلم أو ذلك الفن، وهذا أمر طبعي، غير أن بعض العلوم -ومنها علم الحديث الشريف- يكون للملكة فيها أثر كبير في صحة نتائج هذا العلم، بل ربما لا نتجاوز الحقيقة إذا قطعنا بأن من اشتغل بعلم الحديث، وتوافر على كل أدواته، مع خُلُوِّه من الملكة والدِّربة؛ فإنه لابد أن يَزِلَّ في النَّتيجة، أو يَعثِرَ في المنهج، وهذا يؤكد أهمية توافر المُحدِّث على ما يُمكن تسميته بالملكة الحديثية، والجد والسَّعي في الاجتهاد في علوم النَّقد التي وَرِثناها عن أسلافنا -رضوان الله عليهم- ويعلم أنَّ الاجتهاد هو سفينة النَّجاة، وأنَّ التَّبعية والتَّقليد مُزرية بأهلها، والإخفاق في الاجتهاد أفضل من النَّجاح مع التَّقليد؛ ولهذا يُقدِمُ أهلُ العلم على ما يُقدِمُون عليه بطلاقة نفس، ووفرة نشاط، وتمام الهمة، غير ناظرين إلى ما يُمكن أن يحصلوه، والمطلوب فقط أن يتهيئوا للأمر، وأن يأخذوا له أُهْبَتَه، وأن يَعُدُّوا له عُدَّتَه، وأن يتزودوا له بزاده؛ لأنَّ الطَّريق طويل، والغاية بعيدة، وقد ينقطع الظَّهرُ دونها، ولا يرتاب باحث في الواقع المعاصر من تعمُّد لتغييب علوم الشَّريعة عن السَّاحة؛ بالتَّزهيد فيها، والطَّعن في أئمتها ومناهجها، وأنها لا تُسمَّى عِلمًا، إلى غير ذلك من التُّرَّهاتِ، وما الحملات المسعورة على قلعة الإسلام الحصينة -الأزهر الشَّريف- إلا من جرَّاءِ تِلكُمُ الحملات الممنهجة على علوم الشَّريعة ودارسيها، ولا يشك ناصح لأمته أنَّ سبيل نهضتها بأمور؛ من أجلِّها وأهمِّها أن نُعيد إلى العلوم الإسلامية حيويتها وعُمقها وأثرها في حياة

النَّاس، وهذه الغاية العالية تستوجب جُهودًا جبارة في تجديد هذه العلوم، التَّجديد الذي يُعيدها إلى ما كانت عليه، وذلك من خلال التَّجديد لمناهج التَّعلم والتَّعليم، وتطبيق المعلومات النَّظرية، حتى يُحْكِمَ الباحثُ صناعة العلم كما قال ابن خلدون وغيره؛ فالعلم صناعة، حتى يُحكِمها الباحث يجب عليه أن يُحكِم السَّيطرة على التَّنظير، ثم يُحكِم السَّيطرة على التَّطبيق؛ فإذا حدث خللٌ في إحكام صناعة العلم من تصوُّره وصناعته؛ أدَّى بالضَّرورة إلى فساد التَّصور في قضايا العلم، والخلل المنهجي في فهم مصطلحات العلم، وإذا عَدِمَ الباحث صحة البداية؛ عزَّ عليه الوصولُ إلى كمال النِّهايات.

والفكاك من النَّمطية شرط للتَّجديد؛ فلقد فطر اللهُ تعالى العقل البشري على العمل ضمن مسارات محددة، وإذا ما تجاوز تلك المسارات؛ حطَّمَ منطقيته، ولم يجد منطقية أخرى تُسعفه في الاستمرار في ذلك التَّجاوز، وهو لا يستطيعُ أن يفكر إلا ضمن أنماط معينة، يستفيدها من كسبه الثَّقافي والمعرفي، ومع مرور الأيام يميل العقل إلى التَّطابق مع الأنماط السائدة، والخُضوع لها، ويصبح نِتاجُه عبارةً عن تدعيم للواقع الموجود وإثرائه، دون تفكيكه وتغييره، وليس من السَّهل على العقل أن يخرُجَ عن كل الأنماط السَّائدة، لكن بإمكانه أن يبتعد عن بعض الأنماط غير المنتجة؛ اتكاءً على أنماط أخرى، تنسج ثمارًا بحثية رائدة، وعلى كل حال فإن الإبداع ليس سوى التَّحرر من أَسرِ النَّمطية، وحتميات الطَّبيعة، ومقُولات التَّاريخ المثبِّطة.

ومن أُسس التَّفكير التي ركَّبها الله -سبحانه وتعالى- في العقل البشري: أنَّ

الإنسان لا يمكن أن يُعالج أمرًا وهو لم يتصوَّره، هذا أمرٌ يُدركه أيُّ إنسان مهما كانت خلفيته الدِّينية والثَّقافية، وقد أكَّدَت هذا المبدأَ العقليَّ نصوصُ الوحي، وهذه القضية بالرغم من بدهيَّتِها التي يستغرب المرء من مجرد إثارتها أصلًا، يلخصها أهل العلم في مبدأ شهير؛ وهو: «الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّرِه»، وأهل العلم يستخدمون هذا المصطلح في باب الحكم، وفي باب الفتوى، كما ذكر أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ) في «الغياثي» اشتراط فهم الواقعة للحكم، ثم ذكر ابن القيم (ت ٧٥١هـ) في «إعلام الموقعين» أنه لا يمكن الفتوى والحكم إلا بنوعين؛ **الأول**: فهم الواقع والفقه فيه، **والثاني**: فهم حكم الله، ثم قال: «فالعالم من يتوصَّلُ بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله»، وذكر أن هذين نوعان من الفقه؛ فقال: «فهاهنا نوعان من الفقه، لا بد للحاكم منهما؛ فقه في أحكام الحوادث الكلية، وفقه في نفس الواقع وأحوال النَّاس»؛ ففهمُ الواقع وأحوال الناس نوعٌ من الفقه، كما أن معرفة القواعد الشَّرعية الكلية نوع من الفقه، ويتركب من هذين الفقهين التنزيل الصحيح للقواعد الشَّرعية على الواقع.

وليس أدل على أهمية امتلاك ملكة الحديث، وأثرها في حفظ السُّنَّة الشَّريفة؛ من قول الخطيب البغدادي مُبينًا فضلَ الحديث وتعلُّمه (ت ٤٦٣هـ): «ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السُّنن وجمعها، واستنباطها من معادنها، والنَّظر في طُرقها؛ لبَطَلَتِ الشَّريعة، وتعطَّلَت أحكامها؛ إذ كانت مُستخرجةً من الآثار المحفوظة، ومُستفادةً من السُّنن المنقولة؛ فمن عَرَف للإسلام حقَّه، وأوجب للدين حُرمته، أكبر أن يحتقر من عظَّم الله شأنه، وأعلى مكانه، وأظهر حجته، وأبان فضيلته، ولم يرتق بطعنه إلى حزب الرسول، وأتباع الوحي، وأوعية الدين،

وخَزَنة العلم، الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وكفى المحدِّثُ شرفًا أن يكون اسمُه مقرونًا باسم رسول الله ﷺ، وذكرُه متصلًا بذكره: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤]»[١].

لقد أحدث علمُ الحديث نُقلة منهجية في تشكيل العقلية الإسلامية؛ من حيثُ التَّعامل مع النَّص ثبوتًا وتوثيقًا؛ فهو علم أنشأه العقل المسلم على غير مِثال سبق، وهو يُمثل إضافة في التَّأصيل للفكر المنهجي، والتَّحصين الثَّقافي، والتَّميز الحضاري للمسلمين، وللمنهج دور خطير في حركة الإنسان الفكرية والحضارية عُمومًا؛ فمن دون منهج فليس ثمَّةَ طريقٌ يُوصل إلى الأهداف، مهما بُذل من جُهد، وقُدِّم من عطاء، ومن آثار هذه النُّقلة المنهجية في تشكيل العقل الإسلامي قضية التَّحويل من عقل خُرافي يتبع الظُّنون والأوهام إلى عقل عِلمي يتبع الحُجة والبرهان، ومن عقل مُقلد تابع إلى عقل مُتحرر مُستقل، ومن عقل مُتعصب إلى عقل مُتسامح، ومن عقل راكد إلى عقل يقظ مُتحرك[٢].

ونذكر في هذا السِّياق شهادة المؤرخ الدُّكتور أسد رستم[٣] على ما وصل إليه

---

(١) «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص: ٨٦)، تحقيق د. ماهر ياسين الفحل، الدمام: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ.

(٢) ينظر: «أثر علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم» للدكتور خلدون الأحدب (ص: ٦، ٧).

(٣) أسد رستم: هو أسد بن جبرائيل رستم، الدكتور في الفلسفة: مؤرخ لبناني من العلماء بالوثائق، ومولده ومدفنه في الشوير ببيروت، تعلم في المدرسة (الجامعة) الأميركية ببيروت وتخرج بجامعة شيكاغو، وعاد فعين أستاذًا مساعدًا بالجامعة الأميركية (سنة ١٩٢٣) فأستاذًا للتاريخ

المحدِّثون من تقعيد القواعد، ومن رسم مناهج البحث العلمي؛ لتمييز الأخبار؛ صحيحها من سقيمها، وصوابها من خطئها، قال: «وأول من نظم نقد الروايات التَّاريخية ووضع القواعد لذلك عُلماء الدِّين الإسلامي؛ فإنهم اضطروا اضطرارًا إلى الاعتناء بأقوال النَّبي وأفعاله؛ لفهم القرآن، وتوزيع العدل، فقالوا: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾، ما تُلي منه فهو القرآن، وما لم يُتلَ فهو السُّنة، فانبرَوا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا علم التَّاريخ بقواعدَ لا تزالُ في أُسُسِها وجوهرها مُحترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا... ثم قال: «فأكببتُ على مُطالعة كُتب المصطلح، وجمعت أكثرها، وكنت كلَّما ازددتُ اطلاعًا عليها ازداد ولعي بها، وإعجابي بواضعيها... والواقعُ أنه ليس بإمكان رجال التَّاريخ اليوم أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها، وذلك على الرَّغم من مُرور سبعة قرون عليها؛ فإن ما جاء فيها من مظاهر الدِّقة في التَّفكير والاستنتاج تحت عنوان تحري الرِّواية والمجيء باللفظ يُضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوروبا وأميركا، وقد اقتطفنا من كلام القاضي عياض في هذا الموضوع شيئًا كثيرًا، أوردناه في باب تحرِّي النَّص والمجيء باللفظ في كتابنا هذا، والواقع أنَّ المثودولوجيا[1] الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربي ليست غريبة عن علم

الشرقي (١٩٢٧)، وجمع لمكتبتها مجموعة كبيرة من الوثائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن الأقطار الشامية في عهد الحكومة المصرية، ونشر منها خمسة مجلدات ضخمة، وبلغ ما أصدره مُنفردًا وبالاشتراك مع غيره نحو (٣٠) مؤلفًا، وتوفي ببيروت (١٩٦٥م). ينظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٩٧-٢٩٨). بتصرف يسير.

(١) المثودولوجيا [Methodology] (علم المناهج): ويعني الطَّريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تُهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى

مصطلح الحديث، بل تمُتُّ إليه بصلةٍ قويةٍ؛ فالتَّاريخ دراية أولًا، ثم رواية، كما أنَّ الحديث دراية ورواية، وبعض القواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتَّوصل إلى الحقيقة في الحديث تتفق في جوهرها وبعضَ الأنظمة التي أقرَّها علماء أوروبا فيما بعد، في بناء علم «المثودولوجيا»، ولو أن مُؤرخي أوروبا في العصور الحديثة اطلعوا على مُصنَّفات الأئمة المحدِّثين؛ لما تأخروا في تأسيس علم «المثودولوجيا» حتى أواخر القرن الماضي، وبإمكاننا أن نُصارح زملاءنا في الغرب فنؤكد لهم بأن ما يُفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا، ونحن أحق النَّاس بتعليمه والعمل بأُسسه وقواعده»[1].

والباحث المتخصص في السُّنة النَّبويَّة هو مُوقِّع بالإنابة عن أئمة النَّقد، وهم موقِّعون بالإنابة عن رسول الله ﷺ في تمييز مقبول الأحاديث من مردودها؛ فالمَهمَّةُ عظيمةٌ جدًّا، تحتاج إلى إمعان النَّظر، وبلوغ الوُسع والجُهد في تتبع الطرق والأسانيد والمتون وتمييزها، ومعرفة القرائن[2] والملابسات؛ حتى لا

يصل إلى نتيجة معلومة.«مناهج البحث العلمي» د عبد الرَّحمن بدوي (ص: ٥)، فهو علم يُعنى بدارسة المناهج البحثية المستخدمة في كل فرع من فروع العلوم المختلفة محاولة للوصول إلي مبادئ وتصورات عامة، تنظم إدراك العقل لموضوع معي، والموضوع في هذه الحالة هو الطُّرق التي يتبعها العلماء أثناء السَّير في بُحوثهم ـ كل في ميدانه ؛ لتشييد نسق العلم طابقًا فوق طابق.

(١) ينظر: «مصطلح التاريخ» لأسد رستم (ص: ٥ وما بعدها)، ط. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٢) معنى القرينة كما قال الإمام الجرجاني: «أمر يشير إلى المطلوب»، وقال شيخنا العلامة المحدث فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم حفظه الله: «المقصود بالقرائن ما يدل على المراد دون تصريح به»، ينظر: «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» (ص٢٢).

تَزِلَّ قدمُ الباحث؛ فيُدخِلَ في السُّنَّةِ ما ليس منها، ويُخرِجَ من السُّنَّةِ ما هو منها.

ولأجل ذلك أصبح الباحث في مسيس الحاجة إلى مقدِّمات لدراسة علم الحديث الشريف بكل مكوِّناته، وأن يكون على وعي بالمداخل الكاشفة لمباحثها وفصولها، وبيان مفاهيمها الكلية، فعلمُ الحديث لا يعدو أن يكون فردًا من العلوم الشَّرعية، فلا بد له إذن من مقدِّمات ومداخلَ، تُحقِّقُ للدارس له الأغراض التي تُحقِّقُها مداخلُ العلوم ومقدماتُها، بل إنَّ علم الحديث الشريف من أَولى العلوم بذلك؛ لأنَّ أهمية الاشتغال بعلوم الحديث تُفهم إلى تصور مدى الحاجة إليها، ومعرفة من تتعلق به هذه العلوم، ألا وهو رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ فالعلوم تَنبُلُ وتعظُمُ في نفوس محصِّليها، بقدر حاجة الناس إليها، فإن العلم الذي لا يحتاج الناس إليه، لا يكون عظيمًا في النفوس، بخلاف ما يحتاجون إليه، فإنه يعظم في نفوسهم، ويَجِلُّ قدرُه في أَعيُنِهم، ومن ثَمَّ ينشطون فيه؛ جمعًا، وترتيبًا، وتهذيبًا، وروايةً، ودرايةً، إلى غير ذلك.

ومما يدل على أهمية علم الحديث ومسيس الحاجة إليه: أنَّه علم متداخل في العلوم الأخرى، وأنها مُحتاجةٌ إليه؛ فالتَّفسير وهو قائم على تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسُّنة، أو بالأثر، أو اللغة؛ مُحتاج إلى علم الحديث؛ ليُعْلَمَ هل هذا الحديث المرفوع، أو ذاك الأثر الموقوف، أو ما دون ذلك في تفسير كلام الله عَزَّ وَجَلَّ؛ صحيح أم ضعيف؟ وكذلك الفقه مُحتاج إليه؛ إذ الفقه عبارةٌ عن حُكمٍ مُستنبطٍ من آية أو حديث؛ فالآية يُعرف معناها بتفسير القرآن أو الحديث أو الأثر لها، وقد مضت حاجةُ التَّفسير إلى علم الحديث، والحديثُ يحتاج إلى معرفة صحَّتِه من ضعفه، وهذا كلُّه راجعٌ إلى معرفة قواعد علم الحديث؛ ولهذا كان الشَّافعيُّ

يقول لأحمد: «أنتم أعلمُ بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديثُ صحيحًا فأعلموني به، أيَّ شيء يكون؛ كوفيًّا، أو بصريًّا، أو شاميًّا، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحًا»[(١)].

وقد صرَّحَ ابنُ الصَّلاح، كما في خطبة كتابه «علوم الحديث» المشهور بـ«مُقدِّمة ابن الصَّلاح»، بما سبق؛ من كون علم الحديث أكثرَ العلوم تولُّجًا في العلوم الأخرى، فقال: «... هذا، وإنَّ علم الحديث من أفضل العُلوم الفاضلة، وأنفع الفُنون النَّافعة، يحبه ذكور الرِّجال وفُحُولتهم، ويُعنى به مُحقِّقو العلماء وكَمَلَتُهم، ولا يكرهه من النَّاس إلا رُذالتُهم وسَفِلَتُهم، وهو من أكثر العلوم تولُّجا في فُنونها، لا سيما الفقه الذي هو إنسانُ عيونها؛ ولذلك كثُرَ غلطُ العاطلين منه من مُصنفي الفقهاء، وظهر الخللُ في كلام المخلِّين به من العُلماء»[(٢)].

وقد ذكر الحاكم أيضًا في «معرفة علوم الحديث» عن أحمد وإسحاق أنهما قالا: «إنَّ العالم إذا لم يعرف الصَّحيح والسَّقيم، والنَّاسخ والمنسوخ من الحديث، لا يُسمى عالمًا» [(٣)].

وبعد تدوين السُّنة وعلومها في مُصنفات باتت جهود العلماء مُنصَبَّة على إيصال هذه الكتب إلى الأجيال التالية، وعلى التَّنقيح والضَّبط والتَّقعيد والتَّمحيص، وأَضحى كلُّ جيل يحمل هذا العلم إلى من يليه، وقد يكون من أصحاب البصمات البارزة في تقعيد القواعد وضبطها، ورسم المنهجية، ومن هؤلاء الحفاظ ابن

(١) ينظر: «آداب الشافعي» لابن أبي حاتم (ص٩٤-٩٥)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ١٠٦).

(٢) ينظر: مُقدمة ابن الصلاح (ص٥).

(٣) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٠٩).

الصَّلاح، وابن رجب، وابن عبد الهادي، والعراقي، وابن حجر، وغيرهم من أماثل العلماء.

ومن المفاهيم الخاطئة تصوُّرُ أنَّ علمَ الحديثِ محصورٌ في كُتب مصطلح الحديث، وأنَّ من قرأ كتابًا أو كتابين في المصطلح أصبح من أهل الحديث، ويتصدَّرُ للتَّدريس في المراكز العلميَّة والمعاهد، وهذا بعيدٌ عن الحقيقة.

فالمصطلح عبارةٌ عن معرفة القواعد المُعرِّفة بحال الرَّاوي والمرويِّ؛ للوصول إلى ثمرة هذا العلم، وهو معرفة حال الحديث قَبولًا أو ردًّا؛ فلا يستطيع الباحث، ولو قرأ كتب المصطلح كاملة من أصغرها إلى أكبرها، أن يحكم على حديث رسول الله ﷺ صحة، أو حُسنًا، أو ضعفًا، أو ضعفًا شديدًا، أو وضعًا.

وهذا الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بداية كتابه «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح»، يُذكِّر بمقصود هذا العلم -أعني علم الحديث- فيقول: «ولم آلُ جُهدًا منذ اشتغلت بطلب الحديث النَّبوي في تعرُّف صحيحه من معلوله، ومُنقَطِعِه من موصوله، ولم آلُ عِنانًا عن الجريِ في ميدان نقلته، والبحث عن أحوال حَمَلته؛ لأنَّ ذلك هو المِرقاةُ إلى معرفة سقيمه من صحيحه، وتبيين راجحه من مرجوحه»[1].

ففي كل فن وعلم لا بد أن يكون للملكة أو الدُّربة أثرٌ ظاهرٌ في جودة هذا العلم، أو ذلك الفن، وهذا أمر طَبَعيٌّ، غير أن بعض العلوم -ومنها علم الحديث- يكون للملكة فيها أثرٌ كبيرٌ في صحة نتائج هذا العلم، بل ربما يظلُّ الباحث يطلب الحديث، ويجتهد فيه العُمُرَ المديدَ، ولا يُدرك شيئًا من آثار هذه المَلَكَةِ.

---

(١) ينظر: «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» لابن حجر (١/ ٢٢٢).

فغايةُ وثمرةُ علم الحديث معرفةُ المقبول من المردود، وهذا لا يتأتى لكل أحد، بل ينبغي تتبع مناهج نقَّاده ومسالكهم العملية؛ حتى يتسنى للباحث معرفةُ أُسس هذه الصناعة النَّقدية، ومِن أوَّلِ مَن رأيتُه عُنِيَ بمصطلح صناعة الحديث هو الإمام مسلم صاحب «الصحيح»، حيث قال: «اعلم رحمك الله أنَّ **صِناعة الحديث** ومعرفة أسبابه من الصَّحيح والسَّقيم إنما هي لأهل الحديث خاصَّةً؛لأنهم الحفَّاظ لروايات النَّاس العارفين بها، دون غيرهم؛ إذ الأصل الَّذي يعتمدون لأديانهم السُّننُ والآثارُ المنقولةُ من عصر إلى عصر، من لدن النَّبيِّ ﷺ إلى عصرنا هذا؛ فلا سبيل لمن نابذهم من النَّاس، وخالفهم في المذهب، إلى معرفة الحديث ومعرفة الرِّجال من عُلماء الأمصار فيما مضى من الأعصار من نقل الأخبار وحمَّال الآثار، وأهل الحديث هم الَّذين يعرفونهم ويُميِّزونهم؛ حتى يُنزلوهم منازلهم في التَّعديل والتَّجريح»[١].

ولذلك فقد قلَّ من يَنْجُبُ في علم الحديث ويتميز، يوم أن كان طلاب الحديث ألوفًا! ويوم كانت ألوفُهم من الطِّراز الأول من طلبة العلم.

يقول شُعيب بن حرب (ت ١٩٧هـ): «كنا نطلب الحديث أربعة آلاف، فما أنجب منَّا إلا أربعة»[٢].

ولمَّا كَثُرَ من يطلب الحديث في زمن الأعمش، قيل له: يا أبا محمد، ما ترى؟! ما أكثَرهم!! قال: لا تنظروا إلى كثرتهم؛ ثُلُثُهم يموتون، وثُلُثُهم يلحقون بالأعمال،

---

(١) ينظر: «التمييز» للإمام مسلم (ص: ٢١٨).

(٢) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (١/ ١١٣).

وثُلُثهم من كل مائة يُفلح واحدٌ[١].

ومثَّل الإمام الزُّهري لذلك بمثال، فقال: «مَثَلُ أصحاب الحديث مَثَلُ التِّمساح، يبيض مائة بيضةٍ، تفسُدُ تسعة وتسعون، وتسلم واحدة»[٢].

وقال يحيى بن أبي طالب: سمعت أبا داود يقول: كنت يومًا بباب شعبة، وكان المسجد ملآنَ، فخرج شعبة، فاتكأ عليَّ، وقال: يا سليمانُ! ترى هؤلاء كلَّهم يخرُجون محدِّثين؟ قلت: لا، قال: صدقتَ، ولا خمسة، يكتب أحدهم في صغره، ثم إذا كَبِرَ تركَه، أو يشتغل بالفساد، قال: ثم نظرت بعد ذلك، فما خرج منهم خمسة[٣].

ولذلك قال البُخاريُّ فيما رواه الخطيب في مقدمة «جامعه»: «أفضل المسلمين رجلٌ أحيا سُنَّةً مِنْ سُنن النبيِّ ﷺ قد أُميتَتْ، فاصبروا يا أصحاب السُّنن رحمكم الله، فإنكم أقلُّ النَّاس»، وقال الخطيبُ عَقِبَه: عَنَى البخاريُّ بذلك الحفاظ للحديث، العالمين بطُرقه، المميزين لصحيحه من سقيمه، وقد صدق في قوله؛ لأنك إذا اعتبرت لم تجد بلدًا من بلدان المسلمين يخلو من فقيه أو متفقه، يرجع أهلُ مصره إليه، ويُعَوِّلون في فتاواهم عليه، وتجد الأمصار الكثيرة خاليةً من صاحب حديث عارف به، مجتهد فيه، وما ذاك إلا لصعوبة علمه وعزته، وقلة من يَنجُبُ فيه من سامعيه وكَتَبَتِه، وقد كان العلم في وقت البخاريِّ غضًّا طريًّا، والارتسام به محبوبًا شهيًّا، والدَّواعي إليه أكبر، والرَّغبة فيه أكثر، وقال ما حكيناه عنه، فكيف يقول في هذا الزَّمان مع عدم الباحث، وقلة الراغب؟ **وكأن الشَّاعر وصف قلَّة**

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» للخطيب (١/ ١١٢).

(٢) ينظر: «الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (١/ ٨٦).

(٣) ينظر: «سير أعلام النُّبلاء» للذَّهبي (٧/ ٢٥٥).

المتخصصين به من أهل زماننا في قوله:

وقد كنَّا نعدُّهُمُ قليلًا   فقد صاروا أقلَّ من القليل[١]

وقال النَّوويُّ: «كان أكثر اشتغال العلماء بالحديث في الأعصار الخاليات، حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الباحثين ألوفٌ متكاثراتٌ، فتناقص ذلك، وضعُفت الهِمَمُ، فلم يبق إلا آثارٌ من آثارهم قليلاتٌ، واللهُ المستعانُ على هذه المصيبة وغيرها من البليَّات»[٢].

وعلَّقَ عليه ابنُ حجر بما نصُّه: «لا شك أنَّ نقص الاشتغال بكلِّ علم قد وقع بكل قُطرٍ، لكن حظ هذا العلم الشريف مِنْ هذا النَّقص أزيَدُ؛ وذلك أن كثيرًا من البلاد الإسلامية قد خلت عمَّن يحقِّقه روايةً، فضلًا عن الدراية، وما ذلك إلا لركونهم إلى التَّقليد، وقصور هِمَمِهم عن محاولة ما يحصِّل درجة الاجتهاد، ولو في بعض دون بعض»[٣].

هذا وقد رغبتُ أن أُسهم في ذلك، بطرح خُطَّةٍ عمليةٍ، تحقق تكوين مَلَكةٍ علميَّةٍ لأحد أجلِّ العلوم، وهو علم الحديث، قال ابن حجر: «وقولُه ﷻ: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ واضح الدَّلالة في فضل العلم؛ لأن الله تعالى لم يأمر نبيَّه ﷺ بطلب الازدياد من شيء إلا من العلم، والمراد بالعلم العلمُ الشَّرعيُّ، الذي يُفيدُ معرفةَ ما يجبُ على المكلَّف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته، والعلم بالله وصفاته، وما يجب له من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص، ومدارُ ذلك على التَّفسير

---

(١) ينظر: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (١/ ٨٦).

(٢) ينظر: «شرح النووي على مسلم» (١/ ٤).

(٣) ينظر: «الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (١/ ٨٧).

والحديث والفقه، وما عدا ذلك فوسائلُ لا مقاصدُ»[١].

وقال محمد بن بركة الحلبيُّ: سمعت عثمان بن خرزاذ يقول: «يحتاج صاحبُ الحديث إلى خمسٍ، فإن عُدِمَت واحدةٌ فهي نقص: يحتاج إلى عقل جيد، ودين، وضبط لما يقول، وحَذَاقة بالصِّناعة، مع أمانة تُعرَفُ منه»[٢].

ومرادي بالملكة الحديثية: التأهلُ العلميُّ والذِّهنيُّ لإدراك مناهج النُّقَّاد، والحكم على الحديث بما يوافق مناهج النُّقاد، وألا يكون بمعزلٍ عن التَّطبيق العملي، والبحثُ يحاول استكشاف اكتساب الملكة، من خلال دراسة الباحث لهذا العلم، وطول الخبرة فيه، كما قال الحافظ ابنُ رجب الحنبليُّ: «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عُدِمَ المذاكَرُ به فليُكثر طالبُه المطالعةَ في كلام الأئمة، العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، وغيرهما، فمن رُزق مطالعة ذلك، وفهمه، وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلُح له أن يتكلم فيه»[٣].

وقال ابن بدران رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم أنَّ كثيرًا من الناس يقضون السِّنين الطِّوال في تعلم العلم، بل في علم واحد، ولا يحصلون منه على طائل، وربما قضَوا أعمارهم فيه، ولم يرتقوا عن درجة المبتدئين، وإنما يكون ذلك لأحد أمرين:

أحدهما: عدم الذَّكاء الفطري، وانتفاء الإدراك التَّصوري، وهذا لا كلام لنا فيه، ولا في علاجه.

---

(١) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٤١) بتصرف يسير.

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٣٨/ ٤٢٥).

(٣) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٤٦٩).

والثاني: الجهل بطرق التَّعليم، وهذا قد وقع فيه غالب المعلِّمين، فتراهم يأتي إليهم الباحث المبتدئُ ليتعلم النَّحو مثلًا، فيشغلونه بالكلام على البسملة، ثم على الحمدلة أيامًا، بل شهورًا؛ ليوهموه سَعَةَ مداركهم، وغزارة علمهم، ثم إذا قُدِّرَ له الخلاص من ذلك أخذوا يُلقِّنونه متنًا أو شرحًا بحواشيه وحواشي حواشيه، ويحشرون له خلاف العلماء، ويشغلونه بكلام من رد على القائل، وما أجيب به عن الرَّد، ولا يزالون يضربون له على ذلك الوتر حتى يرتكز في ذهنه أنَّ نوالَ هذا الفن من قبيل الصَّعب الذي لا يصلُ إليه إلا من أُوتي الولاية»[1].

وقال أيضًا مُنبهًا لتربية الملكة العلمية وكيفيتها: «إنَّ الأَولى في تعليم المبتدئ أن يُجنِّبَهُ أستاذه عن إقرائه الكتب الشَّديدة الاختصار، العَسِرةِ على الفهم؛ كمختصر الأصول لابن الحاجب، والكافية له في النَّحو؛ لأنَّ الاشتغال بمثل هذين الكتابين المختصرَينِ إخلالٌ بالتَّحصيل؛ لما فيهما وفي أمثالهما من التَّخليطِ على المبتدئ؛ بإلقاء الغايات من العلم عليه، وهو لم يستعدَّ لقبولها بعدُ، وهو من سوء التَّعليم، ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها، وصعوبة استخراج المسائل من بينها؛ لأنَّ ألفاظ المختصرات تجدها لأجل ذلك صعبة عويصة، فينقطع في فهمها حظ صالح من الوقت، كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته، ثم قال: وبعد ذلك فالملكة الحاصلة من التَّعليم في تلك المختصرات إذا تم على سداده، ولم تعقبه آفة، فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطولة بكثرة ما يقع في تلك من التكرار والإحالة المفيدينِ لحصول الملكة التامة،

---

(١) ينظر: «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» لابن بدران (ص: ٤٨٦).

وإذا اقتصر على التكرار قصرت الملكة لقلته، كشأن هذه الموضوعات المختصرة، فقصدوا إلى تسهيل الحفظ على المتعلمين، فأركبوهم صعبًا يقطعهم عن تحصيل الملكات النافعة وتمكُّنِها، واعلم أنك إذا قابلت بين من قرأ الكافية، وبين من قرأ ابن عقيل شرح ألفية ابن مالك وجدت الأول جامدًا غير متسع الصدر في ذلك الفن، ووجدت الثَّاني أغزر مادة، مُنفسحًا له المجالُ، وحاصل الأمر أن الأستاذ ينبغي أن يكون حكيمًا، يتصرف في طرق التَّعليم بحسب ما يراه موافقًا لاستعداد المتعلم، وإلا ضاع الوقت بقليل من الفائدة، وربما لم تُوجد الفائدة أصلًا، وطرق التعليم أمر ذَوقي، وأمانة مودعة عند الأساتذة، فمن أدَّاها أُثيب على أدائها، ومن جحدها كان مطالَبًا بها»[١].

ويقول ابن القيم في كتابه «الفوائد»: «من أَرَادَ علو بُنْيَانه فَعَلَيهِ بتوثيق أساسه وإحكامه، وشدَّة الاعتناء بِهِ؛ فإنَّ عُلُوَّ الْبُنيان على قدر تَوْثِيق الأساس وإحكامه؛ فالأعمال والدرجات بُنيان، وأساسها الْإِيمَان، وَمَتى كَانَ الأساس وثيقًا حُمِلَ الْبُنيان واعتلى عَلَيْهِ، وَإِذا تهدَّمَ شَيْء من الْبُنيان سَهُلَ تَدَارُكه، وَإِذا كَانَ الأساسُ غيرَ وثيقٍ لم يرْتَفع الْبُنيان وَلم يثبت، وَإِذا تهدم شَيْء من الأساس سقط الْبُنيان أَو كَادَ؛ فالعارف همَّتُه تَصْحِيح الأساس وإحكامه، وَالْجَاهِل يرفع فِي الْبناء عَن غير أساس، فَلَا يلبث بُنْيَانه أَن يسْقط، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾[٢]؛ فالأساس لبِنَاء الْأَعْمَال كالقوة لبدن الْإِنْسَان، فَإِذا كَانَت الْقُوَّة قَوِيَّة

(١) المصدر السَّابق (ص: ٤٩١).

(٢) [التوبة: ١٠٩].

حملت الْبدن، وَدفعت عَنهُ كثيرًا من الْآفَات، وَإِذا كَانَت الْقُوَّة ضَعِيفَة، ضعف حملهَا للبدن، وَكَانَت الْآفَات إِلَيْهِ أسْرع شَيْء»[1].

فخدمة السُّنة النَّبوية إنما تتكامل بقيام العلماء في كل عصرٍ ومِصرٍ بدورهم العلمي، كأن يستدركَ اللاحقُ ما فات للسَّابق، وينتقدَ ما وَهِمَ، ويضيفَ ما فَهِمَ، وجدَّ دون أن يظل التَّقليد الأعمى والتكرار الممل سمةً بارزةً لهم في ميدان الخدمة[2]، وهذا لا يدرك إلا بالجدِّ والهمة العالية؛ فأما من كانت له همة عالية، ولم يكن له جدٌّ، أو كان له جدٌّ ولم تكن له همة عالية؛ فإنه لا يُحصِّلُ من العلم إلا قليلًا.

وتم تقسيم خطة البحث إلى مدخل تمهيدي، وستة فصول، وخاتمة، على **النَّحو الآتي:**

- **الفصل الأول**: أثر نشأة علم الحديث في منهجه وأدواته.
- **الفصل الثاني**: علاقة علم الحديث بالعلوم الأخرى.
- **الفصل الثالث**: معالم التَّأصيل والتَّكوين العلمي لطالب الحديث.
- **الفصل الرابع**: مفهوم الملكة الحديثية وأهميتها.
- **الفصل الخامس**: خطوات تكوين الملكة الحديثية.
- **الفصل السادس**: وسائل تحصيل الملكة الحديثية، وكيف نبني الملكة النَّقدية؟
- **ثم الخاتمة، وفهرس بأهم المصادر والمراجع.**



(١) ينظر: «الفوائد» لابن القيم (ص: ١٥٦).

(٢) من مقدمة الأستاذ الدكتور/ حمزة المليباري في كتابه «الحديث المعلول قواعد وضوابط» (ص: ٦).

مدخلٌ تمهيديٌّ

الدِّراسةُ الأكاديميَّةُ بدايةً

استمرَّ النِّظامُ التَّعليميُّ في الأمةِ الإسلاميةِ على منهجٍ واحدٍ، وذلك في كافة العلوم الشَّرعية واللغوية، وفي عصرنا انتشر التَّعليم الأكاديمي الجامعي، ويكتسب التَّعليم الجامعي اليوم أهمية متزايدة؛ نظرًا لتشعب العلوم والمعارف وكثرة التَّخصصات، وحين تجتاح مجتمعًا من المجتمعات رياحُ التَّقلب والاضطراب؛ فإنَّ الجامعة تكون من بين أهم المؤسسات التي تحافظ على توازن المجتمع، وتضمن له نوعًا من الاستقرار الثَّقافيِّ.

إنَّ الجامعات قد أضحت في نظر الأمم رمزًا من رموز السِّيادة الوطنيَّة، وعُنصرًا مهمًا من عناصر تكوين الدِّول، وحدث ما يُشبه القطيعة مع نظام التَّعليم القديم، سواءٌ أكان في الأزهر الشَّريف، أم في الزَّيتونة وغير ذلك، وكان من المفترض أن تزيد على القديم وتطوره، وكثيرًا ما يُقرر العلامة الدُّكتور محمد حسن هيتو -حفظه الله تعالى- هذه القطيعة، ويبين عَوارها في محاضراته وكتبه، فيقول: «كانت الجامعات الإسلامية وغيرها من مواطن التَّدريس تهتمُّ بهذه العلوم وتُولِيها العناية البالغة؛ لأن فهم الدِّين مُتوقف عليها؛ إذ تعبَّدَنا الله بفهم كتابه وسنة نبيه؛ بِناءً على قوانين وقواعد لغة العرب، التي أنزل بها القرآن الكريم، وبأساليبها نطق نبيُّنا العظيمُ، عليه أفضل الصلاة والسلام؛ فمن لم يعرف لغة العرب لا يعرف الدِّين، ومن لم يفهمها ويتذوقها في قواعدها لن يفهم ولن يتذوق القرآن والسنَّة، حتى يلج الجمل في سمِّ الخِيَاطِ.

وقد حدثنا أشياخنا عن طريقة التَّدريس في الأزهر، أنَّ الباحث كان لا يدخله إلَّا وهو حافظ للقرآن في الكتاتيب[1]؛ فإذا دخله قرأ في السَّنَةِ الأُولى من كتب

(١) نرى في ساحتنا هجومًا شرسًا على الكتاتيب التي أخرجت أعلام الأزهر وشيوخه، وهذه من القضايا المثيرة للجدل والمستغربة في ساحتنا اليوم، أحُلت كل مشاكلنا ولم تبق إلا مشكلة حفظ الأطفال الصغار للقرآن الكريم في الكتاتيب! إنَّ قضية الحفظ عن ظهر قلب اليوم تُوجه إليها سهام ناقدة، ويلقى باللوم على الأساتذة، وهناك اتجاهات عالمية عديدة في هذه المسألة؛ فهناك اتجاه يزهِّد في أسلوب الحفظ والتلقين إلى أبعد الحدود، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، واتجاه يعوِّل على الحفظ والفهم في ضوء استراتيجيات تعليمية، كما هو الشأن في التعليم الياباني، ونرى أن الطريقة اليابانية أجدى وأنفع، خاصة بالنسبة لعلومنا؛ فعلومنا عِمادها الحفظ أولًا؛ فالمخ البشري يحتاج إلى معلومات ومعطيات يعمل عليها، ويستخلص منها شيئًا جديدًا نافعًا، ثم يأتي الفهم والتحليل والاستنتاج والاستنباط، والناظر إلى إنتاجات الحضارة الإسلامية في العلوم الحياتية والدينية يرى هذا ماثلًا أمام عينيه، فالتركيز على الحفظ بلا فهم وتحليل وحده يجلب أضرارًا كثيرة، والاعتماد على المزواجة بين الحفظ بقدر ما مع الكثير من الفهم والتحليل يمكِّن المتعلم من امتلاك الملكات العلمية، ويتمكن أيضًا من فهم أدق للواقع المعاصر، بل وأفضل رد على هذه الترهات ما قاله أبو الفتح ابن جني: «قال لنا أبو علي الفارسي يومًا قال لنا أبو بكر السراج إذا لم تفهموا كلامي احفظوه، فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه» ينظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ١٦٤).

ويعلق الدكتور الطَّناحي رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا القول: «وهذا كلام صحيح يُصدِّقه الواقع وتُؤكده التجربة، فإنَّ الإلحاح بالحفظ الدائم المستمر مما يُمهِّد للفهم لا محالة وآية ذلك أنَّ الصغار في دور الحضانة والروضة يرددون مع إطلالة كل صباح النَّشيد الوطني لبلادهم، وهم بالقطع لا يعرفون شيئًا عن معاني مُفرداته فضلًا عن تراكيبه، ولكنهم بمرور الأيام يدركون ويفهمون، والشَّواهد على ذلك أكثر من أن تحصى في اكتساب إدراك المعارف، ونحن الذين حفظنا القرآن الكريم صغارًا نعرف هذا من أنفسنا، فما زلنا نذكر ألفاظ القرآن وتراكيبه الغريبة علينا في مطالع أيامنا، ثم إضاءة معانيه في نفوسنا بعد ذلك بالتدريج، وإن كنا لا ندرك بالضَّبط متى تم هذا، =

النَّحو «الآجرومية» بأربعة شروح لها، وفي السَّنة الثَّانيةِ يقرأ «قطر النَّدى»، وفي السَّنة الثَّالثة يقرأ «شُذور الذَّهب»، وفي السَّنة الرَّابعة يقرأ «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك»، ويحفظها كما يحفظ الفاتحة، وفي السَّنة الخامسة والسادسة يقرأ «شرح الأُشموني على الألفية».

فإذا نجح في هذا، وانتهى منه شرع في السَّنة السابعة والثامنة بدراسة «المطوَّل» للسَّعد في البلاغة، وهكذا كان يدرس ويتدرج في الكُتب في شتى العلوم.

وهذا يعني أنَّ الباحث الذي قرأ هذه السلسلة المتتابعة، من«الآجرومية» إلى «الأُشموني»، لا شك في أنه قد درس من قواعد لغة العرب ما يجعله في مصافِّ الأئمة الكبار فيها، ولا سيما أنه كان يتلقى هذه العلوم في الصغر في دراسته الابتدائية والثانوية.

ولذلك فقد وجدتُ في جيل الأساتذة الأزهريين الذين أدركوا تلك المرحلة الأزهرية من أساتذتي، وجدتُ فيهم أئمة في اللغة.

وهكذا كان يُدرَّسُ الفقهُ؛ فكان الباحث يدرس أولًا «حاشية الباجوري» على ابن قاسم في الفقه الشَّافعي، ثم يدرس «حاشية الشَّرقاوي» على «التَّحرير»، ثم يدرس «المنهج» وشرحه لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ثم يدرس «المنهاج» للإمام النَّووي بشرح الإمام جلال الدِّين المحلي، الذي يعتبر الذروة في الدِّقة والإتقان والإحكام في الفقه.

= كما لا يدرك النَّاظر في السَّماء انسلاخ النَّهار من الليل إلا حين يغشاه نُوره ويغمره سناه». ينظر: مقالات الطناحي (١/ ١٥٣).

وهذا كله في الدراسة الابتدائية والثانوية، فإذا ارتقى إلى الدراسة العالية، بدأ بدراسة الفقه الخلافي والأدلة ومناقشتها؛ ولذلك كان يصل الباحث إلى الدراسة العالية بعد الثانوية وهو إمام في المذهب، لا يقل عن كبار أئمته المبرِّزين فيه.

ولقد درست الفقه على عدد من الأساتذة الذين كانوا يُملُون علينا «منهاج النَّووي» مع شرح المحلي إملاءً عن ظهر قلب، وهو يقع في أربعة مجلدات، مع التَّمكن التام في كل العلوم على ما ذكرتُ من النَّحو والفقه، فأين نحن وأساتذة اليوم من هذا...؟»[1].

وهذا رئيس مجمع اللغة العربية العلامة الأستاذ الدُّكتور/ حسن الشافعي -حفظه الله- يقول: «ما احتجت إلى مزيد في العربية وعلومها بعد الثَّانوية الأزهرية».

فالنِّظام الأكاديمي في الجامعات -إلا القليل منها- عبارة عن مِفتاحٍ، كما علَّمنا هذا كرامُ أشياخنا؛ فالباحث الذي لا يكمل المسيرة بعد مرحلة الليسانس، بل أقول مرحلة الدُّكتوراه، لن يُفلح إذا لم يأخذ العلم صناعة ومنهجًا كالطَّعام والشَّراب.

ويقول الدُّكتور الطَّناحي: «أصل الدَّاء عند سبب واحد: ماذا يتلقى طالبُ العربية الآن في كليات اللغة العربية وأقسامها بالجامعات؟ أمشاجٌ من قواعد النَّحو والصرف، مطروحةٌ في مذكراتٍ يُمليها الأساتذة إملاءً، أو يطبعونها طبعات مُبتسَرةً، تنقُصُ عامًا وتزيدُ عامًا، واختفى الكتابُ القديمُ؛ لتحُلَّ محلَّه هذه المذكرات، ودُفع الطُّلابُ دفعًا إلى الملل من قراءة الكتب، ولا بدَّ لصلاح الحال من أن تُكوى هذه القُروحُ المُمِدَّة، وأن يُستأصلَ هذا الداء الخبيث من قاعات الدرس الجامعي.

---

(١) ينظر: «المتفيهقون» للدكتور محمد حسن هيتو (ص: ٣٩ وما بعدها).

عُودُوا أيها السَّادة إلى المتون، عُودُوا إلى «الآجرومية»، وترقَّوا منها إلى ابن عقيل، وهو كتاب سهلٌ رَهْوٌ، علَّم أجيالًا، وأقام ألسِنةً، ولا تحتجُّوا علينا بالتيسير على الطُّلاب، ففي تراثنا النَّحويِّ كتب ذواتُ عدد، وُضعت للنَّاشئة والمبتدئين»[1].

ولا زلت أذكرُ أحد الباحثين، وهو حاصلٌ على درجة «الماجستير» في علم العلل، فلما عُقد له امتحانٌ ببعض الجهات البحثية لم يستطع تحرير مفهوم العلة، واسترجعتُ حينها، وظلت فكرة التَّكوين المنهجي للطَّالب في عقلي لا تُفارقني قِيدَ أُنملةٍ.

فيوجد في النِّظام الجامعي المعاصر ما يصحُّ أن يُقال عليه ظاهرة «التَّشظِّي الثَّقافي»، فما يهضمُ الباحث ما يتعلمه ويدرسه هضمًا جيِّدًا، وإنما تظل قواعده ورسومه باهتةً كالأشباح في مَخِيلتِه، وما ذلك إلا لغياب الأسس والمنهجيات والمكونات للباحث.

إشكالات المضمون المُدرَّس:

وهي إشكالاتٌ كثيرةٌ مختلفةٌ، ويمكن إجمالها فيما يلي:

المناهج:

والمقصود كثرة انشغال الأساتذة والطُّلاب بدارسة المنهج الشَّكلي للعلم، أو ما يُسمى بالمظهر، والبعد عن جانب المضمون العلمي والتَّصورات النَّقدية؛ فمثلًا يعتني الأستاذ في الدَّرس الحديثي المعاصر ببيان التَّعريفات الواردة في علم المصطلح وتقسيماته، ولكن ما طبَّق أيَّ مصطلح منها على كتب الرِّواية

---

(١) ينظر: «الموجز في مراجع التراجم والبلدان»، د/ محمود الطناحي (ص١٧).

كالصَّحيحين مثلًا، أو السُّنن الأربعة، فمثلًا قضية الحديث المنكر وتعريفاته عند المتأخرين من عُلماء الحديث وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر، وهو فارس الصَّنعة والمقدَّمُ فيها وإمامُها وفخر الدِّيار المصرية وفخرُ الأزهر الشَّريف، عرَّفَ الحديث المنكر ببعض مشتملاته، أو ما يُسمَّى في علم المنطق التَّعريف بالرَّسم؛ فقال: «المنكر: هو ما خالف فيه الضَّعيف الثقة»[1].

فإذا اقتصر المدرِّسُ على هذا؛ أعني التَّعريف فقط ولم يحرره في ضوء مفهوم ابن حجر نفسه، ففهم كلام العالم يؤخذ من مجموع أقواله وتطبيقاته العملية، ولم يربط الأستاذ أيضًا التَّعريف الذي سبق بتطبيقاته عند المتقدمين، وعلى رأسهم أئمةُ الصِّناعة؛ من سفيان الثوري وشعبة وابن القطان وابن المديني، وابن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وأبو حاتم، وأبو زُرعة، وغيرهم من أئمة النَّقد؛ أحدث عند المتلقي إشكاليةً في تطبيق المصطلح، مما يؤثر سلبًا على مسيرة الباحث العلميَّة.

ضمور الجانب التَّطبيقي[2]:

البرامجُ في الدِّراسة الجامعية تُعاني من ضعفٍ شديدٍ في الجانب التَّطبيقي، ولا زلت أذكر أنني وأنا في بداية الطلب كنتُ إذا وقفتُ أمام حديثٍ به علة؛

---

(١) ينظر: «نزهة النظر»، ص: ٧٢.

(٢) التَّطبيق: هو إخضاع المسائل والقضايا لقاعدة علمية أو قانونية أو نحوها، وحاصل معناه أنه: تنزيل الكليات الذهنية على الوقائع الجزئية؛ فالتطبيق عمل يقوم به الباحث منزِّلًا فيه القواعد النظرية على التطبيقات والممارسات العملية الجزئية؛ لذا يقول ابن رجب الحنبلي: «**ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة**»؛ ويعني بها التَّطبيق العملي للقواعد النَّظرية. ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٤٦٩)، و«المعجم الوسيط» (٢/ ٥٥٠).

كاختلاف الوصل والإرسال، أو الرَّفع والوقف، أحتار في أمري، وأَحسَنُ ما أصنع آنذاك أن أتجاهلَ العلة والاختلاف، أو أنقُلَ أقوالًا عن الأئمة لا أعرف كيف أوجِّهها؛ لأنني لا أعرف كيف أصنعُ في التَّخريج على الخلاف، وكيف أُحدد المدار، ولا أستطيع التَّخريج على المتابعات للوجوه، فضلًا عن التَّرجيح بين الوجوه، واستحضار القرائن المرجحة فضلًا عن الحُكم على الحديث من وجهه الرَّاجح، فيجب بذل المزيد من العناية بالجانب التطبيقي، وإلا خرج الباحث كما دخل، وقد يخرج بمُغالطات عن العلم وعن المصطلح؛ فيؤثِّر على مسيرته العلمية والبحثية.

الانقطاع عن الكتب:

الاقتصارُ على المذكِّرات الدراسية دون العودة إلى المصادر الأصيلة في التَّخصص الحديثي يُسبب انقطاعًا عن التُّراث؛ فيتخرج الباحث ولا يستطيع التَّعاملَ مع التُّراث الحديثي، فضلًا عن غيره، وكم يَسعَدُ الباحث بأستاذٍ يُسهِّل له الولوج إلى عالم التراث، فكما قال الشَّاطبيُّ في «الموافقات»: «قد قالوا: إنَّ العلم كان في صُدور الرِّجال، ثم انتقل إلى الكتب، وصارت مفاتحُه بأيدي الرجال»، وهذا الكلامُ يقضي بأنْ لا بد في تحصيله من الرِّجال؛ إذ ليس وراء هاتين المرتبتين مَرمًى عندهم، وأصلُ هذا في «الصحيح»: «إنَّ اللهَ لا يقبضُ العِلمَ انتزاعًا يَنتزِعُه مِنَ النَّاسِ، ولكن يَقبِضُه بقبضِ العلماءِ»[1]... الحديثَ، فإذا

(١) أخرجه البُخاري في «صحيحه»، كِتَابُ العِلْمِ- بَابٌ: كَيْفَ يُقْبَضُ العِلْمُ (١/ ٣١ رقم ١٠٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الْعِلْمِ- بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَقَبْضِهِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ وَالْفِتَنِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ (٢٦٧٣) (١٣)، كلاهما من حديث عبد الله بن عمر بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

كان كذلك؛ فالرِّجال هُم مفاتحه بلا شكٍّ.

إذا تقرَّرَ هذا؛ فلا يُؤخذُ إلا ممن تحقَّق به، وهذا أيضًا واضحٌ في نفسه، وهو أيضًا مُتَّفَقٌ عليه بين العقلاء؛ إذ من شروطهم في العالم بأيِّ علم اتفق؛ أن يكون عارفًا بأصوله، وما ينبني عليه ذلك العلمُ، قادرًا على التَّعبيرِ عن مقصوده فيه، عارفًا بما يلزمُ عنه، قائمًا على دفع الشُّبَهِ الواردةِ عليه فيه، فإذا نظرنا إلى ما اشترطوه، وعرضنا أئمةَ السلفِ الصالحِ في العلوم الشَّرعية؛ وجدناهم قد اتصفوا بها على الكمالِ»[1].

فقد يَدرُسُ الباحث في أقسام الحديث إلى درجةِ الليسانس والماجستير والدُّكتوراه، وما قرأ «صحيح البُخاري»، بل أقول كتابًا كاملًا من «الصَّحيح»، وأيضًا في علم المُصطلح قد يمكث الباحث العُمُرَ وما أتمَّ كتابًا كـ: «تدريب الرَّاوي» للإمام السُّيوطيّ، فأيُّ نهضةٍ حديثيةٍ تُرتجى والباحث يخرج وما استوعب الكتب الأصيلة في التَّخصص بل ما حام حول كتب أئمة النَّقد كالتاريخ الكبير للبخاري ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي كأمثلة فضلًا عن كُتب المتون ؟!

إشكالات أساليب التَّدريس:

غياب التَّدرج العلمي: وهذا شيء مُشاهد في الجامعات؛ فينتقل الباحث انتقالًا سريعًا من مبادئ العلم إلى غاياته، مع التَّقصير الشَّديد في إتقان تلك المبادئ، وهنالك أسباب كثيرة وراء هذا الخلل؛ منها: كثرة الموادِّ التي تدرس للطالب في السَّنَةِ الدراسية؛ فقد تبلغ في بعض الجامعات عشرين مادةً؛ وهذا مما

---

(١) ينظر: «الموافقات» للشاطبي (١/ ١٤٠).

يُؤثِّر على إتقان الجانب الحديثي فضلًا عن غيره، فيخرج الباحث وقد عرف نُتَفًا من المعرفة، دون التَّمكن من أصولها؛ ويؤدِّي ذلك إلى الشُّعور الوهمي بإتقان العلم، والتَّخصص فيه، والحالُ بخلاف ذلك في الغالبِ.

إنَّ طبيعة هذه المناهج الدِّراسية التي تُركِّز على المقاصد الكلية للعلم قبل التَّمكُّن من أدواته؛ تؤدي بالباحث إلى نوع من التَّكبُّر والاستعلاء، وجرأةٍ شديدةٍ على خوض كبير العلم قبل صغاره، بل إنَّ غالب العلماء من السَّابقين يرسُمون لنا منهجًا تربويًّا تدريجيًّا، يقول تاج الدين السُّبكي (ت٧٧١هـ): «حقٌّ عليه -أي المدرس- أن يُحسن إلقاء الدَّرس وتفهيمه للحاضرين، ثم إن كانوا مبتدئين فلا يُلقي عليهم ما لا يُناسبهم من المُشكِلات، بل يدرِّبهم ويأخذهم بالأهون فالأهون، إلى أن ينتهوا إلى درجة التَّحقيق، وإن كانوا مُنتهين فلا يُلقي عليهم الواضحات، بل يدخُل بهم في مُشكِلات الفقه»[1].

الشُّروع في الكتب دون ختمها: إنَّ الالتزام بالبرامج ومُدَدِها الزَّمنية؛ يؤدِّي في كثير من الأحيان إلى عدم خَتمِ الكتب والمتون المقرَّرة، وهذا قصورٌ شديدٌ[2].

---

(١) ينظر: «معيد النعم ومبيد النقم» (ص: ٨٣)، و«مقالات الدكتور الطناحي» (ص: ٥١).

(٢) ومن العجائب أنني انتُدبت في إحدى الكليات لتدريس المصطلح بها، وكان المُزمَع تقريرُه هو الحديث الضَّعيف، ومن عادتي أن أختبر طلابي في مناهج الأعوام السَّابقة، فسألتهم مُختبرًا عن الحديث الحسن وحدِّه، فما أجاب طالبٌ، فعجبت من إطباق جميع الطُّلاب على عدم الإجابة، ولكن إذا عُرف السبب بطَلَ العجب كما يقال، فوجئت وكانت صدمة أن المدرس ألغى لهم الحديث الحسن وحذفه من مقرر الدِّراسة؛ لأنَّ المقرر في الفرقة الأولى كانت مباحث الحديث الصحيح، ومباحث الحديث الحسن، وحذف المدرس مبحث الحسن، ونجح الطلاب، وذهبوا إلى الفرقة الثانية؛ ليدرسوا مباحث الحديث الضعيف، فالنتيجة مما =

إنَّ المطَّلع على واقع تدريس العلوم الشرعية عُمومًا، وعلم الحديث منها خُصوصًا، وبنظرةٍ في مُخرَجات الجامعات والمعاهد الشرعية؛ يَلحَظُ تدنِّيًا كبيرًا في مُختلِفِ المستويات، وخاصة على مستوى المراقي العقلية، والمنازل العليا للدماغ التي تجعل الباحث يتصرف في العلم نظرًا ونقدًا واستدراكًا، وتجديدًا وإبداعًا واجتهادًا؛ إذ إن المقصد الأساس من تحصيل قواعد هذا العلم، ودراسة مناهج أربابه؛ لا يقتصر على المستويات الدنيا؛ أقصد أن يتخرج الباحث حمَّالًا ووِعاءً، يستظهرُ مئاتِ النُّصوص، دون التمهُّر في أيٍّ واحد منها؛ إذ إن الغاية العظمى من دراسة علوم الحديث؛ هو أن يصير هيئةً راسخةً في نفس الباحث، توجِّه نظره، وتؤثِّر في نمط تفكيره، وبمعنًى أدقَّ حصولُ المَلَكةِ؛ أعني أن يُعيد الباحث صوغ عقله صياغة حديثية، وأن تلمس ثمار هذه الملكة ليس على مستوى العلم الذي يبحث فيه فقط، بل يتعدَّاه إلى أن يصير وظيفيًّا في حياته، فلا يُصدر حكمًا إلا بعد التثبُّت من صحَّته، ولا يتسرَّع في إطلاق الأحكام إلا بعد الإحاطة بظروفها وملابساتها وسياقاتها إلى غير ذلك من الوظائف التي تثمرها هذه الملكة.

إنَّ النَّاظر في أسباب قصور الملكة الحديثية لدى خريجي الجامعات والمعاهد الشَّرعية، يلحظ أن هذا التَّدني يرجع في شق كبير منه إلى قصور، إن لم نقُل: إلى غياب منهجٍ تربويٍّ واضحِ الأُسس والمعالم في تدريس هذا العلم. نعم؛ لا نُنكر مدى فتور همَّةِ الباحث، وتكاسُله وتقاعُسه عن البحث والتَّحصيل، ومداومة النَّظر في مُصنَّفات أئمَّة هذا الفنِّ، ولكن من المسلَّم به، المعلوم ثبوتُه بدَلالة الحسِّ

= أقوله أن يخرج الطالب من الكلية وما يعرف شيئًا عن الحديث الحسن؛ لأنه حُذف من المقرر، وإلى الله المشتكى!!

والتَّجرِبة: أن الباحث متى ما أسعفته مناهجُ التدريس في تقريب العلم، وجعلِه سهلَ المنال بين يديه، قادرًا على تصوُّر مسائله؛ يستطيع أن يُنزل قواعده، لا شكَّ أنه يُقبل بحبٍّ ونَهَمٍ على هذا العلم؛ فمن خلال التجرِبة الجامعية، وهي جزءٌ منَّا، لا نستطيع استبعادها، وجدنا معظم من يشتكي صُعوبة هذا الفن، وضعف همَّته في الإقبال عليه، يرجع ذلك إلى الطُّرُق التي تُدرَّس بها وَحَداتُ علوم الحديث، والذي أكد هذه النَّتيجة هو أنَّ مُعظم توصياتهم انصبَّت على ضرورة اعتماد قواعد فنِّ التدريس، وتنويع طرقه، في تدريس وَحَداتِ هذا العلم، وخاصَّةً في النصف الثَّاني من القرن السابق؛ فقد عادت مظاهرُ الاهتمام بتدريس هذا العلم، فأُنشئت كليات تُدرِّسُ علوم السُّنَّة، وعُلوم القرآن وعُلوم العقيدة، وعُرفت باسم كُليات أصول الدِّين، منذ ثلاثينيَّات القرن العشرين، وافتُتحت في مرحلة الدِّراسات العليا تخصُّصات في كل علمٍ من العلوم المذكورة، وتخرَّجَ فيها أناسٌ حملوا شهاداتٍ عاليةً في السُّنَّةِ وعُلومها، وقاموا بتدريسها للطلبة في الكليات الشرعية، بعد أن كان يقومُ بذلك أيُّ متخصص في عُلوم الشريعة عمومًا، واعتُبر هذا العلمُ علمًا ضروريًّا، ومتطلبًا رئيسًا لكل طالب جامعي في الدِّراسات الإسلامية، ينبغي أن يكون فيه مُتخصِّصون، يُتابعون مسيرة السابقين، ويَبنون عليها، وكان من نتائج هذا الاهتمام بروزُ أعلامٍ ارتبطت أسماؤهم بجهودهم في خدمة علوم السُّنة تدريسًا وتصنيفًا.

وبالرَّغمِ من هذه الجهودِ المشكورةِ في إعادة إحياء هذا العلم، إلا أنه ظهرت مشكلاتٌ في تدريسه؛ فإن كثيرًا من الطلبة لم يفهموه، ولم يُدركوا أهميته بالنِّسبة للعلوم الأخرى؛ فدرسوه للنَّجاح فقط، وأُهمِلَ ونُسِيَ بعد ذلك، وشَكَا الطلبة

من صعوبة هذا العلم، وعدم تمكُّنهم مِنِ استيعابه، واختلطت عليهم مفاهيمُه وموضوعاتُه، وتناقل الطَّلبة هذه المشكلات، ووَرَّثوا لأخلافهم أنَّ النَّجاح في هذا العلم يعتمدُ على حفظ المصطلحات، لا على الفهم والاستنباط.

وهذا يدلُّك على أنَّ بعض أساتذة علوم الحديث -مع إجلالي لهم جميعًا- أثناء تحضيرهم، أو مطالعتهم ونظرهم في مُصنَّفات أرباب هذا الفن؛ لا يستحضرون إلا شقًّا واحدًا، لا يُسعِفُ أبدًا في قَدحِ الملكة الحديثية، ونَقلِ صناعة هذا العلم إلى الباحث، يستحضرون نقل المعرفة؛ التي تُعنى بنقل القواعد واستشهادت الأئمة، وذكرِ أوجُه الخلاف بينهم فيما يتعلق بالحدود الحديثية، ويَغفُلون عن لبِّ وجوهرِ تدريس هذا العلم، وهو نقلُ منهجِ بناءِ تقعيدِ القواعدِ بالتوازي مع نقل المعرفة؛ فالباحث مهما أُوتي من حافظة قوية، يستطيع أن يستظهر من خلالها جميعَ مصطلحات هذا العلم، مع استحضار معظم الخلافات الواردة في مسائله، وعزو كل نصٍّ إلى صاحبه؛ ما صيَّره ذلك عُشرَ مِعشارِ مُحدِّثٍ؛ لأنه بكل بساطة لم يأت البيوت من أبوابها، وبابُ الصنعة والملكة هو تدريبُ الباحث على إدراك مناهج أئمة الحديث في النَّقد، والتَّعديل والتَّجريح، والتَّصحيح والتَّضعيف.

ومن المشكِلات التي رافقت إحياء هذا العلم أيضًا ظهورُ فوضى في تصحيح الأحاديث وردِّها[1]، واقتحامُ باب الاجتهاد في الحكم على الأحاديثِ من قِبَلِ مَن

(١) نجد كثيرًا ممن يشتغل بتصحيح الأحاديث بمجموع الطُّرق يحفظ في ذلك قواعد اطراديه يسوقها كلما احتاج إليها بلا تأمل، ويجعل موجب التَّصحيح عنده استعمال هذه القواعد، وعند التَّأمل في صنيعه نجد في منهجه عجبًا؛ إذ يجعل الخلاف متابعة ، فتشتبه عنده المتابعة بالخلاف أو تكون الطُّرق متعارضة فيجعلها مقوية بدلًا من ترجيح وجه منها تُصححه القرائن والتَّطبيقات =

لا أهْلِيَّةَ له من المصنِّفين والمؤلفين، الذين أعادوا دراسة ما اتَّفَقَ السَّابقون على قبوله أو ردِّه، فصححوا بعض ما ردَّه الأئمة الأولون، وردُّوا بعض ما قبِلوه، ووَلَجَ هذا الميدان من لم يقرأ سوى كتابٍ واحدٍ، أو بضعةَ كتبٍ؛ ولم يفهم مرادها، ولم يُدرك مراميَها، وغابت عنه دقائقُ هذا العلم، وتحقيقات العلماء وتمحيصاتهم، فأصبح قرَّاءُ هذه المصنَّفات في ضياع وحَيرةٍ بسبب هذه الفوضى.

وينبغي أن نعلم أنَّ الشَّكوى من جِدِّيَّةِ هذا العلم وصُعوبته، وقلة من يتأهَّلُ له، وانشغال الطلبة بقشوره وظواهره دون الغوص في أعماقه؛ ليست جديدةً وليدةَ هذا العصر، بل قديمةً جِدًّا؛ فإننا نقرأ في مقدمة كتاب «عُلوم الحديث» لابن الصَّلاح (المتوفى ٦٤٣هـ) كلامًا يشهد لذلك؛ حيث قال: «إنَّ علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبُّه ذُكور الرجال وفحولتهم، ويُعنى به محققو العلماء وكَمَلَتُهُم، ولا يكرهُه من الناس إلا رُذالتُهم وسَفِلَتُهم، وهو من أكثر العلوم تولُّجًا في فنونها، لا سيما الفقه الذي هو إنسان عيونها، ولذلك كثُرَ غلط العاطلين منه من مُصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء.

ولقد كان شأنُ الحديثِ فيما مضى عظيمًا، عظيمةً جموعُ طلبته، رفيعةً مقاديرُ حفَّاظه وحملته، وكان علومه بحياتهم حية، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومغانيه بأهله آهلة، فلم يزالوا في انقراض ولم يزل في اندراس، حتى آضت به الحالُ إلى أن صار أهله إنما هم شِرذمةٌ قليلةُ العدد، ضعيفةُ العُدَد، لا تُعنى على الأغلب

= العملية لأئمة النَّقد، فقد تكون الرواية المرسلة هي مخرج الحديث وإن كانت ضعيفة؛ لأنها من رواية الثِّقات، لذا نجد قول ابن رشيد السبتي: «الحُكم على الكليات بحكم الجزئيات لا يطرد فقد يكون لكل حديث حكم بخصه» السنن الأبين (ص: ١٣٦).

في تحمُّله بأكثر من سماعه غُفْلًا، ولا تتعنَّى في تقييده بأكثر من كتابته عُطْلًا، مطَّرِحين علومه التي بها جل قدره، مباعدين معارفه التي بها فُخِّم أمره»[(١)].

وفي القرن الذي يليه شكا الإمام الذَّهبي رَحِمَهُ اللَّهُ (المتوفى سنة ٧٤٨هـ) من كسل طلبة الحديث، وعدم بذلهم الجهد اللازم للتأهل في هذا العلم، كما شكا مِن تجرُّؤِ غير المتأهِّلين له على وُلوجِ ميادينه وأبوابه، فقال في كتابه القيِّم «تذكرة الحفاظ» ينصح طلبة الحديث: «... ولا سبيل إلى أن يصير العارفُ الذي يُزكِّي نَقَلَةَ الأخبار ويُجرِّحُهم جِهبذًا إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسَّهر، والتيقظ، والفهم مع التقوى، والدِّين المتين، والإنصاف، والتردُّد إلى مجالس العلماء، والتَّحري والإتقان، وإلا تفعل:

فَدَعْ عَنْكَ الكِتابةَ لَستَ منها ... وَلَو سَوَّدتَ وَجهَكَ بالمِدادِ

قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[(٢)]، فإن آنستَ يا هذا من نفسك فهمًا، وصدقًا، ودِينًا، وورَعًا، وإلَّا فلا تتعنَّ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأيٍ ولمذهبٍ فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مُخلِّطٌ مُخبِّطٌ مُهْمِلٌ لحدود الله فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البَهْرَجُ، ويَنْكُبُ الزَغَلُ، ولا يحيق المكرُ السيئُ إلا بأهله، فقد نصحتُك؛ فعلم الحديث صَلِفٌ، فأين علم الحديث؟ وأين أهلُه؟ كدتُ أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت ترابٍ»[(٣)].

وقال في موضع آخر يتأسَّف على ما آلَ إليه أمرُ هذا العلم: «فلقد تفانى

---

(١) ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٥، ٦). (٢) [النحل: ٤٣].

(٣) ينظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٠).

أصحابُ الحديث وتلاشَوا، وتبدَّلَ النَّاسُ بطلبة يَهزَأُ بها أعداءُ الحديث والسُّنَّة، ويسخرون منهم»[١].

وشكا أيضًا -مما نشكو منه نحن اليوم- من تطاوُل البعض على أئمة المحدِّثين وجهابذتهم، وتنقُّصِه منهم فقال: «... فبالله عليك يا شيخ، ارفق بنفسك، والزم الإنصاف، ولا تنظر إلى هؤلاء الحفَّاظ النَّظَرَ الشَّزْرَ، ولا تَرْمُقَنَّهم بعين النقصِ، ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدِّثي زماننا، حاشا وكلا! فما فيمن سَمَّيتُ أحدٌ ولله الحمد إلا وهو بصيرٌ بالدِّينِ، عالم بسبيل النجاة، وليس في كبار محدِّثي زماننا أحدٌ يبلغ رُتبةَ أولئك في المعرفة، فإني أحسَبُك لفرط هواك تقول بلسان الحال: إن أَعْوَزَكَ المقالُ: مَنْ أحمدُ؟ وما ابنُ المدينيِّ؟ وأيُّ شيء أبو زرعة وأبو داود؟ هؤلاء محدِّثون ولا يدرون ما الفقهُ وما أصولُه؟ ولا يفقهون الرأيَ، ولا علم لهم بالبيان والمعاني والدقائق، ولا خبرة لهم بالبرهان والمنطق، ولا يعرفون الله بالدليل، ولا هم من فقهاء الملَّة. اسكُت بحِلمٍ، أو انطِق بعلمٍ؛ فالعلمُ النَّافعُ هو ما جاء عن أمثال هؤلاء، ولكنَّ نسبتَك إلى أئمة الفقه كنسبة مُحدِّثي عصرنا إلى أئمَّةِ الحديثِ؛ فلا نحن ولا أنت، وإنَّما يعرفُ الفضلَ لأهل الفضل ذو الفضل، فمن اتَّقى اللهَ راقبَ اللهَ، واعترفَ بنقصِه، ومن تكلَّم بالجاه وبالجهل أو بالشَّر والبأْوِ فأعرِضْ عنه، وذَرهُ في غَيِّه، فعُقباه إلى وبالٍ، نسأل الله العفو والسلامة»[٢].

وقال في «السِّيَرِ»: «فقد عمَّ البلاءُ، وشَمِلَتِ الغفلةُ، ودخَلَ الدَّخَلُ على المحدِّثين الذين يركَنُ إليهم المسلمون، فلا عَتبَ على الفقهاء وأهل الكلام»[٣].

---

(١) ينظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٨٦).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٥٠). (٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢/ ٦٠٢).

وإذا قلنا: إنَّ علم الحديث صعبٌ بطبيعته، يتطلبُ مستوًى معينًا من الفهم؛ فإننا لا ندعو بذلك إلى الاستكانة لهذه الصعوبة، وعدم البحث والتنقيب عن طُرُقٍ ووسائلَ تُيَسِّرُ فهمه، وتوضِّح غوامضه لطلبته، وتذلِّل لهم الصعوبات التي يواجهونها، وفي ظلِّ التقنيات الجديدة؛ نجد من الأساتذة من لا يرى جدوى من الاستفادة منها، وإن كنا نرى ضرورة الأخذ من أفواه الشُّيوخ، إلا أن ذلك لا يمنع من المزاوجة بين الأمرين؛ لما يحققه من فوائد، واختزال الوقت في الإفهام.

واستعمال الحاسوب في السُّنَّةِ وعلوم الحديث يفيد الباحث بشكلٍ كبيرٍ، إذا أحسن استعماله دون إسفاف؛ بحيث يلزمه التَّعاملُ المباشرُ مع المصادر الحديثية إلى جانب ذلك، وإلا كانت معرفته جزئية لا تتعدَّى ما كان يبحث عنه، بينما يحصِّل الباحث في بحثه المباشر في الكُتب علمًا وفيرًا، مما لم يكن لديه في الحِسبانِ، أضف إلى ذلك ما في الأقراص المدمجة من سقطٍ وتصحيفٍ كثيرٍ، مما يعيب العمل، ويحتاج إلى إعادة النظر في مثل هذه المشاريع التي يُبتغى بها خدمةُ العلمِ من أجل إخراج عملٍ مُتقَنٍ(١).

وقد قال أبو بكر الشنتريني -من علماء القرن السَّادس الهجري-: «ولقد رأيتُ

---

(١) أذكر أنني كنت في جلسة خاصة مع أستاذنا الدُّكتور أحمد معبد عيد الكريم، وأستاذنا الدكتور مصطفى أبو عمارة -حفظهما الله تعالى- ودار حديث حول أجهزة الحاسوب وإفادتها لطلاب العلم وخاصة مع البرامج الحاسوبية المُتقنة وبعد المناقشات خلصت الجلسة المثمرة إلى وصية طالب العلم بالموازنة بين الكتاب والحاسوب فالعلاقة بينهما علاقة تكاملية، ولكن الأصل الكتاب خاصة مع توفره الآن، أما إذا لم يتوفر الكتاب فلا مناص لطالب العلم بالاستفادة منه بصيغة pdf، أما الاعتماد على نصوص بعض الموسوعات بلا ربطها بصيغة pdf فإن هذا يسبب مشاكل كثيرة للباحث وخاصة مسألة التصحيفات والتحريفات والسقط لبعض النصوص.

جماعة من الفقهاء المتقدِّمين الذين لم يبلغوا درجة المجتهدين، قد تكلموا في مسائل من الفقه، فأخطَئُوا فيها، وليس ذلك لقصور أفهامهم، ولا لقلة محفوظاتهم، ولكن لضعفهم في هذا العلم -يعني النحو- وعدم استقلالهم به»[١].

ويقول الشَّيخ محمد أبو زهرة رَحِمَهُ اللَّهُ: «يجب ألا يتقاصرَ علمُ المجتهد عن معرفة أسرارها -اللغة- في الجملة؛ وذلك لأن الأحكام التي يتصدَّى المجتهد لاستنباطها وعاؤها أدق الكتب وأبلغها، ولابد لمن يستخرج الأحكام من أن يكون عليمًا بأسرار البلاغة؛ ليتسامى إلى إدراك ما اشتمل عليه من أحكام، وإنه على قدر فهم الباحث في الشريعة لأسرار البيان العربي ودقائقه تكون قدرته على استنباط الأحكام من النصوص»[٢].

وتولى تدريس اللغة العربية من لا يُتقِنُ قراءة نصف صفحة قراءة سليمة خالية من الأخطاء، فالمرض استشرى، والبلاء عمَّ، بسبب هذه المناهج، وفي ذلك يقول الدُّكتور محمود الطناحي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وها هي نُذُر الفتنة قد أطلَّت برأسها، فلن يستطيع أحدٌ مهما غلا في تقدير كليته أو معهده أن يزعم أن طالبًا متخرِّجًا في هذا المعهد أو تلك الكلية يستطيع الآن أن يقرأ سطرًا من كتاب سيبويه، فضلًا عن أن يفهمه، أو يحُلَّ رموزَه، وإذا لم يستطع خِرِّيجُ كلية تُعنى باللغة العربية وآدابها أن يقرأ سيبويه، فمن ذا الذي يقرؤه؟ وإذا لم يقرأه في سِنِي دراسته فمتى يقرؤه»[٣].

---

(١) ينظر: «تنبيه الألباب على فضائل الإعراب» (ص: ٢٤) دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

(٢) ينظر: «أصول الفقه» للشيخ محمد أبو زهرة (ص: ٣٨٠).

(٣) ينظر: «مقالات العلامة محمود الطناحي» (١/ ١٣٦).

فالعلاج النَّاجع ينبغي أن يكون شاملًا، ليس فقط لعناصر العملية التَّعليميَّة، بل لأنظمة التَّعليم أيضًا، وألا يقتصر العلاج على حلِّ مشكلة علم واحد، وإهمال بقية العلوم المرتبطة به؛ فإن العلوم الشَّرعية والعربية كالجسد الواحد، لا يجوزُ علاج عضوٍ من أعضائه على حساب سائر الأعضاء.

إنَّ علم الحديث علمٌ لا تضبطُ جميعَ جزئياته قواعدُ مطَّردةٌ دائمًا، ولا تُوزن مسائلُه بمقاييس رياضية؛ وإنما قواعده وأصوله أغلبية، بل في كثير من مسائل علم الحديث يصرِّح المحققون من أهل العلم أنه ليس لها قاعدة معينة، وإنما يُرجَعُ في كل جزئية منها إلى ملابساتها وقرائنها، ثم يكون الحكم عليها بِناءً على حالتها الخاصة تلك؛ وذلك في مثل مسألة «زيادة الثقة»، و«التفرد والغرابة»، و«الاعتضاد والتقوِّي بالمتابعات والشَّواهد»، وما إلى ذلك من أعظم مسائل علم الحديث.

وليس عدمُ شمول قواعد علم الحديث لجميع جزئياته، ولا عدم وجود قواعد أصلًا لبعض مسائله؛ بسبب تقصير في تقنين هذا العلم وفي تأصيله من عُلماء الأمة؛ بل سببه هو بلوغهم به أقصى غايات التَّقعيد السَّليم والتَّأصيل الصَّحيح!! وذلك أنَّ علم الحديث مادته الخام هي البشر ونقولهم وأخبارهم، وللبشر باختلاف مواهبهم الخلقية، وبتباين دوافعهم وعقائدهم وسلوكياتهم، وباضطراب أحوالهم من وقت لآخر، وبما يطرَأُ عليهم من عوامل تغيير نفسية وخارجية؛ بذلك كله لا يمكن أن يكون لنُقولِ هؤلاء وأخبارهم ضوابط حسابية وموازين رياضية، بل لابد من التَّعامل مع تلك المادة المتباينة الأجزاء، الكثيرة التغيرات، في كل جزء منها بما يتناسب وذلك؛ وهذا هو ما فعله أئمة الحديث في

عُصور تكوين علمهم، رضي الله عنهم وأرضاهم!!

المهم أن نعلم أنَّ هذه إحدى أعظم مميزات علم الحديث، وهذه الميزة تعني أن تعلُّم قواعد علم الحديث ودراسة مصطلحه ليس سوى الخطوة الأُولى في طلب علم الحديث، مهما تعمق الدَّارس في تحصيل تلك القواعد والأصول، وما جنى على علم الحديث شيءٌ في العصر الحديث مثلُ الغفلة عن هذه الحقيقة، وذلك بالتَّعامل مع الرِّوايات الحديثية بتلك القواعد معاملة من معه قوالبُ يصُبُّ فيها مادته الخام، ومعاملة من معه ختوم جاهزة يطبع بها كل مسألة جزئية، دون أن يتنبَّه إلى أن لكل قاعدة شذوذات، بل يختلق القواعد لما ليس له قاعدة، لعدم استطاعته إلا التَّعامل مع القوالب الجاهزة!!

وهذه الميزة تعني أيضًا: أنَّ علم الحديث علمٌ حيٌّ، لا يعيش وينمو في صدر رجل إلا بالممارسة له، والتَّطبيق العملي لقواعده؛ لأنَّ شذوذات القواعد -وهي كثيرة وإنما سميت شذوذات لأنها بخلاف القاعدة المنصوص عليها- والمسائل التي لا قواعد لها؛ لا يحسُنُ الوقوفُ عليها، ولا يعرف المآخذ والأسس التي تُبنى عليها أحكامها، ولا يلحَظُ الملابسات والقرائن الخاصة بكل مسألة جزئية منها؛ إلا من عاش علم الحديث تطبيقًا عمليًّا، ومُمارسة عميقة، فترة طويلة من عُمُرِه.

وعلى هذا؛ فعلم الحديث يحتاج كلَّ الاحتياج لممارسة طويلة، وتطبيق عملي عميق، ليُمكن لطالب الحديث بعد مرور زمن طويل من ذلك أن يتنبَّه لشذوذات القواعد وملابساتها، وأن يقفَ بنفسه على مآخذ الأحكام في المسائل التي لا قواعد لها، وإنما يرجع فيها للقرائن الخاصة بكل مسألة.

ويرجع الخلل في التَّطبيق العملي في بعض القضايا الحديثية إلى عدم ضبط

القاعدة التي بَنَى عليها الباحث حكمه على وَفقِ ضبط أهل العلم لها، واكتفاء الباحث بسبب تعجُّله بالجانب النَّظري فقط، وكثيرًا ما أقرأ بعض الرَّسائل العلمية، وتكون قائمةً على التَّطبيق العملي، وإذا بالباحث يستسهل الجانب النَّظري، ويسوِّد أورقًا كثيرة، بلا ضابط وبلا جديد، مع عدم التَّفقه في كيفية تطبيقها، كما كان أهل العلم من الفقه والفهم والخبرة، وامتلاك الملكة بالقدر الذي يُؤهِّلهم لمعرفة متى وأين تُنزَّلُ القاعدة، أو لا تُنزَّلُ.

يقول الخطيب البغدادي مُنبِّهًا على أهمية الممارسة العملية في علم الحديث: «قلَّ ما يتمهَّرُ في علم الحديث، ويقفُ على غوامضه، ويستنيرُ الخفيَّ من فوائده؛ إلا من جمع بين متفرِّقه، وألَّف متشتِّته، وضمَّ بعضه إلى بعض، وانشغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه؛ فإن ذلك الفعل مما يقوِّي النَّفس، ويثبِّت الحفظ، ويذكِّي القلب، ويَشحَذُ الطبع، ويبسُطُ اللسان، ويُجيدُ البيان، ويكشف المشتبِه، ويوضِّح الملتبِس، ويُكسب أيضًا جميل الذِّكر، وتخليده إلى آخر الدَّهر».

ثم أسند الخطيبُ إلى عبد الله بن المبارك، أنه قال: «صنَّفتُ من ألف جزء جزءًا، ومن نظَرَ في الدفاتر فلم يُفلح؛ فلا أفلح هو أبدًا»[1].

وهيئةُ هذه الممارسة التي نطالب بها طالب علم الحديث؛ هي: أن يقوم الباحث بما يُشبه التَّصنيف والتَّأليف؛ إما بتخريج أحاديث كتابٍ ما، أو أحاديث باب فقهي معين، أو بالترجمة لرواة كتاب لم تُخدَم رواته بالترجمة، أو بالعناية بالرُّواة المختلَف فيهم، أو بجمع أقوال الأئمة وتطبيقاتهم حول قاعدةٍ من علم

---

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» للخطيب (رقم ١٩١٣، ١٩١٤).

الحديث، أو حول أحد مصطلحاته... ونحو ذلك من الموضوعات الكثيرة جدًّا، والأفضل أن ينوِّع في طبيعة بحوثه؛ حتى يستفيد فائدة أعم وأشمل.

وبالطبع لا يكون غرضُه من هذه البحوث هو تأليفَ كتابٍ يُخرجه للناس، خاصَّةً في مرحلة تكوينه العلمي، وإنما يكون غرضُه من ذلك التَّعلم والتَّمرن؛ للفوائد التي ذكرها الخطيبُ في كلامه السابق عن الممارسة العمليَّة في علم الحديث.

ولا يمنع ذلك من أن يبتدئ طالبُ الحديث مشروعًا علميًّا كبيرًا، من صغر سنِّه وبدايات طلبه، يجمع له ويرتِّب ويناقش ويستنبط ويستدلُّ، ويقضي في ذلك عُمُرًا من عُمُرِه، وبشرط أن لا يخرج مشروعُه هذا إلا بعد بلوغه من العلم ما يكونُ قد وصل به إلى درجة الإفادة، كأن يشهدَ له شيوخُه وأقرانُه باستحقاقه أن يُدلِيَ بجُهده في تأليف كتاب.

بل إني لأشدِّد في النُّصح لطلبة العلم بابتداءِ مشاريعَ من هذا القبيل، ولا يستخفُّوا بأنفسهم؛ فقد كان الإمامُ الزُّهريُّ يقول للفتيان والشَّباب: «لا تحقِّروا أنفسكم لحداثة أسنانكم؛ فإنَّ عمر بن الخطاب كان إذا نزَلَ به الأمرُ المُعضِلُ دعا الفتيان، فاستشارهم، يبتغي حدَّةَ عقولِهم»[1].

وإنَّ الدِّفاعَ عن حِياض الشَّريعة وحَرْسَ حدودها وخدمةَ تراثها لا يتأتَّى إلا بحصول هذه الملكة؛ «لأنَّ النَّقد الحديثي صناعةٌ لا تتيسَّر إلا لمن أفنى عُمُرَه في دراسة علوم الرِّواية والدِّراية؛ وعليه فإن من واجب النُّقَّاد من المحدِّثين المعاصرين، وطلبة العلم، الذين يطمحون إلى التَّمكُّن من ناصية هذا الفن أن

---

(١) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (رقم ٥٠٥، ٥٠٦).

يضعوا على عاتقهم مَهَمَّةَ تنقية التراث وتصفيته»[١].

فعلمُ الحديث إذا كان بناؤه عقليًّا؛ فإن هذا البناء العقلي بامتداداته لم ينفكَّ أبدًا عن البناء التَّربوي؛ مما يؤكِّد شمولية هذا العلم من طرفٍ، وتوازُنَه من طرفٍ آخَرَ.

لقد أفرد علماءُ الحديث نوعًا مستقلًّا من أنواع علوم الحديث، هو من أوسعها، أَسمَوهُ: «معرفة آداب المحدِّث وطالب الحديث»، بل صنَّفوا في ذلك مصنَّفات مستقلة، بلغت الذروة في بابتها، كان من أجلِّها مصنف الخطيب البغدادي في كتابه النَّفيس: «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع»، وقد تضمَّن هذا الباب من أبواب علوم الحديث المنهج الذي ينبغي أن يسير عليه المحدِّثُ وطالبُ الحديث في حياته الخاصة والعامة؛ فاشتمل من ضمن ما اشتمل عليه ما يجبُ أن يلتزم به طالبُ الحديث في كل عملية تعليمية، سواءٌ كانت وسيلة أو أداة أو طريقة أو غاية، وما يجبُ عليه أن يأخذ به نفسَه؛ من التحلِّي بأجمل الأخلاق والآداب، وما يجبُ عليه أن يترفَّعَ عنه من سَيِّئِ الأعمال والتصرُّفات، أو ما يُنفِّرُ من قبيح العادات، وكانت الغايةُ من هذه الآداب معرفةَ المنهجِ الذي ينبغي التزامُه والتحقُّقُ به في التعامل مع الآخرين، والمدقِّقُ لما عرَضَ له علماءُ الحديث في هذا الجانب يرى ملاحظتهم للأمور الآتية: أن العلم وحده لا يكفي في التربية؛ فالتربيةُ تحتاج إلى إعداد وممارسة، وقدوة حسنة، وهذه لا تتحقق بمجرَّد التلقين والوعظ»[٢].

---

(١) ينظر: «أبجديات البحث في العلوم الشرعية» د/ فريد الأنصاري (ص ١٩٨).

(٢) ينظر: «من آداب المحدثين في التربية والتعليم» للدُّكتور أحمد نور سيف (ص: ١٥)، و«معالم تربية المحدِّثين في القرن الثالث الهجري» للأستاذ عبد المعطي أبو طور (ص: ١٠٧، وما بعدها) بواسطة بحث: «أثر علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم»، للدكتور خلدون الأحدب (ص٨٤).

لذا يجب استجلاءُ المنهج التَّربوي الذي سلكه المحدِّثون في نقل الصِّناعة الحديثية، فالعلوم الشَّرعية منذ نشأتها صاحبَها في النَّضوج والكمال والتَّأسيس منهجٌ تربويٌّ، أسعَفَ في تطوير هذه العلوم، والوصول بها إلى مرحلة النُّضج والاكتمال؛ فإنَّه من غير المعقول أن يكون الإبداع والتَّجديد الذي أسهم في تطوير علم الحديث بعيدًا عن منهج تربوي مُنضبط، مُتكامل الأُسس والأركان؛ فإنَّ أسلوب التَّعليم والتَّربية والقيم والآداب والسُّلوك مما عرَضَ له المحدِّثون في آداب المحدِّث وطالب الحديث كواحد من أنواع عُلومِ الحديث، وكأنهم بهذا يُؤكدون على ضرورة اقتران العلم بالعمل، والنَّظرية بالتَّطبيق، والمعرفة بالسُّلوك؛ مما يدفع بالأمة إلى التَّفوق الرُّوحي والأخلاقي والاجتماعي والعُمراني معًا.



الفَصْلُ الأَوَّلُ

الفصلُ الأوَّلُ



أثرُ نشأةِ علمِ الحديثِ[1] في منهجِه وأدواتِه



لكلِّ علم من العلوم نشأةٌ وأسبابٌ اجتماعيةٌ حملت على نشأته وتطوُّره؛ حتى يؤتي أُكُلَه على النحو المراد له أن يؤدِّيه، والوعي بهذه النَّشأة مُعينٌ على حُسن البصر بمنهاج هذا العلم، وأدواته ومقاصده ومراميه؛ فعلم الحديث النَّبوي الذي يتعلق بالرِّواية وما يتَّصل بها من الضَّرورة بمكان، ولا غنى لعلم من العلوم ولا لشأن من شئون الدُّنيا عن النَّقل والرِّواية؛ لأنه لا يمكن لكل إنسان أن يكون حاضرًا في كل الحوادث؛ فإذًا لا يُتصوَّرُ علم الوقائع للغائبين عنها إلا بطريق الرِّواية شفاهًا أو تحريرًا، كذلك المولودون بعد تلك الحوادث؛ لا يمكنهم العلم بها إلا بالرِّواية عمن قبلهم، هذه تواريخُ الأمم الغابرة والحاضرة، والمذاهب والأديان، ونظريات الحُكماء والفلاسفة، وتجارِب العُلماء واختراعاتهم، هل وصلت إلينا إلا بطريق النَّقل والرِّواية؟

ولما كانت الأحاديثُ أخبارًا؛ وجَبَ أن نستعمل في نقدها وتمييز الصَّحيح من غيره أصولَ النَّقد التي نستعملُها في سائر الرِّوايات والأخبار التي تبلغنا؛ فعلم

---

(١) علم الحديث: مباحث كلية عامة، يبحثُ كلٌّ واحد منها في جانب من جوانب علم الحديث، ولا يوصف بها حديث معين، وذلك مثل علم المصطلح، والتَّخريج، ودراسة الأسانيد، وعلم العلل، وعلم فهم الحديث وإفهامه ونقده، ويربط بين كل هذا تمثل الجانب النقدي في صنيع الأئمة النقاد وتطبيقاتهم العملية ووسائل هذا المعرفة والإتقان وكثرة الممارسة للوقوف على دقائق هذا العلم بكل مشتملاته. ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٤٦٨)

الحديث واحد من فروع العلوم الشَّرعية، أنشأه العقل المسلم على غير مثال سبق؛ لصيانة الأصل الشَّرعي - أعني السُّنة النَّبوية - بعد القرآن الكريم، وقد كانت العنايةُ بالسُّنَّةِ كبيرةً منذ زمن النبي ﷺ؛ لأنها الوسيلةُ التي يُعرَفُ بها دِينُ الله، فحَفِظَ الصحابةُ حديثه ﷺ، وتناقلوه بينهم، ورجعوا إليه حين يختلفون أو يُشكِلُ عليهم أمرٌ من أمور الدين، فكان جميعُ حديثه ﷺ محفوظًا عند مجموعهم، لكن لم يجمع واحدٌ منهم هذا الحديث كلَّه، وبعد موت النبي ﷺ تحمَّلَ الصحابةُ تبليغ هذا الموروث الكبير إلى من بعدهم، وتوجَّهت جهودهم إلى تحقيق أمرين؛ **أولهما**: عدم ضياع شيء من هذا الحديث، **والثاني**: حماية هذا الحديث من أن يدخل فيه ما ليس منه؛ فنتج عن ذلك حِراكٌ علميٌّ واسعٌ، تطوَّرَ مع الأيام حتى أصبح عِلمًا له مصطلحاته وأدواته، وله كتبه ومصنفاته، التي تحققت على يد عُلماء الحديث، جيلًا بعد جيل، في أطوار تميَّزَ بعضُها عن الآخر، فهذا العلم منذ نشأته الأُولى حَرَسَ السُّنَّةَ، وحَفِظَها من كل دخيل ومنخول، ومما لا ريب فيه أن علماء هذا الفنِّ قد صَدَرُوا فيما وضعوه من قواعد وقوانين من الأصول التي قررها الكريم والسُّنة المطهرة، والتي تُشكِّلُ أُسُسَ المنهج النَّقدي الحديثي في القبول والرَّدِّ، أصولٌ أهمها تحريم الكذب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾[1]، قال ابن عبد البر مُفسرًا لهذه الآية: «ذلك عندي -والله أعلم- الكذب على الله أو على رسوله»[2]، ورفض خبر الفاسق، واشتراط العدالة لقبول الأخبار، وتحريم نقل الخبر المكذوب، ونفي

(١) [النحل: ١٠٥].

(٢) ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٦/ ٢٥٥).

رواية المنكر من الأخبار، والاحتياط في تحملها.

فنشأة هذا العلم قديمةٌ قِدَمَ بدء الوحيِ على النبي ﷺ، فأوَّلُ علم نشأ منها علم الرواية، وأوَّلُ رواية من هذا العلم سماع ورواية خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لحديث بدء الوحي، وقصة مجيء جبريل عليه السلام بأوائل سورة ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ إلى النبي ﷺ في غار حراء[1].

وفي عهد الصَّحابة الكرام نشأت بادرةُ النَّقد على قلَّةٍ؛ وذلك لأنَّ نقلة الحديث كانوا من العدول، فما كانوا يكذبون، ولا يعرفون الكذب، كما قال الصَّحابي الجليل أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[2]، ولذلك لم يكن الناس يعتنون بالإسناد، حتى ظهرت الفتنُ، وتباعد العهدُ، وصار النقل إلى التابعين بعد الصحابة، وقد ورد عن ابن سيرين قوله: «كانوا لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فننظر إلى أهل السُّنَّةِ فيؤخذ منهم، وإلى أهل البدعة فلا يؤخذ منهم»[3].

وقوله أيضًا: «إنَّ هذا العلم دينٌ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم»[4].

وبدأ حملةُ الآثار في هذا العصر وأئمة التابعين بالتعبير عن حال الرواية

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ (ح رقم ٣)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (ح رقم ١٦٠)، كلاهما من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرج البزار في «مسنده» بسند صحيح (١٣/ ٤٨٢ ح رقم ٧٢٨٨) عقب حديث تحريم الخمر... فقال رجل لقتادة: أأنت سمعته من أنس؟ قال: نعم، وقال رجل لأنس: أأنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، أو حدثني من لا يكذبني إنا والله ما كنا نكذب، ولا ندري ما الكذب.

(٣) ينظر: «الضُّعفاء الكبير» للعقيلي (١/ ٩٦).

(٤) ينظر: مقدمة مسلم لصحيحه (ص: ١٩).

والراوي، وعن أوصافهما المختلفة؛ حتى أصبحت مصطلحات ذات دَلالة عُرفية بين أهل الحديث، وهكذا أخذت الحاجةُ إلى حفظ السنة، وبدأ في هذه الفترة شيوعُ الاعتناء بالأسانيد، والكلام في النَّقلة، ونقد الرِّوايات، فتكلمت طائفةٌ من التابعين؛ منهم سعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، ومحمد بن سيرين، والشَّعبي، ثم مَن تَلاهم؛ كالزُّهري، وأيوب السِّختياني، والأعمش، حتى جاءت طبقة أتباع التابعين، فصار هذا العلم إلى النُّضوج، وعلَّتُه ترجع إلى ظهور بعض الكذابين، فبرز لهم شُعبة بن الحجاج، والَّذي كان في بعض الأحيان يستعدي عليهم -أعني على الكذابين- بالسُّلطان، وما موقفه مع أبان بن أبي عياش عندما كلَّمَهُ حماد بن زيد في أن يكُفَّ عن أبان بن أبي عيَّاش لسِنِّه وأهل بيته، فضمن أن يفعل، ثم اجتمعا في جنازة، فنادى من بعيد: يا أبا إسماعيل -كُنية حماد بن زيد- إني قد رجعتُ عن ذلك، لا يَحِلُّ الكفُّ عنه؛ لأنَّ الأمر دين»(١).

ومن بعد طبقة شعبة وسفيان الثوري، جاءت طبقةُ يحيى القطَّان وابن مهدي، ثم تلامذتهم كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وهذا وقتٌ بدأ يظهر فيه التَّصنيفُ في عُلوم الحديث، لكن في أبواب منه مخصوصة؛ كالجرح والتعديل، وعلل الحديث، وكتب السُّؤالات، وتواريخ النَّقَلة، وأبرزُها «التاريخ الكبير» للإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ(٢).

فالدَّافعُ لنشأة رواية الحديث، كان هو الحافزَ ذاتَه لبدء النَّقد، وامتلاك عملية النَّقد القادر على استحضار جملة الأدوات النَّقدية لرواية الحديث، إنما كان ممكنًا

---

(١) ينظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ١١).

(٢) ينظر: «تحرير علوم الحديث» للجديع (١/ ٢٠-٢٢) بتصرف كبير.

لأنَّ عامة تلك الأدوات النَّقدية إنما صُنعت في زمنهم؛ كالخبرة بالرُّواة، والوقوف على المرويَّات في مظانِّها، وقد ساعد في ذلك عدة عوامل؛ منها: قرب زمانهم من زمن النُّبوة منبع الحديث الشَّريف، ومما ساعد على ذلك أيضًا أن الفقه الإسلامي، منذ نشأته الأولى، قد اشتغل بالمرويات؛ فصار من النَّادر أن يغيبَ حديثٌ متعلق بمسألة فقهية عن كافة المذاهب بالنَّظر إلى مجموعها، فما لا يعرفه أحدُ الفقهاء يكون مستعملًا عند غيره، وهذا الاشتغال الفقهي بالحديث أسهم في فحص صلاحية كل حديث للاستدلال من جهة ثبوته أو دلالته، خُصوصًا من قِبَل العلماء الجامعين للفقه والحديث، ومثل الاشتغال الفقهي كان الاشتغال العَقَدي والسُّلوكي بالحديث أيضًا، ولقد أفرز هذا الاشتغال المتواصل بالحديث نظرًا نقديًّا، صاحَبَ تدوين الحديث وتصنيفه، وقد دُوِّنَ هذا النَّقدُ في الكتب كما دُوِّنَ الحديثُ نفسُه، واشتهرت هذه الكتابات النَّقدية بجملة أسماء؛ كالعلل والسُّؤالات، وغير ذلك.

إنَّ هذا النقد المصاحب لرواية الحديث ودرايته هو عمل قام به المؤهَّلون من عُلماء الحديث والفقه والأصول؛ بدافع الغَيرة على السُّنَّةِ، وحمايتها من خطرين اثنين؛ خطر إضافة ما ليس منها إليها، وخطر إخراج ما هو منها من دائراتها؛ فأثمر كلُّ ذلك ثروة هائلة من المعايير والتَّصنيفات للرُّواة والمرويَّات؛ مما ينبئ عن منهج دقيق استقرائي لا مثيل له[1].

فالمهج الحديثي يمتاز بميزات منها: التَّوزان والاعتدال؛ وذلك لأنه منهجٌ يقوم على الاستقراء والتَّتبع، وهو من ثَمَّ منهج واقعي، لا يمكن فصلُه عن أسبابه ومؤثراته.

---

(١) ينظر: «مسالك رد الحديث بين النَّقد العلمي والطَّعن المتحامل» د/ محمد السائح (ص: ١١).

والاطراد؛ فهو منهج مطرد، لا يمكن لمنصِفٍ أن يرميَه بالتَّناقض، أو الانتقائية، أو نحو ذلك من الأوصاف؛ فأهلُ الحديث ونقَّاده انطلقوا في قبولهم للرُّواة جرحًا أو تعديلًا من أُسس ومعايير؛ منها: المنهجُ الاستقرائيُّ، ومنهج المقَارَنة، ومنهج الجدل العلميِّ، وإعمال العقل في نقد المرويات، والانطلاق من الشَّك المنهجي، وهذا مما يُدلل على إبداع المحدِّثين وتميُّزِهم في إنتاجهم لقانون نقدي دقيق، طُبِّقَ على كل المرويات للتَّحقق منها قبولًا أو ردًّا، وهذا لم يَسبق إليه أحدٌ قبلهم.

وفي هذا إبطال قول من يدَّعي بأنَّ منهج المحدِّثين لا يخضع إلى المعايير النَّقدية والمعيارية للحكم على الرُّواة والمرويات، وأنه منهج صُبغ بوصف القداسة دون حقٍّ؛ وعليه فلا قيمةَ لتلك الأحكام على الرُّواة والمرويات، وأنه منهج غير مُنضبط فهو محكوم بالأهواء، وهذا الإشكال يقوم في أصله على محاولة عزل هذا العلم عن خلفيته وامتداده الشَّرعي؛ حتى يكون منهجًا نظريًّا معرفيًّا كغيره من المناهج النَّظرية التي تقوم على التَّحليل والحدْسِ، أو من المناهج التَّجريبية التي تخضع للتَّجرِبة والاختبار، والحقُّ أنَّ هذه الرُّؤية بعيدة عن الإنصاف والموضوعية، فمن مارس هذا العلم وحقق في مسائله وقضاياه؛ أدرك أنَّه قائم على أدلة القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة، فضلًا عن اعتماده على قواعد شرعية وأدلة عقلية.



الفَصلُ الثَّاني



الفصلُ الثَّاني

عَلاقةُ عِلمِ الحديثِ بالعلومِ الأخرى

إنَّ عَلاقَةَ علم الحديث بالعلوم الأخرى عَلاقةٌ وطيدةٌ، شديدة التَّداخل، والعلاقاتُ بين علوم الشَّريعة ليست خاصَّةً بعلم الحديث فقط، بل العلوم الشَّرعية كلُّها بينها ترابطٌ وتداخلٌ وتلاحمٌ، فمع أنَّ الأصل في العلوم الإسلامية اختلافها فيما بينها؛ في موضوعها ومنهجية معالجتها وفي غايتها، إلا أن بينها قدرًا عاليًا من التَّداخل والاشتراك والترابط، وذلك يرجع إلى أنَّ عُلوم الشَّريعة بكل تفاصيلها ودقائقها تدور حول الوحي الشَّريف من القرآن الكريم؛ أعني: الوحيَ المتلوَّ، والسُّنة النَّبويَّة؛ أعني: الوحي غير المتلوِّ[1].

والتَّداخل بين العلوم الشَّرعية يمكن أن يُقسَّمَ بعدد من التَّقسيمات المتنوعة **كما يلي:**

(١) التَّداخل الاستمدادي:

ومعناه أنَّ العلوم الشَّرعية يحتاجُ بعضها إلى بعض؛ في تكميل متطلباتها البحثية؛ فلا يوجد علمٌ يستقلُّ بكل البحوث التي تندرجُ فيه، من غير أن يحتاج إلى علم آخر يُعينه ويساعده في تكميل النَّظر والتَّدقيق في بعض مكوِّناته.

---

(١) قال الإمام الغزالي في كتابه النَّفيس الموسوم بـ: «المستصفى في علم الأصول» (١/ ٢٤٦): «وقول رسول الله ﷺ حجَّة لدَلالة المعجزة على صدقه، ولأمر الله تعالى إيَّانا باتباعه، ولأنه ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾، لكن بعض الوحي يتلى فيُسمَّى كتابًا، وبعضه لا يُتلى وهو السُّنة».

ومن أظهر الصُّور التي يظهرُ فيها هذا النَّمطُ من التَّداخل: حديثُ العلماء عن استمداد العلوم بعضِها من بعضٍ، بل قضية الاستمداد مذكورة في المبادئ العشرة، كما قيل:

إنَّ مَبَادِيْ كلِّ فنٍّ عَشْرَه ... الحدُّ والموضوعُ ثمَّ الثَّمْرَه
ونِسبةٌ وفضلُه والواضِع ... والاسمُ الاستِمدادُ حُكمُ الشَّارِع
مسائلٌ والبعضُ بالبعضِ اكتَفَا ... ومَن دَرَى الجميعَ حازَ الشَّرَفَا

(٢) التَّداخل التَّحصيلي:

ومعناه أنَّ العلوم الشَّرعية مترابطةٌ ومتداخلةٌ فيما بينها؛ بحيث إنَّ المرء لا يستطيع أن يفهم عِلمًا تمامَ الفهم دون أن يكون لديه إدراكٌ لأصول العلوم الأخرى؛ فلا يوجد علم شرعي مستقل بذاته بحيث لا توجد عَلاقةٌ تداخليةٌ مع العلوم الأخرى، بل العلوم يأخذ بعضها بحُجَزِ بعضٍ، كما هو واضح ومقرَّر، وفي هذا يقول ابن حزم (ت٤٥٦هـ): «وعند التَّحقيقِ وصحَّةِ النظرِ؛ فكلُّ ما عُلِمَ فهو عِلمٌ... ونحن نوصي طالبَ العلمِ بأن لا يذُمَّ ما جَهِلَ منها، فهو دليلٌ على نقصه،... والعلوم التي ذكرنا يتعلق بعضها ببعضٍ، ولا يستغني منها عِلمٌ عن غيره»[١].

ويقول حاجي خليفة: «أن لا يدع فنًّا من فنون العلم إلا وينظر فيه نظرًا، يطَّلع به على غايته ومقصده وطريقته، وبعد المطالعة في الجميع أو الأكثر إجمالًا، إن مال طبعُه إلى فنٍّ عليه أن يقصده، ولا يتكلف غيره، فليس كلُّ الناس يصلحون للتَّعلم، ولا كل من يصلح لتعلم علم يصلح لسائر العلوم، بل كلٌّ ميسَّر لما خُلِقَ

(١) ينظر: «رسائل ابن حزم: مراتب العلوم» لابن حزم (٤/ ٨١).

له، وإن كان مَيلُه إلى الفنون على السَّواء، مع موافقة الأسباب، ومساعدة الأيام؛ طلب التَّبحُّر فيها؛ فإن العلوم كلها متعاونة، مرتبطة بعضها ببعض، لكن عليه أن لا يرغب بالآخر قبل أن يستحكم الأول، لئلَّا يصير مُذبذَبًا، فيُحرَمَ من الكل، ولا يكن ممن يميل إلى البعض، ويعادي الباقي؛ لأنَّ ذلك جهلٌ عظيمٌ، وإياه أن يستهين بشيء من العلوم؛ تقليدًا لما سمعه من الجهلة، بل يجب أن يأخذ من كلٍّ حظًّا، ويشكر من هداه إلى فهمه»[1].

ومن أظهر صور حضور هذا النَّمط في كلام العلماء؛ تقسيم العلوم الشَّرعية إلى مقاصد ووسائل، وهذا التقسيمُ يقتضي بالضرورة أن العلوم بينها ترابطٌ وتكاملٌ لا بد منه، وفي هذا يقول ابن رشد الحفيد (ت٥٩٥هـ) «العلوم صنفان؛ صنف مقصود لنفسه، وعلوم ممهدة للإنسان في تعلُّم العلوم المقصودة في نفسها»[2].

ويقول الطُّوفي: «فإنَّ العلوم والفنون والمسائل يمُدُّ بعضُها بعضًا، ويُبرهن في بعضها على بعض، فمن جهل فنًّا نقص عليه مادة فن آخر؛ ولهذا تزيد مادةُ العلم في فنٍّ بتحصيله فنًّا آخَرَ، فإذا عرَفَ الكلامَ والمنطقَ ونحوَ ذلك من المعقولات؛ ظهر أثرُ ذلك في صحة تصوره للحقائق، وتقريره للأدلة، وتركيبه للأقيسة، وإذا عرَفَ الحسابَ والهندسةَ؛ ظهر أثرُ ذلك في مهارته في الفرائض والوصايا، واستخراج المجهولات، وعلى هذا فقس، وإذا جاز تعلُّق بعض مدارك المسألة بما يجهله من المسألة لم يكنْ مجتهدًا فيها مُطلقًا، فلا يجوز له الاجتهاد»[3].

---

(١) ينظر: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة (١/ ٤٨).

(٢) ينظر: «الضروري في صناعة النحو» (ص: ٢١).

(٣) ينظر: «شرح مختصر الروضة» للطوفي (٣/ ٥٨٦).

ويقول النَّوويُّ (ت ٦٧٦هـ): «لا يكفي في أهْليَّتِه -أي المتعلم- للتعليم أن يكون كثير العلم، بل ينبغي مع كثرة علمه بذلك الفنِّ كونُه له معرفةٌ في الجملة بغيره من الفنون الشرعية؛ فإنها مرتبطة، ويكون له دُربةٌ ودِينٌ، وخُلُقٌ جميلٌ، وذهنٌ صحيحٌ، واطلاعٌ تامٌ»(١).

ويقول الشيخ المعلِّمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ): «لا ينبغي للعاقل أن يَزُجَّ بنفسه في بحر الاستدلال حتى يجمع أمورًا:

منها: إتقان العربية في ظل ممارستها؛ فإننا نجد من علماء العجم من يغلط في فهم آية أو حديث غلطًا لا نشك فيه، ومع ذلك يصعب علينا أن نقنعه بقاعدة معينة من القواعد المذكورة في كتب النَّحو وغيرها، وما ذلك لأنه قد بقي من قواعد فهم اللغة ما لا يعرف إلا بالممارسة التامة وتربية الذوق الصادق، بل إن القواعد المبسوطة المحررة لا يستطاع تطبيق أكثرها بدون ممارسة وحسن ذوق، وليس هذا خاصًّا بعلم العربية، بل الأمر كذلك في بقية العلوم، ألا ترى أن من الأئمة المجتهدين من يحتجُّ بالاستحسان، وفسَّروه بدليل ينقدح في نفس المجتهد...

الثاني: المعرفة بالمعاني والبيان، مع حظٍّ من معرفة أشعار العرب، وفهم معانيها ولطائفها، وتطبيقها على قواعد المعاني والبيان ممارسًا لذلك.

الثالث: معرفة أصول الفقه، والتمكُّن فيها على وجه التَّحقيق لا التَّقليد، وكثرة الممارسة لتطبيق الفروع على الأصول... إلى آخر كلامه المدلِّل على قوة ترابط عُلوم الشَّريعة، وأنها حَلْقةٌ متكاملةٌ.

---

(١) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (١/ ٣٦).

(٣) التَّداخل الموضوعي:

ومعناه أنَّ هناك بعضًا من الموضوعات تُبحَثُ في عدد من العُلوم الشَّرعية؛ لكونها متعلقةً بها جميعًا؛ كبحث مسألة السُّنَّة، وقضايا التواتر والآحاد في علم المصطلح، وعلم أصول الفقه، وكبحث دَلالات الألفاظ ومعاني الحروف بين علم اللغة وعلم أصول الفقه[1].

(٤) التَّداخل التَّأثيري:

يظهر بجلاء في تأثُّر العلوم الشَّرعية بعضها ببعض، ومع أنَّ التَّأثير والتأثُّر واقعٌ بين كل العلوم، إلا أنَّ علم الحديث هو العلم الذي سيطر على كل العلوم بالتَّأثير الأقوى، ولقد عبَّر الحافظ ابن حجر عن هذه العَلاقة بقوله مُعقبًا على قول ابن الصلاح في بيانه لعَلاقة علم الحديث بباقي علوم الشريعة: «وهو من أكثر العلوم تولُّجًا»[2] قال ابن حجر: «أي: دُخولًا في فنونها، والمراد بالعلوم هنا الشرعية، وهي: التفسير والحديث والفقه؛ وإنما صار أكثر لاحتياج كلٍّ من العلوم الثلاثة إليه؛ أما الحديث فظاهر، وأما التَّفسير؛ فإنَّ أَولى ما فُسِّرَ به كلامُ الله تعالى

---

(١) ينظر: عُلوم الحديث وعلاقتها بالعلوم الأخرى «الواقع والتَّطلعات»، وذلك في رحاب جامعة الشَّارقة بدولة الإمارات العربيّة المتّحدة في الفترة (١٣-١٥ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ / الموافق ٢٣-٢٥ إبريل ٢٠١٣م) ومن محاوره: عُلوم الحديث وعلاقتها بالعلوم الشَّرعية: «الفقه وأصوله»، وعلوم الحديث وعلاقتها بالعلوم الشَّرعية «القراءات والتفسير»، وعلوم الحديث وعلاقتها بالعلوم الإنسانية «التَّاريخ»، و«مناهج البحث والتَّوثيق»، وعلوم الحديث وعلاقتها بالعلوم اللغوية «اللغة والنّحو والأدب».

(٢) ينظر: «معرفة علوم الحديث» لابن الصَّلاح (ص: ٧٢ أصل وهامش).

ما ثبت عن نبيه ﷺ، ويحتاج الناظرُ في ذلك إلى معرفة ما ثبت مما لم يثبت، وأما الفقه؛ فلاحتياج الفقيه إلى الاستدلال بما ثبت من الحديث دون ما لم يثبت، ولا يتبين ذلك إلا بعلم الحديث»(١).

ففي علم التَّفسير نجدُ أنَّ كتب التَّفسير تزخَرُ بنقل أحاديث النبي ﷺ، وأقوال الصَّحابة، وفتاوى التابعين، بأسانيدها في تفسير الآيات واستنباط الأحكام، كما فعل عبد الرَّزاق بن همام في «تفسيره»، وسعيد بن منصور في «تفسيره»، وابن أبي حاتم في «تفسيره»، والطَّبري في تفسيره «جامع البيان»، والبغوي في «معالم التنزيل»، وابن كثير في «تفسير القرآن العظيم».

فكلُّ هذه التَّفسيرات تخضع في ثبوت المرويات قبولًا أو ردًّا لعلم الحديث وقواعده، وكذا في علوم القرآن؛ فكما أنَّ علم الحديث وُضعت له أُسس ومناهج، قام بعض العلماء بوضع منهج علمي لبحث مادة القرآن الكريم، ومن بين هؤلاء بدر الدِّين الزَّركشي، الذي قال في مقدِّمة كتابه «البرهان في علوم القرآن»: «ولما كانت علومُ القرآن لا تنحصر، ومعانيه لا تستقصى، وجبت العنايةُ بالقدر الممكن، ومما فات المتقدِّمين وضعُ كتابٍ يشتملُ على أنواع علومه، كما وَضَعَ الناسُ ذلك بالنِّسبة إلى علم الحديث»(٢).

وأمَّا عن أثره في الفقه الإسلامي؛ فإنَّ احتياج الفقيه إلى الاستدلال بما ثبت من الحديث دون ما لم يثبت لا يتبينُ له إلا باستخدام قواعد علم الحديث؛

---

(١) ينظر: «النُّكت على ابن الصَّلاح» لابن حجر (١/ ٢٢٧).

(٢) ينظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (١/ ٩).

لاستخراج الأحكام الفقهية، وهو ما عكَفَ عليه الفقهاءُ الأربعةُ، وما درَجَ عليه مَن جاء بعدهم.

وما كتابُ «الموطَّأ» للإمام مالك، وكتاب «الأمِّ» للإمام الشافعي، وكتاب «المسند» للإمام أحمد بن حنبل؛ إلا دليلٌ على ذلك، على أن أصحاب المذاهب الأربعة قد أجمعوا كلُّهم على أن الحديث إذا صح يُقدَّمُ على القياس والنظر، فما فيهم إمامٌ إلا قال: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»، أو ما يشبه هذه العبارة.

- أثره في اللغة والأدب: لم يقف أثرُ عُلوم الحديث على العلوم الشَّرعية فقط، بل تعدَّاها إلى أدوات العلوم الشَّرعية؛ ومنها علوم اللغة والأدب العربي، وقد أشار بعضُ عُلماء اللغة -قديمًا وحديثًا- في تصانيفهم إلى أنهم اتبعوا في ترتيبها ترتيب المحدِّثين في كتبهم، ومن هؤلاء المتقدمين الإمام السيوطي، الذي قال في مقدمة كتابه «المزهر في علوم اللغة وأنواعها»: «هذا علم شريف، ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه، وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكَيتُ به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع، وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع»[1].

وهذا ما جعل الأستاذ ناصر الدِّين الأسد يصرح قائلًا: «إنَّ المتأخرين الذين كتبوا في علوم اللغة والأدب قدِ احتَذَوا مناهج المحدثين والفقهاء، وقلَّدوا علوم الحديث والفقه؛ وذلك بعد أن نَضِجَت عُلوم الحديث والفقه، وأُرسيت أصولهما وقواعدهما، وعُبِّدت سُبُلُهما وطرائقهما، وذهب فيهما في التحَّقيق

(١) ينظر: «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» (١/ ٧).

والتَّدقيق -في السَّند والمتن- مذاهب بعيدة»[١].

ويقول الدُّكتور صبحي الصَّالح مُبينًا أثر الحديث في النَّحو: «إنَّ التأثير العَفْوي الطَّبيعي الذي خلَّفه الحديث في أصول النَّحو، يومَ فكَّرَ القومُ في وضع أوائلها؛ إنما رافق نشأة علم الحديث قبل أن يَنضِجَ، فليس لنا أن نبالغ فيه، ولا أن نَغلُوَ في أبعاده ومراميه، ولكن مهما نَغلُ في وصف ما كان للحديث من أثر في النَّحو وأصوله، وفي مختلِفِ العلوم ومناهجها، فسنَظَلُّ دون إيفاء علم الحديث حقه.

بل نعجب من تأثير علم الإسناد الحديثي في كُتب اللغة والأدب؛ فهي منقولة إلينا بالأسانيد؛ مثل كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، و«الأمالي» لأبي علي القالي، وقد ألف الدكتور شرف الدين علي الراجحي كتابًا سماه «مُصطلح الحديث وأثره على الدَّرس اللغوي عند العرب»؛ فما من تيار فكري إسلامي إلا وله من عدوى الحديث حظٌّ معلومٌ، إن لم يكن فيما حمله تراث النُّبوة من وصايا وحكم وتعاليم ففي طرق التَّحمل والأداة، وشروط الرِّواية والرُّواة، ومقاييس النَّقد والتَّجريح، وأساليب التَّصنيف والتَّخريج، ومعايير الموازنة والتَّرجيح، فهذه كلها دخلت شواهد النَّحو، وسادت أبحاث اللغة، وارتفعت إلى أخبار الأدب، وتركت في الجميع أصداءها الشداد عن طريق الرِّواية والإسناد»[٢].

ويقول محمد ضاوي حمادي: «كان جمع الحديث وروايته وتدوينه الأساس الأول الذي قامت عليه كلُّ ما نعرفه من التَّاريخ، والسِّيَر، والمغازي، والفتوح،

---

(١) ينظر: «مصادر الشِّعر الجاهلي» (ص: ٢٥٧).

(٢) ينظر: «علوم الحديث ومصطلحه» للدُّكتور صبحي الصالح (ص: ٣٢١-٣٢٢).

والتراجِم، والطبقات، وحتى تفسير القرآن وعُلوم القراءات تشعَّب عن جمع الحديث وروايته»[١].

● أثره في التاريخ والسِّير: ولعل ذلك يبدو أكثر وضوحًا في كتب الطَّبقات والتَّراجِم وتواريخ المدن، وغيرها من كُتب التَّاريخ؛ والسَّبب راجع -على ما يبدو- إلى أنَّ مُعظم المؤرِّخين الأوائل محدِّثون، ولما كانت العناية بعلم الحديث هي التي أدت إلى الدِّراسات التاريخية لذلك انتقل الإسناد إلى أهل التاريخ بشكل واضح.

ومن بين هؤلاء المؤرخين الطبري في «تاريخ الرسل والملوك»، وابن الجوزي في كتابه «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك»، وابن كثير في كتابه «البداية والنهاية»، والذهبي في «تاريخ دول الإسلام»، وغيرهم.

وقد كان لعلم الحديث أيضًا وطريقته أثر عظيم في تطور كتابة التاريخ؛ فهذا الإمام السُّيوطي يؤكد أن كتابة التاريخ يُراد بها: «معرفة الآجال وحلولها، وانقضاء العدد وأوقات التعاليق، ووَفَيَات الشُّيوخ ومواليدهم، والرُّواة عنهم، فتعرف بذلك كذب الكاذبين وصدق الصادقين»[٢].

وقد ألف الدُّكتور عثمان موافي كتاب «منهج النَّقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي»، بيَّنَ فيه أثر قواعد علوم الحديث في الرِّوايات التاريخية من حيث نقدها وتمحيصها، وللدكتور أكرم ضياء العمري كتاب «المجتمع المدني»، رام

---

(١) ينظر: «مُصطلح الحديث النَّبوي الشَّريف وأثره في الدِّراسات اللغوية والنَّحوية، بواسطة المصطلح الحديثي من خلال كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي» للدكتور عبد الرحمن محجوبي (ص: ١٧-١٨).

(٢) ينظر: «الشماريخ في علم التاريخ» للسيوطي (ص: ١٧)

فيه محاولة تطبيق قواعد المحدِّثين في المصطلح وعلومهم في الجرح والتعديل لنقد الرِّوايات التاريخية.

من هذا يتبين أنَّ «تأثير الحديث النبوي على ثقافتنا العربية يفوق كلَّ تصور؛ فلقد صبَغَت طريقتُه كلَّ فنون ثقافتنا ومعارفنا، إنك تجد طريقة السند عمَّت كل أنواع الكتب في مكتبتنا، من أدبية وتاريخية وغيرهما...»(١).



(١) ينظر: «الحديث النَّبوي» د/ محمد الصباغ (ص: ١٦).

الفصل الثالث

الفصلُ الثالث



معالم التأصيل والتكوين العلمي لطالب الحديث



ما يستطيع طالب العلم أن يسير على منهج واضح إلا بتكوين **العقلية الفارقة**؛ وهي حالة منهجيَّة تُميِّز وتفرِّق بين الأمور المتشابهة، وتبحث في عُمق الأشياء، وليس ظاهرها، ويفرِّق بين ما هو أساسي وما هو ثانوي في الحياة، وبين ما هو أصلي وبين ما هو فرعي، ويمتاز المسلم بآليات منهجية لامتلاك العقلية الفارقة.

فصاحب المعلومات قد يكون قرأ مائة كتاب، لكنه لم يتعلم؛ لأنه لم يمُرَّ بكل تلك المراحل لاستخراج المعلومات والوصول لها؛ ولذلك فتحصيل المعلومات ليس هو العلم إطلاقًا، بل الوصول إلى استنباط الدَّقائق العلمية، ولا يكون هذا بغير اجتهاد وفراسة؛ فالاستنباط ثمرة تكاثر المعارف في القلب، وفاعليتها في قدرته على النفاذ في ما وراء الظاهر، وأسلافنا على وعي بهذه الفاعلية، التي لا تكون إلا من تكاثر صحيح المعارف ودقيقها في قلب المستنبط؛ فالتكاثر المعرفي في القلب يتجاوز مرحلة الجمع والحشد، بل يتجاوز مرحلة التنظيم للمعارف إلى مرحلة إبداع المعارف وتجديدها [1].

فلا بد لطالب العلم السَّير على أُسس ومناهج؛ حتى يستقيم فكره، والمنظومة التَّعليمية التي تنتج العقلية الفارقة لها أركان ودرجات؛ **فأركانها:**

---

(١) ينظر: «سبل استنباط المعاني من القرآن والسنة: دراسة منهجية تأويلية ناقدة» للدكتور/ محمود توفيق محمد سعد (ص: ٣٥-٣٦) بتصرف.

(١) الباحث:

قال الإمام محمد بن الحسن الشَّيباني: «علمُنا هذا لا يصلح إلا بثلاث خصال؛ أن يكون الرَّجل مُشتهيًا له، ذكيًّا، مكفيًّا».[١]

وقال الإمام الشَّافعي: «يحتاج طالب العلم إلى ثلاث خصال؛ أولها: طول العُمُر، والثانية: سَعة اليد، والثالثة: الذَّكاء»، وعلق عليه الخطيب البغدادي: «أما طول العُمُر؛ فإنما قصد به دوام الملازمة للعلم، وأراد بسَعة اليد أن لا يشتغل بالاحتراف، وطلب التكسُّب، فإذا استعمل القناعة أغنته عن كثير من ذلك»[٢]، وقال أيضًا: «وإذا رزقه الله الذَّكاء؛ فهو أمارة سعادته، وسرعة بلوغه إلى بُغيته».

وقال أبو هلال العسكري: «وقال بعضُ الأوائل: لا يتم العلم إلا بستة أشياء؛ ذهن ثاقب، وزمان طويل، وكفاية، وعمل كثير ومعلم حاذق، وشهوة، وكلما نقص من هذه الستة شيء؛ نقص بمقداره من العلم»[٣].

وقال الماوردي: «أما الشُّروط التي يتوفر بها علم الباحث، وينتهي معها كمال الراغب، مع ما يُلاحظ به من التَّوفيق، ويمد به من المعونة؛ **فتسعة شروط:**

أحدها: العقل الذي يدرك به حقائق الأمور.

والثَّاني: الفطنة التي يتصور بها غوامض العلوم.

والثَّالث: الذَّكاء الذي يستقرُّ به حفظ ما تصوره وفهم ما علمه.

---

(١) ينظر: «المناقب» لابن أبي العوام (٨٥٩).

(٢) ينظر: «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (٢/ ١٨٧).

(٣) ينظر: «الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه» لأبي هلال العسكري (ص: ٤٨)

والرَّابع: الشَّهوة التي يدوم بها الطَّلب، ولا يُسرِع إليه الملل.

والخامس: الاكتفاء بمادة تُغنيه عن تكلُّف الطلب.

والسَّادس: الفراغ الذي يكون معه التَّوفر، ويحصل به الاستكثار.

والسَّابع: عدم القواطع المذهلة من هموم، وأمراض.

والثَّامن: طول العُمر واتساع المدة؛ لينتهي بالاستكثار إلى مراتب الكمال.

والتَّاسع: الظَّفر بعالم سمح بعلمه مُتأن في تعليمه[1].

فإذا استكمل هذه الشَّروط التِّسعة فهو أسعد طالب، وأنجح متعلم، وقد قال الإسكندر: يحتاج طالب العلم إلى أربع؛ مدَّة وجِدَّة وقريحة وشهوة، وتمامها في الخامسة معلم ناصح»[2].

وقال إمام الحرمين [3]:

أخي لن تنال العلم إلا بستَّةٍ ... سأُنبيك عن تفصيلها ببيان

ذكاءٍ وحرصٍ وافتقارٍ وغربةٍ ... وتلقين أستاذٍ وطول زمان

أما الإمام ابن العربي فقال: «السبيل إلى معرفة العلوم هو التعليم، فإن التزمته بشروطه، وتماديت عليه؛ وصلت إليه، وشروط ذلك ووظائفه تَنِيفُ على المئتينِ،

---

(١) تأمل ودقق في موقف الشَّافعي مع تلميذه الرَّبيع بن سُليمان كما قال القفال في فتاويه: «كان الرَّبيع بطئ الفهم فكرر الشَّافعي عليه مسألة واحدة أربعين مرة فلم يفهم وقام من المجلس حياء فدعاه الشَّافعي في خلوة وكرر عليه حتى فهم وقال له يوما يا ربيع لو أمكنني أن **أُطعمك العلم لأطعمتك**، فكانت الثَّمرة أن قال الشَّافعي: «الرَّبيع راوية كتبي». ينظر: طبقات الشافعية (٢/ ١٣٤) بتصرف يسير.

(٢) ينظر: «أدب الدُّنيا والدِّين» للماوردي (ص: ٦٧).

(٣) ينظر: «ذيل تاريخ بغداد» لابن النَّجار (١٦/ ٤٥).

لكن الأمهات التي ترجع إليها سبعة شروط:

الشَّرطُ الأوَّل: إخلاص النِّية، فهو أصل الأُصول، وشرط الشُّروط.

الشَّرطُ الثَّاني: التَّواضع للعلم.

الشَّرطُ الثَّالثُ: التَّواضع للمُعلِّم، حتى لو تحقق خطؤه، فليعظِّمه، فلو لم يكن إلاَّ فضل المتقدم والتجربة لكفى.

الشَّرطُ الرَّابعُ: ألاَّ يخالف معلِّمه فيما يشير به عليه إن ظهر إليه غيره.

الشَّرطُ الخامسُ: التَّدرج في التعلم.

الشَّرطُ السَّادسُ: المذاكرة بعلمه.

الشَّرطُ السَّابعُ: العمل بالعلم؛ فهذه أمهاتها، وهي مُفتقرة إلى الدُّءوب عليها دون فُتور، فإن عَلِمَ من نفسه منَّة واتساعَ باعٍ، وقبولًا للبلوغ إلى النِّهاية...»[1].

أهمِّيَّةُ الذَّكاءِ في طريقِ العِلمِ:

أجمع كلُّ من تكلم في الحثِّ على طلب العلم على وجوب توفر الذَّكاء، وهو نوعان؛ خِلقي يولد عليه بعض النَّاس، وكسبي يتزايد مع عُمُر الإنسان وعمله، وكما أنَّ الذَّكاء الخِلقي يختلف من قوي فأقوى، فكذلك الذَّكاءُ الكسبيُّ يختلف في تزايده من قوي إلى أقوى، فينبغي للمعلم أن يصبر على طُلاب العلم مراتٍ عديدةً، كما كان الشَّافعي يصنع مع طلابه وأخصِّهم؛ ومنهم الرَّبيع بين سليمان المرادي كما تقدم في هامش الصَّفحة السَّابقة.

ومن مهام طالب العلم أن يتخذ السُّؤال عما لا يعلم وعما انغلق عليه من

(١) ينظر: «قانون التأويل» لابن العربي (ص٦٤٠).

العلم دَيدنًا له وسَجِيَّةً، وهذا مما يُساهم في تكوين الملكة البحثية والنَّقدية عند الباحث الجيّد، وقد اشتهر عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما عندما سُئل كَيْفَ أَصَبْتَ هَذَا الْعِلْمَ؟ قَالَ: «بِلِسَانٍ سَؤُولٍ، وَقَلْبٍ عَقُولٍ»[1].

إذن المدح في اجتماع هاتين الصفتين؛ لسانٍ سؤولٍ وقلبٍ عقولٍ، وبهما يُحَصِّل الإنسان علمًا كثيرًا، لكنْ إذا انفكَّ أحدهما عن الآخر زالت صفةُ المدح، ونقص من علم الإنسان بقدر ما نقص منهما! وفي قول ابن عباسٍ هذا ردٌّ على الفلاسفة والملحدين الذين جعلوا إيراد الأسئلة في حدّ ذاته غايةً، فتراهم يحرِصون على تكثير الأسئلة، ولا يُجهدون أنفسهم بالبحث عن الجواب عنها، فإذا وقع الجواب عن أسئلتهم، لم يتعقّلوا المعنى، بل حاولوا أن يُشتِّتوا الجواب، ويشاغبوا عليه، بأن يستنبتوا منه عشرات الأسئلة؛ حتى تضيع قوَّة الجواب وتماسكه؛ والسببُ في ذلك: أنَّ قلوبَ هؤلاء الملحدين ليس فيها أدنى مُسكةٍ من عقلٍ حتى تستقرَّ فيه المعرفة، وليس فيها مثقالُ ذرَّةٍ من يقين حتى تثبت عليه قدمُ العلِّم، فقلوبهم مليئةٌ بالشكِّ والحيرة والاضطراب والتَّناقض.

وأيضًا ما قاله أَنَس بْن مَالِك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللهِ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلَهُ، وَنَحْنُ نَسْمَعُ...»[2].

فتمنَّى أنسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أسئلةَ العقلاء؛ لأنَّهم يسألون عمّا ينفعهم، وعمّا يحتاجون إليه، كما أنَّ العقلاء في العادة يسألون عن الأشياء الدَّقيقة والعميقة، والتي هي فعلًا محلُّ استشكال.

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «فضائل الصحابة» (١٩٠٣).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين (١٢) (١٠).

فالعلم خزائنُ، مِفتاحُها السُّؤال، وكما رُوي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَصَابَ رَجُلًا جُرْحٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ احْتَلَمَ فَأُمِرَ بِالِاغْتِسَالِ فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءُ الْعِيِّ[١] السُّؤَالَ»[٢].

ولكن لا بد من حسن استعمال ذلك المِفتاح، وذلك الدواء، وقد قال وهب بن منبِّه: «حُسن المسألة نصف العلم»[٣].

وقال الزَّرنوجي: إن السَّلف كانوا يلقِّبون طالب العلم لقبًا غريبًا، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: إنما سُمي طالب العلم ما تقول: لكثرة ما يقولون في الزَّمان الأول: ما تقولون في هذه المسألة؟[٤].

بل كان بعض الطُّلاب يُلِحُّ على مُعلمه، وعلى رأس هؤلاء الإمام أبي حنيفة قال: «أتيت حماد بن أبي سليمان، فإذا هو شيخ وقور حليم، يفهم ويُفهم، فلازمته فوجدت عنده كل ما احتجت إليه، حتى قال لي يومًا: أنزفتني يا أبا حنيفة»[٥].

---

(١) العِيّ: الجهل، يقال: عيَّ الرجل بأمره يعيا عيًّا إذا لم يهتد له. ينظر: «غريب الحديث» للخطابي (١/ ٦٩٨)، «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٣/ ٣٣٤).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» كتاب: الطهارة، باب في المجروح يتيمم (١/ ٩٣ رقم ٣٣٦)، وإسناده حسن.

(٣) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١/ ٣٨١)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٢/ ٣٨٤).

(٤) ينظر: «تعليم المتعلم» للزرنوجي (ص: ٧٤-٧٥).

(٥) ينظر: «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكي (ص: ٥٨)

التَّفرُّغُ للعلمِ من العوائقِ والمشاغلِ:

إنَّ التَّفرغ من المشاغل والعوائق من أساسيات النَّجاح في طلب العلم، ولا ينفع الحرص على الوقت وتحصيل العلم إن لم يكن معه انقطاع وتفرغ، وذلك كما يلي:

(أ) حبس النَّفس على طلب العلم:

إنَّ المعوِّقات في طريق العلم والنُّبوغ فيه كثيرة جدًّا، وهي: «مُراقبة النَّفس والوقت بحذرٍ شديد؛ فكل ما يراه مؤثرًا على القيام بواجبه المحدَّد عليه، اعتبره قاطعًا شاغلًا، فعليه أن يقطعه عنه ويبعده، ويعتبره مُعثِّرًا له في طريق نجاحه ووصوله إلى غايته»[1].

فيجبُ على طالب العلم اغتنامُ الأوقات، وخاصَّةً السَّاعاتِ الذَّهبيةَ في اليوم؛ كساعة وقت السَّحر وغيرها، قال البرهان الزَّرنوجي: «لا بد لطالب العلم من تقليل العلائق الدِّنيوية بقدر الوسع، ولهذا اختاروا الغربة...»[2].

(ب) همُّ المعيشةِ:

ومن العوائق همُّ المعيشة، قال الخطيب: «ينبغي للمتفقه أن يقطع العلائق، ويطرح الشَّواغل؛ فإنها موانع عن حفظ العلم، وقواطع عن درس الفقيه»[3].

وروى الصَّيمري: أن رجلًا سأل أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: بمَ يُستعان على الفقه حتى

(١) ينظر: «معالم إرشادية لصناعة طالب العلم» للشيخ محمد عوامة (ص: ١٤٢).

(٢) ينظر: «تعليم المتعلم» للزرنوجي (ص: ٨٣).

(٣) ينظر: «الفقيه والمتفقه» للخطيب (٢/ ١٨٤)

يُحفَظَ؟ قال: يجمع الهمَّ، قال: قلت: وبم يُستعان على جمع الهمِّ؟ قال: بحذف العلائق، قال: قلت: وبم يُستعان على حذف العلائق؟ قال: تأخذ الشَّيء عند الحاجة ولا تزد»[١].

(ج) كثرة العَلاقات العامَّة والاجتماعيَّة:

وهذا من آكد المعوِّقات، وأثره كبير على طالب العلم؛ فكم رأينا طالبًا طُلَعةً من أصحاب الهمة والنَّشاط، حتى زاحمته العلاقات فأفسدته وأضاعته؛ ولذا حذَّرَ غالبُ من كتب في آداب طالب العلم من تضييع الأوقات بسبب العلاقات العامة، وفي وصية الإمام أبي حنيفة لأبي يوسف رحمهما الله تعالى: «ولا تكثر مُعاشرة النَّاس إلا بعد أن يُعاشروك، وقابل مُعاشرتهم بذكر المسائل، حتى إنَّ مَن كان من أهله اشتغل بالعلم، ومن لم يكن من أهله يُجتنَبُ»[٢].

(٢) الأستاذ:

إنَّ أخْذَ العلم عن الشُّيوخ هو مِفتاح العلم الصَّحيح، وعنوان فلاح الباحث ونجاحه، ولا خير في علمِ مَن لم يتلقَّ العلم عن العُلماء المتقنين، والعلم الشَّرعي الشَّريف من هذه الحيثية كالعلوم والصِّناعات الأخرى، حتى قال الشَّافعي: «مَنْ تَفَقَّهَ مِنْ الْكُتُبِ ضَيَّعَ الْأَحْكَامَ»[٣]؛ فالإيغال في بُطون الكتب، والإمعان في فهم مقاصد أصحابها؛ معقودةٌ زمائمُه بالبِنْية العلميَّة للنَّاظر قوةً وضعفًا، وهي مُحَصِّلةُ التَّلقي عن الأشياخ، أو ما هو آيِبٌ إليه؛ ومن ثَمَّ نستطيع تفسير إفادة شخص من

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكي (ص: ٣٧٣).

(٣) ينظر: «مقدمة المجموع شرح المهذب» للنووي (١٨٣٨).

كتاب أكثر من آخر، وفي هذا يقول الإمام الشَّاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإذا ثبت أنه لابد من أخذ العلم عن أهله؛ فلذلك طريقان؛ أحدهما: المشافهة، وهي أنفع الطريقين وأسلمهما، الطريق الثاني: مطالعة كتب المصنِّفين، ومُدوِّني الدواوين، وهو أيضًا نافعٌ في بابه بشرطين؛ **الشَّرط الأول**: أن يحصُلَ له من فهم مقاصد ذلك العلم المطلوب ومعرفة اصطلاحات أهله ما يتمُّ له به النَّظر في الكُتب، وذلك يحصُلُ بالطَّريق الأول من مُشافهة العلماء، أو مما هو راجع إليه؛ وهو معنى قول من قال: «كان العلم في صدور الرِّجال، ثم انتقل إلى الكُتب، ومفاتحه بأيدي الرِّجال»، والكُتب وحدها لا تفيد الباحث منها شيئًا، دون فتح العلماء، وهو مشاهَدٌ معتادٌ، **الشَّرط الثاني**: أن يتحرَّى كُتب المتقدمين من أهل العلم المراد؛ فإنهم أقعدُ به من غيرهم من المتأخِّرين، وأصلُ ذلك التَّجرِبة والخبر»[1].

ونجد أنَّ العُلماء لم يلتفتوا إلى من لم يكُن له شيوخٌ في العلم، ولا يُقيمون له وزنًا ولا اعتبارًا؛ ففي «الإلماع» للقاضي عياض من طريق صالح بن أحمد، قال: سمعت أبي يقول: ما الناسُ إلا من قال: حدثنا وأخبرنا، ولقد التفَتَ المعتصم إلى أبي فقال له: كلِّم ابن أبى دُؤاد، فأعرض عنه أبي بوجهه، قال: كيف أكلِّم من لم أره على باب عالم قطُّ؟!»[2].

وقال القاضي عياض أيضًا في ترجمة أبي جعفر الداودي الأسدي (ت ٤٠٢هـ): «وبلغني أنه كان يُنكر على معاصريه من علماء القيروان سُكناهم في مملكة بني عُبيد، وبقاءَهم بين أظهرهم، وأنه كتب إليهم مرة بذلك؛ فأجابوه: اسكت لا

---

(١) ينظر: «الموافقات» للشاطبي (١/ ١٤٥-١٤٨) بتصرف.

(٢) ينظر: «الإلماع» للقاضي عياض (ص: ٢٨).

شيخ لك؛ أي: لأنَّ درسه كان وحده، ولم يتفقه في أكثر علمه عند إمام مشهور، وإنما وصل إلى ما وصل بإدراكه، ويشيرون أنه لو كان له شيخ يُفقِّهُهُ حقيقة الفقه لعلم أن بقاءهم مع من هناك من عامة المسلمين تثبيتٌ لهم على الإسلام، وبقية صالحة للإيمان، وأنهم لو خرج العُلماء عن إفريقية لتشرَّق من بقي فيها من العامة الألف والآلاف، فرجحوا خير الشَّرَّينِ، والله أعلم»[١].

وأصل هذا الجواب قديم قائم في نفوس العلماء، ومنهم الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال عندما سُئل في المسجد عن حَلْقة ينظرون في الفقه، فقال: لهم رأس؟ قالوا: لا، قال: لا يفقه هؤلاء أبدًا[٢].

وقال السُّيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال إسحاق بن محمد الفروي: سُئل مالك: أيؤخذ العلم عمَّن ليس له طلب ولا مجالسة؟ فقال: لا، فقيل: أيؤخذ ممن هو صحيح ثقة، غير أنه لا يحفظ ولا يفهم؟ فقال: لا يُكتَبُ العِلمُ إلا ممن يحفظ، ويكون قد طلب وجالس الناس، وعرف وعمل، ويكون معه ورع»[٣].

وقد أَسِفَ بعضُ الأئمة لمَّا دُوِّن العلم؛ لأنه وسيلة إلى إضعاف التَّلقي له عن الشُّيوخ، فقد روى البيهقي في المدخل: عن الأوزاعي قال: «كان هذا العلم كريمًا يتلقَّاه الرِّجال بينهم، فلما دخل في الكُتب دخل فيه غير أهله»[٤].

فالعلمُ يؤخذُ بالتَّلقي على الشُّيوخ، والمزاحمة بالرُّكَب لحَلَقاتهم العلميَّة،

---

(١) ينظر: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» للقاضي عياض (٧/ ١٠٣).

(٢) ينظر: «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (٢/ ١٦٢).

(٣) ينظر: «إسعاف المبطَّأ برجال الموطأ» (ص: ١٨٠).

(٤) ينظر: المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: ٤١٠).

ووقوف طلاب العلم على أبواب العلماء، وبقراءة عدد من الكُتب المعتمدة في كل فن، وبحفظ أمهات المختصرات في كلِّ علم، وكان الباحث يتدرَّجُ في التَّحصيل تدرجًا مُشتركًا بين تحصيل التَّلقي، وتحصيل الجهد الشَّخصي في مُطالعاته الخاصَّةِ، مع رجوعه إلى شيوخه فيما أَشكَلَ عليه، وهكذا يصل الباحث إلى وضعِ قدمٍ راسخةٍ في العلم، ولكننا في دنيانا انتقلنا إلى مرحلة خطيرة؛ هي الدراسة في الجامعات المفتوحة؛ أعني الجامعات التي لا تشترطُ حضور الطلاب والدوام، ولا يشترطون لقبوله أن يكون من طلاب العلم الشرعي قبل دخوله المرحلة الجامعية، فيُقبَلُ في الدراسات الشرعية بلا أساس؛ من لغة أو فقه، أو حتى قراءة سليمة للقرآن الكريم؛ فالعلم الشرعي يختلفُ عن علوم الهندسة من حيث إنه علم، وتربية وسلوك، إنه يمكن للمهندس المعماري مثلًا أن يعتمد على برامج لرسوم هندسية؛ ذلك لأنه يتعامل مع جمادات، أما طالب العلم فإنه يتعلَّمُ العلمَ، ويتعلَّمُ معه السلوك والعمل من الشيوخ، فضررُ هذه الدراسة على مستوى الأمة خطيرٌ؛ إذ أنها أوجدت في الأمة أنصافَ المتعلمين، وما أكثَرهم في دنيانا!

(٣) المنهج مع الأدب في الطلب:

أما معنى «المنهج» في اللغة: تعريف المنهج في اللغة: هو مُشتق من النَّهج، والنَّهج هو الطَّريق الواضح، وهو أيضًا الوضوح والاستبانة والاستقامة في الطَّريق.

قال ابن منظور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: طريقٌ نهجٌ: بيِّنٌ واضحٌ، ومنهجُ الطريقِ: وضحه، والمنهاج كالمنهج يكون اسمًا وصفة، وفي الكتاب قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[1].

(١) [المائدة: ٤٨]. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور (٢/ ٣٨٣).

وقال أبو البقاء الكفوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «النَّهج هو في الاستعمال: الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال»[١]

ومما سبق يتبين لنا أنَّ المنهج في اللغة يعني الطَّريق والمسلك أو السَّبيل الواضحة البينة المتبعة من قبل سالكها، أو السَّائر فيها، نحو الغاية المنشودة سلفًا.

تعريف المنهج في الاصطلاح:

لقد تعددت عبارات الباحثين في دلالة المنهج في الاصطلاح العلمي، ففي العهد الإغريقي يرجع أول استعمال لمصطلح منهج، وهي عند أفلاطون بمعنى البحث أو النَّظر أو المعرفة، وعند ارسطو بمعنى البحث نفسه، والمعنى الاشتقاقي الأصلي له يدل على الطَّريق المؤدي إلى الغرض المطلوب.

ثم عرفه الدُّكتور عبد الرَّحمن بدوي رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه: «الطَّريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[٢].

وقال الدُّكتور غازي حسين عناية: «هو الطريق أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أي ميدان من ميادين العلوم النَّظرية والعلمية»[٣].

وأما موريس أنجرس فقد حصَّل كل ذلك؛ فقال: إنَّ المنهج هو: «عبارة عن

---

(١) ينظر: «الكليات» (ص: ٩١٣).

(٢) ينظر: «مناهج البحث العلمي» للدُّكتور عبد الرَّحمن بدوي (ص: ٥).

(٣) ينظر: «مناهج البحث العلمي في الإسلام» للدُّكتور غازي حسين عناية (٧٩).

جواب لسؤال كيف نصل إلى الأهداف؟ في حين أنَّ التقنيات تشير إلى الوسيلة التي يتم استخدامها للوصول إلى هذه الأهداف»[١].

وعليه فنجد أنَّ كلمة المنهج عُرِّفت بتعريفات عدة، تتفاوت قليلًا في مدلولاتها، ولعل ذلك ناشئ من اختلاف أنظار المعرِّفين واتجاهاتهم المختلفة نتيجة اختلاف مُتطلبات موضوعاتهم وترتيب افكارهم، فنتج عن ذلك أنَّ المنهج: **هو الموجه العملي لقواعد تعصم -عند مراعاتها- الفكر من الخطأ، وسبل يسلكها الباحث للوصول إلى الحقائق في أي مجال من مجالات العلوم والمعارف.**

فيمكن اعتباره مُوجها مِعياريا لنشاط فكري تحكمه مجموعة من القواعد خاصة، مقطوع بصحتها، تتناسب مع النموذج المعرفي المبحوث فيه.

أهميَّةُ المنهج لطالب العلم:

إنَّ غياب منهج طلب العلم عن أذهان النَّاس في هذه العُقود الأخيرةِ من الزمن، رفع عندهم أناسًا كثيرين غير متأهِّلين للرِّفعة، وغُيِّبَ عن الساحة العلمية بعضُ المتأهلين للصدارة العلمية، كما أظهر على الساحة العلمية أناسًا كثيرين من أنصاف المتعلمين، كان لهم ويلات وويلات!!

ففي إحدى الليالي اتصل بي طالب من ولاية فلوريدا الأمريكية، وأخبرني أنه بصدد إعداد رسالة لنيل درجة الماجستير في الحديث الشَّريف، فقلتُ له محاورًا عن العلماء ومناهجهم، فأتى ذكر الإمام يحيى بن معين (ت. ٢٣٣هـ)، فقال: يحيى بن مُعين؛ بضم الميم! ولا يحتاج هذا الموقف إلى تعليق!

---

(١) ينظر: «منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية» لموريس انجرس (ص: ١١٥).

وأُضيفُ أيضًا -وأنا شاهد على هذا الموقف- أنَّ أحد الطلاب من إحدى البلدان الأوربية أتى إلى مصر ملتحقًا بفرع الجامعة الأمريكية المفتوحة بالقاهرة، وكنتُ بمثابة حَلْقةَ الوصل بينه وبين المشرِفين على الرِّسالة، وطبعتُ الرِّسالة العلمية في أحد فروع اللغة العربية وكانت دهشتي الشَّديدة أنني عندما ذهبتُ إلى المشرفيْن على الرِّسالة فوجئت بتوقيعهما على تقرير الصَّلاحية للبحث، وأنَّ البحث جاهز للمناقشة بلا رؤية أيٍّ منهما للبحث أو حتى عنوانه! وإن لله وإن إليه راجعون!، أبَلَغَ الحالُ بحمَلة العلم والأساتذة في الجامعات إلى هذا التَّهاون في منح الرَّسائل العلميِّة؟! فحقَّ عليهم وفيهم قولُ القائل[1]:

تَصَدَّرَ لِلتَّدْرِيسِ كُلُّ مُهَوَّسٍ ... بَلِيدٍ تَسَمَّى بِالْفَقِيهِ الْمُدَرِّسِ

فَحَقٌّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَتَمَثَّلُوا ... بِبَيْتٍ قَدِيمٍ شَاعَ فِي كُلِّ مَجْلِسِ

لَقَدْ هُزِلَتْ حَتَّى بَدَا مِنْ هُزَالِهَا ... كُلَاهَا وَحَتَّى سَامَهَا كُلُّ مُفْلِسِ

وأما الأدب في الطَّلب؛ فننصح طلاب العلم والباحثين بالأدب في التعامل مع الشيخ أو الأستاذ والكتب ورفاق الطلب.

ولعلَّ المتأمل في قضية طلب العلم يجدُ أن هناك أطرافًا أساسيَّةً في هذا الأمر لا يُمكن تصوُّرُه بدونها، **وهذه الأطراف هي**: طالب العلم نفسه من جهة، ثم الأستاذ أو الشيخ والكتب ورفيق الطلب من جهة أخرى، وثمَّةَ عددٌ من الآداب التي يجب على طالب العلم أن يراعيَها مع كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة:

(١) هذه الأبيات لأبي الحسن الفالي (ت ٤٤٨هـ)، ينظر: «المنتظم» لابن الجوزي (١٦/ ١٠)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١٢/ ٨٨)، و«الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٨/ ١٤٥).

(أ) فأما أدبُه مع أستاذه: فلا بد أولًا من اختيار العالم المتقن للفن الذي يريد الباحث تعلمه، ولابد أن يكون هذا الأستاذ ممن كَمُلَت أَهْلِيَّتُه، وتحققت معرفته، واشتهرت صيانته، ولا يكفي في أَهْلِيَّتِه للتعليم أن يكون كثير العلم، بل ينبغي مع كثرة علمه بذلك الفن كونه له معرفة في الجملة بغيره من الفنون، ويكون له دُربةٌ، وذهن صحيح، واطلاع تام.

ومن محاسن النظام التعليمي الإسلامي الذي استمرَّ لقرون طويلة أن الأستاذ لا يُفرَضُ على الطلاب فرضًا دون اختيار أو إرادة، وإنما يختار الباحث أستاذه وشيخه، **وفي ذلك تحقيق هدفين مهمين:**

الأول: أن الباحث لن يقبل ولن يختار إلا من يستفيدُ منه، ومن ثَمَّ يتوافر العنصر الأساسي في حسن التعلم وجودة التحصيل.

والثاني: أنَّ في ذلك محكًا مهمًّا للمعلمين؛ لأن من سيُقبل عليه الطلاب سيثبت أحقيته بالتعليم وجدارته بالتدريس[1].

ولا يكفي في المعلم أن يكون على علم فحسبُ، بل لابد أن ينضم إلى ذلك الدِّينُ والخُلُقُ والخشيةُ من الله، فقد قال ابن مسعود: «إنما العلم خشية»[2].

وقال ابن سيرين: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»[3].

(ب) وأمَّا أدبُه مع الكُتب: فعلى طالب العلم أن يعلم أن الكتب من أعظم

---

(١) ينظر: «السُّنة رؤية تربوية» د. سعيد إسماعيل علي (ص: ٤٦٦).

(٢) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١/ ٧٥٨).

(٣) ذكره مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٤).

أدواته ووسائله في تلقِّي العلم، والاطلاع على دقائقه وتفصيلاته، ومن ثَمَّ فعليه أن يكون شغوفًا بها، حريصًا على جمعها، مُؤْثِرًا ذلك على المال وسائر الملذات.

وقد نُقِلَ عن أهل العلم في القديم والحديث الكثيرُ من الأقوال المنظومة والمنثورة والقصص التي تُبيِّنُ مدى شغفهم بالكتب، وحرصهم على تحصيلها، حتى إنه نُقِلَ عَنِ الْحَسَنِ اللُّؤْلُؤِيِّ أَنه قَال: «لَقَد غَبَرتْ لي أَرْبعُون عامًا ما قُمتُ ولا نمتُ إلا والكتاب على صَدري»[1].

ومن الأدب مع الكتب أن يحسن التَّعامل معها؛ بأن يعتني بتحصيل الكتب المحتاج إليها ما أمكنه ذلك، وأن يحافظ عليها؛ فلا يعرِّضها للتلف أو التمزق، وأن يتصفَّحَها بحرص، وأن يرتبها بطريقة تيسِّر له الحصول على ما يريد، وينبغي ألا يُدخِلَ في مكتبته كتابًا إلا إذا تصفحه سريعًا، وقرأ مقدمتَه وفِهرسَه؛ ليُلِمَّ بمجمل ما تضمنه من موضوعات.

أما إعارةُ الكتب لمن يطلبها؛ فثمة اتجاهان عند المتقدمين؛ فمنهم من حذر من ذلك، لما مر به من تجارِبَ مريرة مع المستعيرين الجاحدين، ممن يأخذون الكتب ولا يردُّونها، وقد قال بعضهم: «لا تأمنن قارئًا على دفتر، ولا حمالًا على حبل»[2].

وهناك من حثَّ على إعارة الكتب، وعدَّ ذلك من الجود والكرم، ومن حق العلم على صاحبه، ومن مقتضيات شكر نعمة الله عليه في أن يسَّرَ له تحصيل هذه الكتب، وقال الزُّهري ليونس بن يزيد: «إياك وغُلُولَ الكتب، قال: وما غُلُولُ

(١) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ١٢٢٧).

(٢) ينظر: «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص: ١٧٧).

الكتب؟ قال: حبسُها عن أهلها»[١].

(ج) وأمَّا الأدبُ مع رفاق الطلب: فأول ذلك أن يتخير لصحبته ذوي الدين والخلق والهمة العالية، ممن يذكرونه إذا نسي، ويعينونه إذا عجز، ويحثونه إذا تكاسل، ويكونون نِعمَ العون له في تذاكر مسائل العلم وقضاياه.

ومن أهم ما يجب مُراعاته مع رفاق الطلب الجود والسخاء في نشر العلم والكتب، والبعد عما يفعله بعضُ من لا خَلاقَ لهم من البخل بالعلم وحجب الفوائد عن الأقران بُغيةَ الاستئثار بها، والتفوق على الآخرين، مع أن زكاة العلم إنفاقه، والجزاء من جنس العلم، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه، ومن بذل العلم للآخرين عوَّضه الله بأفضل مما أعطى، وفتح له من أبواب المعرفة ما لم يكن يخطر له على بالٍ.

(٤) الكتاب والقراءة المنتجة أو الفعالة[٢]:

فن القراءة تُعرف بأنها العملية التي يعمل بها الذِّهنُ على حروف مادة مقروءة، دون مساعدة خارجية يرقى بها الذهنُ من خلال قُوَاهُ الذَّاتيةِ، وفي هذه الحالة ينتقل الذِّهن من مرحلة الفهم الأقل إلى مرحلة الفهم الأكثر، وإذا كانت القراءةُ أهمَّ وسيلةٍ لاكتساب المعرفة، وإذا كان اكتسابُ المعرفة أحدَ أهمِّ شروط التَّقدم

---

(١) ينظر: «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٣/ ٣٦٦)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣/ ٤٩٩).

(٢) استفدنا هذه الإضاءات في القراءة الفعالة من كتاب «فن القراءة أهميتها مستوياتها مهارتها أنواعها» للدكتور عبداللطيف الصوفي، رئيس قسم المكتبات والمعلومات في جامعة قسنطينة بالجزائر، وكتاب «القراءة المثمرة مفاهيم وآليات» للدكتور عبد الكريم بكار، وكتاب: «كيف تقرأ كتابًا؟» لمورتيمر أدلر.

الحضاري؛ فإن علينا ألا نبخل بأي جهد يتطلبه توطينُ القراءة في حياة طلبة العلم على وجه الخصوص، وهناك أمور لا بد للطالب من معرفتها؛ لتكون القراءة له بمثابة الطَّعام والشَّراب، ويتمثل عمليًّا بمن يقول: أستثني حياتي من الكتاب، ولا أستثني الكتاب من حياتي، وكما يقول محمود عباس العقاد: «إنَّ القراءة لم تزل عندنا سُخرةً، يُساق إليها الأكثرون طلبًا لوظيفة أو منفعة، ولم تزل عند أمم الحضارة حركة نفسية كحركة العضو الذي لا يطيق الجمود»[1]، **ولا يكون ذلك إلا بتهيئة بعض السُّبل منها على النحو الآتي:**

(أ) الدَّافع:

زوَّدَ البارئ جل وعلا الإنسان بعدد من القوى الفطرية (الغرائز) التي تدفعه إلى سلوك معيِّن، وترسم له أهدافَه وغاياتِه، من أجل تحقيق توازنه الداخلي، وإعداده للتكيف مع البيئة الخارجية، فإيجاد الدَّافع نحو القراءة من آكد عوامل الاستمرارية نحو المزيد من القراءة والتَّعلم.

(ب) تكوين عادة القراءة[2]:

إنَّ معرفة قواعد فنٍّ ما ليست كتكوين عادة، وعندما نتحدث عن امرئ قائلين: إنه ماهر في موضوع ما؛ فإننا لا نعني أنه يعرف قواعد فعل شيء أو صنع شيء، ولكننا نعني أنه يملك العادة على فعل أو صنع ذلك الشيء، وبالطبع فمن الصحيح أنَّ معرفة القواعد يشكل مرونة أكثر أو على الأقل هي شرط لاكتساب المهارة

---

(١) ينظر: مجلة «الرسالة» عدد (٤٢٧).

(٢) ينظر: كيف تقرأ كتابًا؟ لمورتيمر أدلر (ص: ٧٢ وما بعدها).

فإنك لا تستطيع اتباع قواعد تجهلها، والبدايات دائمًا شاقَّةٌ، وأشق مراحل الطريق هي المرحلة الأولى، وكثير منا يجد صعوبة بالغة عند البدء في أي عمل، وذلك لأنَّ نتائج جهده في البداية تكون ضعيفة وغير ملموسة.

إنَّ قابليتنا للتعلم، تتحول بفضل مُمارسة القراءة إلى براعة، كما أنَّ التَّكرار والتَّمرين يجعل عادة القراءة نوعًا من الاكتشاف وتنمية العقل، وفيه الكثير من المتعة واللذة، ولقد ثبت أن القراءة تُذكي من الفكر التَّحليلي، وتمكِّننا من أن نُدرك الأشياء والأفكار بمنظور أفضل (١).

(ج) توفير الوقت للقراءة:

إنَّ أكثر من ٨٠٪ ممن لا يقرءون كتابًا في الشَّهر، يعتذرون بأنه ليس لديهم وقت للقراءة... أعذار كثيرة يُبديها كثير من الناس، والإحساس بالزمن منتج حضاري، فالوقت هو المادة التي صُنعت منها الحياة، وسيكون لكل الذين يُبذِّرون في إنفاقه أن يوجدوا الكثير والكثير من البراهين على حسن تعاملهم معه.

ولو أن واحدًا منا وضع سَجِلًّا كاملًا، يوضح فيه كيفية قضائه لأوقاته؛ لوجد أن نحوًا من ٢٠٪ من نشاطاته لا يخدم أي هدف، ولا يعود عليه بالنفع، وإني واثق أن تنظيم هذا الجانب وحده من حياتنا، كفيل بأن يوفِّر لنا يوميًّا نصفَ ساعة على الأقل، يمكن أن نستفيد منها في القراءة.

إنَّ المشكلة الأساسية للذين لا يقرءون أنهم لا يملكون أية أهداف أو أولويات، وسيكون مُفيدًا أن نحاول تغيير سلوكنا في التَّعامل مع الوقت، وهذا يحتاج إلى

---

(١) ينظر: «٢٧ خرافة شعبية عن القراءة»، ساجد العبدلي (ص: ١٥).

وقت، وعلينا أن نُثابر ولا نيأس.

(د) تهيئة جو القراءة:

إنَّ هناك ارتباطًا وثيقًا بين إمكانية الفهم والاستيعاب وبين الأجواء والأوضاع التي تجري فيها القراءة، وهناك شروط عدة ينبغي توفيرها من أجل تهيئة الجو المناسب للقراءة؛ منها:

- يجب أن يكون مكان الدِّراسة مُنظمًا وجميلًا، يبعث على الارتياح والانشراح، وهذا يتوفر بوجود حجرة خاصة بالدِّراسة، ومن الملائم أن يستغرق القارئ الدَّقائق الأخيرة من الدِّراسة في ترتيب المكان والاستعداد للجلسة التالية.
- بعض الناس لا يهتم بهدوء المكان وانعزاله عن الناس، مما يفقدهم صفاء الذِّهن والقُدرة على التركيز؛ ففقده يعد مشكلة دائمة، وكثيرًا ما نَلهَجُ من شرود الذهن وعدم الإنتاجية؛ لذا فإن مكان الدِّراسة ينبغي أن يكون بعيدًا عن الضوضاء داخل المنزل وخارجه.
- إن العبرة ليست بكثرة الكتب التي تُقرأ، وإنما بالإنتاجية والثَّمرة التي نقطفها، وهذا يوجب علينا أن نحرص على الاحتفاظ بدرجة من الحيوية والارتياح في أثناء القراءة، فالقراءة المثمرة تستحقُّ منا التَّخطيط والتَّفكير والمثابرة والعناء.

والإنسان متسائل بالفطرة، توَّاق إلى اكتشاف المجهول بالطبيعة، وحين يرتقي في معارج الحضارة؛ يتحول لديه كثيرٌ من المعارف العلمية من معطيات ممتعة إلى ضرورات حياة، يتوقف عليها نموُّه الرُّوحي والعقلي والمَهاري؛ من هنا فإن أهداف الناس من وراء القراءة متنوعة، بحسب وضعية القارئ وما يريده من وراء

ذلك؛ فظروف الحياة تجعل أهداف القراءة تتفاوت تفاوتًا بعيدًا، وكثير من الناس لا يعرف لماذا يقرأ، ويمكن أن نقول: إن الأهداف العامة لقراءة معظم الناس ثلاثة، هي:

١- القراءة من أجل التَّسلية، وهذه القراءة الأكثر شيوعًا بين الناس، وتُثبت الإحصاءات أنَّ نحوًا من ٧٠٪ من القراء يتجهون إلى القراءة من أجل التسلية(١)، والقراءة من هذا النَّوع لا توسع الذهن ولا تحسن الفهم، فهو وهم في مخيلة القارئ فقط، والدليل على ذلك أنك قد تجد أناسًا يقرءون كثيرًا فيما يبدو للناس، وما تتحسن مهاراتهم العقلية ولا نموهم العقلي، بل ما يحصل لديهم ما يسمي بالتشظِّي المعرفي، وذلك لعدم بذلهم جُهدًا يذكر في القراءة.

٢- القراءةُ من أجل الاطلاع على معلومات أسلوبٌ يمارسه كثير من النَّاس، والجهد الذي يتطلبه هذا النوع من القراءة محدود أيضًا، وهذه الطَّريقة شائعة جدًّا؛ لأنَّ في عالمنا الإسلامي ظاهرة تجتاح كثيرًا من الناس؛ وهي البحث عن الأسهل، لقد وجدت دائمًا الكتب التي قرئت بشكل واسع جدًّا، وليس بشكل جيد.

٣- القراءة من أجل توسيع قاعدة الفهم وتحسين الوعي، وهي أشق أنواع القراءة وأكثرها فائدة، والذين يقرءون من أجل هذا الغرض قلة من الناس؛ وذلك

---

(١) وليس هذا خاصًّا بعالمنا العربي والإسلامي، بل أيضًا في الغرب؛ فالغالبية العظمى لعدة ملايين كتاب التي كتبت في التراث الغربي فقط أكثر من ٩٩٪ منهم لن تتطلب جهدًا كبيرًا من قبل القارئ لتحسين مهاراته في القراءة، بل هي من أجل التَّسلية، أو من أجل الحصول على بعض المعلومات، وهذه الكتب لا يتوجب قراءتها قراءة تحليلية على الإطلاق، فتصفُّحُها كافٍ. ينظر: كيف تقرأ كتابًا؟ لمورتيمر أدلر (ص: ٢٤، ٣٦٩).

لأن أكثر الناس يعتقدون أن ما يملكون من قدرات ذهنية كاف وجيد، فالقارئ الجيد هو الذي يقوم بنفسه بمجهودات عندما يقرأ فهو يقرأ بمجهود وفعالية.

٤- إنَّ القراءة من أجل إنتاج المعرفة، هي تلك القراءة التي تستهدف امتلاك منهج قويم في التعامل مع المعرفة، وتُكسِبُنا عادات فكرية جديدة، وتلك التي تزيد في مرونتنا الذِّهنية.

مستويات القراءة:

أولًا: القراءة الاكتشافية:

لا بد للمرء من أن يغتبط لكثرة ما يرى من الكتب الجديدة في المكتبات، لكن هذا لا يدعو مطلقًا إلى أن نندفع إلى الشراء دون تأمُّلٍ في مدى مناسبة ما نشتريه لنا، فقد يكون الكتاب في حد ذاته جيدًا، لكنك لست من الشَّريحة الموجه إليها.

ونستطيع خلال نصف ساعة أن نصل إلى حكم جيِّد على الكتاب إذا قمنا **بالتالي:**

١- قراءة مقدمة الكتاب، حيث يكشف كثيرٌ من الكتاب في مقدماتِ كتبِهم عن دوافع التأليف، وأهدافه، والفئة التي يخدمها الكتاب.

٢- قراءة فهرس الموضوعات من أجل الاطلاع على موضوعات الكتاب، وأهم من ذلك اكتشافُ المنظور المنطقي للكتاب.

٣- الاطلاع على فهرس المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف في بناء كتابه، حيث إنها تمثل المورد الأساسي لمعلوماته وصياغته.

٤- بعض المؤلفين يضع ملخصًا مكثفًا في آخر كل فصل لِما أورده فيه، ومن المفيد قراءة بعض الملخصات لتحسُّس جوهر المادة المعروضة.

٥- قراءة بعض صفحات أو فقرات من الكتاب؛ لمعرفة مستوى المعالجة في الكتاب وهذا مهم جدًّا.

ثانيًا: القراءة المحورية:

حين يتجه المرء إلى التعمُّق في موضوع بعينه؛ فإنه يكون بحاجة إلى تتبع الكثير من المراجع والكتب المتنوعة؛ للعثور على مادة متجانسة، **والكتبُ التي يمكن أن يعود إليها أيُّ باحثٍ نوعان:**

النوع الأول: كتب تنتمي إلى الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه الموضوعُ الذي يَبحث فيه، ويمثل هذا النوعُ المصدرَ الأساسي للباحث، فعن طريقه يمكن تكوينُ رؤية جيدة للبنية الأساسية للموضوع، ومع التسليم بالأهمية القصوى لهذا النوع من المراجع، إلا أن الاقتصار عليه يجعل معرفةَ القارئ بموضوعه شبهَ معزولةٍ عن فروع المعرفة الأخرى، ومعظم القراء يُؤثِرُ الاعتمادَ على هذا النوع؛ لسهولة معرفته وحصره.

النوع الثاني: كتب لا تنتمي إلى الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه الموضوعُ الذي نودُّ سَبرَ أغواره، وفائدة هذا النوع من المطالعة أنه يعطينا لونًا من ألوان توحيد المعرفة، وإعادة الربط بين فروعها وأجزائها.

ثالثا: القراءة التّحليلية:

القراءة التَّحليلية هي المستوى الثَّالث من القراءة، وهي أكثر عُمقًا من المستويين

السابقين؛ فهي قراءة كاملة للنص، بل هي قراءة جيدة بأفضل سبيل، وتحتاج إلى عقلية إدمان السؤال والبحث المعرفي، فبعضُ الكتب هي للاختبار والكشف، وأخرى للفهم والاستيعاب، والقليل منها فقط للمضغ والهضم؛ فالقراءة التحليلية هي قراءة للمضغ والهضم كما يقال، فهذه القراءة هي أفضل أُسلوب يُمكن للمرء أن يتبعه في كشف خفايا مضمونِ كتابٍ ما في وقت غير محدد، فهي محاولة للارتقاء بالقارئ إلى أفق الكاتب الذي يَقرأ له، ومحاولة النَّفاذ إلى معرفة شيء من مصادره وخلفيته الثَّقافية، وهذا النَّوع من القراءة هو عماد القراءة بأنواعها، وهو الذي يبني القارئ، ويؤهله تأهيلًا يستطيع معه أن يُميز بين الأمور والحُكم فيها بميزان التَّحقيق والتَّدقيق، وهو الوجه الآخر للتعلم الذَّاتي المستمر، وصِنوُ الدِّراسة على الأساتذة والشُّيوخ؛ نظرًا لأنه يقوم على المواظبة على مُطالعة الكتاب والتَّعمق في دراستها، والبحث عن مخبآت الكُتب وكنوزها[1].

بل غالبًا لا نستطيع أن نفهم كتابًا لم نقرأه قراءة تحليلية؛ فهي قراءة من أجل الفهم والتفهم، وهذه القراءة كانت تسمى عند السَّابقين بقراءة البحث، كما قال ابن رجب الحنبلي: «ورأيت نُسخة «المستوعب» وقد قرأها عمر بن المنجا على والده **قراءةَ بحثٍ**، وعليها حواش علقها عنه بخطه»[2]، وتُسمَّى أيضًا بقراءة الضبط والتحصيل، كما قال ياقوت في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن محمد السِّجزي أبي نصر، أحد الأدباء الفضلاء؛ قال ياقوت: «قرأ على أبي بكر عبد القاهر، ثم قرأت بخط سلامة بن عياض الكفرطابي النَّحوي ما صورته: وجدت في آخر نُسخة

(١) ينظر: «قراءة القراءة» لفهد الحمود (ص: ١١٩).

(٢) ينظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب الحنبلي (٢/ ٢٢٦، ٥٠٣، ٣/ ٣٢٣، ٤٩٢).

«المقتصد» لعبد القاهر الجرجاني بالرَّيِّ مكتوبًا ما حكايته: قرأ عليَّ الأخ الفقيه أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد السِّجزي، أيده الله، هذا الكتاب من أوله إلى آخره **قراءة ضبط وتحصيل...**»[١].

رابعًا: القراءة النَّقدية:

إن أفضل قارئ وأفضل مستفيد من الكتب هو القارئ النَّاقد، الذي يعرف كيف يحكم على الكتاب، ويعطيه حقَّه من التقدير، وهذا النوع من القراءة بحاجةٍ ماسَّةٍ لفهم النص، وحسن استيعابه، كما تتطلب الموضوعية والإنصاف في الحكم، وهذه القراءة تستهدف الوقوف على محاكمة بآليات وطرق لنقد المحتوى المقروء؛ فالعلم حفظ وفهم ونقد، وعملية النَّقد مُهمة جدًّا في القراءة، وبدونها لا إنتاج علمي جديد، فالقراءة بلا تفكير ولا نقد ولا محاكمة كالأكل بلا هضم، فهل يستفيد الجسم من طعام لا تهضمه المعدة؟ فالتساهل بالفهم والتأمل وممارسة عملية نقد المقروء إن كان ثمة خلل قد يعتاد صاحبه على الغفلة والتبلد وعدم الاستفادة بما يقرأه، على الرغم من بذل الجهد والوقت في القراءة، والقراءة قد تزود عقولنا بالمعرفة والمعلومات فقط، ولكن التَّفكير فيما نقرأ وإمعان النظر، ونقد ما يستحق أن ينقد، خاصة مع وجود القرائن المدللة على عدم صحة هذا المكتوب هو الذي يجعلنا نملك ما نقرأ، ونخرجه في صورة إبداعية جديدة، وكما قال فرنسيس بيكون: «لا تقرأ للمعارضة والإنكار، والتَّفنيد، ولا للاعتقاد والموافقة، ولا تقرأ لمجرد المحادثة الفارغة، بل اقرأ للتأمل، والتَّبصر، والموزانة، وإمعان النَّظر»[٢].

---

(١) ينظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (١/ ١٨٧).

(٢) ينظر: «كيف تقرأ كتابًا؟» مورتيمر أدلر (ص: ٧٢)

إنَّ القراءة الفعالة لا تقف فقط عند عملية فهم ما يقوله المؤلف، بل يجب أن تصل إلى مستوى محاكمة ومناقدة للكتاب، والنَّقد الذي نسعى لتنمية مهاراته في باحثِينا هو النَّقد البعيد عن تصيُّد الأخطاء، وإظهار العيوب، والتَّشفِّي من الآخرين، بل نسعى لتنمية مهارات النَّقد البنَّاء، الذي يكون الهدف منه الوصولَ للحق وقَبولَه، مهما اختلف معنا مصدرُه، وتقويم الأخطاء وتطوير الأفكار، والنَّقد يعني إبراز مزايا وعيوب شيء ما؛ فهو ليس مجرد كشف العيوب وأوجُه القصور كما يتصور غالب الناس، ولقد رسخ في أذهان الناس أن التَّفكير النَّقدي عبارة عن نشاط ذهني، يستهدف إبراز النَّقائص والعيوب، ولكن النقد إبراز الإيجابيات وتعزيزها، وكشف النَّقائص ومعالجتها، وعندئذٍ يمكن أن يكون النَّقد موضوعيًّا ونزيهًا وهادفًا(١).

إنَّ الاهتمام بالتأمل وإمعان النَّظر والتَّدقيق له مردود كبير على القراءة النَّقدية، وإنما تُدرَكُ دقائقُ العلوم بالتأمل، وكما قال الباقلاني: «وجهُ الوقوف على شرف الكلام: أن تتأمل»(٢)، وقال الزرنوجي: «وينبغي لطالب العلم أن يكون متأملًا فى جميع الأوقات في دقائق العلوم، ويعتادَ ذلك، فإنما يدرك الدَّقائق بالتَّأمل، فلهذا قيل: تأمل تدرك»(٣)، وقال عبد القاهر الجرجاني: «اعلمْ أنك لا تَشْفي العلة ولا تنتهي إِلى ثلَج اليقينِ، حتى تتجاوزَ حدَّ العلمِ بالشيء مُجملًا إلى العلم به مفصَّلًا، وحتَّى لا يُقْنِعَك إلا النظرُ في زواياه، والتَّغلغُلُ في مَكامِنِهِ، وحتى تكون كمن تتبَّعَ الماءَ حتَّى عرفَ منْبَعَه، وانتهى في البحثِ عن جوهرِ العُود الذي يصنع فيه إِلى أن

---

(١) ينظر: «السُّنة النَّبويَّة وتأصيلها للتَّفكير النَّقدي» للمؤلف (ص: ٥٥).

(٢) ينظر: «إعجاز القرآن الكريم» للباقلاني (ص: ١٩٧).

(٣) ينظر: «تعليم المتعلم طريق التَّعلم» للزرنوجي (ص: ٤٣).

يعرفَ منبتَه، ومَجرى عُروقِ الشجرِ الذي هو منه»[١].

وعملية النقد هذه لا تتمُّ إلى بعد طول النَّظر وتكراره[٢] والممارسة العملية؛ فلا يكون دَيدَنُ الباحث في بداياته النَّقدَ والإكثارَ منه، وهو ما قرأ إلا شذرات يسيرة من هذا الفن؛ فبذلك لا يستقيم له علم، ولا يقام له بناء، ولا تثبت له حجة، وهذه مزلَّةٌ قد يقع فيها بعضُ الطُّلاب لذا قال الرَّاغب الأصفاني: «وحقٌّ على مَن هو بصدد تعلُّم علم من العلوم ألا يصغى إلى الاختلافات المشكِّكة والشُّبَه الملتبِسة؛ ما لم يتهذب في قوانينِ ما هو بصدده، لئلَّا تتولد له شبهةٌ تَصرِفُه عن التوجه فيه؛ فيؤدي ذلك به إلى الارتداد...»[٣].

درجاتُ تكوينِ العقليَةِ الفارقةِ:

(١) التَّربية. (٢) التَّعليم. (٣) التَّطبيق[٤].

وبدون استيفاء هذه الأركان والدرجات مع بعض العلوم المساعدة التي يحتاج إليها، مع قدرة عقلية على الترتيب المنهجي؛ تصبح المعلومات جُزُرًا منعزلةً في ذهن الباحث والباحث، بل قد تأتي القراءة بخلاف مقصدها فتكون وبالًا على صاحبها.

---

(١) ينظر: «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني (ص: ٢٦٠).

(٢) قال العقاد رَحِمَهُ اللهُ: «إن قراءة كتاب واحد ثلاث مرات غالبًا أنفع من قراءة ثلاث كتب في الموضوع نفسه».

(٣) ينظر: «الذَّريعة إلى مكارم الشَّريعة» للأصفهاني (ص: ١٧٧).

(٤) قال أريك فروم أحد علماء النَّفس في بحثه عن طبيعة الحب وأشكاله ص: ١٤: «إن عملية تعلم فن من الفنون يمكن تقسيمها إلى قسمين: القسم الأول هو السَّيطرة على النظرية، والثاني هو السَّيطرة على الممارسة».

فالعلم في حاجة شديدة إلى جريان الفكر حتى يمُدَّه دائمًا بكل جديد، وإذا انقطع عنه ذلك المورد جمُدَ العلم، وحدثت له المشكلات.

ويلزم طالب العلم أن يكون له شيخ؛ وهو ما يُسمَّى بالأستاذ أو المربِّي، فيكون وسيلة لانتقال المعارف والخبرات المتراكمة إليه، وأن هذا المربِّي هو إنسان أكملته التربية يحاول أن ينقل صورته ونظام أحواله إلى غيره، فإرشاد الأستاذ ركن من أركان بناء العقلية، فلن يكون الباحث عالمًا حتى ولو قرأ كتبًا من الخليج إلى المحيط، حتى يُجازَ من شيوخه وأساتذته.

ولابد للطالب أن يعرف ما وصل إليه العلماء من قبله، حتى يبدأ مما انتهى إليه الآخرون، فيوفر على نفسه وقتًا وجهدًا في بحث ما تم بحثه بالفعل، ولم تعد فائدة من دراسته، ونحن حينَ نُحصِّلُ كلامَ أهلِ العلمِ بدقَّةٍ وسدادٍ، وإحاطةٍ لدقيقِه وجليلِه؛ نكونُ قد أَمسَكنا ما أَنزَلَه اللهُ على رسولِه فاستقى منه النَّاسُ، وحين نُفكِّرُ ونُراجعُ ونجتهدُ بعقولِنا لِنُنبِتَ نَبتةً – وإن قَلَّت– فنحنُ على طريقِ الاجتهادِ وطريقِ التَّجديدِ، ثم يُصيبُ كلٌّ منَّا ما يُتاحُ له، وما دُمتَ تقرأُ وتراجعُ وتفكِّرُ وتستخرجُ فأنت مجدِّدٌ.

التَّحصيلُ وحدَه هو إمساكُ الماءِ، أما أن نَجعَلَ التحصيلَ بدايةَ الطريقِ، ثم نُعقِبَهُ بالتدبرِ والتفكيرِ والتفتيشِ فيما حصَّلناهُ، والبحثِ في خباياهُ عن خفاياهُ؛ فنحنُ نجدِّدُ.

وهناك فنيات تطبيقيَّة يجب على الباحث الاعتناء بها؛ لإتقان جرد المطولات، وإتقان الممارسة والتَّطبيق العملي؛ حتى تستقيم لديه الملكة الحديثية؛ منها ما يلي:

(أ) القراءة الجَرْديَّة:

من استثمار وقت القراءة ما يسمى بـ «قراءة الجرد»؛ وهي المطالعة السَّريعة للكتاب؛ بحيث يلتقط القارئ من خلالها هيكل الكتاب، وأسئلته الرئيسة، ومظانَّ المسائل فيه، والتصورات العامة في الكتاب، ويحدد من خلال هذا الجرد: ما مدى احتياجه للكتاب؟ ثم أين يقع بالضَّبط موضع الحاجة منه؟ حتى لا يتورط بصرف قراءة دقيقة تحليلية لكتاب قد يكتشف بعد الانتهاء منه أنه كتاب هش ضيع وقته، أو لا يتلاقى مع احتياجاته، أو يكتشف أن المفيد من الكتاب هو الفصل الفلاني فقط، فمثل هذه الأمور لا يستطيع أن يحددها من يبتدئ الكتاب بقراءة دقيقة قبل قراءة الجرد، حيث تمثل قراءة الجرد «قراءة استكشافية مُسبقة»؛ وهي القراءة السَّريعة التي ليست تصفحًا عشوائيًّا، بل هي تصفح مُنظم، والتَّمييز بين التَّصفح العشوائي والمنظم هو أحد التَّمييزات الهامة في فن القراءة، والمراد أنَّ الانخراط في القراءة التَّفصيليِّة للكتاب قبل عملية التَّصفح المنظم نوع من الغرور المعرفي، وهو يشبه انعدام الرُّؤية والمنهجية والتَّشتت وضياع الأوقات بلا فائدة تذكر.

والقراءة الجَرْديَّة كانت أحد أهم الأنماط الشَّائعة للقراءة لدى السَّابقين من العلماء، بجانب أنماط أخرى للقراءة طبعًا، كقراءة الضَّبط والتَّصحيح والتَّأمل والاستظهار والحفظ، وأخبارهم في القراءة الجَرْديَّة منتشرة مبثوثة في كتب التراجم، فقد عقد القاسمي فصلًا في كتابه قواعد التحديث في ثنايا الباب التَّاسع قال فيه: «ذكر أرباب الهمة الجليلة في قراءتهم كتب الحديث في أيام قليلة».

فقد ذكر الخطيب البغدادي في ترجمة إسماعيل الحيري، وكان إسماعيل هذا

يختص بميزة إسنادية، وهو علو إسناده في رواية صحيح البُّخاري، حيث يروي عن الكُشميهني عن الفِرَبْرِي عن البُخاري، ولما أراد الحيري السَّفر من نيسابور إلى مكة للحج، مر ببغداد إذ كانت على طريق سفره، لكن حملة الحج تعثرت لظروف أمنية، فعزم على الرجوع لنيسابور، فانتهز الخطيب البغدادي الفرصة، وقرأ على الحيري «صحيح البخاري» كاملًا في مدة قليلة، حيث يروي الخطيب البغدادي القصة بنفسه قائلا: «إسماعيل بن أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن الضرير الحيري من أهل نيسابور، قدم علينا حاجًّا في سنة ثلاث وعشرين وأربع مائة، وحدّث ببغداد عن: أبي طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأحمد بن إبراهيم العبدوي، والحسن بن أحمد المخلدي، وأحمد بن محمد بن إسحاق الأنماطي، وأحمد بن محمد بن عمر الخفاف، وأبي الحسن الماسرجسي، ومحمد بن عبد الله بن حمدون، وأبي بكر الجوزقي، ومحمد بن أحمد بن عبدوس المزكي النيسابوريين، وأزهر بن أحمد السرخسي، والحاكم أبي الفضل محمد بن الحسين الحدادي المروزي، وأبي نعيم عبد الملك بن الحسن الإسفراييني، وأبي الهيثم محمد بن المكي الكشميهني، وأبي عبد الرحمن السلمي وغيرهم كتبنا عنه، ونِعم الشيخ كان فضلًا وعلمًا، ومعرفة وفهمًا، وأمانة وصدقًا، وديانة وخلقًا، سئل إسماعيل الحيري عن مولده، فقال وأنا أسمع: ولدت في رجب من سنة إحدى وستين وثلاث مائة، ولما ورد بغداد كان قد اصطحب معه كتبه عازمًا على المجاورة بمكة، وكانت وقر بعير، وفي جملتها «صحيح البخاري»، وكان سمعه من أبي الهيثم الكُشميهني عن الفربري، فلم يقض لقافلة الحجيج النفوذ في تلك السنة لفساد الطريق، ورجع الناس فعاد إسماعيل معهم

إلى نيسابور، ولما كان قبل خروجه بأيام خاطبته في قراءة كتاب «الصحيح»، فأجابني إلى ذلك، فقرأت جميعه عليه في ثلاثة مجالس، اثنان منها في ليلتين كنت أبتدئ بالقراءة وقت صلاة المغرب وأقطعها عند صلاة الفجر، وقبل أن أقرأ المجلس الثالث عبر الشيخ إلى الجانب الشرقي مع القافلة ونزل الجزيرة بسوق يحيى، فمضيت إليه مع طائفة من أصحابنا كانوا حضروا قراءتي عليه في الليلتين الماضيتين، وقرأت عليه في الجزيرة من ضحوة النهار إلى المغرب، ثم من المغرب إلى وقت طلوع الفجر، ففرغت من الكتاب، ورحل الشيخ في صبيحة تلك الليلة مع القافلة»[١].

وقد تناقل العلماء هذه الواقعة للخطيب البغدادي، وكتبوها بحبر الدهشة، وشرقت كلماتهم بالانبهار، حتى أن الذهبي ذكر هذه القصة في كتابه «سير أعلام النبلاء»، ثم عقب الذهبي بعدها بقوله: «قلت: هذه والله القراءة التي لم يسمع قط بأسرع منها»[٢]، كما نقل الذَّهبي القصة ذاتها في كتابه الآخر «تاريخ الإسلام»، ثم قال: «وهذا شيء لا أعلم أحدًا في زماننا يستطيعه»[٣].

فالقراءة الجَرْديَّة فنٌّ، فالكتب كثيرة والعُمُرُ قصيرٌ، والصوارفُ تتزايدُ، ومن تأمل هذه المعادلة أدرك أنه لا يمكن الفرار من التفكير في استثمار الوقت المخصص للقراءة إلى أقصى ما يمكن تحقيقه من الأرباح المعرفية.

ويحدد من خلال هذا الجرد مدى احتياجه للكتاب وموضع الحاجة منه،

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٧/ ٣١٧).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/ ٢٨٠).

(٣) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/ ١٧٥).

والانخراط في القراءة التفصيلية للكتاب قبل عملية التصفح المنظم نوع من الغرر المعرفي، وهو يشبه ركوب المجاهل قبل تصفح الخريطة أو البوصلة الموجهة، وكما يقال: لكل جهد منظم عائد مضاعف، والقراءة الجَرْديَّة كانت أحد أهم الأنماط الشائعة للقراءة لدى سلفنا بجانب أنماط أخرى للقراءة طبعًا، كقراءة الضبط والتصحيح والتأمل والاستظهار والحفظ، وأخبارهم في القراءة الجَرْديَّة مبثوثة في كتب التراجم، وفي واحد من عيون كتب التراجم وهو كتاب الحافظ السخاوي الذي سماه «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، وشرح فيه السخاوي أحوالًا علمية في غاية الفرادة والإبهار لشيخه الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ومنها منجزات ابن حجر العلمية أثناء رحلاته إلى قوص والإسكندرية والحجاز واليمن والشام، وما أبدعه خلال ذلك من المطالعات والمؤلفات والتعليقات، وكانت قائمة مذهلة من الأعمال العلمية، ثم عقب بعد ذلك بتفسير هذه القدرة العجيبة لهذا الإنجاز، فقال: «وأعانه على كل هذا أمور يسرها اللهُ تعالى له قلَّ أن تجتمع في غيره. **منها**: سرعة القراءة الحسنة. فقد قرأ «السُّنن» لابن ماجه، في أربعة مجالس. وقرأ «صحيح مسلم» بالمدرسة المنكوتمرية على مسنِد مصر الشرف أبي الطاهر محمد بن العز محمد بن الكُويك الرَّبعي، في أربعة مجالس، سوى مجلس الختم، وذلك في نحو يومين وشيء، فإنه كان الجلوس مِنْ بُكرة النَّهار إلى الظهر، وحدثهم القارئ به عَن محمد بن ياسين الجزولي، وعن المفتي الشهاب أحمد بن أبي بكر بن العز الصَّالحي الحنبلي إذنًا منهما، برواية الأول عَنِ الشَّريف أبي طالب الموسوي حضورًا وإجازة، **والثاني**: عن القاضي سليمان بن حمزة إجازة بسندهما. وانتهى ذلك في يوم عرفة، وكان يوم

الجمعة سنة ثلاث عشرة وثمانمائة. كذا قرأ «كتاب النَّسائي الكبير» على الشَّرف المذكور في عشرة مجالس، كل مجلس منها نحو أربع ساعات. وسمعه بقراءته الفضلاءُ والأئمةُ، وحدَّثهم به عَنِ العفيف النَّشاوري، عن الرَّضي الطَّبري إذنًا، عن الحافظ أبي بكر بن مَسْدي بسنده. وانتهى في يوم عاشوراء سنة أربع عشرة وثمانمائة. وأسرعُ شيء وقع له أنه قرأ في رحلته الشَّامية «معجم الطَّبراني الصَّغير» في مجلس واحد بين صلاتي الظُّهر والعصر، وهذا الكتاب في مُجلد يشتمل على نحوٍ مِنْ ألف حديثٍ وخمسمائة حديث؛ لأنَّه خرَّج فيه عن ألف شيخ، عن كلِّ شيخٍ حديثًا أو حديثين. ومن الكُتب الكبار التي قرأها في مدة لطيفة: «صحيح البخاري»؛ حدّث به الجماعةُ مِنْ لفظه بالخانقاه البَيْبرسية في عشرة مجالس، كل مجلس منها أربع ساعات...»[1].

(ب) التَّصنيفُ التَّحصيليُّ:

يستطيع كثيرٌ من المعنيِّين بالعلم أن يكتُبَ كتاباتِ جمعٍ وتلخيصٍ واختصارٍ بكثرةٍ، لكن أن يكتب كتابة تحرير وتدقيق وتحقيق بحيث تكون هذه الكتب مرجعية لدى العُلماء الكبار، فهذا يحتاج غالبًا عُمرًا طويلًا من الحفظ والضَّبط والبحث والتَّنقيب ومُقارنة المصادر ومدارسة المسائل والتَّأمل والخبرة الطويلة بها، ومن هاهنا موضع الدَّهشة والانبهار حيال مُؤلفات النَّووي؛ فمؤلفات النَّووي في الحديث والفقه واللغة والتراجِم صارت «مصادر مرجعية» بين المتخصصين، برغم أنَّ النَّووي طلب العلم مُتأخرًا، ومات مُبكرًا! فالنَّووي ابتدأ في طلب العلم متأخرًا نسبيًّا سنة ٦٩٤هـ، وكان عُمره حينها كما أخبر هو عن نفسه ١٩ سنة، وهذا

---

(١) ينظر: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (١/ ١٦١ وما بعدها).

عمر مُتأخر في الطَّلب بالنِّسبة لزمانهم الذين يبتدئون فيه بطلب العلم قبل البلوغ كما يقول النَّووي عن نفسه: «فلما كان عُمري تسع عشرة سنة؛ قدم بي والدي إلى دمشق في سنة تسع وأربعين فسكنت المدرسة الرَّواحية»، ثم توفي النَّووي سنة ٦٧٦هـ، وكان عُمره حين توفي ٤٥ عامًا، والعُلماء في سن الأربعين يبتدئ عطاؤهم العلمي الدَّقيق المحرر، ويقول الإمام النَّووي عن نفسه إنه مكث ست سنوات في طلب العلم، ثم بدأ التَّأليف أي أنه بدأ التَّأليف وعُمره ٢٥سنة، كما يخبر النَّووي تلميذه ابن العطار: «وذكر لي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان لا يضيع له وقتًا في ليلٍ ولا نهار؛ إلَّا في وظيفة من الاشتغال بالعلم، حتى في ذهابه في الطُّرق ومجيئه يشتغل في تكرار محفوظه، أو مطالعة، وأنه بقي على التَّحصيل على هذا الوجه نحو ستِّ سنين. ثم إنَّه اشتغل بالتصنيف، والإشغال، والإفادة، والمناصحة للمسلمين ووُلاتهم، مع ما هو عليه من المجاهدة لنفسه، والعمل بدقائق الفقه، والاجتهاد على الخروج من خلاف العلماء وإنْ كان بعيدًا، والمراقبة لأعمال القلوب وتصفيتها من الشوائب؛ يحاسب نفسه على الخطرة بعد الخطرة، وكان محقِّقًا في علمه وفنونه، مُدقِّقًا في علمه وكلِّ شئونه، حافظًا لحديث رسول الله ﷺ، عارفًا بأنواعه كلها؛ من صحيحه وسقيمه...»[1].

وقد فسر الإسنوي هذا الإنتاج الضَّخم والتَّفنن العلمي؛ فقال: «ووقوع هذا للشَّيخ محيي الدِّين النَّووي أكثر، وذلك أنه لما تأهل للنَّظر والتَّحصيل، رأى من المسارعة إلى الخيرات أن جعل ما يحصله ويقف عليه تصنيفًا، ينتفع به النَّاظر فيه، فجعل تصنيفه تحصيلًا، وتحصيله تصنيفًا... ولولا ذلك لم يتيسر له من

---

(١) ينظر: «تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين» لابن العطار (١/ ٦٤).

التَّصانيف ما تيسر، فإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ دخل دمشق للاشتغال وهو ابن ثمانية عشرة سنة، ومات ولم يستكمل ستًا وأربعين»[١].

ومراد الإسنوي أن النَّووي جعل تأليفه وسيلة للتَّحصيل وطلب العلم، وجعل طلبه وتحصيله للعلم في صيغة مُؤلفات فورًا؛ أي: أن تقييداته أثناء طلب العلم يجعلها في صيغة مؤلفات بدلًا من أن تذهب مُقيدات الشَّباب سُدًى.

وهل هذا الأمر حدث اتفاقًا للنَّووي أم كان سُلوكًا واعيًا، بمعنى أنَّ النَّووي كان يستحضر فائدة التَّأليف في تعليم المؤلف ذاته؟ الحقيقة أن ثمة عبارة للنَّووي قالها في كتابه الآخر «شرح المهذب» تكشف أنَّ عنايته المبكرة بالتأليف كانت لأهداف التَّعلم الذَّاتي؛ حيث يقول النَّووي في مُقدمته التي شرح فيها آداب طالب العلم: «وينبغي أن يعتني بالتَّصنيف إذا تأهل له؛ فبه يطلع على حقائق العلم ودقائقه، ويثبت معه لأنه يضطره إلى كثرة التَّفتيش والمطالعة والتَّحقيق والمراجعة، والاطلاع على مختلف كلام الأئمة ومتفقه، وواضحه من مشكله، وصحيحه من ضعيفه، وجزله من ركيكه، وما لا اعتراض عليه من غيره، وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد...»[٢].

فالنَّووي هاهنا لا يحث على التَّصنيف فقط، بل يكشف الاعتبارات الدافعة للتَّصنيف، ويسهب في شرح أثرها في الصُّعود بتصورات طالب العلم من جهة أنها تلجئه إلى التَّمعن.

---

(١) ينظر: «المهمات في شرح الرّوضة والرَّافعي» للإسنوي (١/ ٩٩).

(٢) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (١/ ٣٠).

ولكن هل فكرة التَّصنيف التَّحصيلي أو التَّأليف بهدف التَّعلم تصور منفرد؟ أو تصور متأخر إلى عصر النَّووي؟ فثمة شواهد قبل ذلك بقرون، ومن أجمل تلك الشَّواهد عبارة نقلت عن الإمام الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ) عن أشياخه ذلك أن الخطيب تحدث عن أهمية التأليف، ثم نقل عبارة تحث على تحويل الكتابة الشخصية للتعلم إلى كتابة تصنيفية يقول الخطيب: «ينبغي أن يفرغ المصنف للتَّصنيف قلبه، ويجمع له همه، ويصرف إليه شغله، ويقطع به وقته، وكان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائدة فليكسر قلم النَّسخ وليأخذ قلم التَّخريج»[١].

وقد علق البقاعي على هذه العبارة فقال: «لأن النَّاسخ لا يتأمل في الغالب ما يكتبه، وإن تأمل لم يمعن، بخلاف المخرِّج فإنه يحتاج أن يتأمل حق التَّأمل»[٢].

وتأمل قول الإمام الزَّركشي رَحِمَهُ اللَّهُ في بداية تنكيته على ابن الصلاح؛ فقال: «وقصدت بذلك الرُّجوع إليه عند أوقات درسي ومراجعتي لنفسي»[٣].

(ج) تدريسُ العلمِ:

يظنُّ بعضُ النَّاسِ أن تدريس العلم مرحلة تأتي بعد الانتهاء من العلم، وهذا ليس في محله غالبًا، بل تدريس العلم وسيلة من وسائل التعليم، فإذا قطع طالب العلم شوطًا في العلم فيبدأ بتدريس من دونه، ويلاحظ كيف تتفتح له أغوار المسائل، وكم جربت هذا ووجدت له أثرًا طيبًا، وهالني ما ظهر لي من الفروق والتَّدقيق

---

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ٢٨٢).

(٢) ينظر: «النكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي (٢/ ٣٩٤).

(٣) ينظر: «النُّكت على ابن الصَّلاح» للزَّركشي (١/ ١١)، وقد استفدنا هذا من كتاب «مسلكيات» لإبراهيم السَّكران (ص: ٥١ وما بعدها).

وإبراز الجوانب النَّقدية، فالتَّدريس هو قراءة للعلم بعين أخرى كما قيل»[١].

وقد تفتَّقت أذهانُ العرب، وأنتجت قرائحُهم مثلًا يتغنَّى به الرُّكبانُ، سجله الأديب الأريب شيخ العربية المبرد في كتاب «الكامل» قال: «ومن أمثال العرب: خير العلم ما حوضر به، يعني: ما حفظ وكان للمذاكرة»[٢]، وقد نبه بعض أئمة التابعين بل صوروها في صور تأكيدية، كقول النخعي: «إذا سمعت حديثًا فحدِّث به حين تسمعه، ولو أن تحدِّثَ به من لا يشتهيه، فإنه يكون كالكتاب في صدرك»، بل إنَّ الخليل بن أحمد سمى التعليم دراسة! وهذا غاية ما يمكن من الربط بين التعليم والتعلم، كما قال الخليل بن أحمد: «اجْعَلْ تَعْلِيمَك دِرَاسَةً لِعِلْمِك، وَاجْعَلْ مُنَاظَرَةَ الْمُتَعَلِّمِ تَنْبِيهًا عَلَى مَا لَيْسَ عِنْدَك»[٣].

وهذا النَّاقد الأدبي المعروف الدُّكتور إدوارد سعيد، لاحظ أنه أثناء عملية التَّدريس ذاتها تتفتح له تصورات لم تكن على باله أثناء التَّحضير، بل وأصبحت هذه الأفكار التي تطرأ له أثناء التَّدريس يستثمرها ويدوِّنها في مؤلفاته، وعنون إدوارد سعيد لهذا الأمر عنوانًا في أحد كتبه سماه «لطالما تعلمت أثناء الدرس»، يقول: «أنا أدرس منذ أربعين عامًا تقريبا، ولطالما تعلمت أثناء الدروس نفسها، أفتقد لشيء ما عندما أقرأ، وأفكر من دون وجود طلاب، ولذلك طالما اعتبرت دروسي ليست روتينًا يفترض القيام به، بل تجرِبة بحث واستكشاف، وأعتمد

---

(١) بمعنى هذا القول قال العلامة محمود الطناحي: «ما زلت أقول: إننا حين نعلم وخرج أبناءنا الطلبة إنما نقرأ معهم العلم مرة أخرى» ينظر: مقالات الطناحي (١/ ١٥).

(٢) ينظر: «الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (١/ ٢٤١).

(٣) ينظر: «أدب الدنيا والدين» للماوردي (ص: ٧٩).

كثيرًا جدًّا على ردات فعل طلابي، عندما بدأت التدريس في أيامي الأولى كنت أفرط في التحضير، كنت أخطط لكل ثانية من الدرس فيما بعد، أكتشفت أن تعليقات الطلاب يُمكنها أن تحفز أفكارًا ونقاشات لم أكن أتوقعها مسبقًا، وفي كثير من الأحيان كان ذلك يجد مكانه في كتاباتي»[١].

وأنصح طلاب العلم بتقوية الملكة النَّقدية، وإعمال المحكمات العقلية؛ فكثرة الاطلاع مع نقص القريحة تجعل صاحبها مجمعًا للمتناقضات وهو لا يدري، ويكون عقله مثل كشكوله، مقولات مختلفة وطرائف متفرقة تزيده تشتيتًا، لا توضح له التصور، ولا تصحح له الحكم، ولا تنقذه من حيرة.

وهذا كلام نفيس لشيخ البلاغيين شيخنا العلامة الأستاذ الدكتور محمد محمد أبو موسى - حفظه الله وأدام النفع به - قال حفظه الله وأدام النفع به: «وكنت وما زلت شديد العناية بأن أبحث عن العلم وعن علم صناعة العلم، وكنت أحدث طلابي في هذين، وكنت وما زلت أشعر أن علم العلم صعب، وأصعب منه علم صناعة العلم، والنَّاظر المدقق في كتب علمائنا يرى أنهم كما شرحوا لنا العلم شرحوا لنا أيضًا ولكن بطريقة أغمض علم صناعة العلم، وظني أن ساعة من نهار مع طلاب العلم في علم صناعة العلم أجدى عليهم من سحابة يوم في تحصيل العلم، وكم أتمنى أن أرى في أقسام الدِّراسات العُليا في جامعاتنا علمًا اسمه علم إنتاج المعرفة أو صناعة المعرفة، يقوم على بيان طرائق العلماء الذين أنتجوا المعرفة، وكيف بنى من بنى، وهذا العلم المسكوت عنه ظاهر جدًّا

(١) ينظر: «السلطة والسياسة والثقافة» لإدوارد سعيد (ص٣٠٥).

في الكُتب التي أسست أو شاركت في تأسيس العلوم...»[١].

وقبل الشُّروع في بيان تكوين الملكة الحديثية لنا تنبيهات:

التَّنبيهُ الأوَّلُ:

بعضُ الطُّلاب يتحير بين التَّخصص الدَّقيق والموسوعية؛ فأقول عصر الموسوعية انتهى؛ وذلك لصعوبة إحصاء المعارف كما في السَّابق، وذلك بسبب التراكم المعرفي الهائل، ولا انفصال في الحقيقة بين التخصص والموسوعية فإن الجمع يسهل للشخص الواحد بين العلم والثقافة بأن يكون متخصصًا في الحديث وعلومه، موسوعيًا في الجملة، وهذا أفضل السبل، وأنجح المناهج خاصة في عصرنا؛ فالمتخصص في شيء من العلم غير أنه مقطوع الصِّلة بما يخرج عن تخصصه من معارف وعلوم خليقٌ بأن ينزوي في جانب ويضيف أُفُقَهُ لأي جديد خارج تخصصه، وفي بعض الأحيان يؤدي إلى انكماش الذَّكاء[٢]، بل قد يزيده الإغراء في التخصص إلى التكبر على أصحاب التَّخصصات الأخرى وتحقير ما عندهم من علوم ومعارف فالنَّاس أعداء ما جهلوا.

وقد نبَّه العُلماء قديمًا على أهمية التَّخصص في العلوم، فقال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ): «إذا أردت أن تكون عالمًا، فاقصد لفن من العلم، وإذا أردت أن تكون أديبًا، فخذ من كل شيء أحسنه»[٣].

---

(١) ينظر: «المسكوت عنه في التراث البلاغي» (ص: ١٠٠ وما بعدها) لشيخنا العلامة الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أبو موسى حفظه الله تعالى.

(٢) ينظر: «الإنسان ذلك المجهول» ألكسيس كاريل (ص: ٦٣).

(٣) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١/ ٥٢٢)

ويقول أبو عبيد القاسم بن سلام: «ما ناظرني رجل قط وكان مُفننًا في العلوم إلا غلبته، ولا ناظرني رجل ذو فن واحد إلا غلبني في علمه ذلك»[١].

بل لقد حذَّرَ العلماءُ من طلب احتواء العلوم كلِّها، حتَّى قال ابن حزم في ذلك: «من طلَبَ الاحتواء على كلِّ علم؛ أوشكَ أن ينقطع وينحسر، ولا يحصُلَ على شيء، وكان كالمحضر إلى غير غاية؛ إذ العُمُرُ يقصُرُ عن ذلك، وليأخذ من كلِّ علم بنصيب، ومقدار ذلك معرفته بأعراض ذلك العلم فقط، ثم يأخذ مما به ضرورة إلى ما لابد له منه كما وصفنا، ثم يعتمد العلم الذي يسبق فيه بطبعه وبقلبه وبحيلته، فيستكثر منه ما أمكنه؛ فربَّما كان ذلك منه في علمين أو ثلاثة أو أكثر، على قدر زكاء فهمه، وقوة طبعه، وحضور خاطره، وإكبابه على الطلب»[٢].

ونقولُ: ما نطلبُه الآنَ هو «الموسوعية عبر التخصُّص»؛ فيقرأ في التخصُّص بنسبة (٧٠٪ بكل مشتملاته)، والباقي في خارج التخصص بنسبة (٣٠٪)؛ **وذلك لما يلي**:

إنَّ العيش في مجتمع يولد المعرفة، وإنَّ مُعالجة مُشكلات الحياة تحتاج أيضًا إلى المعرفة، والأصل أن تكون هناك معرفة واحدة تمتزج فيها الإنسانيات بالطبيعيات والأخلاقيات والتَّطبيقات، لكن الذِّهن البشري لا يستطيع أن يستوعب المعرفة بكاملها.

فالوضعية الحالية لطلاب العلم اليوم هي الاطلاع غير المنظم على عدد واسع من العلوم والمعارف، فترى الواحد منا يقرأ في اليوم الواحد في علوم متعددة، وهو قلما يقرأ كتابًا إلى نهايته! وإذا قرأ فإن قراءته مجزَّأة، لا تربط بين مفرداتها

---

(١) ينظر: المصدر السَّابق (٢/ ٩٧٣). (٢) ينظر: مجموع رسائل ابن حزم (ص: ٧٣).

رابطة، وقد تجد الباحث يدرس عشرة أعوام بكاملها ويتعب ولكن دون جدوى أو فائدة! وما ذلك إلا لفقده المنهجية وانعدام الرُّؤية والتَّصور، والسَّبب في هذا واضح وهو عجز ذهنه عن الإمساك بهذا الشتات من المعارف والمعلومات ذات الطبائع والحقول المختلفة، فهذا التَّشتت لا يؤدي إلى تقدم عقلي جيد، فالباحث ذو الاطلاع المشتت وغير المنظم لا يملك الحماسة للاستمرار في القراءة كما لا يملك أهدافًا محددة لها.

إنَّ مسألة الموسوعية عبر التَّخصص ينبغي أن تُصبح فكرة محورية لدى طلاب العلم؛ حيث إنها تكاد تكون أفضل وسيلة لمعرفة مُركزة ومُنظمة، كما أنها السَّبيل الأفضل لإثارة حماستنا للقراءة والمطالعة؛ لأنها ستكون آنذاك قراءة بنيّة الإضافة للمعرفة، ومن خلال التَّجربة تبين أن أكثر النَّاس صبرًا على مُعاناة القراءة هم أولئك الذين يقرءون من أجل التَّأليف والبحث والتَّحقيق؛ حيث إنَّ القراءة صارت مشدودة لديهم إلى أهداف واضحة.

التَّنبيهُ الثَّاني:

قال الجاحظ في إحدى رسائله: «وقد قالوا: ليس ممَّا يستعمل النَّاس كلمةٌ أضرُّ بالعلم والعُلماء، ولا أضرُّ بالخاصَّة والعامّة؛ من قولهم: ما ترك الأوّلُ للآخِرِ شيئًا، ولو استعمل النّاسُ معنى هذا الكلام فتركوا جميع التكلُّف، ولم يتعاطَوا إلّا مقدار ما كان في أيديهم لفقدوا علمًا جمًّا ومرافق لا تحصى، ولكن أبى الله إلّا أن يقسم نعمه بين طبقات جميع عباده قسمةَ عدلٍ؛ يُعطي كلَّ قرنٍ وكلَّ أمّةٍ حصَّتَها ونصيبَها؛ على تمام مراشد الدِّين، وكمال مصالح الدُّنيا»[1].

---

(١) ينظر: «الرسائل الأدبية» للجاحظ: (ص٢٣٢).

وقال ابنُ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه «التَّسهيل»: «إذا كانت العلوم منحًا إلهيَّةً، ومواهبَ اختصاصيَّةً؛ فغيرُ مستبعَدٍ أن يُدَّخَرَ لبعضِ المتأخِّرين ما عَسُرَ على المتقدِّمين»[١].

وقال السُّيوطيُّ: «إنَّ العلوم وإن كثُر عددُها، وانتشر في الخافقينِ مددُها، فغايتُها بحرٌ قعرُه لا يُدرك، ونهايتها طَودٌ شامخٌ لا يُستطاع إلى ذروته أن يُسلَكَ، ولهذا يُفتح لعالِم بعد آخر من الأبواب ما لم يتطرّق إليه من المتقدّمين الأسباب»[٢].

ونُنبِّهُ الباحث أنَّه إذا لم يفلح في بابٍ معيَّنٍ من العلمِ فلا يعني أنه لن يُفلِحَ في سائر العلوم:

يقول الدُّكتور علي العمران: «وهنا يسأل كثير من الشَّباب: كيف أعرف العلم الذي تميل إليه نفسي ويمكن أن تبرز فيه وتُبدع ؟ **فأجاب بطرق منها:**

(١) أن تجد نفسك مُحبا لذلك الفن، تحب أن تقرأ فيه، وتتعرف إلى مسائله، وتجد لها في نفسك خفة.

(٢) أن تلاحظ نفسك كثير الاقتناء لكتبه ميالا إلى معرفة أسمائها وأسماء مؤلفيها وطبعاتها وما يتعلق بذلك.

(٣) أن يذكرك أستاذك أو أقرانك ببروزك في الفن واستيعاب كتبه والقدرة على حلِّ مُشكلاته.

(٤) وقد يكتشفها الإنسان بنفسه في أثناء تدرُّجه في مراحل الطلب»[٣].

---

(١) ينظر: «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» (ص: ٢).

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ١٩).

(٣) ينظر: «سلوة الطالب»، للشَّيخ علي العمران (ص: ١١).

التَّنبيهُ الثَّالثُ:

يجبُ على كلٍّ من العالم والمتعلم أن يتجنَّبَ هذه الآفات؛ فإنَّ ثَمَّةَ مجموعةً من الآفات والرَّذائل التي تعكِّر صفو العلم، وقد تعدَّدت شِكاياتُ أهل العلم قديمًا وحديثًا من تلك الآفات وأصحابها، وإنما اكتفوا برسوم ومظاهر وشكليات فلم يترك العلم أثرًا عليهم، بل كانوا بمثابة نقاط سوداء شوهت ثوب العلم النَّاصع.

وفي كتابات ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع»، والغزالي في «إحياء علوم الدِّين»، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس»، وابن حزم في «الأخلاق والسِّير»، والذَّهبي في «سير الأعلام»، والسُّبكي في «مُعيد النِّعم ومُبيد النِّقم» وغيرهم، انتقادات عدة تناولت الأخطاء الموجودة لدى الطَّلبة المنتسبين للعلوم المختلفة.

ومن ذلك قول الخطيب البغدادي: «ولكل علم طريقة ينبغي لأهله أن يسلكوها، وآلات يجب عليهم أن يأخذوا بها ويستعملوها، وقد رأيت خلقًا من أهل هذا الزَّمان ينتسبون إلى الحديث، ويعدون أنفسهم من أهله المتخصصين بسماعه ونقله، وهم أبعد النَّاس مما يدعون، وأقلهم معرفة بما إليه ينتسبون، يرى الواحد منهم إذا كتب عددًا قليلًا من الأجزاء، واشتغل بالسَّماع برهة يسيرة من الدَّهر، أنه صاحب حديث على الإطلاق، ولما يجهد نفسه ويتعبها في طلابه، ولا لحقته مشقة الحفظ لصنوفه وأبوابه»[1].

ويشير نجم الدين ابن قُدامة إلى أنَّ رُتبة المسمين بالفقهاء والعُلماء قد انحطت

---

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١/ ٧٥).

عن مقامات أهل العلم والأئمة الكبار وذلك بقوله: «وإنما انحطت رتبة المسمين بالفقهاء والعلماء عن تلك المقامات، لتشاغلهم بصورة العلم من غير أخذ على النَّفس أن تبلغ إلى حقائقه وتعمل بخفاياه.

وأنت تجدُ الفقيهَ يتكلَّمُ في الظِّهار، واللِّعان، والسبع، والرمي، ويفرِّع التفريعات التي تمضي الدُّهور فيها ولا يحتاج إلى مسألة منها، ولا يتكلم في الإخلاص، ولا يحذر من الرِّياء، وهذا عليه فرض عين؛ لأن في إهماله هلاكه، والأول فرض كفاية، ولو أنه سُئل عن علة ترك المناقشة للنَّفس في الإخلاص والرِّياء لم يكن له جواب. ولو سُئل عن علة تشاغله بمسائل اللعان والرَّمي، لقال: هذا فرض كفاية، ولقد صدق، ولكن خفي عليه أن الحساب فرض كفاية أيضًا، فهلا تشاغل به، وإنما تبهرج عليه النَّفس؛ لأن مقصودها من الرِّياء والسُّمعة يحصل بالمناظرة، لا بالحساب»[1].

وللذَّهبي تتبع لمقاصد طلاب العلم ونياتهم في تحصيله، مقارنة بالرَّعيل الأول للأمة ممن كانوا يطلبون العلم لله فنبلوا وصاروا أئمة يقتدى بهم، وقالوا: «طلبنا العلم لغير الله فأبى العلم إلا أن يكون لله».

التَّعلُّمُ الذَّاتيُّ بعد ضبطِ مفاتيحِ العِلمِ (بدايةُ الانطلاقةِ العِلميَّةِ):

التَّعلم الذَّاتي: هو العمل الواعي المنظَّم المقصود الذي يقوم به الفرد؛ بهدف تغييره من نفسه، وتحسين بعض خصاله الشَّخصية، أو تكوين خصال جديدة، ضرورية لقيامه بنشاط فعَّال مثمر في حاضره ومستقبله[2].

---

(١) ينظر: «مختصر منهاج القاصدين» لابن قدامة (ص: ١٨).

(٢) ينظر: «التَّفكير من خلال التَّعليم الذَّاتي» للدكتور مجدي إبراهيم (ص: ١١٧).

وهو نشاط عقلي مُنظم، يقوم به المتعلم تحت إشراف أستاذه؛ لاكتساب المعلومات وتنمية المهارات، بما يتفق وأنماط وأساليب تعلمه، بحيث يصبح مسئولًا عن تعلمه لنفسه، وعن النتائج والقرارات التي يتخذها.

ولقد باتت منهجية التَّعلم الذَّاتي المنهجية اللازمة والضَّرورية لامتلاك أزمة الملكات العلمية للمعارف والعلوم، وخاصَّةً في عصرنا عصر التَّدفق المعلوماتي، فمدة الدِّراسة في المدرسة أو الجامعة قصيرة نسبيًّا، قياسًا على حجم المعرفة الضَّخمة، وعلى غزارة المعلومات ومعدلات نمائها، والباحث لن يظل في حَلَقات الدَّرس طِيلةَ عُمُره؛ فالاستفادة من الأستاذ محدودة بقدر وجود الباحث في الجامعة، أو في حلقات الدَّرس؛ على أننا نغفُل عن قضية هامة؛ أنَّ الأستاذ ليس من شأنه تلقين المعرفة لطلابه، وسقيه العلم لهم بلا جهد منهم! بل سبيله تعبيد المعرفة وتسهيل طُرقها؛ وعليه فنحن أحوجُ ما نكون إلى التَّعلم الذَّاتي؛ لأنه المصاحب لنا في حياتنا، وعليه فإنَّ متابعة التَّعلم والتَّثقف تعتمد بشكلٍ أساسٍ على الكُتب وحدها، أي بالقراءة الذَّاتية؛ ولذا فإننا إذا كنَّا على وعيٍ بأهمية الاستمرار العلمي حتى نتحصل على الملكات العلمية، فإنَّ من المحتَّم علينا أن نجعل الكتب تُعلمنا بشكل جيد، ولكن ننبِّه أنَّ التعلم الذَّاتي يأتي بعد ضبط أساسيات العلم وكُلياته من الأساتذة والشُّيوخ.

فالتعلم الذَّاتي يُفهَمُ في ضوء محاولات الفرد اكتساب المعلومات، وتوسيع وإثراء حصيلته المعرفية، وما يبذله من جهد مقصود في هذا السَّبيل، ووَفقًا لهذا التَّصور يكون التعلم الذَّاتي ليس نشاطًا معرفيًّا، ولا نمطًا سلوكيًّا متعودًا فحسبُ، وإنما هو بالدَّرجة الأولى نشاط الشَّخصية؛ فالتَّعلم الذَّاتي من ناحية أسلوب حياة

الفرد يتمثل في تحقيق الذَّات، وفي استمرارية تحقيق الذَّات، وفي التَّنمية الذَّاتية المضطردة، حيث يكون نماء وارتقاء الشَّخصية هو عائد أسلوب التَّعلم الذَّاتي.

إنَّ التعلم مدى الحياة هو الذي يُساعد كلًّا منا على تأهيل نفسه، وتحسين مستواه؛ ليرتفع إلى المستوى المطلوب لاستيعاب المعارف المتجددة، سواءٌ في التَّخصص الحديثي، أو في غيره من الرَّوافد المعرفية، التي تُسهم بصورة ملموسة في إنضاج الرُّؤية المعرفية.

بل كيف يستطيع طالب الحديث السَّعي إلى إتقان التَّخصص، والوصول إلى امتلاك أدواته دون التَّعلم الذَّاتي المستمر؟!

إنَّ الدراسة الأكاديمية تفتح أبوابًا للعلم مُشرَّعةً، بينما القراءة الجادة هي التي تستكمل وتبني الشَّخص بعد ذلك، بل النَّظرة المتأنية على مؤلفات العلماء وإبداعاتهم تُعطينا مَعلَمًا واضحًا أن مِفتاحَ صناعتهم هي القراءة الجادة والتَّحصيل المستمر؛ فعن طريقة إدامة النظر وفحص ونقد ما يقرءون وصلوا إلى ما وصلوا إليه.

وقبل الشُّروع في بيان مفهوم الملكة والسَّبيل إلى تحصيلها نُبين خصائص لعلم الحديث؛ ليبتدئ طالب علم الحديث بالأسلوب والمنهج الصَّحيح لكي لا تتعثر خطاهم، ويضيعوا أزمانًا قبل إدراك ذلك المنهج الصَّحيح، **وإليك الخصائص على النَّحو الآتي:**

الخصيصةُ الأُولى:

من أهم مُميزات علم الحديث أنه علم شديد المآخذ، صعب المرتقى، دقيق المسلك، بعيد الغور، فيجب لطالبه أن يعد له العدة بتمامها، ويقدرها حق قدرها،

فلا يستهين بالعلم ويحسب أنه إذا انتهى من «شرح البيقونية»، وقراءة «تقريب التهذيب» قد بلغ الغاية في علم الحديث، وأنه آن له أن يُوازن بين أقوال النُّقاد ويرجح فيما بينها، وأن يحكم على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، فإن طلب العلم عمومًا والحديث بخاصة يحتاج إلى صبر وتأنٍّ، قال الذَّهبي رَحِمَهُ اللَّهُ مُعلقًا على كلام أبي سعد الحرمي الحافظ: «لا يصبر على الخل إلا دُودُه»، فقال يعني: «لا يصبر على الحديث إلا أهله»[1]، وذكر الذَّهبي قصة وقعت لهشام بن عمار مع مالك بن أنس، وفيها ما أخبر به هشام بن عمار قال: «دخلت على مالك، فقلت له: حدثني. فقال: اقرأ. فقلت: لا، بل حدثني. فقال: اقرأ. فلما أكثرت عليه، قال: يا غلام، تعال اذهب بهذا، فاضربه خمسة عشر. فذهب بي، فضربني خمس عشرة درة، ثم جاء بي إليه، فقال: قد ضربته. فقلت له: لم ظلمتني؟ ضربتني خمس عشرة درة بغير جرم، لا أجعلك في حل. فقال مالك: فما كفارته؟ قلت: كفارته أن تحدثني بخمسة عشر حديثًا. قال: فحدثني بخمسة عشر حديثًا. فقلت له: زد من الضَّرب، وزد في الحديث. فضحك مالك، وقال: اذهب»[2].

الخصيصةُ الثَّانيةُ:

أنه علم مع كثرة أجزائه وتشعب أطرافه إلا أنه علم مترابط الأجزاء متماسك الأطراف مجتمع بقوة، وهو أيضًا علم متداخل الأصول والقواعد، فتجد كل جزئية منه تنبني وتتصل بأغلب أو بكثير من أصول وفروع العلم كله، وهذه الميزة في الحقيقة هي صورة من صور الميزة الأولى فهي صورة من صور صعوبة علم

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٩/ ٢٠٣).

(٢) المصدر السابق (١١/ ٤٢٩).

الحديث وشدة مآخذه؛ ولأهمية الاستحضار الذهني لمسائل هذا العلم وجزئياته حرص علماء الحديث على أن ينبهوا إلى أهمية الحفظ وضرورته في علم الحديث، ووضعوا مناهج للحفظ؛ ولذلك تميز المحدثون بالحفظ دون غيرهم ويقول الخطيب في التدليل على ذلك: «الوصف بالحفظ على الإطلاق ينصرف إلى أهل الحديث خاصة وهو سمة لهم لا يتعداهم ولا يوصف بها أحد سواهم لأن الراوي يقول: نا فلان الحافظ، فيحسن منه إطلاق ذلك إذ كان مستعملًا عندهم يوصف به علماء أهل النَّقل ونقادهم. ولا يقول القارئ: لقنني فلان الحافظ، ولا يقول الفقيه: درسني فلان الحافظ، ولا يقول النحوي: علمني فلان الحافظ، فهي أعلى صفات المحدثين، وأسمى درجات الناقلين، من وجدت فيه قبلت أقاويله، وسلم له تصحيح الحديث وتعليله»[1].

وجاءت العبارات الكثيرة من الأئمة تحث على الحفظ وتطلبه، ولكنه مقيد بالفهم والإتقان، كما قال عبد الرحمن بن مهدي: «الحفظ الإتقان»[2].

بل إنَّ المحدِّثين يفرقون بين الحفظ والدِّراية، قال الدَّارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسألت ابن عبدان عن ابن صاعد أهو أكثر حديثًا أو الباغندي؟ فقال: ابن صاعد أكثر حديثًا ولا يتقدمه أحد في الدِّراية، والباغندي أعلى إسنادًا منه، سمعت أبا بكر بن عبدان يقول: يحيى ابن صاعد يدري، ثم قال: وسئل ابن الجعابي: أكان ابن صاعد يحفظ؟ فتبسم وقال: لا يقال لأبي محمد يحفظ، كان يدري، قلت لأبي بكر بن عبدان: أيش الفرق بين الدِّراية والحفظ؟ فقال الدِّراية فوق الحفظ»[3].

---

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/ ١٧٢).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٣). (٣) ينظر: «سؤالات حمزة السَّهمي» للدَّارقطني (ص: ٢٦٠).

وكذلك فرَّق أئمة الحديث بين المُتقن لحفظه، وحفظ السَّرد، قال أبو زُرعة: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: ما رأيت أتقن حفظًا من يزيد بن هارون، قال أبو زُرعة: والإتقان أكبر من حفظ السَّرد»(١).

ولذلك نجدُ في القرآن الكريم الحثَّ على الفقهِ، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾(٢).

وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾(٣).

وقال النبي ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»(٤).

وقال ﷺ أيضًا: «**فَخِيَارُكُمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا**»(٥).

وقد نبَّهَ الحافظُ ابنُ حجرٍ إلى حصول الاغترار بالحفظ عند مَن لا خبرةَ له في ترجمته لشيخه زين الدِّين العراقي، فقال: «ومن أخصهم به صهره شيخنا نور الدين الهيثمي، وهو الذي درّبه وعلمه كيفية التَّخريج والتَّصنيف، وهو الذي يعمل له خطب كتبه ويسميها له، وصار الهيثمي لشدّة ممارسته أكثر استحضارًا للمتون من شيخه حتى يظن من لا خبرة له أنه أحفظ منه، وليس كذلك لأنَّ الحفظ المعرفة»(٦).

---

(١) ينظر: «سير أعلام النُّبلاء» للذهبي (٩/ ٣٧٠). (٢) [التوبة: ١٢٢]. (٣) [ص: ٢٩].

(٤) أخرجه البُخاري في «صحيحه»، كِتَابُ العِلْمِ، بَابٌ: مَنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ (١/ ٢٥ رقم ٧١)، ومُسلم في «صحيحه»، كِتَاب الزَّكَاةِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ (١٠٣٧) (١٠٠) كلاهما من حديث معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه.

(٥) أخرجه البُخاري في «صحيحه»، كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ (٤/ ١٤٧ رقم ٣٣٧٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٦) ينظر: «إنباء الغمر بمعرفة أبناء العمر» لابن حجر (٢/ ٢٧٧).

الخصيصةُ الثَّالثةُ:

إنَّ علم الحديث علم لا تضبط جميع جزئياته قواعد مُطردة دائمًا، ولا تُوزن مسائله بطريقة واحدة، وإنما قواعده وأصوله أغلبية، بل في كثير من مسائل علم الحديث يصرح المحققون من أهل العلم أنه ليس له قاعدة معينة، وإنما يرجع في كل جزئية منها إلى ملابساتها وقرائنها ثم يكون الحكم عليها بناء على حالتها الخاصة، وليس عدم شمول قواعد علم الحديث لجميع جزئياته، ولا عدم وجود قواعد أصلا لبعض مسائله بسبب تقصير في تقنين هذا العلم وفي تأصيله من الأئمة النُّقاد، بل سببه هو بلوغهم به أقصى غايات التَّقعيد السَّليم والتَّأصيل الصحيح، ويقول شيخنا العلامة الأستاذ الدُّكتور أحمد معبد عبد الكريم: «علم الحديث ودقائقه ليست قواعدَ مُقَولبةً جاهزةً في يَدَي الباحث، بل هذا فن يحتاج إلى بحث ودقة وروية وصبر»[1].

وما جنى على علم الحديث شيء في العصور المتأخرة مثل الغفلة عن هذه الحقيقة، وذلك بالتَّعامل مع الرِّوايات الحديثية بتلك القواعد معاملة من معه قوالب جاهزة، أو أختام جاهزة مُعدَّة يطبع بها على كل مسألة جزئية؛ دون أن ينتبه إلى أن لكل قاعدة شذوذات، وأن القواعد تتداخل حتى كأنها تتعارض[2].

فعُلماء الحديث عمومًا ليس عندهم ضوابط ثابتة أو قواعد دائمة في نقد كل الأحاديث؛ بل كل حديث له نقد خاص به مما يظهر أهمية هذا العلم، قال

---

(١) كثيرًا ما سمعنا هذا القول في محاضرات شيخنا في مرحلة الدراسات العليا ومناقشاته للرسائل العلمية.

(٢) ينظر: «نصائح منهجية لطالب علم السُّنة النبوية» للدكتور الشريف حاتم العوني (ص: ١٤١).

ابن رجب: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزُّهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثِّقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص[١]، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[٢].

وقال ابن حجر: «وجوه التَّرجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطُّرق والرِّوايات ولهذا لم يحكم المتقدِّمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده»[٣].



---

(١) يقصد بقوله: «ولهم في كل حديث نقد خاص» أن قرائن نقد الأحاديث الفراد لا تنحصر، ولكل قرينة منها في كل حديث وزنها الخاص، ولذلك لا يمكن أن يكون لهذه العملية الدقيقة القائمة على طول الخبرة وعمق التجربة ضوابط تفصيلية محددة تنطبق على كل حديث؛ لتباين أحوال الأحاديث وكثرة أنواع القرائن وسعة مجالات استعمالها. ينظر: «الأسس العقلية لعلم نقد السُّنة» النَّبويَّة للدكتور الشَّريف حاتم العوني (ص٦٦ أصل وهامش).

(٢) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٥٨٢) ولا يُفهم من كلام ابن رجب أنَّ عُلماء الحديث لا يمتلكون منهجية علميَّة بل المراد أنهم يتعاملون مع الجُزئيات كل بخصوصها فابن رجب يلخص منهج المحدِّثين النُّقاد فيما يتعلق بتفرد الثِّقات، وهو أمر واقعي يلمسه كل من دقق النَّظر في ذلك المنهج ومارسه حق الممارسة أي أدمن النَّظر والتَّطبيقات حتى تكونت لدية الملكة النَّقدية في التعامل مع المرويات.

(٣) ينظر: «النُّكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧١٢).

الفصل الرابع




الفصلُ الرابع

مفهومُ الملكةِ الحديثيَّةِ وأهميتُها

المَلَكةُ في اللُّغةِ: مأخوذة من الفعل «ملك»، وهو كما قال ابن فارس: «أصل صحيح، يدل على قوة في الشَّيء وصحته، ويقال: ملك الشَّيء ملكًا: حازه وانفرد بالتَّصرف فيه، ويقال للرَّجل: حسن الملكة إذا كان حسن الصُّنع إلى مماليكه»[1].

وفي الاصطلاحِ: الملكة صفة راسخة في النَّفس، تحصل للنَّفس هيئة بسبب فعل من الأفعال، ويقال لتلك الهيئة: كيفية نفسانية، وتسمى حالة مادامت سريعة الزَّوال، فإذا تكررت ومارستها النَّفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها، وصارت بطيئة الزَّوال فتصير ملكة، وبالقياس إلى ذلك الفعل: عادةً وخُلُقًا[2].

وعرفها الدُّكتور أحمد مختار عمر بأنها: «استعداد عقليّ خاص لتناول أعمال مُعيَّنة بذكاء ومهارة»[3]، ويؤول هذان التَّعريفان إلى أنَّ الملكة مرحلة مُتقدمة تحصل للمتعلم، وأمارتها أن يكون التَّفوق في هذا العلم والنُّبوغ فيه حاجة لازمة وخلقًا دائمًا لا يحتاج إلى استعداد وتعب.

فالملكة المقصودة أمر زائد على تحصيل العلوم والمعارف لكن حصولها متوقف على تحصيلها؛ إذ بها تكتمل عناصر الصناعة، وقد تستعمل في مقابل العلم، ولا تنحصر في صورة واحدة، بل لها عدة صور؛ فتطلق على الإدراك

---

(١) ينظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (٥/ ٣٥١).

(٢) ينظر: «التَّعريفات» للجرجاني (ص: ٢٢٩).

(٣) ينظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» (٣/ ٢١٢٣)، طبعة عالم الكتب.

والفهم، وعلى الاستحضار والتَّصرف في الشيء، والاستخراج والاستنباط، ويفهم من كل ذلك أن الملكة لا تحصل إلا بالإحاطة بمبادئ وقواعد الفنون، والوقوف على مسائلها واستنباط فروعها من أصولها.

ويظهر مما سبق أنَّ الملكة تختص بثلاث خصائص؛ وهي:

الخاصِّيَّةُ الأُولى: الملكة صفة في النَّفس تطلق على مقابلة العدم؛ وهي تُعين الشَّخص على سرعة البديهة في فهم الموضوع وإعطاء الحكم الخاص به، والتَّمييز بين المتشابهات بإبداء الفروق والموانع، والجمع بينها بالعلل والأشباه والنَّظائر وغير ذلك.

الخاصِّيَّةُ الثَّانيةُ: الملكة صفة مُكتسبة تتحقق للشَّخص باكتساب مقوِّماتها، كما يرى ابن خلدون في مقدمته: «إنَّ الحذق في العلم والتَّفنن فيه والاستيلاء عليه، إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله، وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق في ذلك الفن المتناول حاصلًا»[(١)].

ويرى البعض أنها ليست مكتسبة، وإنما هي هبة موروثة لا تكتسب ولا تعلم؛ فمن وهبه الله ملكة الحفظ كان حافظًا، ومن وهبه الله ملكة التخيل كان شاعرًا.

والحقيقةُ: أن الملكة تجمع بين الأمرين؛ فهي هبة من الله تعالى تنمو وتزداد بالاكتساب، فقد روى عن الإمام مالك أنه قال: «العلم والحكمة نور يهدي الله به من يشاء وليس بكثرة المسائل»[(٢)].

---

(١) ينظر: «مقدمة ابن خلدون» (ص: ٣٧٥).

(٢) ينظر: «ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس» لمحمد بن مخلد البغدادي (ص: ٦٢).

الخاصِّيَّةُ الثَّالثةُ: الملكة صفة راسخة؛ كالنبتة التي تظهر في الأرض تنمو وتتجذر بالرِّعاية والعناية، وكذلك الملكة تبدأ ضعيفة، ثم تتقوى وتترسخ في النَّفس؛ فإذا ألقى الشَّيخ على الباحث أُصول مسائل العلم وقواعده العامة حصلت له ملكة، لكنها ضعيفة، فإذا توسع في الشَّرح وذكر الآراء المختلفة تجود ملكته وتقوى[١].

غير أنه لا ينبغي أن نجري مفهوم الملكة على الفهم؛ لأنَّ الفهم أمر حاصل بين المبتدئ في الفن والماهر فيه، والملكة حسب تعبير ابن خلدون لا تحصل إلا للشَّادي، ومن خصائصها أنها لا تكون إلا في الجُسمانيات المحسوسة، سواءٌ في البدن أو في الدِّماغ من الفكر وأنها لا تحصل إلا بالتعليم[٢].

ويقارب الملكة مُصطلح المهارة؛ وهو: أداء بدني أو ذهني يؤدَّى على مستوًى عالٍ من الإتقان، وبأقل جهد وفي أقل وقت ممكن، ويتوصل إليه عن طريق الفهم والممارسة والدِّقة[٣].

ويقاربه أيضًا مُصطلح الفكر؛ باعتبار أنه نِتاجُ عمل آليات ومرجعيات ومناهج طرائق محددة؛ هي التلقي والتفكيك والتَّحليل والتركيب والاستنتاج والاستدلال؛ نتيجة مثيرات مشهودة ومسموعة أو محسوسة بسائر الحواس، ومفهومه باعتبار الكيفية التي يدرك بها الإنسان حقائق الأمور ودقائقها بعد إعمال عقله، وما ينتج

---

(١) ونجد في قول الزُّهري ما يُؤيد هذا بقوله: «إنَّ الرَّجُلَ لَيطلُبُ العلمَ وقلبُه شِعب من الشّعاب -أي: صغير- ثمَّ لا يلبث أن يصير واديًا لا يوضع فيه شيء إلا الْتَهَمَه». ينظر: «الحث على طلب العلم» لأبي هلال العسكري، (ص٧١).

(٢) ينظر: «مقدمة ابن خلدون» (ص: ٢٤٦).

(٣) ينظر: «مهارات التربية الإسلامية»، عبد الرحمن بن عبد الله المالكي (ص: ٢٠).

عن ذلك من إدراكات ومفاهيم وتصورات وملكات[١].

أما «الحديثية» في اللغة؛ فهي نسبة إلى الحديث النَّبوي، وهو ما أُضِيف إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وصفٍ خَلْقِيّ؛ أي: متعلق بالخِلْقَة، كوصفه ﷺ بأنَّه كان أزهر اللون[٢]، أو وصفٍ خُلُقِيٍّ؛ أي: متعلق بالأخلاق، كوصفه ﷺ بأنَّه كان أجود الناس.

ومما سبق يظهر أنَّ تعريف الملكة الحديثية موصوفة بالمعنى المقصود هي: **سجيَّةٌ راسخةٌ في النَّفسِ، تُمكِّنُ صاحبَها مِن امتلاكِ أدواتِ النَّقدِ الحديثيِّ؛ للنَّظرِ في المرويَّاتِ؛ من حيثُ قبولُها أو ردُّها، وإدراكُ معانيها وحكمِها.**

قولنا: «**سجيَّةٌ راسخةٌ في النَّفسِ**»: أي أن الملكة العلمية صفة في النَّفس، وليست مجموعة من المعلومات، أو منظومة من القواعد، وهي تأتي بالاكتساب والعمل على الصَّحيح، ولا ينفي ذلك أنَّ أصل القُدرة على تحصيلها، والرَّغبة في ذلك رزق من عند الله سبحانه يؤتيه من يشاء. **وراسخة**؛ أي: لا تحصل الملكة لصاحبها إلا بعد إمعان النَّظر والتَّحقيق والتَّدقيق وكثرة المُمارسة ومُعاناة العلم، وأما الفعل القليل دون تكرار فقد تحصل به صفة في النَّفس، لكن لا رسوخ لها، بل تزول سريعًا.

ولا يكون العالم عالمًا حقًّا، حتى تحصل له في مجال اختصاصه العلمي ملكة بكثرة اطلاعه على القواعد، وممارسته للمسائل التَّطبيقية، وأما القراءة

---

(١) ينظر: «تكوين ملكة المقاصد دراسة نظرية لتكوين العقل المقاصدي»، د/ يوسف حميتو (ص: ٢٥).

(٢) بعض حديث أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: المناقب، باب: صفة النَّبي ﷺ (٤/ ١٨٧ ح رقم: ٣٥٤٧)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومعنى أزهر اللون: أبيض مُشْرب بحُمرة.

السَّطحية، والاكتفاء بحفظ المسائل بأدلتها أو مجردة عنها فإنه لا يحقق الحذق بالفن، ولا يُؤسس الملكة العلمية التي هي معيار الانتساب إلى ذلك العلم، ولذا يقول ابن خلدون: «وذلك أنَّ الحذق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه، إنما هم بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله، وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق في ذلك الفن المتناول حاصلًا، وهذه الملكة هي في غير الفهم والوعي؛ لأنا نجد فهم المسألة الواحدة من الفن الواحد ووعيها، مشتركًا بين من شدا في ذلك الفن، وبين من هو مبتدئ فيه، وبين العامي الذي لم يحصل علمًا، وبين العالم النحرير، والملكة إنما هي للعالم أو الشادي في الفنون دون من سواهما، فدل على أن هذه الملكة غير الفهم والوعي»[1].

وقولنا: «**وامتلاك أدوات النَّقد الحديثي**» أي: القواعد والضَّوابط التي وضعها المحدِّثون لقبول الأحاديث أو ردِّها؛ مثل معيار التَّفرد وتطبيقاته، ومعيار الضَّبط وتطبيقاته، وقرائن الجمع والترجيح في علم العلل، ونحو ذلك مما هو داخل في منهج المحدِّثين النَّقدي.

وقولنا: «**والنَّظر في المرويَّات من حيث قبولها أو ردها**» أي: أنَّ الغاية من امتلاك أدوات النَّقد الحديث هو التمكن من الحكم على المرويات قبولًا أو ردًّا؛ فما علوم المُصطلح والتَّخريج ودراسة الأسانيد والعلل ووسائل النَّقد المختلفة إلا من أجل التَّحقق من ثُبوت النَّص الحديثي أو عدم ثبوته.

وقولنا: «**وإدراك معانيها وحكمها**» أي: أنه بعد ثبوت الحديث يتأتي النَّظر

---

(١) ينظر: «مقدمة ابن خلدون» (٣/ ٩٢٥).

والفهم والاستنباط[(١)]، وهذا بحر لا ساحل له، كما قال السيوطي: «الكلام في معاني الأحاديث، واستنباط الأحكام منها، والجمع بين مختلفها، وإيضاح مشكلها فإنه بحر لا ساحل له، فلا يزال يفتح لعالم بعد آخر من الاستنباطات والمعاني الدقيقة في الأحاديث ما لم يسبق إليه، ولا حام طائر قبله عليه فتأمل!»[(٢)].

واعلم أن الملكة يتم تكوينها بالاجتهاد الذَّاتي، وهذا أدعى إلى تمرين الذِّهن على الاستنباط والتَّحليل والنَّقد، وهو أيضًا يجعل النَّتيجة التي يُوصلنا إليها أعمق من النتيجة التي تلقيناها عن غيرنا دون إعمال الذِّهن؛ وقد قال الزَّركشي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس يكفي في حصول الملكة على شيء تعرفه، بل لا بد مع ذلك من الارتياض في مباشرته؛ فلذلك إنما تصير للفقيه ملكة الاحتجاج واستنباط المسائل أن يرتاض في أقوال العلماء وما أتوا به في كتبهم، وربما أغناه ذلك عن العناء في مسائل كثيرة، وإنما ينتفع بذلك إذا تمكن من معرفة الصَّحيح من تلك الأقوال من فاسدها، ومما يعينه على ذلك أن تكون له قوة على تحليل ما في الكتاب ورده إلى الحجج، فما وافق منها التأليف الصواب فهو صواب، وما خرج عن ذلك فهو فاسد، وما أشكل أمره توقف فيه...»[(٣)]؛ مما سيكون له أثر كبير في حسن تناولنا لتلك المسألة، وفي قدرتنا على التَّرجيح العلمي العميق بين اختلافات العُلماء فيها إذا ما اختلفوا.

---

(١) الاستنباط: «هو استخراج دقائق المعاني وحقائق الحكمة من آيات الله سبحانه وتعالى، وسنة نبيه ﷺ بطريق صحيح؛ لموافقته أصول الوحي، والعقل، واللسان». ينظر: «سبل استنباط المعاني من القرآن والسُّنة» للدكتور محمود توفيق سعد (ص: ٣٣ وما بعدها).

(٢) ينظر: «البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر» للسيوطي (١/ ٢٥٦).

(٣) ينظر: «البحر المحيط» للزركشي (٨/ ٢٦٦).

وهناك فرق بين فهم العلم وملكة العلم؛ من أهمها أنَّ صاحب الفهم يفهم المعلومة الموجودة، وأما صاحب الملكة فيمتلك قدرة تجديدية إبداعية في إيجاد معلومة جديدة في أنساق جديدة.

وصاحب الفهم تابع لغيره مهما حاول الاستقلال والتبعية، وربما ظن نفسه مستقلًّا وهو غارق في التقليد، بخلاف صاحب الملكة فله فهمه الخاص والمستقل، فإن وافق سابقًا له فموافقته له لا تكون عن تقليد، ولكن عن اجتهاد وافق اجتهادًا.

إنَّ فهم العلم يحصل بالقراءة وتكرارها، بخلاف الملكة في العلم؛ فلا تتأتى إلى من تذوَّق العلم وعايشه واختلط بلحمه ودمه، وتأمل وحقق ودقق، وقارن بين الدَّقائق المعرفية، فالمقارنة ينبوع الإبداع[1].

ومعنى «نظام الرِّواية»: هو استيعاب خارطة الرِّواية، وفهم مناهج العلماء في الجرح والتَّعديل، وقرائن ترجيح التَّعديل والتَّجريح.

وأما أدوات منهج النُّقاد من المحدِّثين فهي القواعد والضَّوابط التي وضعها المحدِّثون لقبول الأحاديث أو ردها، وقد جاء النَّص في التَّعريف على نظام الرِّواية، وعلى منهج المحدِّثين النَّقدي؛ لأنه لا يُمكن أن يستغني بأحدهما عن الآخر، فمُحال أن يَستوعب الباحث منهج المحدِّثين النَّقدي، وهو غير مُتصور لنظام الرِّواية، وكذلك لا يُمكن أن ينتفع الباحث من تصور هذا النِّظام في الرِّواية، وهو عازب تمامًا عن أدوات المنهج النَّقدي عند المحدِّثين.

---

(١) استفدت هذا من جلسة مع أستاذنا الدكتور حمزة المليباري حفظه الله تعالى، وذلك ضمن فعاليات أعمال المؤتمر الثاني لجمعية المكنز الإسلامي بعنوان: «تحقيق النَّص الحديثي وجهود جمعية المكنز الإسلامي في ذلك» بتاريخ ١٥-١٧ فبراير ٢٠٢٠م.

أهمِّيَّةُ الملكةِ الحديثيَّةِ:

إنَّ الولوج إلى تصحيح الأحاديث أو تضعيفها أمر جِدٌّ خطيرٍ، فلا يدخل في قوله ﷺ: «**نضّر اللهُ امرَأً**»[1] المحدِّثون بأسرهم، بل لا يدخل في ظاهر هذا الخطاب إلا من أدَّى صحيحَ حديثِ رسول الله ﷺ دون سقيمه، ويخشى من روى الصَّحيح والسَّقيم دون علم ولا فهم ولا دراية أن يدخل في جُملة الكَذَبة على رسول الله ﷺ، وكذلك من لم يُمعن النَّظر في طرائق المحدِّثين ومناهجهم أيضًا، بل نجدُ في عصرنا عجبًا؛ وهي ظاهرة التَّعجُّل في الإمامة والتأليف[2].

إنَّ مسألة الملكة للمحدِّث لا يُمكن تحصيلها بسلوك الطُّرق التَّقليدية التي يتحصل بها سائر العُلوم، وإنما هي حالة رفيعة تنقدح للمحدِّث بعد طول مُمارسة وخبرة طويلة، فإذا اشتغل بهذه الصِّناعة زمنًا طويلًا، ورافق ذلك مذاكرة لأهل العلم والمعرفة بهذا الفن؛ كان ذلك مظنة اكتساب المحدِّث هذه الملكة.

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: العلم، باب: فضل نشر العلم (٣/ ٣٢٢ ح رقم ٣٦٦٠)، والترمذي في «جامعه» أبواب: العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٥/ ٣٣ ح رقم ٢٦٥٦) كلاهما من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) كثيرًا ما يُنبهنا شيخنا المحدِّث النَّقاد العلامة الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم -حفظه الله- على عدم التَّعجل في دراسة علوم الحديث، والأناة في الطلب واستفراغ الوسع حتى تتحصل الملكة النَّقدية، ومن العجب أني وجدت كتابًا بعنوان: «كيف تكون مُحققًا في أسبوع؟» طبعة دار اللؤلؤة في(١٩٦ صفحة)، ووجدت الكتاب في الغالب عبارة عن كُناشات في فن التَّخريج، وليست في التَّحقيق، وسواء أكانت في هذا أو ذاك فأين طلب العلم والصَّبر؟ ولا يحتاج هذا إلى تعليق مني! فأين طول المُمارسة العملية، وإدمان النَّظر، كما قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، وما ذكره صاحب الكتاب لا يتحقق في سنوات عديدة فضلًا عن أسبوع كما ادعى!.

لأنَّ المتقدمين كانوا أرباب هذا العلم وصُنَّاعَه، جاءت أحكامهم على الأحاديث متسقة، لا تناقض بينها ولا تدافع، حتى ولو اختلفت اجتهاداتهم في أحكامهم على الأحاديث والرُّواة؛ فإن المنهج هو المنهج لا يكاد يختلف، وإنما الاختلاف بينهم في التَّطبيقات، ومن يشتغل بتتبع أحكامهم يعجَبُ من هذا الاطراد الذي يسيرون عليه، لكأنهم اتفقوا عليه فيما بينهم؛ حتى إن الإمام عبد الرَّحمن بن مهدي يقول: «معرفة الحديث إلهام»[1] وعلق الإمام النَّاقد محمد بن عبدالله بن نمير على هذا، فقال: «وصدق لو قلت له: من أين قلت؟ لم يكن له جواب»[2].

وذكر أبو زُرعة الرازي عن رجل سأله: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ وبعد وصوله إلى الجواب. قال: أشهد أن هذا العلم إلهام[3].

وجاء عن ابن مهدي أيضًا قال: «إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة»[4].

وقد فُهمت هذه العبارات خطأً، وسبب هذا يرجع إما إلى الجهل بهذا العلم، وإما إلى معنى لفظي الإلهام والكهانة عند إطلاقهما على معرفة علم الحديث عُمومًا، أو على علم العلل خُصوصًا، ومن المعروف أنَّ الأحكام على الأحاديث قبولًا أو ردًّا هي من الأمور الشَّرعية؛ لما يترتب عليها من أدلة الأحكام الشَّرعية قبولًا أو ردًّا؛ وبالتَّالي يكون وصف أئمة النُّقاد لأحكام التَّصحيح أو الإعلال للأحاديث بدون ذكر دليل على ذلك بأنه إلهام ليس مقصودهم أن مجرد صدور تلك الأحكام

(١) ينظر: علل ابن أبي حاتم (١/ ٣٨٨).

(٢) ينظر: نفس المصدر.

(٣) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥/ ٣٩٢).

(٤) ينظر: علل ابن أبي حاتم (١/ ٣٨٩).

عنهم يكتفي به مُطلقًا عن الدَّليل العلمي عليها، بل المقصود أنَّ تلك الأحكام تعتمد على قرائن ودلائل فيها من الدِّقة والعُمق، ما يحتاج استنتاجه إلى المزيد من الفطنة، ودقة الملاحظة والفهم والذَّكاء، بمعنى أنها ملكة عقلية وفهم دقيق يودعه الله تعالى فيمن عُرف مع عدالة الدِّين برجاحة العقل وطول الممارسة والاعتناء بمسائل علم الحديث ودقائقه، ولا سيما علم العلل، وجاء عن ابن مهدي تحديد فترة الممارسة هذه بعشرين سنة لمن يُريد أن يكون مثله في التَّحصيل بقوله عندما أخذ على رجل من أهل البصرة لا أسميه حديثًا قال: فغضب له جماعة قال: فأتوه فقالوا: يا أبا سعيد من أينَ قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال: أرأيت لو أن رجلا أتى بدينار إلى صيرفي فقال: انتقد لي هذا فقال هو بهرج يقول له: من أين قلت لي إنه بهرج؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم»[1].

فما وصف به علم علل الحديث ونقده بتلك العبارات من الإلهام والكهانة وغيرهما؛ فلا يُمثل طعنًا ولا تشكيكًا، بل هي إشارات إلى دقة وعمق مسائل وقضايا هذا العلم وحفز للرَّاغبين في تعلمها إلى بذل غاية الوسع، والاجتهاد في تحصيل مسائل هذا العلم، وكشف خفايا فقهه سندًا ومتنًا، مع التَّنبيه إلى خطورة الخوض في قضايا وقواعد الأحكام على الأحاديث قبولًا أو ردًّا لمن لا تتوافر له الملكة والأدوات النَّقدية التي مارسها النُّقاد؛ فلكل علم أدوات كما يقال، والممارسة الطويلة التي تجنبه الزَّلل وتقربه من الصَّواب[2].

---

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/ ٢٥٦).

(٢) ينظر: «عِلل الحديث بين القواعد النَّظرية والتَّطبيق العَملي» لشيخنا الأستاذ الدكتور/ أحمد =

وقد عبر الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا العلم بالصِّناعة؛ فقال: «واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصَّحيح والسَّقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفين بها دون غيرهم. إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السُّنن والآثار المنقولة، من عصر إلى عصر من لدن النَّبي ﷺ إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب، إلى معرفة الحديث ومعرفة الرِّجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار، من نقل الأخبار وحمال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التَّعديل والتَّجريح وإنما اقتصصنا هذا الكلام، لكي نثبته من جهل مذهب أهل الحديث ممن يريد التَّعلم والتَّنبه، على تثبيت الرِّجال وتضعيفهم فيعرف ما الشَّواهد عندهم، والدَّلائل التي بها ثبتوا النَّاقل للخبر من نقله، أو سقطوا من أسقطوا منهم»[١].

فالتَّعبير بالصِّناعة تعبير دقيق؛ لأن الصِّناعة في أصلها كما يقول مؤسِّسُ علم الاجتماع ابن خلدون: «واعلم أنَّ الصِّناعة هي ملكة في أمر عملي فكري، وبكونه عمليًّا هو جُسماني محسوس، والأحوال الجسمانية المحسوسة، نقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل؛ لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة، والملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى، حتى ترسخ صورته»[٢].

= معبد عبد الكريم، (٧٥-٨١) بتصرف.

(١) ينظر: «التمييز» للإمام مسلم (٢١٨، ٢١٩)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

(٢) ينظر: «مقدمة ابن خلدون» (ص: ٢٢٦).

فطبيعة هذا العلم كطبيعة الصِّناعة من جهتين؛ الأولى: أنه علم يحتل الجانب التَّطبيقي المهاري مساحة كبيرة منه، فليس هو علمًا نظريا مجردًا، كالعلوم الإنسانية الأخرى، والثانية: أن اكتساب ملكته تحصل بالتَّكرار مرَّةً فأخرى.

وتتأكد الحاجة في الأعصار المتأخرة إلى أهمية الملكة الحديثية؛ لفهم كلام النَّقاد من المحدِّثين، ومعرفة قرائن تعليلهم للأخبار أو تصحيحهم لها، وتعقب الأئمة في مسألة التفرد[1]، والتَّصحيح بظواهر الأسانيد، فإن مجرد التَّنظير وشرح القواعد والضوابط غير كاف أبدًا، فلا بد بعد معرفتها من طول الممارسة، والصبر، والأناة؛ لتتكون لدى الباحث ملكة يستطيع بها معرفة اختلاف الأسانيد واتفاقها، ثم كيفية عرض هذه الأسانيد وهذه الطُّرق، مع فهم كلام النُّقاد حولها، وحسن الاستدلال بها في موضعه، فإن النَّقد الحديثي للمرويات والأسانيد مهارة تكتسب بمجموعة من المعارف يتم توظيفها للحكم على الأحاديث، فيطلب من الباحث في السُّنة وعلومها في العصور المتأخرة هو النَّظر في الطُّرق، وكثرة الممارسة، وإدمان القراءة في كتب النُّقاد؛ ليستطيع مشاركة النُّقاد في هذا العلم بالقدر الذي تؤدي إليه الأسباب الممكنة؛ ولذلك قال علامة عصره الحافظ ابن رجب في كتابه الماتع شرح علل الترمذي: «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، فمن رزق

---

(١) ينظر: مقدمة الباحث لرسالته في الدكتوراه بعنوان: «دراسة الغرابة عند الإمام البزار في مسنده»، وهي رسالة مسجلة في كلية أصول الدين بالقاهرة زادها الله رفعة وتشريفًا، وهي بإشراف شيخنا العلامة الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم حفظه الله تعالى.

مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلح له أن يتكلم فيه»[١].

وقال السَّخاوي: «فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالا نُقادًا تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه، وعلله، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم، والمشي وراءهم، وإمعان النَّظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم، وجودة التصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى والتواضع - يوجب لك إن شاء الله معرفة السُّنن النَّبويَّة، ولا قوة إلا بالله»[٢].

إنَّ مسألة الملكة وتكوينها للمحدِّث لا يمكن تحصيلها بسلوك الطُّرق التَّقليدية التي يتحصل بها سائر العُلوم، وإنما هي حالة رفيعة تنقدح للمحدِّث بعد طول مُمارسة وخبرة طويلة، فإذا اشتغل بهذه الصِّناعة زمنًا طويلًا، ورافق ذلك مذاكرة لأهل العلم والمعرفة بهذا الفن، كان ذلك مظنة اكتساب المحدِّث لهذه الملكة، ويبلغ مراده وغايته.

ويُؤكد الخطيب البغدادي هذا المعنى فيقول: «إنَّ المعرفة بالحديث ليست تلقينًا، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب، أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصَّرف ونقد الدَّنانير والدَّراهم؛ فإنه لا يعرف جودة الدِّينار والدَّراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه النَّاقد عند المعاينة فيعرف البهرج والزَّائف والخالص والمغشوش،

---

(١) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٢٦) ط. د همام سعيد

(٢) ينظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٨٩) ط مكتبة السُّنة.

وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به»[١]؛ وهذا يعني أنَّ مسألة الملكة ليست عمليّة مادية بحتة، يمكن قياسها وتقويمها، وإنما هي حالة متقدمة من المهارة تكون له كما تكون للصيرفي، وليس معنى هذا ما يردده بعض الباحثين بأن علم الحديث وخُصوصًا علم العلل من باب الكهانة أو الإلهام، وسبب هذا الفهم الخاطئ يرجع بالدَّرجة الأولى: إما إلى الجهل بهذا العلم، أو إلى عدم تحرير الألفاظ في سياقاتها وقرائنها.

فالإلهام عند المحدِّثين معناه: وجود ملكة عقلية وفهم دقيق، يُودِعُهُ اللهُ تعالى فيمن عُرِفَ -مع عدالة الدِّين- برجاحة العقل، وطول الممارسة، والاعتناء بمسائل علم الحديث ودقائقه؛ ولأن الأئمة المتقدمين كانوا أرباب هذا العلم وصناعه جاءت أحكامهم على الأحاديث متسقة لا تناقض بينها، ولا تدافُع، حتى ولو اختلفت اجتهاداتهم في أحكامهم على الأحاديث والرواة، فإن المنهج هو المنهج لا يكاد يختلف، وإنما الاختلاف بينهم في التَّطبيقات وهذه أمرها يسير، ومن يشتغل بتتبع أحكامهم يعجب من هذا الاطراد الذي يسيرون عليه، لكأنهم اتفقوا عليه فيما بينهم، وما وصف به علم الحديث عمومًا أو علم علل الحديث ونقده خصوصًا بأي من تلك الألفاظ والعبارات وما يُشابهها، فإنه لا يمثل طعنًا ولا تشكيكًا، بل هي إشارات إلى دقة وعمق مسائل وقضايا هذا العلم، وحفز للراغبين في تعلمها إلى بذل غاية الوسع، والاجتهاد في تحصيل مسائل هذا العلم، وكشف خفايا فقهه سندًا ومتنًا، مع التنبيه إلى خطورة الخوض في قضايا وقواعد الأحكام على الأحاديث تصحيحًا أو تضعيفًا لمن لا تتوافر له الأهلية

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/ ٢٥٥).

الكافية والممارسة الطويلة التي تجنبه الزلل وتقربه من الصواب المنشود[١].

وقد عبر الإمام مسلم عن هذا العلم بالصِّناعة فقال: «واعلم -رحمك الله- أنَّ صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفين بها دون غيرهم؛ إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة، من عصر إلى عصر من لدن النبي ﷺ إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب، إلى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار، من نقل الأخبار وحمال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح»[٢]، وعلى منواله تعبيرات ابن حبان عن هذا العلم بالصِّناعة فإنه قال في ترجمة أحد الرُّواة: «لا نحب أن ننشغل به لكنه روى من الحديث ما نجد أن نذكر في هذا الكتاب كيلا يحتج به من يجهل صناعة العلم»[٣].

فالتَّعبير بالصِّناعة دقيق جدًّا؛ لأن الصِّناعة في أصلها هي كما يقول ابن خلدون ملكة في أمر عملي فكري، والعملي هو الجسماني المحسوس، ثم وصف الملكة بأنها صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته.

---

(١) ينظر: «علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي» لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم -حفظه الله وأدام النفع به- (ص: ٨١).

(٢) ينظر: «التمييز» لمسلم بن الحجاج (ص: ٢١٨) ط. د/ محمد مصطفى الأعظمي.

(٣) ينظر: «المجروحين» لابن حبان (١/ ١٦٣).

فطبيعة هذا العلم كطبيعة الصِّناعة من جهتين:

الأولى: أنه علم يحتل الجانب التَّطبيقي المهاري مساحة كبيرة منه، فليس هو علمًا نظريًّا مجردًا كالعلوم الإنسانية الأخرى.

والثَّانيةُ: أنَّ اكتساب ملكته تحصل بالتكرار مرة فمرة.

ولأنَّ هذه الملكة الحديثية ليست حالةً ماديَّةً يمكن قياسُها وتحديدُها، فقد ظن بعضُ الأجانب عن هذا العلم أنها من باب الحدْسِ والتخمينِ، وليست من العلم في شيءٍ، وربما عاد ذلك بالطعنِ على العلمِ من أصلِه.

وتتأكد الحاجة في الأعصار المتأخرة إلى أهمية الملكة الحديثية ليس لأجل الاستقلال بالأحكام وتمييز صحيح الحديث من ضعيفه، وإنما لأجل فهم كلام هؤلاء النُّقاد، ومعرفة قرائن تعليلهم للأخبار أو تصحيحهم لها، ويكون صواب الباحث وخطؤه بقدر نصيبه من هذه الملكة كثرة أو قلة، فإذا كان قد أخذ منها بنصيب وافر صار بإمكانه أن يهتدي إلى الحق، وكان حاله مع الحديث كحال الرَّبيع بن خُيثم حينما قال: «إنَّ من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النَّهار نعرفُه به، وإنَّ من الحديث حديثًا له ظُلمة كظُلمة الليل نعرفُه بها»[1].

وقال ابن الجوزي: «الحديث المُنكر يقشعرُّ له جلدُ الباحث للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب»[2].

قال البلقيني: «وشاهد هذا أن إنسانًا لو خدم إنسانًا سنتين وعرف ما يحب وما

---

(١) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١١١)

(٢) ينظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٣٢٥).

يكره، فادعى إنسان أنه كان يكره شيئًا يعلم ذلك أنه كان يحبه فبمجرد سماعه يُبادر إلى تكذيبه»[١]، ومما لا يُستنكر أنَّ كل صاحب فن أدرى به من غيره والماهر في صنعته يعرف من عُيوبها ما يخفى على غيره فالمحدِّثون لكثرة مزاولتهم للحديث وتذوقهم له تحصل لهم ملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النَّبي ﷺ وما لا يجوز، ويمتلكون ملكة للتَّعامل مع المرويَّات ونقدها في ضوء علومهم وليس من علوم أخرى كما يدعي بعض الحداثيِّين في عصرنا، فالعلم يُحاكم بأدوات إنتاجه.

ومن السبل الممهدة لتحصيل ملكة الحديث خطوات منها:

الخطوة الأولى: تحصيل المنهجية؛ والمنهجية في طلب العلم هي: الطَّريقة أو الخطة المنظمة ذات الخطوات المتدرجة، والهدف الواضح التي يستصحبها طالب العلم أو المعلم للوصول إلى المقصود، وهو تحصيل فن علمي ما، أو مجموعة من الفُنون.

والملاحظ أنَّ المنهجية ليست هي الأصل في عمل العقل البشري؛ ففي بعض الأحيان يجمع هذا العقل بين أقصى درجات المنهجيَّة وأقصى درجات الخرافات؛ ولذا فإنَّ تكوين العقل المنهجي حتى يتم يحتاج إلى الكثير من المعالجة والجهد والمتابعة.

ومن المقطوع به أنَّ كل سير حسي أو معنوي دون خطة أو منهج لا يمكن أن يحقق المراد منه، بل لابد أن ينتهي بالفشل والإخفاق، وكذلك الحال في طلب

---

(١) ينظر: المصدر السابق(١/ ٣٢٥).

العلم، أيًّا كانت نوعية العلم، حيث يستحيل على الباحث أن يُحقق مراده، ويُفلح في مسعاه، إلا إذا سار على هدى منهجية واضحة.

فالتَّعليم الجيد هو الذي يملك الباحث منهجًا في التَّعلم واكتساب الخبرات وتكوين الملكات، يمكِّنه من تحويل المعلومات المبعثرة إلى معرفة ذات دلالات واضحة ومترابطة.

ولما كان من الصَّعب على طالب العلم المبتدئ أن يتوصل بنفسه إلى تلك المنهجية، فمن الضَّروري أن يستفيد بجملة القواعد المنهجية التي قرَّرها من سبقه في هذه الطَّريق، لاسيما أصحاب الباع الطويل في تعلم العلم وتعليمه، والكتابة في كيفية طلبه وتحصيله، وثمة عدد من القواعد المنهجية المهمة التي لابد لطالب العلم أن يراعيها، ومن أبرزها ضرورة التَّدرج في طلب العلم، والبدء بفروض الأعيان قبل فروض الكفايات، وبعلوم المقاصد قبل علوم الوسائل وبالأصول قبل دقائق الفروع.

ونعني بذلك أنَّ العلوم الشَّرعية ليست على مرتبةٍ سواءٍ، بل تنقسم بعدة اعتبارات؛ فهناك من العلوم ما يجب على كل مكلَّف أن يتعلمه، ولا يَسَعُه أن يجهله، وهناك علوم أخرى لا تجب إلا على المتخصصين، كما أن العلوم تنقسم إلى علوم مقاصد، وعلوم وسائل، والواجب على طالب العلم أن يبدأ بالأوجب والأكثر أهمية، قبل أن يشغل نفسه بفروض الكفايات، أو علوم الوسائل.

ومن لم يسلك سبيل التَّدرج، والبدء بالمهم في طلب العلم فلن يصل إلى مطلوبه، وكما قيل: «من لم يتقن الأصول حُرِمَ الوصول، ومن رام العلم جملة ذهب عنه جملة»، وقيل أيضًا: «ازدحام العلم في السمع مضلة الفهم»؛ وعليه فلا

بد لطالب العلم من التَّأصيل والتأسيس لكل فن يطلبه، بضبط أصله ومختصره على شيخ متقن لا بالتَّحصيل الذَّاتي وحده؛ فالتحصيل الذاتي يأتي بعد أخذ مفاتيح العلم والفهم والاستنباط من الشيخ، آخذًا الطلب بالتدرج.

ومما يشهد لضرورة التَّدرج في طلب العلم قوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾[2].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾[3].

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ﴾: حُلَمَاءَ فُقَهَاءَ، وَيُقَالُ: الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِصِغَارِ العِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ»[4].

ومما يشهد لأهمية التَّدرج في التَّربية والتعليم معًا ما روي عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ سُورَةٌ مِنَ المُفَصَّلِ، فِيهَا ذِكْرُ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الإِسْلَامِ نَزَلَ الحَلَالُ وَالحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ: لَا تَشْرَبُوا الخَمْرَ، لَقَالُوا: لَا نَدَعُ الخَمْرَ أَبَدًا، وَلَوْ نَزَلَ: لَا تَزْنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدَعُ الزِّنَا أَبَدًا، لَقَدْ نَزَلَ بِمَكَّةَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنِّي لَجَارِيَةٌ أَلْعَبُ: «بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ»[5]، وَمَا نَزَلَتْ سُورَةُ البَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا وَأَنَا عِنْدَهُ[6].

---

(١) [الإسراء: ١٠٦]. (٢) [الفرقان: ٣٢]. (٣) [آل عمران: ٧٩].

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقًا كِتَابُ العِلْمِ، بَابٌ: العِلْمُ قَبْلَ القَوْلِ وَالعَمَلِ (١/ ٢٤).

(٥) [القمر: ٤٦].

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ: (٦/ ١٨٥ رقم ٤٩٩٣).

وثَمَّةَ نُصوصٌ كثيرةٌ عن أهل العلم في أهمية التدرج في طلب العلم، ومن ذلك قول الزُّهري لتلميذه يونس بن يزيد: «لَا تُكَابِرِ الْعِلْمَ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ أَوْدِيَةٌ، فَأَيُّهَا أَخَذْتَ فِيهِ قَطَعَ بِكَ قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَهُ وَلَكِنْ خُذْهُ مَعَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي، وَلَا تَأْخُذِ الْعِلْمَ جُمْلَةً؛ فَإِنَّ مَنْ رَامَ أَخْذَهُ جُمْلَةً ذَهَبَ عَنْهُ جُمْلَةً وَلَكِنِ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ مَعَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ»[١].

وقيل للإمام مالك: ما تقول في طلب العلم؟ قال: حسن جميل، لكن انظر الذي يلزمُك من حين تصبح إلى أن تُمسِيَ فالزَمهُ[٢].

ولا شكَّ أن أسلوب التدرج والانتقال من السهل إلى الصعب في التعليم والعلم هو أنجح الأساليب التربوية وأكثرها جدوى، كما يقول ابن خلدون: «اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدًا، إذا كان على التدريج، شيئًا فشيئًا وقليلًا قليلًا، يلقى عليه أولًا مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب، ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يورد عليه، حتى ينتهي إلى آخر الفن، وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم، إلا أنها جزئية وضعيفة. وغايتها أنها هيأته لفهم الفن وتحصيل مسائله، ثم يرجع به إلى الفن ثانية، فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها، ويستوفى الشرح والبيان، ويخرج عن الإجمال، ويذكر له ما هنالك من الخلاف ووجهه، إلى أن ينتهي إلى آخر الفن فتجود ملكته، ثم يرجع به وقد شدا؛ فلا يترك عويصًا ولا مبهمًا ولا منغلقًا إلا وضَّحَه، وفتح له مُقفَلَه، فيخلص من الفن وقد استولى على

---

(١) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١/ ٤٣١).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٨/ ٩٧).

ملكته؛ هذا وجه التعليم المفيد»[١].

ومن القواعد المنهجية ضرورة فهم المصطلحات المستخدمة في كل فن من الفنون؛ فمن المعروف أن لكل علم مجموعةً من المصطلحات الخاصة به، والتي تتردَّدُ على أَلسنةِ المصنفين في هذا العلم، وبدون الإحاطة والفهم الجيد لهذه المصطلحات لا يُمكن لأي أحد أن يحسن فهم هذا العلم، أو يلم بقضاياه ومسائله، والتفرقة بين الاعتبارات المتعلقة بالمصطلح: الاعتبار الزَّمني، والعلمي، والشَّخصي، فالزَّمني كقولهم اصطلح المتقدمون على كذا، والعلمي كقولهم: اصطلح المحدثون على كذا والأصوليون على كذا، والشَّخصي: وهو ما يصطلح عليه كل إمام في فنه، وقد يكون لبعض العلماء مصطلح خاص، أو منهج خاص في بعض القضايا النَّقدية، ومن الأفضل للطالب مُراعاة تنزيل كل مصطلح على زمنه، وعلمه، وصاحبه، وإهمال ذلك يُوقع في خطأ علمي كبير[٢].

الخطوة الثانية: التضلُّع من العلوم الضرورية لعلم الحديث.

واعلم أنَّ العلوم الشَّرعية تنقسم إلى قسمين: علوم أصلية وهي: (العقيدة: الفقه الأكبر، والتَّفسير، والحديث، والفقه).

قال الحافظ ابن حجر: «وقوله ﷻ: ﴿رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾ واضح الدلالة في فضل العلم، لأن الله تعالى لم يأمر نبيه ﷺ بطلب الازدياد من شيء إلا من العلم، والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر عباداته

---

(١) ينظر: مقدمة ابن خلدون (ص: ٣٤٣).

(٢) ينظر: «حكم العمل بالحديث الضَّعيف بين النَّظرية والتَّطبيق والدَّعوى»، للشيخ محمد عوامة (ص: ٢٢٩-٢٣٠).

ومعاملاته، والعلم بالله وصفاته، وما يجب له من القيام بأمره، وتنزيهه عن النقائض، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه»[١].

كما تنقسم إلى علوم مساعدة؛ وهي علوم الآلة أو علوم الوسائل، وهي ما كانت وسيلة إلى الوصول إلى العلوم الأصلية، وتتمثل في: (أصول الفقه - أصول الحديث: المصطلح - علوم العربية كالنحو والصرف، والبلاغة، علم المنطق)، وغيرها من العلوم المساعدة فهي المرتكزات التي يتكيء عليها المحدِّث لفهم النَّص وتحليله، فمن آداب طالب الحديث مُراعاة العربية قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومما يُستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ وهو العلم بلسان العرب ومواقع كلامها وسعة لغتها وأشعارها ومجازها وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه وسائر مذاهبها لمن قدر فهو شيء لا يستغنى عنه»[٢]؛ **وذلك للاعتبارات الآتية:**

- يعتبر اللحن في أحاديث النبي ﷺ من التقوُّل عليه بغير علم، والكذب المنهي عنه؛ لذلك قال الأصمعي: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: «**مَن كَذَبَ عليَّ متعمِّدًا فَليتبوَّأ مقعدَه مِن النَّارِ**»؛ لأنه ﷺ لم يكن يلحن، ومهما رويت عنه ولحنت فيه؛ كذبت عليه»[٣].

- إن طالب الحديث إذا لم يستوعب قواعد العربية كان مقلدًا، لم يعرف الطريق الصحيح لتحصيل الحديث؛ حتى قال حماد بن سلمة رَحِمَهُ اللَّهُ: «مثل الذي يطلب

---

(١) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٤١).

(٢) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ١١٢٩).

(٣) ينظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٧/ ٨٠).

الحديث ولا يعرف النحو، مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها»[1].

والعجيب أن يتصدر للحديث من تزبَّب قبل أن يتحصرم؛ قال الدكتور نور الدين عتر: «والعجب بعد هذا من أناس لا يعلم أحدهم من العربية والنَّحو إلا الاسم، بل إنه لا يقيم الكلام المضبوط بالشَّكل على الصَّواب، ثم يتسوَّرون أصعب المراقي؛ فيدعي أحدهم الاجتهاد في الحديث، والاجتهاد في الفقه، ويقابل كل مخالف لأهوائه بالشتم والسباب ينصر بذلك السُّنة والدِّين في زعمه الفاسد، وخياله الغريب»[2].

وهذا الإمام الشَّاطبي، يحدثنا عن عُلوم العربية وأهميتها في الاجتهاد؛ فيقول: «والأقرب في العلوم إلى أن يكون هكذا علم اللغة العربية، ولا أعني بذلك النَّحو وحده، ولا التَّصريف وحده، ولا اللغة، ولا علم المعاني، ولا غير ذلك من أنواع العلوم المتعلقة باللسان، بل المراد جملة علم اللسان ألفاظ أو معاني كيف تصورت...، وبيان تعيُّن هذا العلم ما تقدَّمَ من أنَّ الشَّريعة عربية، وإذا كانت عربية؛ فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم؛ لأنهما سيان في النَّمط ما عدا وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مُبتدئًا في فهم العربية فهو مُبتدئ في فهم الشَّريعة، أو مُتوسطا؛ فهو مُتوسط في فهم الشَّريعة والمتوسط لم يبلغ درجة النِّهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشَّريعة؛ فكان فهمه فيها حجة كما كان فهم الصَّحابة وغيرهم من الفُصحاء الذين فهموا القرآن حجة، فمن لم يبلغ شأوهم؛ فقد نقصه من فهم الشَّريعة بمقدار التَّقصير

---

(١) ينظر: «إنباه الرواة على أنباه النحاة» للقفطي (١/ ٣٦٤).

(٢) ينظر: «منهج النقد في علوم الحديث» للأستاذ الدكتور/ نور الدين عتر (ص: ٢٣١-٢٣٢).

عنهم، وكل من قصر فهمه لم يعد حجة، ولا كان قوله فيها مقبولًا»[١].

وكذا ينبغي على طالب الحديث الاعتناء بعلم أصول الفقه؛ فحقيقة هذا العلم أنه آلة لفهم العلوم الشَّرعية الفهم الصَّحيح، وهو خادم لكل من أراد النَّظر في النُّصوص الشَّرعية من القرآن والسُّنة، ومن لم يتعلمه فلا يعتد بنظره فيها ولا يعتد بفهمه لها، بل لا يعتد بعلمه أصلًا؛ فأصول الفقه يشتمل بدون شك على بيان الإجراءات اللازمة للتَّعامل مع النَّص لفهمه، والوصول إلى أوصاف الفعل البشري، وهي الأوصاف التي تدور في نطاق ما يسميه الأصوليون بالحكم يقول الإمام الزَّركشي «فإن قيل: هل أُصول الفقه إلا نُبذ جُمعت من علوم متفرقة؟ نُبذة من النَّحو كالكلام على معاني الحروف التي يحتاج الفقيه إليها، والكلام في الاستثناء، وعود الضمير للبعض، وعطف الخاص على العام ونحوه، ونبذة من علم الكلام كالكلام في الحسن والقبح، وكون الحكم قديمًا، والكلام على إثبات النسخ، وعلى الأفعال ونحوه، ونبذة من اللغة؛ كالكلام في موضوع الأمر والنهي وصيغ العموم، والمجمل والمبين، والمطلق والمقيد، ونُبذة من علم الحديث كالكلام في الأخبار، فالعارف بهذه العلوم لا يحتاج إلى أصول الفقه في شيء من ذلك، وغير العارف بها لا يُغنيه أصول الفقه في الإحاطة بها، فلم يبق من أصول الفقه إلا الكلام في الإجماع، والقياس، والتعارض، والاجتهاد، وبعض الكلام في الإجماع من أصول الدين أيضًا، وبعض الكلام في القياس والتعارض مما يستقل به الفقيه، ففائدة أصول الفقه بالذات حينئذ قليلة.

فالجوابُ منعُ ذلك، فإن الأصوليين دققوا النَّظر في فهم أشياء من كلام العرب

---

(١) ينظر: «الموافقات» للشَّاطبي (٥/ ٥٣).

لم تصل إليها النحاة ولا اللغويون، فإن كلام العرب متسع، والنَّظر فيه مُتشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظَّاهرة دون المعاني الدَّقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي باستقراء زائد على استقراء اللغوي.

مثاله: دلالة صيغة «افعل» على الوجوب، و«لا تفعل» على التَّحريم، وكون «كل» وأخواتها للعموم، ونحوه مما نص هذا السؤال على كونه من اللغة لو فتشت لم تجد فيها شيئًا من ذلك غالبًا، وكذلك في كتب النُّحاة في الاستثناء من أنَّ الإخراج قبل الحكم أو بعده، وغير ذلك من الدَّقائق التي تعرض لها الأصوليون، وأخذوها من كلام العرب باستقراء خاص، وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النَّحو، وسيمر بك منه في هذا الكتاب العجب العجاب»[١].

فمن الفجوات العلميِّة التي ينبغي أن تُسد في الدِّراسات الإسلاميِّة والشَّرعية المعاصرة الفجوة بين المشتغلين بالفقه وأصوله ومقاصد الشريعة، وبين المشتغلين بالحديث وعلوم السنة؛ ولتحقيق ذلك لابد من إعادة مراجعة مناهجنا لفهم السُّنة، وطرائقنا في استنباط الفوائد والمعاني والأحكام؛ فالواجب على الفقهاء أن يتعمقوا في الحديث وعلومه، كما على المحدِّثين أن يتقنوا علم الفقه وأصوله، وعلم المقاصد الشَّرعية.

ومن العلوم المساعدة علم المنطق[٢]، **قال الأخضري في متن «السُّلم»**:

فيعصمُ الأفكارَ عن غيِّ الخطا وعن دقيقِ الفهمِ يكشفُ الغِطا

والمقصود من استعمال الأداة المنطقية هي الرَّغبة في ترسيخ المدلولات

---

(١) ينظر: «البحر المحيط» للزركشي: (١/ ٢٣).

(٢) للمنطق بقسميه القديم أعني المنطق الصُّوري، والحديث أهمية كبيرة جدًّا في ضبط التَّعريفات،=

والمفاهيم؛ حتى لا نرسل الأحكام على عواهنها، وحتى لا يتطرق القلق إلى مفاهيمنا ولا التَّداعي إلى بناءاتنا، ولا الفساد إلى استنتاجاتنا فحاجتنا إلى المنطق هو تصحيح أفكارنا، ولو قيل: إن الناس يدرسون المنطق ويخطئون في تفكيرهم فلا نفع فيه؛ قيل: إنَّ الناس يدرسون علمي النحو والصرف فيخطئون في نطقهم، وليس ذلك إلا لأنَّ الدارس للعلم لا يحصل على مكلة العلم، أو لا يراعي قواعده عند الحاجة أو يخطئ في تطبيقها فيشذ عن الصَّواب، فلابد لطالب العلم من منهجيَّة يسير عليها في تلقي هذه العلوم، فإنَّ التَّدرج معراج التَّخرج.

علمُ الحديث روايةً ودرايةً:

نُصدِّر هذا المبحثَ بكلامٍ لمحقِّقٍ من محقِّقي الحديثِ والفقهِ؛ وهو الإمامُ النَّوويُّ؛ فقد قال كلامًا نفيسًا في مقدمة شرحه لـ: «صحيح مُسلم» وهو يُبين ماهية علم الحديث: «المراد من علم الحديث تحقيق معاني المتون، وتحقيق علم الإسناد، والمعلل... وليس المراد من هذا العلم مجرد السَّماع ولا الإسماع ولا الكتابة، بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن خفي معاني المتون والأسانيد والفكر في ذلك،

= خاصة وأنَّ غالب علومنا متداخلة معه، وفي هذا السِّياق يقول شيخنا علامة المعقول الأستاذ الدُّكتور/ عبد العزيز سيف النصر حفظه الله: «المنطق أداة يستعين بها الإنسان في عصمة العقل عن الخطأ في شتى العلوم... وإن أغلب الذين يقومون بتدريس علم المنطق إنما يدرسونه من حيث مسائله، وليس من كونه آلة يستعان بها في جميع العلوم، ولا من حيث الغاية فيه، وهو عصمة الذِّهن عن الخطأ في الفكر، وهذا هو المقصد الأسمى لعلم المنطق، حيث يُمكن الاستعانة به في ضبط المفاهيم لكل العلوم، سواء في العقائد، أو في الشَّرائع، كعلم الفقه وأصوله، أو في الأخلاق، والسياسة والطبيعة، وغير ذلك من شتى المسائل التي يحتاج إليها الإنسان». «المنطق وتجديد الخطاب الديني» (ص٧٣).

ودوام الاعتناء به، ومراجعة أهل المعرفة به، ومُطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقييد ما حصل من نفائسه وغيرها، فيحفظها الباحث بقلبه ويقيدها بالكتابة ثم يديم مطالعة ما كتبه، ويتحرى التَّحقيق فيما يكتبه، ويتثبت فيه فإنه فيما بعد ذلك يصير معتمدًا عليه، ويذاكر بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن سواء كان مثله في المرتبة أو فوقه أو تحته؛ فإن بالمذاكرة يثبت المحفوظ ويتحرر ويتأكد ويتقرر ويزداد بحسب كثرة المذاكرة، ومذاكرة حاذق في الفن ساعة أنفع من المطالعة والحفظ ساعات بل أيامًا! وليكن في مذاكراته متحريًا الإنصاف، قاصدًا الاستفادة، أو الإفادة غير مترفع على صاحبه بقلبه، ولا بكلامه، ولا بغير ذلك من حاله مخاطبًا له بالعبارة الجميلة اللينة فبهذا ينمو علمه، وتزكو محفوظاته»[1].

وقد قسَّم العلماء علم الحديث إلى قسمين يتناول علم الرِّواية، وعلم الدِّراية، واختلف مفهوم كل منهما عند المتقدمين عنه عند المتأخرين، والمشهور اصطلاح المتأخرين.

- **علمُ الرِّوايةِ والدِّرايةِ عند المتقدِّمين:** اصطلح المتقدِّمون في تضاعيف أقوالهم وصنيعهم، على أنَّ علم الرِّواية هو: علم يبحث عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول ﷺ من حيث معرفة أحوال رواتها ضبطًا وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالًا وانقطاعًا، وغير ذلك من الأحوال التي يعرفها نقاد الحديث[2].

وأما علم الدِّراية عندهم فعرفوه بأنه: «العلم الذي يبحث عن المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها مبتنيًا على قواعد العربية وضوابط الشَّريعة

---

(١) ينظر: «شرح النووي على مسلم»: (١/ ١٧-٤٨).

(٢) ينظر: «مفتاح السعادة» لطاش كبري زاده (٢/ ٥٢).

ومطابقًا لأحوال النبي ﷺ»[١]؛ وبذلك يكون موضوع هذا العلم ألفاظ الحديث النبوي فقط دون السند؛ أي: هو علم فقه الحديث كما قال الحاكم في معرفة علوم الحديث وعدَّه علمًا مستقلًا.

تعريفُ علم الحديثِ روايةً تعريفًا جامعًا لمفهوم المتقدِّمين والمتأخِّرين:

قال ابن الأكفاني: «علم الحديث الخاص بالرِّواية علم بنقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله بالسماع المتصل، وضبطها وتحريرها»[٢].

وبناء على هذا التَّعريف يكون علم الرِّواية مُخالفًا كلية لما أطلقه عليه المتقدمون عن ابن الأكفاني كالخطيب وغيره، فهو عندهم قواعد كلية ومصطلحات لبيان أحوال السند والمتن، بما في ذلك قواعد تحمل الحديث وأدائه، أما تعريف ابن الأكفاني فهو عبارة عن تطبيق لقواعد التحمل والأداء، والتَّطبيق غير القاعدة، فهو تعريف أقرب إلى المعنى اللغوي للرِّواية، منه إلى الاصطلاح العلمي؛ لأنه غير جامع حتى لأنواع السُّنة المضافة للرسول ﷺ؛ لاقتصاره على الأقوال والأفعال دون ذكره بيان صفاته ﷺ وتقريراته وهي أحاديث مرفوعة بإجماع المحدِّثين، وقصر الرِّواية على النقل بالسَّماع فقط دون باقي طرق التحمل المعتبرة، وقد أقرَّ ابن الأكفاني على هذا عامة من جاء بعده بين مقرر لقوله ومعتمد له، وبين ساكت على قوله بدون تعقيب.

وجاء الكرماني صاحب «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»،

---

(١) المرجع السابق: (٢/ ١١٣).

(٢) ينظر: «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد» لابن الأكفاني (ص: ١٥٥).

وقد قدَّم في أول شرحه هذا تعريفًا من جانبه لعلم الحديث فقال: «هو علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله»[١]، وقد انتقد بعض العُلماء هذا التَّعريف عليه بقوله: «وكأنَّ مراده بالعلم نفس الاطلاع على الحديث فقط، وليس موضوعه إلا الدِّين؛ فإنه يبحث فيه عن عوارضه الذَّاتية، ولم يقيد المعرفة بحيثية النَّقد، فدخل في تعريفه الاستنباط»[٢]، وقال السُّيوطي: «وهذا الحد مع شموله لعلم الاستنباط غير محرَّر»[٣].

وتعقب هذه الانتقادات أستاذنا الدُّكتور أحمد معبد عبد الكريم -حفظه الله تعالى- بقوله: «الذي يظهر لي أنَّ الكرماني قصد بالتَّعريف نفس ما أراد استبعاده، وهو علم الاستنباط أو فقه الحديث ومعناه، وكأنه تعريف مستقل من جانبه لعلم الاستنباط الذي هو قوام موضوع كتابه في شرح البخاري... ومن هنا فإني أرى الكرماني على صواب في ذكر هذا التَّعريف المُتضمن موضوع كتابه وما شابهه من شُروح كتب السُّنة، وبدلا من انتقاده، يمكننا اعتبار تعريفه فقرة أخرى مكملة لتعريف علم الرِّواية»[٤].

ويُمكن أن نُحرر في ضوء ما سبق تعريفًا يجمع بين المتقدمين والمتأخرين؛ فنقول: «**الرِّواية: هي نقلُ ما يضاف إلى النَّبي ﷺ أو إلى الصَّحابة أو من دونهم،**

---

(١) ينظر: «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» للكرماني (١/ ١٢).

(٢) ينظر: «النكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي (١/ ٦٤-٦٥).

(٣) ينظر: «البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر» للسيوطي(١/ ٢٣٢).

(٤) ينظر: «الحافظ العراقي وأثره في السُّنة» لأستاذنا الدكتور أحمد معبد عبد الكريم -حفظه الله تعالى- (١/ ٧٠-٧١).

بطريقة من طرق التَّحمل والأداء المعتمدة، مع ضبطه وتحرير ألفاظه، وبيان فقهه».

فالنَّقل: أي نقل الراوي له من شيخه إلى من يروي عنه.

وما يضاف إلى النبي ﷺ: أي يشمل أقواله وأفعاله وأوصافه وتقريراته.

وضبط المرويات: يدخل فيه ضبط الصَّدر وهو الحفظ، وضبط الكتاب؛ وهو التَّصحيح ومُقابلة النُّسخ.

وتحرير الألفاظ: يراد به تمييز الألفاظ المختلفة في روايات الحديث الواحد، كما هو صنيع مسلم في صحيحه، أو التمييز بين روايات الكتاب الواحد؛ كالاختلاف الحاصل بين روايات «صحيح البخاري»، فقد اعتنى ابن حجر في «فتح الباري»، والقسطلاني في «إرشاد الساري».

وقد اعتنى به عُلماء الحديث من النَّاحية العملية عناية بالغة، إلا أنَّ تدوينهم لقواعدها كان تابعًا لتدوين علوم الدِّراية؛ فدونت معها في معظم كتبها، وقلَّ من أفردها بالتصنيف في مؤلفات مستقلة، وفنون الرِّاوية متسعة الجوانب؛ فهي تشمل طرائق التَّحمل والأداء، وتاريخ نشأة التدوين، ووسائل ضبط الكتاب وتصحيحه ومقابلته، وأصول استخراج مرويات الشُّيوخ ووسائل إثباتها، والعالي والنَّازل، وآداب الرِّواية، وآداب المحدِّث والباحث...إلخ»[1].

ويراد بالرِّواية المفهوم العام للسُّنة، وهو ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، فحقيقة الرِّواية: نقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث، أو إخبار، أو غير ذلك.

---

(١) ينظر: «علم رواية الحديث» للدكتور عمر موفق النشوقاتي (ص: ٥٢-٥٣).

وشُروطها: تحمُّل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمُّل؛ من سماع، أو عرض، أو إجازة بكتابة أو مشافهة، ونحو ذلك.وأنواعها: الاتصال والانقطاع، ونحوهما.

وقد تعددت استعمالات المحدِّثين للفظ الرِّواية كما يأتي:

- إضافة الرِّواية إلى راويها من الصَّحابة، أو من رجال المخرج، أو ممن تدور عليهم الأسانيد، أو ممن تدور عليهم الوجوه والطُّرق، أو من أصحاب الكُتب، فيقال: رواية بي هريرة، ورواية المدنيين، ورواية الزُّهري...

- إضافة الرِّواية إلى المروي؛ حيث تضاف الرِّواية إلى أمر في المتن كقولهم: «رواية التَّسبيع، ورواية التَّثليث»، في حديث ولوغ الكلب من الإناء.

- إضافة الرِّواية إلى نوعها؛ حيث تُضاف الرِّواية إلى النَّوع الذي تتصف به من أنواع الحديث؛ كقولهم: رواية الوصل، رواية الإرسال، رواية الرَّفع، رواية الوقف، وقد تقطع عن الإضافة بقولهم وفي رواية كذا كذا، وغالبًا ما تأتي استعمالهم للرِّواية مُضافة إلى شيء مما ذكر أو مقطوعة عن الإضافة في مقابلة رواية أو روايات أخرى دُون ما ينفرد به روايه [١].

ومن أبرز فوائد فن الرِّواية أنها كانت سببًا في بقاء المصنفات الحديثية، ووصولها إلينا سالمة من عوادي الدهر ونكباته التي أصابت الكتب والمكتبات؛ فالكتب التي رويت بالإسناد في شتى العلوم نرى مؤلفيها قد أفادوا من سابقيهم،

---

(١) ينظر: «معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث» لمحمد مجير الحسني (١/ ١٦٢-١٦٣).

ونقلوا نصوصًا كثيرة من سابقيهم فبفضل مجالس الرواية المزدحمة بطلاب العلم، وكل منهم بحاجة إلى نسخ الكتاب المروي ومقابلته وتصحيحه، فلولا كثرة النسخ التي أفرزتها مجالس الرواية لضاعت الكثير من المصنفات بعوامل الزَّمن[١].

تعريف علم الحديث دراية تعريفًا جامعًا لمفهوم المتقدِّمين والمتأخرين:

تسمية هذا العلم بعلم الدراية تمييزًا له عن علم الرِّواية المتقدم، وإلا فإنَّ كلا منهما يقوم على الدراية والفهم لموضوعاته، وكما بدأ تعريف المتأخرين لعلم الرِّواية بما عرَّفه به ابن الأكفاني فقد بدأ تعريفهم لعلم الدِّراية أيضًا بتعريفه له حيث قال: «علم دراية الحديث، علم يتعرف منه أنواع الرواية وأحكامها وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها»[٢].

---

(١) لقد أصيبت مكتباتنا بما قضى على الكثير من الكُتب فعند هجوم التتار بقيادة هولاكو قذفوا أطنانًا من الكتاب في ماء دجلة حيث ابتلعها نهر دجلة وعكرت صفوه بمدادها أيامًا، بل لم تسلم الكتب من مياه برك القصور بسبب الجهل كما حصل من زوجة الأمير المبشر بن فاتك فقد اصطحبت جواريها وألقت بجميع كتاب زوجها في بركة ماء كبيرة وسط القصر، بل الأعجب من هذا ما حصل من قراصنة وسرقة التراث والكتاب جيوش الاستعمار والبعثات العلمية والاستشراقية والأثرية، والاستكشافات الجغرافية وخصوصًا خلال رحلات فاسكودي جاما فقد أخذ خرائط بحرية ومخطوطات عربية بعثها إلى الملك «مانويل» ينظر: «كتب التراث بين الحوادث والانبعاث» للدكتور حكمت بشير ياسين (ص: ٩-١٠).

وما يدلل على هذا فُقدان كتب كاملة لإمام كا ابن حجر وذلك في كتابيه «الزَّهر المطلول في الخبر المعلول» لا توجد منه ولا لوحة مخطوطة، قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن ثَمَّ سمَّى شيخنا كتابَه «الزهر المطلول في معرفة المعلول»، وكذلك«تقريب المنهج بترتيب المدرج» وغيرهما. ينظر: (فتح المغيث ١/ ٢٥٥).

(٢) ينظر: «النكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي (١/ ٦٣).

وجانب الدِّراية: علمٌ تعرفُ منه حقيقةُ الرِّوايةِ، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحالُ الرواةِ، وشروطهمْ، وأصنافُ المروياتِ، وما يتعلقُ بها من حيث فهمها ودلالاتها، وأحكامها من القبول أو الرَّد، وحال الرُّواة: العدالة، والجرح، وشروطهم في التَّحمل، إن كان بالسَّماع، وكان الرَّاوي ممن يسمع، فكونه مصغيًا للمسموع غير غافل، ولا مشتغل بشيء، وإن كان ممن لا يصح سماعه؛ فكونه بحيث يُمكن سماعه عادة، وإن كان بالإجازة، فكونه معينًا مثلًا، وفي الأداء كون الراوي مسلمًا عاقلًا خاليًا عن بدعة هو داعية إليها، ونحو ذلك.

وأصنافُ المرويَّاتِ: المصنفات من المسانيد، والمعاجم، والأجزاء، وغيرها، أحاديث، وآثارًا، وأشعارًا، وغيرها.

ويُراد بالدِّراية: دراسة الأدوات التي يستخدمها المحدِّثون في تصحيح الأحاديث أو تضعيفها، أو هي مجموعة من المباحث والمسائل والقواعد يعرف بها حال الرَّاوي والمروي من حيث القبول والرَّد كما هو المراد من قول غالب علمائه - أعني المتقدمين والمتأخرين- عند تعريفهم لعلوم الحديث بقولهم هو: «**علم يعرف به حال الحديث من حيث القبول والرَّد، ومن حيث الفهم والاستنباط**»[1]، وأرى أنَّ في هذه الصِّياغة ما يجمع بينهما أعني المتقدمين والمتأخرين.

الفرق بين الرِّواية والدِّراية:

الرِّواية تتعلق بنقل الحديث من جيل إلى جيل، مع ضبطه وتحرير ألفاظه، والدِّراية تتعلق بخدمة هذا المروي بمعرفة صحته وضعفه وفهمه وما يستنبط منه.

---

(١) ينظر: «علم رواية الحديث» للدكتور عمر موفق النشوقاتي (ص: ٥٥).

وللشيخ عبد الله بن الصِّديق الغماري رَحِمَهُ ٱللَّهُ رأي آخر في التَّفريق بينهما، وقد صنَّف في ذلك كتابًا سماه: «توجيه العناية لتعريف علم الحديث رواية ودراية»(١) حيث جعل فنون نقل الحديث مع معرفة صحته وضعفه داخلة في الرِّواية، وخصَّ الدِّراية بالفهم والاستنباط(٢).

مع أنَّ الشَّيخ في آخر الكتاب في رسالته مصطلحات علم الحديث قال: «علم الحديث دراية هي المعرفة التامة للأمر، أو هو علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد، وما يتبع ذلك من كيفية التَّحمل والأداء والضبط».

علم الحديث رواية: علم يشتمل على نقل ما أُضيف إلى النَّبي ﷺ قولًا أو فعلًا أو تقريرًا أو صفة، وما قاله هو ما عليه الجمهور، والقضية بكل حال اصطلاحية، وما كان كذلك؛ فالأَولى الأخذُ فيه بالشَّاهد الغالب الذي لا تأباه اللغة العربية، وتؤيده شواهد الاستعمال(٣).



(١) من مطبوعات مكتبة القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٢) ينظر: «توجيه العناية لتعريف علم الحديث رواية ودراية» (ص: ٢٤).

(٣) ينظر: «توجيه العناية لتعريف علم الحديث رواية ودراية» (ص: ٥٧).

عِلمُ الحديثِ رِوايةً

قد اعترى رواية الحديث في العُصور المتأخرة ضعفًا بحيث لم يبق منها غالبًا إلا رُسومها، وظهرت كُتب الأوائل الحديثية؛ ليكتفى بها في السَّماع، وكثر التَّعويل على الإجازات، وهذا الضَّعف يتخلله في بعض الأحيان نهضات ونشاطات حديثية مباركة تظهر بين الحين والآخر، فينشط سماع الحديث فيها، وتنشط العناية بصنوف التحمل والأداء من السَّماع والقراءة والإجازة ومن أبرز النَّشاطات في الرِّواية الحديثية[١] في عصرنا نشاط الأزهر الشريف بأروقته في إحياء المجالس الحديثية وإعادتها وتفعيل دورها مرة ثانية، فقد قرئت فيه الأربعين النَّووية، و«الشَّمائل المحمدية» للترمذي، وصحيح البخاري [٢] وفي هذه المجالس يتناوب القراءة على الشيوخ عدد من القراء، وطريقتهم في القراءة طريقة السَّرد المتوسط ويُعلِّق المشايخ أحيانًا بفوائد حديثية ونكات لطيفة أثناء القراءة، فلا يحرم طالب الحديث نفسه من حضور هذه المجالس، ولكن يعتني

---

(١) يضاف إلى ذلك ما قامت به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت الشقيقة في هذا الشَّأن -أعني إقامة المجالس الحديثية- فقد قرئ فيها الكثير من كتب الحديث وعُلومه، وأقاموا في هذا دورات عديدة منها مشروع قراءة الكتب السَّبعة، ومشروع قراءة كتب المسانيد والسُّنن والمصنفات كمسند الشَّافعي، ومسند أحمد، ومسند الحُميدي وغيرها، ومشروع قراءة الأجزاء الحديثية، ومشروع قراءة كتب مصطلح الحديث ككتاب المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي، ومعرفة عُلوم الحديث للحاكم وغيرهما.

(٢) غالب الكتب الحديثية في الأزهر الشَّريف قُرئت على أستاذنا الدُّكتور أحمد مَعْبد عبد الكريم -حفظه الله تعالى- ولقب على إثر هذا بـ: «**شيخ المجالس الحديثية**»، وشاركه في كثير منها شيخنا المحدِّث النَّبيل فضيلة الدكتور سعد جاويش رَحِمَهُ اللَّهُ وسقاه من شآبيب رحمته.

بهذا الجانب أيضًا من خلال قراءته لهذه الكتب وحفظ ما يقدر عليه، فقد اشتغل كثير من طلبة العلم دراسة نظرية، تعني بتدوين الحديث وشذرات من مباحثه لا تقيم منهجًا، لكنك قلَّ أن تجد نهم من اعتنى هذا العلم الجليل رواية من حيث حفظ المتون، وإتقان الغريب[1]، وفهم نصوص السُّنة النَّبوية، فأي فائدة بحضوره مجالس السَّماع للكتب! ولكنه لم يقرأ ولم يُراجع ولم يقارن بين كتب الشُّروح والإفادة من تحريراتهم واستنباطاتهم إلى غير ذلك من الثِّمار الجنية التي يحصلها الباحث بقراءته لهذا الكتب، **وقد رسمت معلمًا للباحث يتغياه إلى الوصول إلى دقائق كتب الرِّواية كما يأتي:**

أوَّلًا: يبدأ الباحث بحفظ الأربعين النَّووية حفظًا لا غير، وبعد ذلك يقرأُ شرحًا لها، وحبذا لو كان على شيخ أيضًا، وإن لم يكن فيقرأ شرحًا ويضبطه، ويسأل فيما أشكَلَ عليه أحدَ العلماء.

وبعد حفظ «الأربعين» يبدأ الباحث بقراءة الشُّروح عليها، وأكبرها شرح ابن رجب الحنبلي الحافظ المعروف بـ«جامع العلوم والحكم».

ثانيًا: أن يقرأ في أصول كُتب السُّنة وعلى رأسها الصَّحيحان أعني: صحيح البخاري، وصحيح مسلم وفي غيرها، لكن لا يقرأ فيها وهو ما ضبط الأصول؛ لأنَّ بعض الأحاديث قد يكون فيها بعض الكلمات الغريبة، وربما يكون المعنى فيه شيء من التَّعارض، أو المسائل الفقهية المستنبطة منها؛ فيستعين بـ: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر، أو «عُمدة القاري» للعيني، أو شرح النَّووي على صحيح مسلم.

---

(١) ينظر: مقالات الدكتور محمود الطناحي (١/ ١٤٨).

ومن العجيب في عصرنا أنَّ كثيرًا من طلاب علم الحديث لا يعتنون بقراءة الصَّحيحين؛ فأي حديث يطلبون؟! وأي علم يطلبون؟! فيجب على طالب الحديث الاعتناء الشَّديد بالصَّحيحين قراءة، وحفظا إن أمكنه ذلك، ومدارسة، وفهمًا، وتطبيقًا.

وبعد الصَّحيحين السُّنن الأربعة، وموطأ الإمام مالك، وسنن الدارمي، ومسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم وغيرها من المصادر الحديثية.

قال الدُّكتور حاتم العوني: «فأول ما يلزم طالب الحديث: هو إدمان النَّظر في الصحيحين؛ «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، بل ينبغي أن يضع الباحث لنفسه مقدارًا معينًا من الصَّحيحين يقرؤه كل يوم؛ ليختم الصَّحيحين قراءة في كل سنة مرة في أقل تقدير، ويستمر على ذلك أربع سنوات مثلًا، خلال دراسته الجامعية أو الثانوية؛ فلا يتخرج إلا وقد قرأ الصحيحين عدة مرات، ليكون مُستحضرًا غالب متون الصَّحيحين»[1].

ثم ينتقل بعد ذلك إلى بقية الكتب التي اشترطت الصِّحة، كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، وموطأ مالك، ومنتقى ابن الجارود، ويتمم هذه بسنن أبي داود والنَّسائي، وجامع التِّرمذي، وسنن الدَّارمي، وسنن الدارقطني، والسُّنن الكبرى للبيهقي؛ فيقرأ الباحث هذه الكتب بعناية وتدقيق، ويكثر من القراءة فيها، وخاصة

(١) طبق بعض طلابي من الوافدين هذه المسألة فبعد صلاة الفجر يُراجعون محفوظهم من القرآن الكريم ثم يتبعونه بقراءة صحيح البخاري وأخبروني بمدى استفاداتهم من قراءة كُتب المتون في الحديث وخاصة الصحيحين، وغيرهما من كتب متون السُّنة.

التي اشترطت الصِّحة، وعلى رأسها الصَّحيحان.

فإن كان طالب العلم هذا ممن أوتي موهبة الحفظ، فليجمع عزمه على ما يستطيعه من هذه الكُتب.

ويمكنه أن يبدأ بحفظ «الأربعين النَّووية»، وما ألحقه ابن رجب بها لتمام خمسين حديثًا، ثم ينتقل إلى «عُمدة الأحكام» لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، ثم إلى «بلوغ المرام» لابن حجر، أو «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان» لمحمد فؤاد عبد الباقي، ثم إلى الصحيحين؛ ثم ما شاء مما يوفقه الله تعالى إليه من الكتب.

ويمكن لطالب الحديث أن يكمل قراءته لكتب السُّنة بقراءة شروح مختصرة لكتب الحديث، مثل «أعلام الحديث» في شرح صحيح البُخاري للخطابي، وشرح النَّووي لصحيح مسلم، وشرح الطيبي لمشكاة المصابيح، و«فيض القدير» للمناوي، وأسهل من ذلك كله أن يضع الباحث بجواره أثناء قراءته لكتب السُّنة كتاب: «النِّهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير؛ لأنه كتاب يعنى بتفسير الكلمات الغريبة لغويًّا، الواردة في الأحاديث والآثار؛ ليستطيع من خلال ذلك أن يفهم المعنى العام للحديث، وألا يروي ما لا يدري[1]؛ فإن أراد التَّوسع فعليه بمثل «التمهيد» لابن عبد البر، و»طرح التثريب» للعراقي، و«فتح الباري» لابن حجر»[2].

(١) كثيرًا ما ينصحنا أستاذنا الأستاذ الدكتور مصطفى أبو عمارة -حفظه الله تعالى- بمراجعة كتب غريب الحديث قبل كتب اللغة؛ لأنَّ كُتب الغريب تُعنى بالكلمات الواردة في الحديث النبوي بخلاف كتب اللغة فإنها تفسر المراد بشكل عام.

(٢) «نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية» للدكتور حاتم العوني: (ص١٢٤إلى١٢٩).

فالباحث عندما يقرأ في صحيحي البخاري ومسلم وبقية الكتب الستة، ويراجع على كل كتاب منها إحدى الشروح المختصرة أو المطولة؛ تتكون عنده ملكة كبرى في المقارنة والاستنباط؛ لأن الفائدة من قراءة المطولات مثل شروح البخاري تُوَلِّدُ عند طالب العلم ملكة يستطيع بواسطتها أن يتعامل مع الأحاديث، وليس كل الأحاديث مشروحة، إذا سمعت حديثًا مباشرة ترجع إلى شرحه فتجد كلام أهل العلم، ويوجد بعض الأحاديث لم تشرح، وإذا شرحت نحتاج إلى إعادة لشرحها بلغة عصرنا وزماننا، فالإمام الخطابيّ شرح الحديث بلغة عصره، والإمام النَّووي شرح الحديث بلغة زمانه، وكذا ابن حجر العسقلاني شرح الحديث أيضًا بلغة زمانه، ونحتاج نحن في زماننا أن نقرب السُّنة إلى النَّاس ونشرح الحديث شرحًا عصريًا بلغة الزَّمان؛ لأنه كما يقال: الإنسان ابن زمانه، وطالب العلم لا ينفك عن هذا، وأقول: ولو لم يكن من التَّجديد في الحديث وعلومه إلا شرح الأحاديث النَّبوية بلغة العصر لكان التَّجديد المنشود، ولرددنا بلغة عملية على من يقول: بأنَّ الحديث علم نضج واحترق.

فدراسة الكتاب والسُّنة بمعزل عن الواقعِ دراسة جيِّدة، ولكنها كأنَّها مُعلَّقة في الهواء؛ أمَّا الدِّراسة المُشتبكة مع الواقع والمُتداخلة معه والمُتغلغِلةُ فيه، فهيَ الدراسة الأنفع والأنجع والأقدرُ على أن تُرِيَك الأمر الإلهيَّ في الكتابِ والسُّنَّة؛ لأنَّك إن أَحسَنتَ وعي ما في الكتاب والسُّنَّة، وأَحسَنت وعي الواقع، رأيتَ أنَّ هذه الآيات في الكتابِ كأنَّها نزلتِ الآن.

وكأنَّ هذا الواقعَ هو بمثابةِ سببِ نزولِها؛ لأنَّها تُعالِجُ ما نحن فيه مِنَ التباسٍ، وما نحن فيه مِن تَفرُّقٍ وتَنازُعٍ؛ لأنَّ كلَّ هذه الرذائلِ الَّتي تُصيبُ حياتَنا بالعَطَبِ

وبالتخلُّفِ لا دواءَ لها إلا هذا الَّذي أَنزَلَهُ ربُّنا، وما تكلَّمَ به نبيُّنا صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه، الَّذي كأنَّه يعيشُ معنا(١).

وإذا نظرت في كتب الشُّروح وجردت على كتاب شرح أو أكثر من شرح؛ فإنك حينئذ تتولد لديك هذه الملكة، وَيُفْتَح عليك بعض الأمور التي لا توجد في هذه الكتب وهذا مجرب، ولكن قد يقول قائل: إذا بدأت بالبخاري كيف أقرأ فتح الباري؟ وكم يحتاج فتح الباري من هذه المدة لكي أنتهي منه؟ نقول: يا أخي فتح الباري لا شك أن فيه صعوبة، وليقرأ الباحث شروح الأربعين النووية، وجامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، وبعد ذلك يثني بشرح الكرماني مثلًا؛ لأنه فيه طرائف وفيه لطائف يستفيد منها طالب العلم.

فإذا قرأ الكرماني انفتحت نفسه وتعود على القراءة؛ لأن طالب العلم أول ما يبدأ بالقراءة؛ فالقراءة لا شك تحتاج إلى معاناة وإلى صبر، تحتاج إلى حبس نفس؛ فإذا قرأ يقرأ في أول الأمر في اليوم ساعة، ثم بعد ذلك من الغد النفس تجرُّه وتسحبه إلى القراءة، لا سيما إذا بدأ بمثل هذا الكتاب؛ فإذا قرأ الْكِرمَاني فيه الطرائف فيه الغرائب، وفيه العجائب بالنسبة للرواة، والذي يستشكله يُقارن بينه وبين ما قاله ابن حجر وهل وافق الكرماني أم خالف، ثم بعد الكرماني يقرأ في شرح النَّووي على مسلم، فالكرماني والنَّووي لا شك أنهما ييسِّران القراءة على طالب العلم، بعد ذلك إذا قرأ في هذين الكتابين لا مانع أن يقرأ في عمدة القاري للعيني فإنه يعني بضبط الحديث وتقسيمه، كأنه يشرح منهجًا دراسيًا؛ فيبدأ بمطابقة الحديث للترجمة، وهذا مما يُعلِّم طالب العلم منازع الاستنباط ثم

(١) ينظر: «من مداخل التجديد» لشيخنا الأستاذ الدكتور محمد محمد أبو موسى (ص: ٦٧).

يُثني ببيان رجاله، وبيان لطائف إسناده، وبيان من أخرجه، وبيان اللغة والصرف وبيان الإعراب، وبيان المعاني، وما يُستفاد من الحديث فعمدة القاري للإمام العَيْنِي يفيد طالب العلم في النَّاحية اللغوية والنَّاحية الفقهية؛ لأنه يُطِيل أيما إطالة في المسائل اللغوية، وهو يُطيل أيضًا في الفقه والاستنباط، شرح القسطلاني المسمى «إرشاد السَّاري» شرح لا يستغنى عنه، لا يستغني عنه طالب علم، لا سيما الذي يريد أن يفهم البُخاري؛ لأن البُخاري مروي بروايات متعددة، فالحافظ ابن حجر اعتمد على رواية أبي ذر الهروي وأشار إلى ما عداها، وأما القسطلاني في «إرشاد السَّاري»؛ فأشار إلى جميع ما وقف عليه من الرِّوايات، وهذه ميزة له، هو مفيد من هذه الحَيْثِيَّة على اختصاره، وهو في الجملة كأنه زُبْدَة لـ«فتح الباري» و«عمدة القاري»، فيُستفاد منه[1].

---

(١) ينظر: «المنهجية في قراءة الكتب وجرد المطولات» للدُّكتور عبد الكريم الخضير (ص١٥وما بعدها) بتصرف كبير. وعلى الطالب أن يسلك الأصلح والأنسب له في تقييده الفوائد عند جرده للمطولات فمنها:

- تقييد الفوائد على جلادة الكتب أو غلافه وهي أحفظ؛ لأنها في الكتاب نفسه، وتكون بألفاظ يسيرة تشير إلى المعنى.
- تصوير الفوائد من الكتاب نفسه ثم جعلها في ملف خاص حسب العلوم أو حروف المعجم، وهذه الطريقة توفر على القارئ وقتا كبيرًا، غير أن قلم القارئ لا أثر له في تلك الفوائد.
- ومن الطرق في تقييد الفوائد أيضًا أن تكون أدى الطالب جُزازات ورقية صغيرة، يجعلها في الكتاب الذي أراد قراءته يقيد فيها ما يمر عليه من فوائد ومُلَح وجمل ومناهج للعلماء، ثم بعد أن ينتهي من قراءة الكتاب يضعها في صندوق مخصص لذلك، حتى يفرغ لها وينقلها إلى دفاتره، أو في ملفات على الحاسب الآلي، وأرى أن الطريقة الأولى أفضل؛ لأن هذه الفوائد هي اختيارات الطالب وتنبئ عن مكنونات عقله وفكره، بخلاف الفوائد المصورة فسرعان ما =

ويقرأ بعدها فتح الباري لابن حجر، وأنصح طلاب العلم بالصَّبر على قراءة المطولات؛ لأن بعض الطلاب يستعجل الفائدة[1]، والحديث الذي نتحدث عنه عبارة عن متون وأسانيد وفقه واستنباط من هذه المتون، فالأسانيد وسيلة لإثبات هذه المتون، والغاية العظمى هو الاستنباط الذي على ضوئه يكون العمل، فإذا قرأنا في هذه الشُّروح ورأينا كيف استنبط أهل العلم من هذه الأحاديث، الأذهان تتفتق ويكون لديها الاستعداد للاستنباط والمزيد منه؛ لأنَّ طالب العلم ليس مثل الكمبيوتر، فهي آلة تُبرمجها كما تُريد، لكن طالب العلم وهبه الله جل وعلا هذا العقل الذي به يستطيع النَّظر والموازنة والتَّرجيح.



= تكثر ومع مرور الوقت يزهد فيها الطالب، وبخلاف الجُزازات فإنها إن كثرت لدى الطالب أحدثت عنده إشكاليات كثيرة في حفظها واستيعابها إلى غير ذلك، والواقع العملي يثبت أن كتابة الفوائد على أغلفة الكتب أفضل شيء للحفظ، وأسرع لاقتناص الشوارد.

(١) من فوائد جرد المطولات أنَّ الباحث يصادف فوائد كثيرة جدًّا في غير مظِنَّتِها، بخلاف الحاسوب فهو يحرم الباحث من تلك الفوائد؛ لأنه يقوم على اختيار ضيق في البحث عن المعلومة، ولا يزال هذا الفارق المؤثر يظهر على مستوى باحث يقرأ من الكتب ويحرثها حرثا، وآخر يستخدم البرامج الحاسوبية فقط التي تشعره بنوع من التشظِّي المعرفي والتشبع الكاذب، وأنصح طلابنا بالموازنة بين هذا وذاك.

الفصل الخامس



الفصلُ الخامس



خطوات تكوين الملكة الحديثية



لا يتخيل أحدٌ من الناس مهما كانت ثقافته وبيئته أنَّ حادثًا ما ينشأ بدون سبب، ولذلك عندما نرى مُحاضرًا في علم ما أحاطه بدقائقه ومسائله تُدهشنا عُقولنا في كثرة ما يتوارد على أذهاننا كيف كُوِّن هذا العالم؟ من شيوخه وأستاذته؟ في أي جامعة تخرج؟!! إلى غير من سيل الأسئلة التي تهاجمنا حيال رؤية عالم فذ متقن لفنه وهكذا فمن يروم إتقان فن وعلم من العلوم لا بد من معالم منهجية يسير عليها، فلكل جهد مُنظم عائد مُضاعف، فالمنهج العلمي لا يمكن أن ينشأ في أية أمة أو حضارة إلا إذا توافرت الدوافع المحفزة، والظروف المواتية، والسُّبل المهيئة، والمصادر المؤسسة، وقبل هذا كله لا بد من وجود العقلية العلمية التي تستطيع أن تهضم هذا المنهج وتخرجه في نسق جديد وهو ما يسمى بالإبداع، **وهاك شذرات يسيرة لتكوين الملكة الحديثية بفنونها كما يأتي**:

الأوَّل: شيء من الموهبة الفطرية، والاستعداد الأصلي، الذي يُعين على نشوء الملكة واكتمالها، **كما قال الشاعر**:

إذا لم تستطع شيئًا فَدَعهُ ... وَجاوِزهُ إلى ما تستطيعُ

إلا أنَّ هذا التأهل الفطري يكون مستورًا مختفيًا، كما تكونُ اللآلئُ محتجبةً في أصدافها في قعر البحر، لا ينتفع بها إلا من بذل الجهد في استخراجها.

وكثير من النَّاس لا يَحفِلُون بمواهبهم المختبئة في صُدورهم؛ حتى تصدأ

ويتسلط عليها النِّسيان والغفلة، وينصح الجاحظ أمثال هؤلاء بقوله: «ولا تهمل طبيعتك؛ فيستولي الإهمال على قوة القريحة، ويستبد بها سوء العادة»[١].

ولذلك فلا يمكنك أن تزعم أنك لست من أهل هذا الشَّأن، إلا بعد أن تبذل جهدًا كبيرًا، وتقضي وقتًا طويلًا في مُكابدة العلم وتطبيقاته ومعرفة دقائقه.

الثَّاني: الملكة الحديثية لا تنال إلا بعد عرَقٍ وجِدٍّ[٢]، ومن آفات عصرنا استسهال العلم، وقد كتب العقاد هذا النَّقد الجميل للمناهج البيداجوجية[٣] الحديثة التي تركز على التَّشويق والتَّرغيب مع الإعراض عن بيان ضرورة المشقة في التَّعلم، وفي ثنايا كلامه على المقارنة بين طلبة المدارس الحديثة، وطلبة الأزهر الشَّريف: «الواقع أنَّ البداجوجيا هي التي خلقت هذا الوهم، وألهجت المعلمين والمتعلمين ببدعة التَّشويق والتَّرغيب، حتى فشا الغرور في بعض النَّاشئة، ووقر في أخلادهم أن كل ما لا يفهمونه بغير مشقة فهو غير مفهوم، ومن لا نستبعد أن يحور زمام الفكر إذًا إلى أيدي الأزهريين، والذين نَشَئُوا على الطرائق الأزهرية؛ لأنهم درجوا على أنَّ العلم صعوبة ومشقة، وليس بالمائدة الشَّهية المهيأة للتناول السَّهل اليسير؛ فندر أن ترى أزهريًّا يستعصي عليه فهم معنى من المعاني إلا عالجه وثابر على فض مغلقه وحل عقدته، وندر أن ترى طالبًا من الذين أفسدتهم البداجوجيا يستعصي عليه فهم شيء إلا ترك البحث فيه، واتهم المدرس أو اتهم الكتاب، وإن شر ما

---

(١) ينظر: «البيان والتبيين» للجاحظ (١/ ٢٠٠).

(٢) قال أديسون المخترع الشهير: «العبقرية ١٪ إلهام، ٩٩٪ عرق جبين».

(٣) البيداغوجيا أو علم التَّربية هو مُصطلح تربوي أصله يوناني ويعني لغويـًا العبد الذي كان يرافق الأطفال إلى المدرسة.

ابتليت به الثَّقافة أن يقال إنها لذة ليس إلا، وأن ينسى مع هذا أنَّ اللذة لا تكون إلا باستعداد، وأن الاستعداد لا يتم بغير الصَّبر والمراس، **وصدق أبو تمام حيث قال:**

بصرت بالرَّاحة الكبرى فلم ترها تنال إلا على جسر من التعب[1]

وقال يحيى بن أبي كثير: «لاَ يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ»[2].

فقد فشا لدى بعض طلبة الحديث أنَّ قراءة بعض كتب المصطلح، بل بعض المتون البسيطة كالبيقونية؛ أنه صار في عداد المحدِّثين، وخُيِّلَ إليه أنه يستطيع الحُكم على الأحاديث النَّبويَّة تصحيحًا وتضعيفًا.

ولأجل عدم الوقوع في التَّعالم كان من اللازم على طالب الحديث أن يجمع بين أمرين:

هما الموهبة الفطرية والاستعداد الأصلي، والتَّحمل لبذل الجهد والصَّبر في السَّير، وأذكر في هذا الفصل خمسة فنون رئيسة هي: **مصطلح الحديث، والتَّخريج، ودراسة الأسانيد، والعلل، مَلَكةُ فقهِ المتنِ بين فهمه وإفهامه ونقده،** ويُغلِّف هذه الحقول الخمسة المترابطة المتداخلة المنهج النَّقدي- أعني امتلاك الملكة النَّقدية-.

وفي كل فن، أذكر الحد الأدنى الذي لابد من تحصيله لتحقيق الملكة الحديثية، وأذكر معه ما يدرسه الباحث لمزيد التَّوسع والمقارنة والنَّقد، وليعلم الباحث أنَّ مناهج طلب العلم المقترحة على الطَّلبة كثيرة جدًّا، وبعضها ناشئ من قصور

---

(١) ينظر: «ساعات بين الكُتب» للعقاد (ص: ٥٨٤).

(٢) ينظر: صحيح مسلم (٢/ ١٠٥).

النَّظر، أو النَّظرة السَّطحية والشَّكلية، والمناهج الملائمة تختلف باختلاف الأشخاص، فما يصلح لفلان من النَّاس قد لا يصلح لغيره ولكننا هنا نُؤسس لمنهجية علمية باعتبار حال غالب الطُّلاب، فالمنهج الصَّحيح هو ما كان ملائمًا لمواهب الباحث ومُؤهلاته ودرجة تفرغه ولا يؤتي ثماره وأكله إلا بعد تفاعل الباحث ومُعايشته وعنايته بما يدرسه، فأقوى أستاذ في أي فن من الفنون سواء أكان مجال هذا الفن العلوم الشَّرعية، أم الإنسانية، أم الطبيعية لا يُغني عن الباحث شيئًا إذا كان هو نفسه لا يريد أن يحصِّل بنفسه ويتعنى ؛ لأنَّه بقدر العناء والصَّبر تكون الثمرة.

وما أذكره هنا هو خُلاصة خبرتي في تدريس علم الحديث بكل فروعه، وما استفدته من شُيوخي الأجلاء في كلية أصول الدِّين بالقاهرة[١] حرسها الله، كما أنني راعيت فيه التَّنوع بين المناهج المتداولة لملاءمة أحوال الطَّلبة على مختلف مستوياتهم.



(١) من شيوخي في تكوين المنهجيات العلمية والعملية شيخي العلامة الأستاذ الدُّكتور / أحمد معبد عبد الكريم أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، وعضو هيئة كبار العلماء، وشيخنا الأستاذ الدكتور / مصطفى أبو عمارة أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، وشيخنا العلامة الأستاذ الدكتور / عبد العزيز سيف النصر شيخ المناطقة وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، وشيخنا العلامة الأستاذ الدكتور / محمد أبو موسى شيخ البلاغيين وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف وغيرهم -بارك الله في الأزهر الشريف وعلمائه- وغيرهم من أساتذتي الكرام في رحاب الأزهر الشَّريف وأروقته.

المبحث الأوَّل

في عِلمِ مصطلحِ الحديثِ(١)

مما ينبغي أن يعتني به الباحث في بدايات اشتغاله بعلمٍ ما هو العناية بمصطلحاته التي هي مفاتيحه، لذا قال الرَّاغب الأصفهاني مُبينًا أهمية معرفة المصطلحات والعناية بها قبل الدُّخول في تعلم العلم: «أول ما يحتاج أن يشتغل

---

(١) سمي علم الحديث بمصطلح الحديث؛ لاشتماله على ألفاظ اصطلاحية كثيرة يتداولها المحدِّثون، ولا تعرف تسمية علوم الحديث بالمصطلح قبل القرن السَّابع، ولعل أول من استعمل ذلك الإمام ابن دقيق العيد حيث سمى كتابه «الاقتراح في بيان الاصطلاح»، ثم تبعه الإمام البلقيني في كتاب «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح»، وابن خلدون في «مقدِّمته»، وابن حجر في «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» ثم درج لعلماء من بعدهم على تسميته بهذا الاسم أعني المصطلح أو مصطلح الحديث. ينظر: مقدمة ابن خلدون (٣/ ٩٣٧)، و«معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث» لمحمد مجير الحسني (١/ ٢٧-٢٨) بتصرف يسير.
ونُنبه طلاب العلم أنَّ «مصطلح الحديث» مكون من مكونات علوم الحديث كما سيظهر في تضاعيف الكتاب، فمن درس مصطلح الحديث امتلك مكونًا واحدًا فقط من المكوِّنات التأهيلية لامتلاك الملكة الحديث، بل حتى ادعاء فهم هذا المكون مشوب بالخلل وذلك لأنَّ غالب من يقوم بتدريس المصطلح يدرِّسه بمنأًى عن الجانب التطبيقي، فمن أطلق على مصطلح الحديث علوم الحديث فهذا من باب المجاز المرسل لعلاقة الجزئية وهي ذكر الجزء وإرادة الكل، هذا ويشترط في الجزء الذي يراد به الكل أن يكون مما جرى العرف على استعماله في الكل، وأن يكون لهذا الجزء اتصال وثيق بالمعنى المراد، فكثيرًا ما نجد استعمال مصطلح الحديث والذي يعني أسماء اصطلاحية على مباحث حديثية وأنواع مصطلحية كما في قولهم: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمرسل، والمنقطع.... ينظر: «علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان» للدكتور بسوني فيود (ص: ١٤١).

به من علوم القرآن العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه؛ كتحصيل اللبن في كونه من أول المعاون في بناء ما يريد أن يبينه، وليس نافعا في علم القرآن فقط، بل هو نافع في كل علم من علوم الشَّرع»(١)؛ فالبحث في المصطلحات بحث في عمق الذَّات والتَّدقيق فيه تدقيق في العلم بالذَّات ذلك أنه يتعلق ماضيا بفهم الذَّات، وحاضرًا بخطاب الذَّات، ومستقبلا ببناء الذَّات، والمُصطلح كائنًا ما كان إما واصفًا لعلم كان، أو ناقلًا لعلم كائن، أو مؤسسًا لعلم سيكون وهو في ذلك إلى الدِّقة والضَّبط لانبناء غيره عليه أحوج ما يكون (٢).

بل جعل الشَّاطبي من شرط النَّظر في الكتاب معرفة اصطلاحات الفنون والتَّبين من مواقعها وذلك بقوله: «أن يحصل له- أي للطالب- من فهم مقاصد ذلك العلم المطلوب، **ومعرفة اصطلاحات أهله؛ ما يتم له به النَّظر في الكُتب**»(٣).

إنَّ المصطلح بمعناه هو: «اتفاق طائفة على شيء ما»(٤)، فكل طائفة اتفقت وتعارفت فيما بينها على أمر ما فقد اصطلحوا عليه، وقالوا أيضًا لا مشاحَّةَ في الاصطلاح؛ أي لا ينبغي لأحد أن يعيب على أحد في اختياره لاصطلاح ما لشيء ما؛ لأنَّ الاصطلاحات ما هي إلا أسماء أو علامات على مُسميات معينة، وهذه

---

(١) ينظر: مقدِّمة «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٤).

(٢) ينظر: «مصطلحات النَّقد العربي لدى الشُّعراء الجاهليين والإسلاميين» للدكتور الشاهد البوشيخي (ص: ٧).

(٣) ينظر: «الموافقات» للشاطبي (١/ ١٤٧).

(٤) ينظر: «التعريفات» للجرجاني (ص: ٢٨) بتصرف.

المصطلحات لها علاقة متينة بالمعاني اللغوية فما شيوع تلك الألفاظ بمعانيها الاصطلاحية بين نقلة الحديث وعلمائه دون اجتماع واتفاق سابق بينهم على استخدامها بتلك المعاني الجديدة، ودون غيرها من الألفاظ، التي كان من الممكن أن تؤدي الغرض نفسه أو بعض الغرض، مما يؤكد أن تلك الألفاظ التي اصطلح على استخدامها بتلك المعاني لها من معناها اللغوي، أقوى علاقة بالمعنى الجديد، وهذه العلاقة القوية لها أثر كبير في فهم مدلولات المصطلحات، وفي الترجيح بين الأقوال المختلفة فيها[١].

ولذا نجد في كل علم من العلوم أن أهل هذا العلم يعبرون عنه بألفاظ معينة له دلالات محددة عندهم، بل بعض هذه الألفاظ قد تكون مستعملة ومتداولة في علم آخر، ولكنَّ دلالتها تختلف عن دلالتها في العلوم الأخرى، فمثلًا التخريج له دلالات على الحديث بخلاف التخريج الفقهي والأصولي، وكذا مصطلح العلة فله معنى محدد عند المحدِّثين، وله معنى أخر في دلالات علوم اللغة وأيضا في دلالات الأصوليين، وبقدر ما يحدث في كل زمان أوضاع لما يحدث من المعاني التي لم تكن قبل، ولا سيما أرباب كل صناعة؛ فإنهم يضعون لآلات صناعاتهم من الأسماء ما يحتاجون إليه في تفهيم بعضهم بعضًا عند التخاطب، ولا تتم مصلحتهم إلا بذلك، وهذا أمر عام لأهل كل صناعة مقترحة أو غير مقترحة، بل أهل كل علم من العلوم قد اصطلحوا علي ألفاظ يستعملونها في علومهم تدعو حاجتهم إليها للفهم والتَّفهيم[٢].

---

(١) ينظر: «المنهج المقترح لفهم المصطلح» للدكتور حاتم العوني (ص: ٤٢-٤٣) بتصرف.

(٢) ينظر: «مختصر الصواعق المرسلة» لابن قيم الجوزية (ص: ٢٧٢).

ولا سبيل لاستيعاب أي علم دون فهم مصطلحاته، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه مصطلحاته أيضًا، إذا في المصطلحات الصَّغيرة تسكن صغار العلم وجزئياته، وفي المصطلحات الكبيرة تختزن كبار العلم وكلياته، فبضبط المُصطلحات تتمثل أشجار العلوم ومفاهيمها وأشكال بنائها، فالبيان لمفاهيم المصطلحات يمكِّن العالم والمتعلم معًا من ناصية العلم؛ ذلك بأنه يُعبِّد للمتعلم الراغب الطريق للفهم العميق، والتاريخ الدَّقيق للعلم[١].

فالمصطلحات إذا ضرورة علمية، ووسيلة مهمة من وسائل التَّعليم ونقل المعرفة، وقد أصبحت لضرورتها تمثل جزءًا مهمًّا من المناهج العلمية، ومساعدة على حُسن الأداء، ودِقة الدلالة، وسرعة الاستحضار، وتقريب المسافة، وتوفير المجهود، وفيها جمع أفكار المتعلمين على دلالات واضحة، وهي ملتقى أهل العلم في نقل أفكارهم وتصوراتهم لغيرهم من أقرانهم وطلابهم.

وهكذا فإنَّ المتتبع لكتب المصطلح مع المُقارنة بينها؛ يتبين له أنها لم تكن على أسلوب واحد في العرض والتَّرتيب والمُعالجة؛ بل تعرضت لتطور مستمر وفق مقتضيات العصور؛ فقبل ابن الصلاح لم تكن أنواع علوم الحديث مجموعة ومنسقة في كتاب واحد، ومع ذلك فكُتب المصطلح غلب عليها أسلوب الرواية، ولم تكن المصطلحات فيها مصحوبة بتعاريفها المنطقية؛ فجاء ابن الصلاح فألف مقدمته بأسلوب جديد يختلف عن أساليب الكتب السَّابقة، ويعد ذلك نقطة تحول كبير في تأليف علوم الحديث، إذ قام بجمع معظم أنواع علوم الحديث من مصادر متنوعة، ووضع لكل نوع منها تعريفًا خاصًا وفق شروط علم المنطق في

---

(١) ينظر: «دراسات مصطلحية» للأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي (ص: ٤٤).

الغالب، ثم جاءت خطوة أخرى تجديدية لترتيب الأنواع حسب الإسناد والمتن، والمقبول والمردود، وما زالت الكتب محل تجديد وتلخيص وشرح واختصار.

ومهما كان الأمر في التَّرتيب والتَّلخيص، فإن مستجِدَّاتِ عصرنا تفرض علينا أن نركز على إبراز القضايا المنهجية التي تكمن وراء المصطلحات، وننمي في الطلبة مهارات ذهنية في التفكير والتحليل والاستنتاج، بدل أن ننمي فيهم مهارات الحفظ من أجل الامتحان فالحاصل في أكثر مدارسنا وجامعاتنا أن الطلاب يستمعون من أساتذتهم طوال العام، فإذا جاء وقت الامتحان هبَّ الطلاب للمذاكرة المكثفة، وإفراغ ما ذاكروه على الورق ثم ينتهي كل شيء، وهذا الأسلوب في التعليم ترك فراغًا كبيرة في حياة الطلاب، وحرمهم من تكوين شخصية علمية مستقلة، ونحن اليوم في حاجة ماسة لتكوين شخصية الباحث البحثية في المجال الحديثي وغيره من المجالات، وذلك من أجل إعداد جيل قادر على الدِّفاع عن السُّنة النَّبويَّة دفاعًا منهجيًّا وحضاريًّا، بعيدًا كل البعد عن الانفعال والغضب والتَّعصب، حتى نُبرهن على أننا أصحاب منهج وإبداع، وكيف لا يكون ذلك، وكتبنا ومقرراتنا الدراسية كلها قائمة على مناهج متنوعة: منهج التَّحليل ومنهج النَّقد ومنهج التَّحقيق والتَّدقيق، وغير ذلك من المناهج.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا قمنا بتغيير طريقة التَّدريس التَّقليدية التي تشجع الطَّلبة على حفظ ما يمليه الأستاذ، وبتغيير المنهج الدراسي الموروث، وَفقَ ما يقتضيه منا عصرنا[١].

---

(١) ينظر: «ما أحوجنا إلى تصحيح المسار في تدريس علوم الحديث» للدكتور/ حمزة المليباري (ص: ٥).

ولقد أصبحت دراسة علم المُصطلح أعني مصطلح الحديث في هذه الأيام لا تحقق الثَّمرة[١]، فقد اقتصر المصطلح على حفظ مختصر أو نظم متعلق بهذا الفن دون ربط المصطلح بتأصيلاته[٢] وتطبيقاته العملية، فقد تصور الكثيرون بأنَّ علم

---

(١) لندرة ربط المفهوم المصطلحي كبحث المنكر والشاذ والمضطرب؛ كنماذج بالواقع التطبيقي لهذه المصطلحات، فمهما يدرس الطالب ويقرر ويحفظ الأمثلة على ندرتها يعوزه الخلل لعدم دمج مفهوم النكارة بالواقع التطبيقي من الحقل العملي وأعني بها كتب المتون والعلل وغيرهما، ما تأتي الأمثلة الكثيرة في الدَّرس الحديثي إلا لتكوين الملكة التَّطبيقية عند الطالب، فندرة الأمثلة أو قلتها في بعض الأحيان يسبب غموضًا في المصطلح ودلالاته، وعدم معرفة علاقته بغيره، فابن الصلاح مثلًا ذكر مثالًا واحدًا فقط لما هو حسن في الأصل، ثم ارتقى للصحيح لغيره؛ وهو حديث السِّواك الذي أخرجه التِّرمذي في جامعه (١/ ٣٤ ح رقم ٢٢) بلفظ: «**لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**»، من حديث محمد بن عمرو بن علقمة والرَّاجح في حاله أنه صدوق في حفظه شيء، وحديثه في مرتبة الحسن، وإذا توبع بمعتبر قُبِل كما قال ابن حجر في أجوبته على أحاديث المصابيح (ص: ٣٥٠)، وقد قال الترمذي عقبه: «وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ، وحديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، عن النبي ﷺ كلاهما عندي صحيح لأنه قد روي من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ هذا الحديث، وحديث أبي هريرة، إنما صح لأنه قد روي من غير وجه»؛ فالحديث تقوى بمجيئه من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أخرجه البخاري (٢/ ٤ ح رقم ٨٨٧)، ومسلم (٢٥٢/ ٤٢) في صحيحيهما، وقد ذكره ابن الصلاح في غير مَظِنَّتِه، وهذا المثال ذكره كل من أتى بعد ابن الصلاح إلى يومنا هذا. ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ١٠٤ ط ماهر الفحل)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١٩١/ طبعة دار طيبة).

(٢) تأصيل المصطلح: معناه السَّبر والاستقراء لكلام المتقدمين للوقوف على مُراد كل واحد منهم في حال اختلافهم، أو على مرادهم جميعًا في حال اتفاقهم. ينظر: معرفة مدار الإسناد (ص: ٢٩)، والأولى لضبط التعريف وشموله ما أضفته في التعريف وميزته بوضعه بين المعكوفين فيكون =

الحديث عبارة عن مجموعة من المصطلحات تحفظ وتردد معزولة عن القواعد والمسائل التي تحملها تلك التعابير المصطلحية، وهذا الشَّيء أقلقني جدًّا، فقد كنت أشرح «صحيح البُخاري» في إحدى مساجد القاهرة، وبعد انتهاء الدَّرس أتى إليّ طالب، وقال لي: أنت تتعرض لنواحٍ تطبيقيِّة، فأنا أدرس المصطلح وأحفظه منذ سبع سنوات، فرددت عليه على الفور وقلت له: الخلل في عدم إحكامك للسيطرة على التطبيق، فمن الخطوات الضرورية لتعلم أي فن إحكام السَّيطرة على التنظير ثم إحكام السَّيطرة على التَّطبيق وبهذا تكون الملكة الحديثية وأيضًا في غيرها من العلوم.

فإن آفة الآفات ومنشأ الخلل من قبل بعض طلاب العلم هو ممارسة الجانب العملي أيضًا، دون الرُّجوع إلى أئمة العلم لمعرفة كيفية ممارساتهم العملية، فكما أنَّ القواعد النظرية لهذا العلم إنما تؤخذ من أهله المتخصصين فيه، فكذلك ينبغي أن يؤخذ الجانب العملي منهم، لا أن تؤخذ منهم فقط القواعد النَّظرية، ثم يتم إعمالها عمليًّا من غير معرفة بطرائقهم في إعمالها وتطبيقها وتنزيلها على الأحاديث والرِّوايات، فإنَّ علامة صحة الاجتهاد هو أن تكون أغلب اجتهاداته وأحكامه وأقواله موافقة لاجتهادات وأحكام وأقوال أهل المتخصصين، فعلامة صحة القاعدة التي يعتمد عليها هو أن تكون أكثر النتائج والأحكام المثمرة عنها على وفق أقوال أهل العلم وأحكامهم.

= التعريف كالتالي: السَّبر والاستقراء لكلام المتقدمين للوقوف على مُراد كل واحد منهم [بفهم مجموع كلام النَّاقد في ضوء تطبيقاته العملية] في حال اختلافهم، أو على مرادهم جميعًا في حال اتفاقهم.

إنَّ تحصيل الهدف المنشود من حفظ المعلومة لا يتم إلا إذا ارتبطت بالفهم والإدراك، فمن حفظ وفهم ما استوعبته ذاكرته كان المرجو منه في تبليغ العلم أكثر، والفائدة المتحصِّلة منه آكد، ويرى بعض علماء التَّربية أن من المساعدات على تثبيت الحفظ في الذَّاكرة ما يعرف باستراتيجية التَّنظيم، وهي تعني تجميع وتصنيف العناصر المتشابهة من حيث المعنى، فهي محاولة لإيجاد تنظيم أو ترتيب للمادة المتعلمة تعين على استحضار المعلومة عند الحاجة إليها[1].

وقد أجرى الباحث أبنجهاوس، أستاذ الطِّب النَّفسيّ في جامعة كولومبيا، دراسات في هذا المجال على مدى تأثير المعنى في الحفظ والنِّسيان، فقد استخدم لأول مرة مقاطع لا معنى لها في تجربة التَّعلم والحفظ، ومن هذه الدِّراسات اتضح أنه بعد ساعة واحدة كان المفحوص لا يحتفظ بأكثر من ٤٠٪ مما كان قد حفظه، وفي نهاية اليوم كان النِّسيان قد أصاب مُعظم ما حفظه، فأثبتت تجربته أن التَّعلم المُصاحب للمعنى يبقى لمدة طويلة في الذَّاكرة[2].

فلقد اغتر كثير من طلبة العلم بحفظ نظم كالبيقونية وهي أربعة وثلاثين بيتًا، فظن أنه بلغ الغاية من علم الحديث، وعند دخوله في مجال التَّطبيق كتحرير ترجمة راو من الرُّواة، أو التَّرجيح في الرُّواة وطبقاتهم، أو بيان علة لحديث ما، أو الحكم على الحديث حُكمًا صحيحًا تجد بونًا شاسعًا بين ما يدعيه في النَّواحي النّظرية وبين التَّطبيق العمليّ.

وآثار الخلل المنهجي في دراسة علوم الحديث واضحة بينة، فبعد دراسة

---

(١) ينظر: «علم النفس التربوي» د/ رامي اليوسف (ص: ٣٩٢).

(٢) ينظر: «الذاكرة» د/ إبنجهاوس (ص: ٤٣).

شذرات من علم المُصطلح يتصدى الباحث المبتدئ لقضية الحكم على الأحاديث النَّبويَّة، ويسلك مسلكًا سهلا وهو النَّظر في أحوال الرُّواة العامة، والحُكم على الحديث حسب مراتب الرُّواة في الجرح والتَّعديل، ولا يُحرر الباحث تراجم الرُّواة ويعتني بمروياتهم وأحوالهم، فيقول مثلًا عن حديث رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس، فيبدأ في الترجمة ويقول: عبد الرزاق ثقة، ومعمر ثقة، وقتادة من التابعين، وأنس بن مالك خادم النَّبي ﷺ صحابي جليل، وعليه فالحديث صحيح، هكذا بكل سهولة ويُسر بلا تعب ولا مشقة، ويدرس ويحكم على مئات الأحاديث بهذه الطَّريقة التي تُدخِل في السُّنة ما ليس منها وتُخرج من السُّنة ما هو منها؛ لأن الحكم بالصِّحة على الإسناد السَّابق به خلل كبير ألا وهو أنَّ الحديث ضعيف؛ لأن معمرًا سيئ الحفظ جدًّا لحديث قتادة، قال الدارقطني: «معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة، والأعمش»[1].

وكل هذا عمل أشبه ما يكون بالقواعد الرِّياضية أو «الأكلاشيهات» بتعبير أستاذنا الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، لا يحتاج فيه الباحث إلى حفظ ولا معرفة ولا فهم ولا ممارسة، بل غاية جهده أن ينظر في كتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر ثم يحكم على الحديث حسب مراتب الرواة المبينة فيه.

فعلم مُصطلح الحديث أو ميزان المنقول أو قوانين الرِّاوية هو القواعد المعرفة بحال الرَّاوي والمروي لمعرفة المقبول والمردود منها، أو كما عرفه البعض بقوله: قوانين الرواية التي يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف ورفع ووقف، وقطع وعلو ونزول، وكيفية التحمل والأداء...وما أشبه ذلك.. وهذا

---

(١) ينظر: «العلل» للدارقطني (٤/ ٤٠).

التعريف للمصطلح باعتبار غايته وهدفه، وإلا فمصطلح الحديث كما هو في كتب المصطلح يمكن أن نقول إنه: صياغة المصطلحات العلمية للمنهج النَّقدي عند المحدِّثين وترسيمها وضبط دلالاتها، وهذه المصطلحات وضعها أئمة النَّقد وتناولوها في تطبيقاتهم، وقعدها المتأخرون وضبطوا حدودها ورسومها [١].

فلا بد لدارس علم المصطلح من أمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: وهو النَّاحية النَّظرية في هذا الفن.

الأمرُ الثَّاني: وهو الجانب التَّطبيقي العملي فيه، وهذا أمر مُقرر بين علماء الشَّريعة وغيرهم.

---

(١) من يقرأ واقع الدراسات العلمية في هذا الحقل أعني علم المصطلح، سيجد أنها غالبًا لا تخرج عن اختيار مصطلح من المصطلحات المتداولة في كتب المصطلح، فيقوم الباحث بدراسة تطبيقاته عند الأئمة المحدثين مثل بحث: «الحديث المنكر عند نقاد الحديث دراسة تطبيقية»، وبحث: «الشاذ والمنكر وزيادة الثقة»، وبحث: «المقترب في بيان المضطرب»، وهذه الدراسات تركز بشكل كبير على دراسة التطبيقات، وهذا حقل من الأهمية بمكان الولوج إلى ميدانه، فهذه الدراسات تحل إشكالية التعريفات في كتب المصطلح المتأخرة وتلج بالمصطلح إلى ميدانه العلمي فتوسع دلالات المصطلح، لكن مع ذلك فما زال حقل المصطلح بحاجة إلى دراسات علمية تدرس المصطلح وفق المنهج الاستقرائي العلمي، ويظن البعض من الباحثين أنها متوفرة بكثرة في الدراسات المتعلقة بالمصطلح عن أئمة النقد، وتخلو عادة من الدراسة وفق المنهج الاستقرائي العلمي، وهذه قد تبدو للناظر أنها متوفرة بكثرة في الدراسات المتعلقة بالمصطلح، لكن الحقيقة أن الكثير منها هي مجرد دراسة تطبيقات هذا المصطلح عن أئمة النقد، وتخلو عادة من الدراسة وفق المنهج الاستقرائي العلمي مما يفوت على القارئ معرفة حركة هذا المصطلح وتحولاته. ينظر: «مسارات البحث العلمي في السُّنة النَّبوية» للدكتور خالد أبا الخيل (ص: ٧ وما بعدها).

أولًا: النَّاحية النَّظرية:

أعني بالنَّاحية النَّظرية: تلك القواعد التي وضعها أهل العلم في بيان مسائل عُلوم المصطلح، ويمكن لطالب العلم الإلمام بتلك القواعد من خلال الكتب التي ألفها أهل العلم في هذا الفن، ويمكننا تقسيمها إلى أمرين لتسهيل الأمر:

الأوَّل: الكتب التي ألفت في عرض مسائل هذا العلم، ويكفي طالب العلم الكتب المعتمدة في ذلك والتي حقق مسائل هذا الفن، ويمكن له أن يتدرج في هذه الكتب من خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الكتب المختصرة[1].

(١) طرائق أهل العلم في بيان مسائل المصطلح: تنوعت الطَّرائق التي سلكها أهل العلم في بيان مسائل هذا الفن، ويمكن حصرها طرق منها ما يأتي:
الطريقة الأولى: المنظومات وهي طريقة اتبعها بعض أهل العلم تيسيرًا على الطُّلاب، وتقريبًا لمسائل المصطلح وهي على قسمين؛ الأول: منظومات مبسوطة ألفية العراقي الموسومة بـ: «التبصرة والتذكرة»، وألفية الإمام السُّيوطي، وكثيرًا يسألني طلاب العلم وشداة المعرفة عن الألفيتين وأيهما أنسب وما الفرق بينهما، لا سيما إذا كان ممن يرغب في حفظ نظم يجمع قواعد الحديث وعندما ننظر في الألفيتين نجد أنَّ السيوطي جمع مادة علمية في ألفيته ليست موجودة في ألفية العراقي، فقد بلغت الإضافات التي أضافها السيوطي في ألفيته ٢٧٠ إضافة علمية على ما ذكره العراقي، وزاد السيوطي أنواعًا لم يذكرها العراقي بالكلية كما أن العراقي ذكر في ألفيته تبعًا لابن الصلاح ٦٥ نوعًا، في حين أنَّ الأنواع التي ذكرها السيوطي في ألفيته ٧٧نوعًا. ينظر مقدمة تحقيق البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي (ص: ١٨١-١٨٢).
يظن بعض طلاب العلم أن ألفية السيوطي لا شروح لها فأقول وأين شرح السيوطي الموسوم بالبحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر وهو من مطبوعات مكتبة الغرباء الأثرية، والترمسي (ت١٣٢٩هـ) في شرحه الموسوم بمنهج ذوي النَّظر بشرح ألفية الأثر من مطبوعات مكتبة مصطفى الحلبي =

ويكفي من الكتب الكثيرة كتاب شرح اختصار علوم الحديث مع شرحه الماتع

= بمصر، والشيخ أحمد شاكر في شرحه الموجز المختصر تكلم فيه عن بعض مباحث الألفية، واعتنى بفروق النسخ من الألفية، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد وهو شرح موضوعي للألفية، ولم يعتني فيه بالشرح التفصيلي لألفاظ الألفية، ومن آخر ما طبع من شروحها الشرح الموسوم بإسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدُّرر في علم الأثر للشيخ محمد بن علي آدم الأثيوبي الولُّوي وهو من مطبوعات مكتبة الغرباء الأثرية. الثاني: منظومات مختصرة. ومثالها منظومة غرامي صحيح لابن فرح الإشبيلي، والمنظومة البيقونية.

الطريقة الثانية: الكتب المختصرة؛ وهي المتون المختصرة المنثورة مثل: إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق للنووي اختصر فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقدمة ابن الصلاح، والتزم عبارته، وله إضافات يسيرة وجيزة وعلى الرغم من قلتها إلا أنها مهمة ومفيدة وفي غاية الجودة والإتقان، ومن المختصرات أيضًا كتاب المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة، ومنها اختصار علوم الحديث لابن كثير، «نخبة الفكر» لابن حجر، وشرحها الموسوم بنزهة النَّظر لابن حجر أيضًا.

الطريقة الثالثة: الكتب المبسوطة؛ ويدخل فيها الشُّروح والمختصرات التي اختصرت بعض الشُّروح المبسوطة مثل «الكفاية في قوانين الراوية للخطيب، ومعرفة علوم الحديث لابن الصَّلاح، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسَّخاوي، وغيرها.

الطَّريقة الرابعة: النُّكت؛ مثل: التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح للعراقي، وقد نص العراقي على هذا بقوله في مقدمة كتابه ص: ١١-١٢: «إن أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب علوم الحديث لابن الصلاح جمع فيه غرر الفوائد فأوعى ودعى له زمر الشوارد فأجابت طوعا إلا أن فيه غير موضع قد خولف فيه وأماكن أحز تحتاج إلى تقييد وتنبيه فأردت أن أجمع عليه نكتا تقيد مطلقه وتفتح مغلقه وقد أورد عليه غير واحد من المتأخرين إيرادات ليست بصحيحة فرأيت أن أذكرها وأبين تصويب كلام الشيخ وترجيحه»، و«النُّكت على ابن الصلاح» للزركشي، و«النُّكت على ابن الصَّلاح» لابن حجر، و«النُّكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي. وكتب النُّكت من أدق ما كتب في دقائق المصطلح يقبح =

للعلامة أحمد شاكر المصري والموسوم بـ «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»[١]، ويليه الكتاب الجامع السَّهل وهو كتاب «تدريب الرَّاوي بشرح تقريب النواوي» للسُّيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ.

المرحلة الثانية: الكتب الأكثر توسعًا في قضايا المصطلح.

وهذه المرحلة ننتقل فيها إلى كتاب «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسخاوي وهو من أوسع وأشمل كتب المصطلح في التأصيل والتقعيد.

المرحلة الثالثة: الكتب التي توسعت في بعض مباحث المصطلح.

ننتقل فيها إلى الكُتب التي توسعت في بعض قضايا المصطلح، وناقشت أقوال أهل العلم، وأزاحت الستار عن مغلقات بعض القضايا الحديثية مثل كتاب «النُّكت الوفية بما في شرح الألفية» [٢] للبقاعي، و«النُّكت على ابن الصَّلاح»

= بطالب علم الحديث أن يغفل عنها؛ لما فيها من تحريرات وتدقيقات في غاية النَّفاسة والتحرير المصطلحي التقعيدي.

الطريقة الخامسة: المقدمات؛ وهي من الأهمية بمكان لضبط التَّصور المنهجي للطالب في تأصيل المصطلحات وتطبيقيه وأجلها المقدِّمة النفيسة التي بدأ بها الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ كتاب الصَّحيح وكرسالة أبي داود إلى أهل مكة.

الطريقة السَّادسة: وهي المؤلفات التي تحدثت عن مسائل المصطلح أو بعضها ضمن الحديث عن مسائل أخرى مثل كتاب الرسالة للشافعي، والإحكام لابن حزم.

(١) وهذا ما أوصى به شيخنا العلامة الأستاذ الدُّكتور أحمد معبد عبد الكريم –حفظه الله– وقال: «إنَّ هذا الكتاب يناسب المبتدئ».

(٢) هذا الكتاب النَّفيس هو من نتاج ابن حجر جمعه ورتبه تلميذه النَّجيب البقاعي، وقد صرَّح =

للحافظ ابن حجر، وكتاب «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي.

القسم الثاني: وهو تتبع كلام أهل العلم في كتبهم ومؤلفاتهم من النَّاحية النَّظرية وفي تضاعيفها بعض التطبيقات، **ويمكن تتبع كلامهم من خلال أمرين**:

الأمر الأول: من خلال الرُّجوع إلى المقدِّمات كمقدِّمة الإمام مسلم على صحيحه، ورسالة أبي داود لأهل مكة، والعلل الصَّغير للترمذي، ومقدِّمة الجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم، ومقدمة ابن حبان لكتابه الصَّحيح المعروف بالتَّقاسيم والأنواع، وكذا مقدمته لكتابه «المجروحين من المحدِّثين»، ومقدِّمة كتاب «الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي، وكتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم، «الكفاية في قوانين الرِّواية» للخطيب البغدادي.

الأمر الثاني: ويقوم الباحث فيها بالرُّجوع لكلامهم المنثور في ثنايا كتبهم ككتب الجرح والتَّعديل، والسُّؤالات، وكتب العلل؛ فإن فيها الكثير من القواعد والضَّوابط والفوائد المتعلقة بهذا الفن.

= بذلك بقوله في أول مقدِّمته: «قيدت فيها ما استفدته من تحقيق تلميذه شيخنا شيخ الإسلام حافظ العصر، أبي الفضل شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر الكناني العسقلاني، ثم المصري الشَّافعي، قاضي القضاة بالدِّيار المصرية أيام سماعي لبحثها عليه، بارك الله في حياته، وأدام عموم النَّفع ببركاته، سميتها: «النُّكت الوفية بما في شرح الألفية»، واعلم أنَّ ما كان فيها من بحثي صدرته في الغالب بـ: «قلت» وختمته بقولي: «والله أعلم». وقال مُحقق الكتاب: «ومن يُطالع الكتاب لأول وهلة يجد أنَّ ما لم يصدره بـ: «قلت» أكثر بكثير مما صدره ب«قلت» مما يدلنا على أنَّ غالب الكتاب منقول عن لسان الحافظ ابن حجر زيادة على النُّصوص الكثيرة التي صرَّح فيها بالنَّقل عنه». ينظر: «النُّكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي (١/ ٦، ٥٢).

ثانيا: الناحية العملية[1]:

ينبغي لطالب الحديث أن يتتبع كلام الحفاظ على الأحاديث، وكيف يحكمون عليها بالصِّحة والضَّعف، أو القبول والرَّد، وكيف يعرفون الحديث المحفوظ من المعلول.

والأمر الهام هو العروج بعلم المصطلح إلى كُتب الرواية خاصة الكتب السِّتة وغيرها؛ لفهم المصطلحات فمثلًا مصطلح كالنكارة؛ إن قرأه الباحث من كتب المصطلح بمجموعها، فلن يحصل على كبير فائدة ما لم يشفع ذلك بالتَّطبيق العملي على سنن أبي داود وغيرها من كتب المتون فهي الحقل التطبيقي والميدان الرحب لفهم المصطلح وعلومه، وقل مثل ذلك في الحديثِ المعَلِّ، فالباحث الذي يستغرق الوقت والجهد الكبير في حفظ قواعد علم العلل وأبحاثه، ولم يمارس صناعة العلل عمليًّا فهيهات أن يصل إلى شيء يرومه في هذا الفن! ويبدأ

---

(١) يرى بعض المعاصرين الاكتفاء بالجانب العملي التطبيقي من تخريج الحديث والتوسع في إيراد الطُّرق وبيان أحوال الرواة، وأن العبرة بالثمرة والنتيجة التي يظهر أثر التنظير فيها، وكثيرًا ما يلقي هؤلاء باللائمة على من يعنى بالجانب التنظيري فيقولون: وأين عمل هؤلاء وتحقيقاتهم وآثارهم العملية، وهذا الكلام وإن كان فيه بعض الوجاهة؛ إلا أنه يشوبه قصور، فقوة انطلاق سهم التحقيق تعتمد على مدى شد قوس النظر والتحرير، كما أن المحرر والباحث لاستخلاص القواعد قد أدى ما عليه، ولا يلزمه أن يسير في الاتجاهين معا فإن قيل: وليس بلازم أيضا على أصحاب هذا المنهج أن يحرروا القواعد، ويتفرغوا للأبحاث فالجواب: هناك فارق بين المسألتين، فالأول الذي اكتفى بالتنظير والتقعيد فقط؛ فاتته الثمرة وإن كان غيره يستطيع جني الثمرة اتكاء على من يقعد ويحرر للقضايا، أما من فاته التقعيد فلم يقم به، ولم يستفد ممن تفرغ له، وكان اعتماده على تقعيد قامت عليه انتقادات واستدراكات لم يأبه لها؛ فهذا سيجني ثمرة معطوبة مما يسبب خللًا كبيرًا في فهم قضايا العلم وتطبيقاته. ينظر: «الدرس الحديثي المعاصر» ص: ٤٣.

الباحث بقراءة العلم على شيخ متقن مارس العلم له اهتمام بالجانب التَّطبيقي حتى يزيل الإشكالات الواردة في بعض كتب المصطلح.

تنبيهٌ:

العبرة ليست بقراءة الكثير من الكُتب، بل استيعاب ما فيها وهضم المعرفة هضمًا جيِّدا، وليشغل الباحث نفسه بتطبيق هذه المصطلحات على كُتب الرِّواية؛ فإن ثمرة المعرفة لا تظهر إلا بالتَّطبيقِ العمليِّ؛ ولأن تقرأ كتابًا واحدًا عشرين مرة أفضل من أن تقرأ عشرين كتابًا؛ لأن العلم يربو بكثرة المراجعة، بل يعجب المرء لقول الأخفش: «كنت أجالس سيبويه، وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه»، فما وصل هذا الإمام العلم في فنِّه لقول هذا إلا بطول المراجعة، وإدمان النَّظر في الكتاب.

ولما سُئل الإمام البخاري عن دواء للحفظ؟ قال: «لا أعلم شيئًا أنفع للحفظ من نهمة الرجل، ومداومة النَّظر»[1].

ثم يُتبع التَّدريب بكتاب: «النكت على ابن الصلاح والعراقي» للحافظ ابن حجر؛ فإنه حرر الكتاب تحريرًا في غاية الدِّقة والنَّفاسة.

وهذا الكتاب -أعني كتاب «النكت» للحافظ ابن حجر- مع كتاب «شرح علل الترمذي» لابن رجب يجعلان الباحث يقف على أرض راسخة في علوم السُّنة؛ لأنهما بمثابة تطبيقات لعلوم المصطلح، والجرح والتَّعديل، والعلل، وعلوم النَّقد للمرويات.

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٠٦).

المبحثُ الثَّاني
عِلمُ التَّخريجِ

يُعتبر علم التَّخريج الجانب العملي لعلم الحديث ومُصطلحه؛ فبه يستطيع الباحث أن يتمكن من الوقوف على إسناد الحديث وطرقه، وألفاظه؛ تمهيدًا لتمييز الثابت من غيره.

فالتَّخريج من المكونات الهامة لعلوم الحديث، والذي ظهر نتيجة حاجة ملحَّة، سببها وجود الكتب والمؤلفات في شتى أنواع العلوم من عقيدة وفقه، وتفسير وغيرها، والتي تورد الأحاديث مجردة عن أسانيدها، ودون عزو إلى مصادرها مع كثرة الحديث الضعيف فيها مما أدى إلى صعوبة تمييز الصحيح من السَّقيم منها، ومن أجل ذلك توجهت عناية العلماء إلى تلك الكتب والمؤلفات، وشمَّروا عن ساعد الجِدِّ؛ فخدموها خدمة عظيمة ببيان مصادر أحاديثها، وبيان رُتبتها من حيث الصِّحة وعدمها، فميزوا بذلك بين الصَّحيح والمردود منها.

ولم يزل أهل العلم يعنون بمباحث هذا العلم قديمًا وحديثًا، فمنهم من كان يعني بالرِّواية بالإسناد مُكتفيا بها عن بيان حال الحديث؛ لأنه يرى أن من أسند فقد برئت ذمته، ومنهم من كان يقتصر على الثَّابت فيما يُسنده، ومنهم من كان يجمع الثَّابت وغيره فيما يروي مع بيان الحكم، والكلام على العلل، وربما زاد آخرون عليهم العزو إلى مصادر أخرى مُسندة، ومنهم من يجرد المتون من أسانيدها، ويعزوها إلى مصادرها المُسندة مع الحُكم عليها، ويعاب على من يحذف الإسناد ويكتفي بمجرد العزو عن بيان حكم الحديث ودرجته، قال ابن حجر:

«من هنا يتبين ضعف طريقة من صنَّف في الأحكام بحذف الأسانيد من الكُتب المذكورة،.... فإنهم يخرجون الحديث منها ويعزونه إليها من غير صحته أو ضعفه، وأعجب من ذلك أن الحديث يكون في الترمذي وقد ذكر علته فيخرجونه منه مقتصرين على قولهم: رواه الترمذي، معرضين عما ذكر من علته...»[١].

تعريف التَّخريج في اللغة:

مادة (خ ر ج) تدور في معناها العام على الظُّهور والبروز، ويطلق التخريج أيضًا على عدة معان تتفرع عن المعنى العام السابق[٢].

والموافق لمقصود المحدِّثين بالتَّخريج هو المعنى العام؛ وهو الظهور والبروز؛ فقول المحدِّثين عن الحديث خرجه أو أخرجه البخاري مثلًا، يعني أبرزه لغيره، وأظهره سندًا ومتنًا كما سيأتي في المعنى الاصطلاحي.

تعريف التَّخريج اصطلاحًا:

لعل أفضل من عرَّف التَّخريج[٣] تعريفًا علميًّا جامعًا يحتوي على التَّخريج

---

(١) ينظر: «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» لابن حجر (١/ ٤٨٧).

(٢) ينظر: «الصّحاح» للجوهري (١/ ٣٠٩)،«أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ٢٣٧)، «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» للسُّيوطي: (٣/ ٩١٧-٩١٩).

(٣) وقد استعمل لفظ التَّخريج اصطلاحًا في طائفة من العلوم فأصبحت استعمالاته عندهم تعني مُصطلحًا خاصًا فعند الفقهاء والأصوليين يدور معناه عندهم في أكثر من نِطاق، ولم يستعملوه بمعنى واحد، وإن كان بين هذه المعاني تقارب وتلاحم، ومن تلك الاستعمالات:

١- إطلاق التَّخريج على التَّوصل إلى أُصول الأئمة وقواعدهم التي بنوا عليها ما توصلوا إليه من أحكام في المسائل الفقهية المنقولة عنهم، وذلك من خلال تتبع تلك الفروع الفقهية واستقرائها=

بالرِّواية والتَّخريج بالعزو هو الإمام السَّخاويّ عَرَضًا في مبحث آداب طالب الحديث فقال: «التَّخريج: إخراج المحدِّث الأحاديث من بُطون الأجزاء والمشيخات والكُتب ونحوها، وسِياقها من مرويَّات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكُتب والدَّواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما، وقد يُتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو»[1].

فأعلى مراتب التَّخريج يشمل العزو والرِّواية والحُكم والتَّعليل والتَّرجيح، وهو شأن الأئمة الكبار كما هو ظاهر في كُتب شيخه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره من الأئمة كالزَّيلعي وابن الملقن.

وعرفه الإمام السُّيوطي أيضًا وذلك في كتابه «البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر»[2] فقال: «وأما التَّخريج فمصدر خرّج فلانًا في الأدب فتخرّج أطلق في

= استقراء شاملًا يجعل المخرج يطمئن إلى ما توصل إليه، فيحكم بنسبة الأصل إلى ذلك الإمام.

٢- إطلاق التَّخريج على رد الخلافات الفقهية إلى القواعد الأصولية على نمط ما في كتاب «تخريج الفروع على الأصول» للزَّنجاني، أو «التَّمهيد في تخريج الفروع على الأصول» للأسنوي.

٣- إطلاق التَّخريج بمعنى الاستنباط المقيَّد، أي بيان رأي الإمام في المسائل الجزئية التي لم يرد عنه فيها نص عن طريق إلحاقها بما يُشبهها من المسائل المروية عنه، أو بإدخالها تحت قاعدة من قواعده.

٤- إطلاق التَّخريج بمعنى التَّعليل، أو توجيه الآراء المنقولة عن الأئمة وبيان مآخذهم فيها عن طريق استخراج واستنباط العلة وإضافة الحكم إليها بحسب اجتهاد المخرج. ينظر: «التَّخريج عند الفقهاء والأصوليين دراسة نظرية تطبيقية» بتصرف للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباجسين ص: ١١-١٢، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٤هـ.

(١) مُستفاد من مُحاضرات شيخنا العلامة الأستاذ الدُّكتور/ أحمد مَعْبد عبد الكريم حفظه الله تعالى.

(٢) لا يفطن الكثير من طلاب العلم لهذا الكتاب النَّفيس فقد ألفه السُّيوطي بعد «تدريب الرَّاوي» =

الاصطلاح على شيئين:

أحدهما: إيراد الحديث بإسناده في كتاب أو إملاء ومنه قولهم خرّجه البخاري ومسلم، وهذه العبارة تقع للمغاربة كثيرًا، وأكثر ما يقول غيرهم أخرج بالهمزة[1].

الثاني: عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة ومنه الكُتب المؤلفة في تخريج أحاديث الأحياء والرَّافعي[2] وغير ذلك تسمى تخاريج، وكأنه من باب مجاز الملابسة[3] ....

= فهو آخر ما استقر عليه السُّيوطي من آراء في المُصطلح، وأيضًا المادة العلميَّة في «البحر الذي زخر» أغزر من المادة العلمية الموجودة في «تدريب الرَّاوي»، واختلاف الأسلوب في الشَّرح فهو في «تدريب الرَّاوي» مُقيَّد بنص الإمام النَّووي في «التَّقريب» بخلاف ترتيبه في كتابه «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» فهو يُورد كلام المتقدمين في المسألة ثم يعقب بكلام المتأخرين، ثم يذيل برأيه في المسألة، وهذا التَّذييل من السُّيوطي يُظهر جليًّا أنه في «البحر الذي زخر» ليس بناقل فحسب، بل هو ناقد محرِّر لمباحث المصطلح. ينظر: مقدمة محقق كتاب: «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» للسُّيوطي: (١/ ١٧٧-١٧٨).

(١) ذكر البعض أن هناك فرقًا بين خرَّج وأخرج فقالوا: أخرج أي رواه بالسَّند، وخرَّج أي عزاه وهذا يُخالف ما عليه الأئمة كمسلم، وأبي داود وغيرهما فهم لا يفرِّقُون بينهما. قال الإمام أبو داود: «وقد ألفته نسقًا علي ما وقع عندي، فإن ذُكر لك عن النَّبى صلي الله عليه وسلم سُنَّةٌ ليس مما خرجته؛ فاعلم أنه حديث واهن، إلا أن يكون في كتاب من طريق آخر، فإني لم أخرج الطُّرق»، وابن رجب الحنبلي يستعمل خرج في جميع كتبه.

(٢) إشارة إلى كتاب فتح العزيز للإمام الرافعي شرح كتاب الوجيز في الفقه الشافعي، وقد ألف في تخريج أحاديثه جماعة منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني في التلخيص الحبير.

(٣) مجاز الملابسة: هو الكلام المُفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التَّأويل إفادة ليست بأصل الوضع؛ لأنَّ التَّخريج على المعني الثاني المذكور يطلق ويراد به عزو =

أو على حذف مُضاف أي بيان التَّخاريج[1].

ومن مجموع التَّعريفين السَّابقين -أعني تعريف الإمامين السَّخاوي والسُّيوطي- يُستفاد الآتي:

(١) أن التَّخريج الاصطلاحي نوعان، أولهما: تخريج الحديث بروايته سندًا ومتنًا، ثانيهما: تخريج يعزو الحديث إلى مصادره الأصلية، وهي التي يروي الحديث فيها بسنده، وقد يُعزى لبعض المصادر المجردة عن الإسناد لافتقاد ما هو مُسند.

(٢) أن التَّخريج بالرِّواية هو الأصل لكونه أسبق حيث بدأ برواية الصَّحابة عن النَّبي ﷺ، والمصادر التي يُذكر فيها الحديث بإسناده، تسمى مصادر أصلية، حيث يعتمد على أسانيد الحديث فيها في ثبوت الرِّواية وبيان درجتها من حيث الصِّحة وغيرها.

(٣) أن التَّخريج بالعزو إلى المصادر الأصلية هو تخريج فرعي، لكونه يحيل على المصدر الأصلي بالدَّرجة الأولى، ويُحيل على مصدر غير أصلي عند افتقاده، مثل زوائد رزين العبدري المذكورة في «جامع الأصول» لابن الأثير؛ ولهذا عدَّ السَّخاوي التَّخريج بالعزو من باب التَّوسع في إطلاق معنى التَّخريج

= الأحاديث إلى من أخرجها، ويطلق ويراد به كتب «التَّخاريج» نفسها فكان المعنى من باب مجاز الملابسة، ويسمى أيضًا عند البلاغيين المجاز العقلي. ينظر: «خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني» للأستاذ الدُّكتور محمد محمد أبو موسى (ص: ١١٦).

(١) ينظر: «البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر» للسيوطي (٣/ ٩١٧-٩١٩).

الاصطلاحي، وعدَّه السيوطي من باب الإطلاق المجازي لكن الجاري عليه حاليا من الدَّارسين لعلم التَّخريج هو هذا المعنى الفرعي.

ترجيح تقسيم التَّخريج إلى نوعين:

وعليه فإنَّ تقسيم التَّخريج إلى نوعين، وتعريف كل منهما على حدة بما يُميزه عن الآخر هو المنهج السَّديد، ولذلك ارتضيته في كتابي هذا، وهو أولى من بعض المؤلفات المعاصرة التي اقتصرت في تعريف التَّخريج على النَّوع الثَّاني فقط وهو التَّخريج بالعزو[١].

ويُؤيد هذا التَّقسيم للتَّخريج إلى نوعين، مُطابقة ذلك الواقع حيث يشمل مجموعهما كل أنواع المؤلفات الحديثية التي نعتمد عليها في التَّخريج سواء المصادر الأصلية؛ كالصحاح والمسانيد وما في حكمهما، أو المصادر الفرعية المبنية على العزو إلى المصادر الأصلية مثل كتب تخريج أحاديث العلوم من تفسير وفقه واصول وعقيدة وتصوف وغيرها كما سياتي في مواضعه.

شرح وتعريف النَّوع الأول للتَّخريج وهو التَّخريج بالرِّواية: وهو إيراد المؤلف الحديث بإسناده في كتابه مثل: صحيح البُخاري، وصحيح مُسلم، والسُّنن الأربعة، وغيرها من الكُتب التي يذكر أصحابها الأحاديث بأسانيدهم عن شيوخهم إلى النَّبي ﷺ.

والعبارة الاصطلاحية عن تخريج الحديث من المصادر الأصلية: هي أن نقول

---

(١) ينظر مثلاً: كتاب أصول التخريج ودراسة الأسانيد، للدكتور محمود الطحان، وكتاب: تخريج الحديث الشريف للدكتور علي نايف البقاعي، وغيرهما مع الاحترام والتقدير للجميع.

«أخرجه أو خرجه أو رواه»[١]، ويفهم من هذه العبارة أنَّ الحديث مروي في هذا الكتاب بسند مؤلفه أو راويه الأدنى كالمعاجم والمشيخات التي ألَّفها بعض العلماء لغيرهم.

شرح وتعريف للنوع الثاني من التَّخريج: وهو التَّخريج بالعزو؛ وهو عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة أي أصحاب الكُتب الأصلية المسندة، مثل كتاب «تحفة الأشراف» للمزي، و«إتحاف المهرة» لابن حجر، و«الجامع الصَّغير» للسُّيوطي، ومنه الكتب المؤلفة في تخريج الأحاديث

أما العبارة الاصطلاحية عن تخريج الحديث من الكتب التي ليس فيها أسانيد فنقول: «عزاه، أو ذكره، أو أورده».

ومن المصادر التي تُعلمنا أنَّه عندما يكون المخرج منه أصل نقول: أخرجه أو رواه وعندما يكون المخرج منه فرع نقول: ذكره أو أورده صاحب الفردوس وتبعه ابنه فذكر الحديث بلا إسناد[٢].

والتَّخريج بالعزو نوعان:

الأول: عزو إجمالي؛ وهو المسمى بالتَّخريج الإجمالي، فنقول أخرجه البُخاري في «صحيحه»[٣]، وأركان التَّخريج الإجمالي أربعة: الصِّيغة: أخرجه أو رواه أبو

---

(١) الأشهر في الاستعمال اليوم هو لفظ «أخرجه» وهي خاصة بالمصنفين بخلاف لفظ «رواه»؛ فمن أطلقها على التَّخريج فهي من باب التَّسامح.

(٢) ينظر: «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للسَّخاوي (ص: ١٧٠).

(٣) الأصل في العزو إلى أي حديث مسند في أي كتاب أن نقول أخرجه أو رواه، أما إذا وجدت بعض الأحاديث المعلقة أي التي حذف أول أسانيدها فهذه تسمى المعلقات، وطريقة العزو إليها لا تكون =

داود، واسم المؤلف للكتاب بشهرته نحو البُخاري، وأبو داود، واسم الكتاب نحو في «صحيحه» أو في «سُننه»، مع بيان الدَّرجة إن وجدت كما عند التِّرمذي والحاكم مثلًا، فتتم الأركان الأربعة وهذه هي أركان التَّخريج الإجمالي.

النَّوع الثاني: العزو التَّفصيلي؛ وهو المسمى بالتَّخريج التَّفصيلي وهو العُمدة في البُحوث العلميِّة، **ويزيد على الأركان الأربعة للعزو الإجمالي ما يأتي:**

(١) ذكر الكتاب والباب الفقهي ورقم الحديث إن وُجد والصحابي الرَّاوي للحديث لأهميته في تمييز الرِّوايات ودرجاتها حيث يكون المتن صحيحًا من رواية صحابي وضعيفًا من رواية صحابي آخر، بل يكون موضوعًا.

وهاك مثالًا على ما سبق، وهو حديثه ﷺ: **«إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لاَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثَلُ المُسْلِمِ، فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ» فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ البَوَادِي قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَاسْتَحْيَيْتُ، ثُمَّ قَالُوا: حَدِّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ»**.

فنقول: أخرجه البُخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: فضل العلم (١/ ٢٢ح رقم ٦١) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) تحديد الطُّرق بذكر الاختلاف على المدار، وقد شاع استعمال التَّخريج عند المحدِّثين بهذا المعنى الأخير أعني التخريج بالعزو وهو المتداول اليوم قال الدُّكتور محمود الطَّحان: «التَّخريج هو الدلالة على موضع الحديث في

= بصيغة أخرجه أو رواه وإنما بصيغة ذكره وإذا رأينا التعبير في تخريج المعلقات بصيغة «أخرجه» فنضم إليها لفظ «تعليقا أو معلقًا» فتكون صورتها: أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا أو تعليقًا.

مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة».

وقال شيخنا الأستاذ الدُّكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «عزو الحديث إلى من أخرجه من أئمة الحديث في كِتابه مع الحُكم عليها»[١].

وقال الدُّكتور الشَّريف حاتم العوني: «هو عزو الحديث إلى مصادره الأصلية المسندة، فإن تعذرت فإلى الفرعية المُسندة، فإن تعذرت فإلى النَّاقلة عنها بأسانيدها من أجل الوصول إلى منزلة الحديث في القبول أو في الردِّ»[٢].

وهي تعاريف مُتقاربة ويُلاحظ على التَّعريفات السَّابقة عدم الاستيعاب لنوعي التَّخريج، ولكن إضافة الحُكم على الحديث ليس بمُتَّجه، بل هو بدراسة الأسانيد أقرب وأليق؛ فبيان درجة الحديث غير داخل في حقيقة التَّخريج وماهيته لأمور **منها ما يأتي:**

(أ) أنَّ بيان درجة الحديث هي الثَّمرة والغاية الأساسيَّة من التَّخريج[٣].

(ب) أنَّ التَّخريج له فوائد عديدة وأغراض مختلفة؛ منها: السَّبيل إلى معرفة درجة الحديث قبولًا أو ردًّا، وكذا معرفة فقه الحديث، وغريبه، وغير ذلك من أغراض التَّخريج المعروفة.

(جـ) أنَّ أهل الاختصاص كالزَّيلعي والعراقي وابن حجر الذين تصدوا لتخريج

---

(١) ينظر: «طرق التَّخريج» للدُّكتور عبد المهدي عبد القادر (ص: ١٠).

(٢) ينظر: «مقرر التَّخريج ومنهج الحكم على الحديث»، د الشَّريف حاتم العوني (ص: ١٧)

(٣) درجة الحديث إذا كانت في نفس مصدر صاحب الكتاب فنقلُها جزءٌ من التَّخريج، وعندما تحذفه يكون هذا الصنيع من المآخذ على صاحبه؛ فمثلًا صاحب منتقى الأخبار للمجد ابن تيمية عندما عمل منتقى الأخبار كان يحذف حكم الإمام التِّرمذي، وقد أخذ عليه هذا الصَّنيع.

الأحاديث لم يلتزموا بيان الدَّرجة في كثير من الأحاديث التي يُخرِّجُونها.

وقد قال المُناوي في «فيض القدير» شارحًا عبارة السُّيوطي: «وبالغت في تحرير التَّخريج»، قال: «أي اجتهدتُ في تهذيب عزو الحديث إلى مُخرِّجِيها من أئمة الحديث من الجوامع والسُّنن والمسانيد»[1].

فقد شرح المناوي معنى التَّخريج، ولم يذكر بيان درجة الحديث ضمن ذلك، وقد جرى العمل عند أهل الاختصاص من المُعاصرين في الدِّراسة الجامعيَّة على الفصل بين علم التَّخريج، وعلم دراسة الأسانيد[2].

ولكن نُنبِّه إذا كان المصدر الذي نُخرِّج منه يذكر حُكمًا على الحديث، فالباحث مُطالب بنقل هذا الحكم، بعد العزو للمصدر الذي يُخرِّج منه سواء أكان مصدرًا أصليًا أم فرعيًا.

بين التَّخريج وعلم التَّخريج:

ما تقدم بيانه إجمالًا من التَّخريج بنوعيه: الأصلي والفرعي يعد إبرازًا للمهارة العلمية والتَّطبيقات العملية لعلم التَّخريج الذي سيأتي تعريفه، فالمهارة والدِّقة في عملية تخريج الأحاديث هي ثمرة ونتيجة لمعرفة مكونات علم التَّخريج كما سيأتي بيانها.

وقد اكتفى كلٌّ من السَّخاوي والسُّيوطي كما تقدم بتعريف عملية التَّخريج بنوعيها، ولكن لم يذكر أي منهما تعريفًا لعلم التَّخريج ويمكن تعريفه بأنه الطُّرق والقواعد

(١) ينظر: «فيض القدير» للمناوي (١/ ١٧).

(٢) ينظر: كتاب تخريج الحديث للدُّكتور عبد العزيز الشايع (ص: ٢٢).

والمصطلحات التي يعتمد عليها في عملية التَّخريج بنوعيها الأصلي والفرعي.

توضيح التَّعريف: المقصود بالطُّرق الوسائل التي يسلكها الباحث من أجل الوصول إلى الحديث المطلوب في المصادر التي وجد فيها، سواء كانت تلك المصادر أصلية أو فرعية كما تقدم ذلك في توضيح نوعي التخريج.

وأما القواعد والمصطلحات؛ فالمقصود بهما: ما قرره المحدِّثون من قواعد ومُصطلحات عامة يلتزم المخرج للحديث مُراعاتها؛ ليكون تخريجه عمليًّا ومحقِّقًا للجوانب المطلوبة في تخريج الحديث، مثل استعمال عبارة أخرجه في العزو إلى المصادر المسندة كالصَّحيحين وغيرهما.

وعبارة أورده في العزو إلى المصادر غير المسندة كالترغيب والترهيب للمنذري، والمقاصد الحسنة للسخاوي.

ولنعلم بأنه فن له طُرق اصطلاحية وقواعد وأُسس يُعاب من يُخالفها كما سيأتي في موضعه.

فقد عقد ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ) فصلًا بأكمله للاستدراك على ما أبعد عبد الحق الإشبيلي فيه العزو، وسماه «باب ذكر أحاديث، أبعد النُّجعة[1] في إيرادها، ومتناولها أقرب وأشهر، وقال ابن القطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أنُّه - يعني عبد الحق الإشبيلي في كتاب الأحكام - لو كان يذكر الأحاديث موصَّلة منه

(١) أبعد النُّجعة: النُّجعة بضم النُّون المكان الذي يذهب إليه لجلب الماء والكلأ، فقولهم: «فلان أبعد النُّجْعَة» أي كأنه ضلَّ عن الطريق، ولم يذهب إلى الطَّريق الصَّحيح لجلب الماء والكلأ، وهذا المثل يضرب لمن أراد شيئًا ولم يصبه. ينظر: العين للخليل (١/ ٢٣٣)، والمعجم الوسيط (٢/ ٩٠٤) مادة نجع.

بأسانيدها، لم يلزمه أن يُوردها إلا من حيثُ اتصلت له، كما قد يسوق ابن عبد البر من طريق قاسم، أو ابن أيمن، أو غيرهما ما هو عند البُخاري أو مُسلم مُوصلًا، فأما من اعتمد نسبة الأحاديث إلى مواضعها المشهورة كطريقته هو في كتابه هذا، فعليه الدرك في إيراده من موضع خامل إذا كان في أشهر منه، لا سيما مع ما صحَّ في الوُجود من أن هذه المُختصرات، أكثر من يلجأ إليها ويعتمد قراءتها، إنما هم من لا علم عنده بالحديث، وإن كان فيهم من يطلب أنواعا من العلم غيره؛ فإذا الأمر هكذا، فأول حاصل عند من يرى الحديث ها هنا منسوبًا إلى موضع، عدمه في غيره، والاحتياج فيه إلى من ذكره عنه، فيحصل من هذا مع أهل هذا الشَّأن في مثل ما يحصل فيه من ينسب مسألة من النَّحو إلى المهدوي، أو ابن النَّحاس، وهي في كتاب سيبويه»[1].

وتعقب ابن رُشيد السَّبتي القاضي عياضًا بعزوه حديثًا إلى مُسند ابن أبي شيبة مع وجوده في بعض كُتب السُّنن، فقال: «خرجه ابْن أبي شيبَة وَذَلِك إبعاد مِنْهُ للنُّجعة فقد خرَّجه أَيْضًا أَبُو دَاوُد والنَّسوي فِي سُنَنهمَا وَالتِّرْمِذِيّ فِي جَامعه كلهم من طَرِيق الْأَعْمَش، عَن عمارَة بن عُمَيْر، عَن أبي معمر، عَن أبي مَسْعُود، وَلَيْسَ فِيهِ ذكر سَماع عِنْد جَمِيعهم، وَإِنَّمَا نُنبه هُنَا مِنْهَا على مَا أغفله القَاضِي أَبُو الْفضل إكمالًا لما نقص من الْمُقدمَة فِي إكماله»[2].

وهذا الإمام البقاعي يتعقب العراقي في قوله: «وقد رواه البُخاري من طريق

---

(١) ينظر: «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان الفاسي (٢/ ٣٣٩).

(٢) ينظر: «السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المُحاكمة بين الإمامين في السَّند المعنعن» لابن رشيد (ص: ١٦٤).

القعنبي» ليس بجيِّد؛ فإن عادتهم أن يقولوا: من طريق فيمن بين المُخرِّج وبينه واسطة، فكان ينبغي أن يقول: «عن القعنبي»[1] مما يُنبئ بأنَّ التَّخريج له قواعد وأُسس من خالفها عِيب عليه صنيعه.

فالتَّخريج له صياغة علمية ويجب على الباحث فهم ومعرفة الصِّياغة العلميَّة للتَّخريج المتمثلة في أمور أبرزها، وأهمها:

كيفية جمع الطرق وتحديد المدار، وترتيب مصادر التَّخريج، وكذا ترتيب المتابعات التَّامة فالقاصرة، والمُقارنة بين ألفاظ المُتون[2] وهو ما يُعرف بوظائف المخرِّج.

---

(١) ينظر: «النُّكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي (١/ ٣٥١).

(٢) وقد استخدم الأئمة والباحثون مصطلحات في بيانهم لفروق المتن والاتفاق والاختلاف بطريقة مجملة، يختار منها الباحث ما يناسب النَّص الذي معه، ومن هذه المصطلحات:

١- «بلفظه»: يستعملها الباحث إذا كان النص الذي أمامه موافقًا للنص في المصدر الذي يعزو إليه بنسبة ٩٥٪ فما فوق.

٢- «بنحوه»: إذا كان الاختلاف بين النَّص يسيرًا بنسبة ٨٠٪.

٣- «بمعناه»: إذا كان الاختلاف بين النَّصين واسعًا، واتفقا في المعنى مع ملاحظة أن كثيرًا من الأئمة يعبر بإحدى الكلمتين «بنحوه، بمعناه» في مقام الأخرى، ولكن الباحثين في الوقت الحاضر مالوا إلى التَّدقيق، ففرقوا بينهما، مع أنَّ في التفريق بينهما عند التطبيق الذي صعوبة قد تواجه الباحث، والأمر في ذلك واسع ويعبر بهذه اللفظة إذا كان الاختلاف بين النَّصين بنسبة ٦٠٪.

٤- «مختصرًا»: إذا كان النص في المصدر الذي يعزو إليه فيه اختصار وحذف بالنسبة للنص الذي أمام الباحث.

٥- «مطولًا»: إذا كان النَّص في المصدر الذي يعزو إليه فيه طول في السِّياق بالنِّسبة للنَّص الذي أمام الباحث.

والقواعد والطُّرق التي يتوصل بها إلى معرفة مكان الحديث هي طرق التَّخريج المعروفة:

(١) الرَّاوي الأعلى (الصَّحابي): وسُميت بذلك لأنَّ التَّخريج من خلالها لا بد فيه من معرفة الرَّاوي الأعلى للحديث، والرَّاوي الأعلى قد يكون صحابيا إذا كان الحديث مُتصل الإسناد، وقد يكون تابعيًّا إذا كان الحديث مُرسلًا، والمُؤلفون على هذه الطَّريقة رتبوا الأحاديث على الرَّاوي الأعلى فوضعوا

٦- «في أثناء حديث»: إذا كان النَّص الذي أمام الباحث موجودًا في المصدر الذي يعزو إليه في ضمن حديث مطول.

ويحتاج الباحث إلى دقة في استعمال هذا المصطلح، قد يشتبه عليه بمصطلح: مختصرًا، مع أن بينهما فرق، فالاختصار معناه أنَّ الحديث واحد ووقع اختصار وحذف في السِّياق، وأما الآخر فالحديث مختلف، وقد لا يكون له علاقة لباقية للنَّص الذي يخرجه الباحث.

٧- «في أوله أو في آخره زيادة أو قصة»: إذا كان الحديث بهذه الصفة في المصدر الذي يعزو إليه الباحث.

٨- «مفرَّقًا»: إذا كان النَّص الذي أمام الباحث موجودًا في المصدر الذي يعزو إليه في أماكن مُتفرقة في الكتاب، في كل مكان جزء من الحديث وفي مجموعها النَّص كله.

٩- «ملفقًا»: إذا كان النَّص الذي أمام الباحث موجودًا في المصدر الذي يعزو إليه وكنه في عدة أحاديث، وذلك مثلًا إذا كان النَّص حديثًا فبعضه عن أبي هريرة، وبعضه عن عائشة، وبعضه عن جابر، وقد يكون الجميع عن صحابي واحد وهي أحاديث متفرقة.

وفي كثير من الأحيان يجمع الباحث بين مُصطلحين عند الحاجة إلى هذا، فيقول مثلًا: أخرجه أحمد... مختصرًا في أثناء حديث، أو بلفظه وفي آخره قصة أو بمعناه مطولًا.

١٠- «انفرد به»: وهذه صيغة لا ينبغي للباحث أن يستعملها إلا إذا أحاط بالسُّنة حفظًا وجمعًا كأمراء المؤمنين في الحديث كالبخاري وأضرابه؛ لذا يكون من الألفاظ المناسبة لصياغة التَّفرد أن يقول الباحث: لم أجده أو لم أقف عليه لغير فلان أو لغير المصنف.

تحت كل صحابي أحاديثه، وكذلك التَّابعي، والكُتب التي تخدم هذه الطَّريقة كُتب المسانيد كمسند أحمد بن حنبل، والطيالسي، وأبي يعلى،والمعاجم كمعاجم الطَّبراني الثلاثة، والأطراف[1] كتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي.

(٢) مطلع الحديث: هو عبارة عن أول الكلام في الحديث، وسميت بذلك؛ لأنها تعتمد على معرفة اللفظة الأولى من متن الحديث، مثل حديث: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...**»، وسميت بذلك: لأنها تعتمد على معرفة اللفظة الأولى من متن الحديث.

(٣) لفظة بارزة من متن الحديث: والمقصود بالكلمة البارزة: هي الكلمة التي لا يكثر تكرارها في الأحاديث وفي الكلام، وتكون معلمًا واضحًا في ألفاظ الحديث[2]، ويعتمد التَّخريج بهذه الطَّريقة على أخذ لفظة بارزة من ألفاظ

---

(١) الأطراف لغة: جمع طرف، ومعناه النَّاحية والطَّائفة من الشَّيء، والمعنى الثَّاني هو المقصود، حيث أطلقت الأطراف على كِتابة جُزء من الحديث، أو طَرف منه يدل على بَقيته.

وفي الاصطلاح: ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده، إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التَّقييد بكُتب مخصوصة.

وكتب الأطراف: هي الكتب التي تجمع أحاديث كتاب، أو أكثر، مع ترتيبها على مسانيد الصحابة، ثم تذكر طرفا من متن الحديث يشير إلى بقية الحديث هي نوع من المصنَّفات الحديثيّة يَذكر فيها أهلها حديث الصَّحابي مُفردًا كأهل المسانيد إلا أنهم لا يذكرون من الحديث إلا طرفًا منه يدل على بقيته، ثم يجمعوا أسانيد ذلك الحديث ويذكرونها إما على سبيل الاستيعاب، وإما مُقيَّدًا بكتاب أو بكُتب مَخصوصة. ينظر: «تدريب الرَّاوي» للسيوطي (٢/ ٦٠٠). دار طيبة.

(٢) ينظر مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث د. حاتم العوني (ص: ١١٤).

الحديث على أن تكون من الأسماء والأفعال، والمؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة فكلما كانت الكلمة غريبة كان التَّخريج سهلًا.

(٤) موضوع الحديث: نلجأ لهذه الطَّريقة بعد إمعان النَّظر في معرفة موضوع الحديث فهو أساس في التخريج بهذه الطريقة، وقد يكون ظاهرًا فله موضوع محدد، وقد يكون غير ظاهر وهو ما يستنبط من متن الحديث[1]، وقد يكون متعدد الموضوعات فقد يكون الحديث في كتاب الإيمان، والصَّلاة، وهكذا.

(٥) صفة في الحديث: نلجأ لهذه الطَّريقة بعد إمعان النَّظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكون في متن الحديث أو سنده، ثم البحث عن مخرج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصِّفة في المصنفات التي أُفردت لجمع الأحاديث التي فيها تلك الصِّفة في المتن أو السَّند، **وقد تكون تلك الصِّفة عائدة إلى:**

١- المتن فقط. ٢- أو السَّند فقط. ٣- أو إليهما معًا.

(٦) برامج الحاسوب كبرنامج موسوعة الكتب التِّسعة لشركة حرف لتقنية

---

(١) ينظر صنيع البخاري في حديث رقم (٣٠٧٢) من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، أَخَذَ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالفَارِسِيَّةِ: «كِخْ كِخْ، أَمَا تَعْرِفُ أَنَّا لاَ نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ» حيث وضعه في كتاب الجهاد! وعند النظر ما العلاقة بين هذا الحديث وكتاب الجهاد؟ لقد وضع الإمام البُخاري هذا الحديث في كتاب الجهاد على طريقته في الاستنباط، والمناسبة بينه وبين حديث الباب ما قال الداودي: «كخ وهي كلمة مُعَرَّبة، ولهذا أدخلها البخاري في هذا الباب، ومقصوده من إدراج هذا الباب في الجهاد: أنَّ الكلام بالفارسية يحتاج إليه المسلمون مع رسل العجم. ينظر: «مصابيح الجامع» للدماميني (٦/ ٣٩٨)

المعلومات، وبرنامج جامع السُّنة والموسوم ب«برنامج خادم الحرمين الشَّريفين»[1] من إصدرات شركة حرف لتقنية المعلومات أيضًا، وبرنامج «جوامع الكلم» إصدار شركة أفق، وغيرهم من موسوعات الحاسوب

وأما بيان ضوابط صياغته وهي ما يعرف بوظائف المخرج، وهي خطوات صياغة التَّخريج صِياغة علميِّة وفق قواعد أهل الفن.

ولمعرفة طرق التخريج الخمسة[2]، يوجد مُؤلفات كثيرة أشهرها كتاب شيخنا الأستاذ الدُّكتور / عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي والموسوم بـ «طرق تخريج الحديث النَّبوي».

وأما قواعد التَّخريج للإسناد والمتن فإنها مبثوثة في كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ المزيّ، وكتاب: «نصب الرَّاية في تخريج أحاديث الهداية» للإمام الزَّيلعي، وكتاب «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي[3]، وكتاب: «التَّخليص الحبير»، و«موافقة الخُبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر»، و«نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» ثلاثتهم لابن حجر.

---

(١) وقد شاركت في العمل في هذه الموسوعة أثناء عملي في شركة حرف لتقنية المعلومات.

(٢) أعني تخريج الحديث عن طريق مطلع الحديث، أو عن طريق لفظة بارزة، أو عن طريق الراوي الأعلى، أو عن طريق موضوع الحديث، أو عن طريق صفة في الحديث.

(٣) يُعدُّ كتاب «التَّنقيح» دراسة عملية لقواعد الحُكم على الأحاديث، وهو مع كتاب «نصب الرَّاية» للزيلعي، و«التَّلخيص الحبير» لابن حجر من أهم كتب التَّخريج التي تُساعد طالب العلم على تعلم طريقة الحكم على الأحاديث ودراسة الأسانيد عمليا. ينظر: مقدِّمة الشيخ عبد الله السعد لكتاب التَّنقيح لابن عبد الهادي (ص: ٦).

ويحاول الباحث من خلال قراءة هذه الكُتب أن يُوازن بين ما عرفه من كُتب المُصطلح وما يقرؤه في كُتب التَّخريج؛ ليرى نظريًا طريقة التَّطبيق العمليّ لقواعد عُلوم الحديث، وطريقة إطلاقاتهم للمُصطلحات ومواضع استخدامها، وتطبيقاتها العملية.

وأما الكُتب المُعاصرة في التَّخريج، فمنها:

(١) «حصول التَّفريج بأصول التَّخريج» للشَّيخ أحمد بن الصِّديق الغماريّ (ت ١٣٨٠هـ).

ويعتبر الشَّيخ الغماري أول من صنَّف في علم التَّخريج، وكتابه مُختصر جدًّا، وقد اقتصر فيه على معاني التَّخريج وفوائده، ونشأته، وأبرز المصنَّفات فيه إلى القرن الرَّابع عشر، وأبرز الكتب التي يُستعان بها على التَّخريج ككتب الأطراف فقط.

(٢) أصول التَّخريج ودراسة الأسانيد للدُّكتور محمود الطحان، ذكر فيه طرق التَّخريج الخمس المعروفة.

(٣) طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ لشيخنا فضيلة الأستاذ الدُّكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي ذكر فيه أيضًا طُرق التَّخريج الخمس، وله كُتيب آخر في طريقة التَّخريج بالحاسوب.

(٤) كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور عبد الموجود عبد اللطيف.

(٥) «التَّأصيل لأصول التَّخريج وقواعد الجرح والتَّعديل» للدُّكتور بكر بن عبد الله أبو زيد.

(٦) الواضح في فن التَّخريج ودراسة الأسانيد»، وهو من تأليف مجموعة من المؤلفين ومن إصدارات جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث بالأردن.

(٧) كيف ندرس علم تخريج الحديث؟ لفضيلة الدُّكتور حمزة المليباري، والدُّكتور سلطان العكايلة.

وبعدها يبدأ الباحث الشِّق العمليّ بنفسه بالتَّخريج ودراسة الأسانيد والحكم عليها ثم يعرض على شيخه أو أستاذه؛ ليبين له ما أصاب به وما أخطأ فيه حتى يكون على بينة من أمره[1]، والتَّخريج ودراسة الأسانيد والحكم على المرويات بما يليق بحالها قبولًا أو ردًّا يجعل الباحث يطبِّق القواعد.

وهذا الإمام البقاعي يتعقب العراقي في قوله: «وقد رواه البخاري من طريق القعنبي» ليس بجيِّد، فإنَّ عادتهم أن يقولوا: من طريق فيمن بين المُخرج وبينه واسطة، فكان ينبغي أن يقول (عن القعنبي)[2]. مما يُنبئ بأن التَّخريج له قواعد وأُسس من خالفها عِيب عليه صنيعه.

فهناك علاقة بين التَّخريج ودراسة الأسانيد والمصطلح؛ فالتخريج: هو عزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية، ودراسة الأسانيد: التحقق من توفر شروط

---

(١) أعني تخريج الحديث عن طريق مطلع الحديث، أو عن طريق لفظة بارزة، أو عن طريق الرَّاوي الأعلى، أو عن طريق موضوع الحديث، أو عن طريق صفة في الحديث.

(٢) ينظر: «النُّكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي (١/ ٣٥١).

الحديث المقبول، وهذان علمان مستقلان وبينهما روابط وثيقة؛ فالتَّخريج وسيلة إلى دراسة الأسانيد.

ولا يستطيع الباحث دراسة الحديث ومعرفة درجته إلا بعد الوقوف على إسناده والنَّظر في أحوال رواته جرحًا وتعديلًا، ولا يستطيع الوقوف على الإسناد إلا بواسطة التَّخريج.

فالخلاصة: أنَّ الأساس والغاية هو دراسة الأسانيد، والتَّخريج وسيلة لدراسة الأسانيد ومعرفة درجة الحديث.

ويأتي علم المصطلح وهو يُمثِّل الجانب النَّظري والتَّقعيدي لعلم دراسة الأسانيد؛ فمن درس المصطلح وقواعده وفهمه وضبطه، فقد فهم وعرف دراسة الأسانيد نظريا، ويبقى الجانب التَّطبيقيّ؛ لأنَّ علم دراسة الأسانيد قائم على دراسة شُروط الحديث الصَّحيح الخمسة.

ويتفاوت المختصون في هذا الفن في طريقة التَّخريج نتيجة اختلاف المدارس والمناهج، وكذا اختلاف الغرض الباعث على التَّخريج، ويمكن إجمال أنواع التخريج في ثلاثة، هي: التخريج الموسع: وهو عبارة عن الاستقصاء في العزو إلى المصادر الأصلية، واستيعاب طرق الحديث، وبيان العلل واختلاف الإسناد، والمقارنة بين ألفاظ المُتون، ونقل أحكام النُّقاد على الحديث، والاستقصاء في تتبع الشَّواهد والمُتابعات اللازمة لتقوية الحديث أو دفع غرابته، وله دواعٍ منها الكشف عن العلل والتَّفتيش عنها، وتقوية الحديث ودفع العلل عنه.

وأما التَّخريج المتوسط: فيقتصر المخرج على العزو إلى المصادر المشهورة

كالكتب التِّسعة، مع إبراز مدار[1] الحديث ومن فوقه، وحكاية الأقوال المعتبرة في بيان درجته،والمُقارنة بين المتون، وبيان الشَّواهد اللازمة لتقوية الحديث.

والتَّخريج المُختصر ويكتفى فيه بالعزو إلى مصدرين أو ثلاثة مع بيان الصَّحابيّ.



(١) المدار هو: الرَّاوي الأدنى الذي تلتقي عنده طرق الحديث، أو تفترق عنده الطرق، بحيث إذا نظرت إليه من جهة الإسناد الدنيا كان ملتقى الطرق، وإذا نظرت إليه من جهة الإسناد العُليا كان مُفترق الطُّرق.
أو هو: أن يشترك في الرِّواية عن الرَّاوي اثنان فأكثر إن اتفقوا فمُتابعات وإن اختلفوا فخلاف على الرَّاوي. مُستفاد من مُحاضرات شيخنا الأستاذ الدُّكتور أحمد مَعْبد عبد الكريم، وينظر: الطُّرق العلميّة في تخريج الأحاديث النَّبوية للدُّكتور عبد العزيز اللحيدان (ص: ٨٠).

صور التَّخريج

التَّخريج لا يخرج عن صور ثلاثة:

(١) أن يذكر الحديث إسنادًا ومتنًا فلا سبيل أمام الباحث لتخريج الحديث إلا بطريقة المُتابعات التامة فالقاصرة.

وترتيب الطُّرق حسب المتابعات يختص بالتَّخريج الموسع وما قاربه، ويستعمل في الدِّراسات الأكاديمية، والبحوث المتخصصة في السُّنَّة.

١ - البدء بالمصدر الذي روى الحديث من طريق المؤلف نفسه إن وجد ثم المصدر الذي تابع المؤلف في الحديث إن وُجد ثم المصدر الذي رواه من طريق شيخ المصنف وهكذا

مثلا: إذا كان الحديث المراد تخريجه عند أبي داود في السُّنن عن القعنبي عن مالك ثم وجدناه في سائر الكتب السِّتة من طريق مالك وخرجه البيهقي في السُّنن الكبرى من طريق أبي داود فإننا نقدم البيهقي على البخاري ومسلم وسائر الستة...

متى يلزم إظهار المتابعات وترتيبها؟

١ - تقوية الحديث: فقد يكون في الإسناد راو ضعيف أو صدوق فهنا يلزم تتبع المتابعات وإبرازها في التَّخريج لهذا الرَّاوي ومن فوقه لأجل تقوية الحديث.

٢ - دفع التَّفرد عن الحديث إن كان فردًا فإنَّه يلزم على المخرج تتبع الطُّرق وإبراز المتابعات؛ لدفع التَّفرد.

٣- التَّصريح بالسَّماع في رواية المدلسين، وبيان المهمل والمبهم، وكشف التَّصحيف.

وهذا الأمر وهو تتبع الطُّرق والأوجه وترتيبها حسب المتابعات أشق شيء في عملية تخريج الحديث وهو الذي يتميز به العارف من غيره.

٤- معرفة السَّقط في الإسناد وهذه الفائدة في غاية الأهمية.

٥- الاختلاف في الحديث على الرَّاوي مما يحتاج فيه لمعرفة رواة الأوجه عن المدار، وكذا المتابعات للمدار ومن فوقه لأجل دراسة الاختلاف وبيان الرَّاجح من الأوجه، وهذا له أثر في الحكم.

تعريف المتابعة التامة: هي أن يُشارك الرَّاوي راويًا أخر في الرِّواية عن شيخ إلى مُنتهاه دون الصَّحابي في الإسناد والمتن معًا ولا يضر الاختلاف اليسير في المتن.

تعريف المتابعة القاصرة: هي أن يُشارك الرَّاوي راويا أخر في الرِّواية عن شيخ الشَّيخ أو من فوقه إلى الصَّحابي، وكلما ارتفع الإسناد درجة زاد قصور المتابعة، فيقال: مُتابعة قاصرة بدرجة أو بدرجتين.

(٢) أن يذكر متن الحديث مُقيدا بصحابي الحديث.

فالباحث عليه الالتزام بتخريج الحديث عن الصَّحابي المحدد ضمن النَّص المراد تخريجه أولا، وإذا لم يجده يقول لم أقف عليه من حديث الصَّحابي فلان، ولكنني وجدته من حديث صحابي آخر.

(٣) أن يذكر جُزءا من متن الحديث فقط.

فعليه أن ينظر إلى أقرب لفظ موافق لمتن الحديث المخرج، وإن لم يجد ينص على ذلك بعدم وجوده لهذا اللفظ المذكور ثم بعد ذلك يتدرج فقد يجد لفظ الحديث بنحوه، أو بمعناه، أو ببعض معناه وهكذا.

فإذا أراد الباحث التَّمرس بملكة التَّخريج فلا سبيل إلا بالتَّخريج العملي وعرضه على مُمارس مُتقن لهذا الفن يُوقفه على فنيات الصِّياغة، وترتيب المصادر ترتيبًا دقيقًا.

فنحن بحاجة لبذل جهد كبير في التَّمرس بصناعة التَّخريج وفهم دقائقه العملية، فهذا العلم دُرِّس لعقود طويلة بطريقة بسيطة جدًّا وهي كيف نصل إلى الحديث في المصدر وكان يُستعان بالفهارس أما الآن بعد ظهور البرامج الحاسوبية المُتقنة فنحن في حاجة إلى التَّدرب على كيفية الاستفادة من المصادر، وكيفية التَّعامل مع الطُّرق والخُروج بأفضل النَّتائج وأدقها.

فعلى الباحث الاستفادة من المُؤلفات المُنظرة لفن التَّخريج وأقربها كتاب «طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ» لشيخنا الأستاذ الدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا الكتاب وضع تصورًا سهل المنال للتعرف على طُرق التَّخريج الخمسة المشهورة، ثم الاستفادة من كُتب التَّخريج الأخرى ذكرتها في مُلحق في آخر الكتاب، ونُنبه طلاب العلم على أنَّ قواعد التَّخريج وكيفية مُراعاتها، وفنيات صياغة التَّخريج مبثوثة في تضاعيف كتابين مهمين وهما: «تحفة الأشراف بمعرف الأطراف» للإمام المزي، وكتاب «نصب الرَّاية في تخريج أحاديث الهداية» للإمام الزَّيلعي، وكتاب التنقيح لابن عبد الهادي،

ومُؤلفات الحافظ ابن حجر في التَّخريج ككتاب «موافقة الخُبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر»، وكتاب «التَّلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرَّافعي الكبير»، وكتاب «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» مع فتحه أعني «فتح الباري بشرح صحيح البخاري».



المبحث الثالث

علم دراسة الأسانيد

تعريف علم دراسة الأسانيد:

مُصطلح دراسة الأسانيد مركب من كلمتين هما دراسة وأسانيد، وقبل التَّعريف بهما جملة لا بد من التَّعريف بمفرديهما كل بمفرده

أما كلمة «دراسة» فمأخوذة من الفعل درس قال ابن فارس: الدال والرَّاء والسِّين أصل واحد يدل على خفاء وخفض وعفاء؛ فالدَّرس: الطَّريق الخفي. يقال: درس المنزل عفا... ومن الباب درست القرآن وغيره. وذلك أنَّ الدَّارس يتتبع ما كان قرأ، كالسَّالك للطَّريق يتتبعه[(١)]؛ فالدَّرس يعني تتبع الشَّيء والنَّظر فيه لفهمه وإظهار ما يخفى من أمره[(٢)].

وأما الأسانيد فجمع إسناد وسند والسَّند لغة: ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، وكل ما يستند إليه ويُعتمد على من حائط وغيره، وسمي سندًا لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم على المتن بالقبول أو الرَّد.

وعند أهل الحديث: هو الطَّريق الموصلة إلى المتن، أي سلسلة الرُّواة الموصلة إلى المتن.

وفي الاصطلاح: هي التَّحقق من توفر شُروط الحديث المقبول بتتبع السَّند،

---

(١) ينظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (٢/ ٢٦٨).

(٢) ينظر: موسوعة علوم الحديث الشريف طبعة المجلس الأعلى للشُّئون الإسلامية (ص: ٥٣٤).

والنَّظر في أحوال رجاله جرحًا وتعديلًا، وبيان ما في الإسناد من اتصال أو انقطاع أو تدليس أو شذوذ أو علة أو غير ذلك من أجل الحكم على الحديث بالقبول أو الرَّد.

شرح التَّعريف: إنَّ الحديث المقبول ينقسم إلى أربعة أقسام:

(١) الصَّحيح لذاته: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضَّابط عن مثله ضبطًا تامًّا إلى مُنتهاه ولا يكون شاذًّا ولا مُعللًا.

(٢) الصَّحيح لغيره: هو الحديث المروي بسند حسن إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه، وكذلك المروي بسند ضعيف إذا روي من طريق آخر صحيح.

(٣) الحسن لذاته: هو ما اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه عن التمام من غير شُذوذ ولا علة.

(٤) الحسن لغيره: هو الحديث الضَّعيف إذا تعددت طُرقه[1]، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه وإنما يكون سبب ضعفه يسيرًا كالانقطاع أو الجهالة.

---

(١) من قوانين النَّقد عند المحدِّثين أنَّ الخبر إذا تعددت طرقه كان أقرب إلى القبول من خبر الواحد المنفرد وفي هذا القانون يراعي المحدِّثون الطَّبيعة البشرية، وتقديم نتاج الجماعة على نتاج الفرد، فالخطأ وارد على البشر وتفرد إنسان بخبر من قرائن رده؛ لاحتمال خطئه، بينما توارد الجماعة على خبر يعد قرينة قبول له، وهذا القانون يتفق عليه عُقلاء البشر فضلًا عن المناهج النَّقدية التَّاريخية التي تعتني بجمع الشَّواهد، والوثائق التَّاريخية وتضم بعضها إلى بعض في الاستدلال، فهو مشترك فطري لا حاجة للاستدلال على فطريته. ينظر: المنهج النَّقدي عند المحدِّثين د. عبد الرحمن بن نويفع فالح السُّلمي (ص: ٦٨).

أما شروط الحديث المقبول:

هي شروط الحديث الصَّحيح نفسها، ويضاف لها وجود العاضد (أي: الشَّواهد والمتابعات) في الحديث الحسن لغيره فشروط الحديث المقبول:

(١) عدالة الرَّاوي. (٢) الضَّبط[1]. (٣) اتصال الإسناد.

(٤) سلامة الحديث من الشُّذوذ. (٥) سلامة الحديث من العلة.

(٦) وجود العاضد عند الحاجة.



---

(١) **الضَّبط لغة:** يدور المعنى اللغوي للضَّبط على الحفظ القوي الحازم ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي (١٠/ ٣٢١).

واصطلاحًا: نقل الرَّاوي للمروي كما تلقاه لفظًا أو معنى. ينظر: «خلاصة التَّأصيل لعلم الجرح والتَّعديل»، د حاتم العوني (ص: ١٥).

ينقسم الضَّبط إلى قسمين:

(أ) **ضبط الصَّدر:** وهو أن يُثبت الرَّاوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكَّن من استحضاره متى شاء. ينظر: «نزهة النَّظر» لابن حجر (ص: ٥٨).

(ب) **ضبط الكتاب:** وهو صيانة الرَّاوي لكتابه منذ سمعه فيه وصحَّحه إلى أن يُؤدي منه. «نزهة النَّظر» لابن حجر (ص: ٥٩) بتصرف.

كيف نُثبت الضَّبط عند الرُّواة؟

يتم ذلك من خلال عميلة شاقة تستلزم حفظًا واسعًا وفهمًا ثاقبًا وإدراكًا لعُلوم الحديث بجميع فُنونها وهي عملية سبر مرويات ذلك الرَّاوي استقراء مرويات الرَّاوي الواحد لمعرفة كونه مُكثرًا من الرِّواية أو مُقلًا أو متوسطًا، ومعرفة كونه ضابطًا لها، ومن طالع كُتب الرِّجال وخاصة كتب البُخاري كـ«التَّاريخ الكبير»، و«الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم، و«الضُّعفاء الكبير» للعُقيلي، و«الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي يرى قاعدة الاستقراء لمرويات الرَّاوي حيث لا =

= يحكمون على راو إلا بالاستناد إلى مروياته وتحديد نسبة ما أخطأ فيه مقارنة بغيره.

قال ابن عدي: «ولحبيب بن حسان غير ما ذكرت من الحديث، فأما أحاديثه ورواياته فقد سبرته ولا أرى به بأسًا».

وقال ابن حبان: «**قد سبرت أخبار** ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التَّخليط في رواية المتأخرين عنه موجودًا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرًا، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يُدلس عن أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به» ينظر: «المجروحين» لابن حبان (١/ ٧٦).

يقال: سَبَر الشيء سَبْرًا بمعنى: اعتبره، ونظر فيه، وقاس غَورَه واختبره ليعرف ما فيه، أو ما عنده، ومراد ابن حبان هنا داخل في تلك المعاني للسَّبر، وقد قرر في غير هذا الموضع: «أنه لا يجوز أن يحكم على مُسلم بالجرح، وأنه ليس بعدل، إلا بعد السَّبر بل الإنصاف عندي في أمره مجانبة ما روي عنه ممن ليس بمتقن في الرِّواية والاحتجاج بما رواه عنه الثِّقات على أنه له مدخلًا في العدالة في جملة المتقنين وهو ممن أستخير الله فيه»/ «المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٢٣) ترجمة عمران بن مسلم القصير..

ومعنى ذلك أنه يعتبر السَّبر هو الوسيلة الاصطلاحية لكشف حال الرَّاوي، وبالتالي حال حديثه، قبولًا أو ردًا.ولا بد من التَّنبه إلى أنَّ تلك الوسيلة لا يتأهل لها إلا الأئمة النُّقاد في كل عصر، كالبُخاري وأحمد وابن معين، وابن حبان كما تراه هنا وغيرهم.

والذي يَلحَظُه مَن يُطالع تُراثهم العظيم الذي ننهل جميعًا منه أنَّ الثِّقة المتبادلة بينهم كانت تجعل بعضهم يعتمد على سبر الآخر، فيأخذ بما انتهى إليه في حال الرَّاوي، ما لم يظهر له خلافه، ولذا نجد أن ابن حبان في كتابه «المجروحين» مثلًا، ينبه على قيامه بنفسه بسبر مرويات الشخص عندما يرى غيره من العلماء قد اختلفوا فيه جرحًا وتعديلًا سواء من ناحية العدالة أو الضَّبط، وقد ظهر هذا في ترجمته لابن لهيعة، حيث بدأ بذكر بعض الآراء المختلفة فيه، ثم قرر أنه قام بعملية السَّبر لمروياته، بمعنى أنه نظر في أحاديثه التي وقف عليها ليعرف ما فيها من خطأ وصواب، فاعتبرها بالمُقارنة برواية الثِّقات لنفس الأحاديث، فظهر له ما قرره في بقية كلامه=

= السَّابق، والإمام أحمد أيضًا فعل نحوًا من هذا بمرويات ابن لهيعة.

قياس ضبط الرَّاوي: وتعرف درجة ضبط الرَّاوي بطريق من طريقين:

أولًا: المقارنة بين المرويات.

ولا يتم هذا إلا بالمقارنة بين مرويات الرَّاوي الذي نريد معرفة درجة ضبطه ومرويات الأئمة الحفاظ المتقنين الذين جزم العُلماء بتمام ضبطهم كالثوري، وشعبة، والأعمش، وغيرهم، **وتكون النتيجة كالآتي:**

(أ) إن وجدنا أنَّ مرويات الرَّاوي الذي نريد معرفة درجة ضبطه توافق مرويات الأئمة دائمًا ولو من حيث المعنى وإن خالفهم فالمخالفة نادرة، كأن تكون نسبة الموافقة في ٩٥٪ فما فوق، ونسبة المخالفة لا تتجاوز ٥٪ فهذا الرَّاوي تام الضَّبط وحديثه صحيح لذاته.

(ب) إن وجدنا مرويات الرَّاوي الذي نريد معرفة درجة ضبطه تخالف مرويات الأئمة إلا أنَّ مُوافقته لهم أكثر من مخالفتهم كأن يوافق في ٨٥٪ ويُخالف في ٢٠٪ فهذا الرَّاوي خفَّ ضبطه عن التَّمام وحديثه حسن لذاته إلا إذا تُوبع فإن تُوبع ارتقى من الحسن لذاته إلى الصَّحيح لغيره.

(ج) إن وجدنا مرويات الرَّاوي الذي نريد معرفة درجة ضبطه تُخالف مرويات الأئمة إلا أن مخالفته أكثر من موافقتهم كأن يُخالف في ٦٠٪ ويُوافق في ٤٠٪ فهو سيئ الحفظ وحديثه ضعيف إلا إذا تُوبع فيرتقي بحسب المتابع من الضَّعيف إلى الحسن لغيره أو إلى الصَّحيح لغيره.

قال يحيى بن معين: قَالَ لي إِسْمَاعِيْل بن عُلَيَّة يَوْمًا: كَيْفَ حَدِيْثي ؟ قَالَ: قُلْتُ: أنت مستقيم الْحَدِيْث.قَالَ: فَقَالَ لي: وكَيْفَ عَلِمْتُم ذاك ؟ قُلْتُ لَهُ: عارضنا بِهَا أَحَادِيْث الْنَّاس، فرأيناها مستقيمة. قَالَ: فَقَالَ: الحمد لله، فلم يزل يَقُولُ: الحمد لله، ويحمد ربه، حَتَّى دخل دار بِشْر بن مَعْرُوف، أَوْ قَالَ: دار أَبِي الْبَخْتَرِيّ، وأنا معه.

وقال ابن الصَّلاح: «يُعرف كون الرَّاوي ضابطًا، بأن نعتبر رواياته بروايات الثِّقات المعروفين بالضَّبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته مُوافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو مُوافقة لها في الأغلب والمُخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المُخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه». =

= ثانيا: الاختبار: يعرف ضبط الرَّاوي بالاختبار وله صور منها:

(أ) أن يأتي إليه أحد أئمة الجرح والتَّعديل، فيسأله عن بعض الأحاديث، فيحدثه بها على وجه ما، ثم يأتي إليه بعد زمن، فيسأله عن الأحاديث نفسها، فإن أتى بها كما سمعها منه في المرة الأولى؛ علم أن الرجل ضابط لحديثه، ومتقن له، أما إذا خَلَّط فيها، وقَدَّم وأَخَّر؛ عَرَفَ أنه ليس كذلك، وتكلم فيه على قدر خطئه ونوعه، فإن كانت هذه الأخطاء يسيرة عددا ونوعا؛ احتملوها له إذا كان مكثرا، وإلا طُعِن فيه.

ومسألة كثرة الخطأ وقلته مسألة نسبية، ترجع إلى كثرة حديث الراوي وقلته، فمن كان مكثرًا من أحاديثه الصحيحة، وأخطأ في أحاديث قليلة؛ احْتُمِل له ذلك الخطأ، كمن كان عنده عشرة آلاف حديث - مثلًا - وأخطأ في عشرين حديثًا منها، وهذا بخلاف من لم يكن عنده إلا حديث واحد - مثلا - وأخطأ فيه، فمثل هذا يكون متروكا، أو كمن عنده عشرة أحاديث، وأخطأ في خمسة منها؛ فهذا يطعن فيه مع أنَّ الخطأ في عشرين حديثًا،أو خمسين حديثًا، لا يضر من كان مكثرًا، واسع العلم والحصيلة.

إلا أن النَّظر لا يقتصر على مسألة القلة والكثرة فقط، بل يُراعَى في ذلك أيضًا نوع الخطأ: فقد يكون الخطأ قليلًا، إلا أنه فاحش، فيذهب بحديث الراوي، كما جاء عن الدارقطني أنه قال في الربيع بن يحيى بن مقسم: حَدَّث عن الثَّوري عن ابن المنكدر عن جابر، قال: جَمَع النبي صَلَّالَلَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ بين الصلاتين، ثم قال: وهذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولاجمل، وهذا يُسقط مائة ألف حديث»، وقال أبو حاتم في «العلل»: «هذا باطل عن الثوري.

(ب) وهناك صورة أخرى لاختبار الرُّواة لمعرفة ضبطهم، وهي أن يُدْخِل الإمام منهم في حديث الرَّاوي ما ليس منه، ثم يقرأ عليه ذلك كله، مُوهمًا أن الجميع حديثه، فإن أقره وقبله، مع ما أُدخل فيه؛ طعن في ضبطه، وإن ميز حديثه من غيره؛ علم أن الرجل ضابط، ومثال ذلك: أَحْمَد بْن منصور الرمادي، يقول: خرجت مع أَحْمَد بْن حنبل، ويحيى بْن معين إلى عبد الرَّزَّاق، خادما لهما، فلما عدنا إلى الكوفة، قَالَ يحيى بْن معين لأحمد بْن حنبل: أريد أختبر أبا نعيم، فقال له أَحْمَد بْن حنبل: لا تريد، الرجل ثقة، فقال يحيى بْن معين: لا بد لي، فأخذ ورقة، فكتب فيها ثلاثين حديثا =

= من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثا ليس من حديثه، ثم جاءوا إلى أبي نعيم، فدقوا عليه الباب، فخرج، فجلس على دكان طين حذاء بابه، وأخذ أحمد بن حنبل فأجلسه عَنْ يمينه، وأخذ يحيى بْن معين فأجلسه عَنْ يساره، ثم جلست أسفل الدكان، فأخرج يحيى بْن معين الطبق، فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نعيم ساكت، ثم قرأ الحادي عشر، فقال له أَبُو نعيم: ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني، وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال أَبُو نعيم: ليس من حديثي، فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث، وقرأ الحديث الثالث، فتغير أَبُو نعيم، وانقلبت عيناه، ثم أقبل على يحيى بْن معين، فقال له: أما هذا، وذراع أَحْمَد في يده، فأورع من أن يعمل مثل هذا، وأما هذا يريدني، فأقل من أن يفعل مثل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفس يحيى بْن معين، فرمى به من الدكان، وقام فدخل داره، فقال أَحْمَد ليحيى: ألم أمنعك من الرجل، وأقل لك: إنه ثبت، قَالَ: وَاللَّه لرفسته إلي أحب إلي من سفري.

(جـ) ومن صور الاختبار – أيضًا – أن يلقن الإمام منهم الراوي بقصد اختباره شيئا في السند أو في المتن، لينظر هل سيعرف ويميز؛ فيرد ما لُقِّنَه، أو لا يميز؛ فيقبل ما أُدخل عليه،فإن ميز؛ فهو ضابط، وإلا فغير ضابط.

ومن قبول التَّلقين: أن يسأل الإمامُ أحدَ الرواة عن مجموعة من الأحاديث، أي هل حدثك فلان بكذا وكذا، وليس ذلك من حديثه، فإن أجابه بنعَم؛ عَرف ضعفه وغفلته، ويُعبِّر علماء الجرح والتعديل عن الرَّاوي الضعيف في مثل ذلك بقولهم: «فلان يُجيب عن كل ما يُسْأل عنه» والله أعلم.

(د) إغراب إمام من الأئمة على الرَّاوي بالحديث، فيقلب سنده، أو متنه، أو يركب سند حديث على متن حديث آخر، أو العكس؛ ليعرف ضبط الرَّاوي من عدمه أو قلته، ويحكم عليه بما يستحق حسب حِذْقه، وفطنته، وضبطه، أو غفلته، وعدم فهمه، وهذا يفعله الشيوخ مع تلاميذهم لمعرفة نباهتهم وتيقظهم، والعكس، كما جرى من حماد بن سلمة مع ثابت البناني.

أهمية الإسنادِ وبيان أنه خصِيصة لهذه الأمة:

لقد أكرم الله تعالى هذه الأمة الإسلامية المحمدية بخصائص كثيرة ومزايا وفيرة منها ما يتعلق بذات الشَّريعة المطهرة، وألوان العبادات والمعاملات والطَّاعات، ومنها ما يتعلق بخدمة الشَّريعة ونقلها وتبليغها وتدوينها وضبطها وحفظها، ومن أهم هذه الخصائص للأمة المحمدية خصيصة الإسناد في تبليغ الشَّريعة المطهرة من السَّلف إلى الخلف فقد كان الإسناد الشَّرط الأول في كل علم منقول حتى في الكلمة الواحدة، وتفوقوا في تعلُّمه وتعليمه، وعدَّ تعليم هذا العلم وطلبه وتحصيله من مفاخر الحضارة الإسلامية.

ولقد عرف أئمة الحديث الأوائل فضل الإسناد فحرصوا عليه ورحلوا من أجله، واعتبروه جزءًا من الدِّين؛ ولذا قال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدِّين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل: عمن بَقِي»[1].

قال أبو حاتم الرَّازي: «لم يكن في أُمة من الأمم منذ خلق اللهُ آدمَ أُمناءُ يحفظون آثار الرُّسلِ إلا في هذه الأمة» فقال: له رجل: يا أبا حاتم ربما رووا حديثًا لا أصل له ولا يصح؟ فقال: علماؤهم يعرفون الصَّحيح من السَّقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها»[2].

فالإسناد في أصله خصيصة فاضلة لهذه الأمة ليست لغيرها من الأمم، قال محمد بن حاتم بن المظفر: «إنَّ الله أكرم هذه الأمة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد،

---

(١) ينظر: مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٥).

(٢) ينظر: «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص: ٤٣).

وليس لأحد من الأمم كلِّها، قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هو صُحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التَّوراة والإنجيل مما جاء به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثِّقات. وهذه الأمة إنما تنصُّ الحديث من الثِّقة المعروف في زمانه المشهور بالصِّدق والأمانة عن مثله، حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشدَّ البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا أكثر حتى يهذبوه من الغلط والزَّلل، ويضبطوا حروفه، ويعدوه عدًّا، فهذا من أعظم نعم الله على هذه الأمة، نستوزع الله شكر هذه النِّعمة... فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده. وهذا علي بن عبد الله المديني، وهو إمام الحديث في عصره، لا يروى عنه حرف في تقوية أبيه بل يروى عنه ضد ذلك. فالحمد لله على ما وفقنا»[1].

وعن إسحاق بن راهويه أنه قال: «كان عبد الله بن طاهر إذا سألني عن الحديث فذكرته بلا إسناد سألني عن إسناده ويقول رواية الحديث بلا إسناد من عمل الزَّمني فإنَّ إسناد الحديث كرامة من الله ﷻ لأمة مُحمَّد ﷺ»[2].

وقال ابن حبان: «ولو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطَّائفة له لظهر في هذه الأمة من تبديل الدِّين ما ظهر في سائر الأمم، وذاك أنه لم تكن أمة لنبي قط حفظت عليه الدِّين عن التَّبديل ما حفظت هذه الأمة، حتى لا يتهيأ أن يزداد في سنة من

---

(١) ينظر: «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص: ٤٠)، «فتح المغيث» للسَّخاوي (٣/ ٣٣٠).

(٢) ينظر: «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص: ٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٣١).

سنن رسول الله ﷺ ألف ولا واو، كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن لحفظ هذه الطائفة السُّنن على المسلمين، وكثرة عنايتهم بأمر الدِّين، ولولاهم لقال من شاء بما شاء»[١].

وقال ابن حزم: «نقل الثِّقة عن الثِّقة يبلغ به النَّبي مع الاتصال خص به المسلمين دون سائر الملل...»[٢].

وفضيلة تعلُّم هذا العلم خُصَّت بالتَّصنيف والتَّأليف في أكثرَ من كتاب، وأشهرها: شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، فضلًا عما ذكر من ذلك عرضًا في كُتب عُلوم الحديث، وآداب المتعلمين، وكتب التَّراجم؛ مما يقطع جميعه بفضل تعلمه والتزام تحصيله وتحمله على مر الزَّمان والأحيان، ويقول العلَّامة السَّيد عبد الحيّ الكتَّاني في معرض حديثه عن عِظم محفوظ عُلماء الحديث وسعة تآليفهم: «فهذه أمورٌ لا يفقهها كل الفقه إلا من ذاقها ذوقًا جيِّدًا وعرف دواخل الفنَّ، وحقَّق كيف قصر خدَّام السُّنَّة عُمرهم على تقييد شواردها، والتَّفكُّر في مُتشابهها، والجمع بين مُتعارضها، وكيف امتزج أهلُ هذا الشَّأن بالسُّنَّة امتزاج اللحم بالعظم، فإذا ناموا ناموا وهم فيها يُفكِّرون، وإذا استيقظوا اشتغلوا بها في حال فقرهم وسعتهم، وسفرهم وحضرهم، ومرضهم وصحتهم، ومن صغرهم إلى كبرهم، فمن ذاق وجرَّب عرف وصدَّق، ومن استمرر ما يستحليه هؤلاء قاسهم عليه، ومن جعل النَّاس سواءً ليس لحُمقه دواء»[٣].

---

(١) ينظر: «المجروحين» لابن حبان (١/ ١٠١-١٠٢).

(٢) ينظر: «الفصل في الأهواء والملل والنِّحل» لأبي محمد بن حزم (٢/ ٦٨ وما بعدها).

(٣) ينظر: «فهرس الفهارس والأثبات» للسَّيد عبد الحي الكتَّاني (٢/ ١٠١٢-١٠١٣).

وقال الأستاذ أحمد أمين عن علم تراجم الرِّجال: «وقد عني به المسلمون قديمًا عناية غريبة فاقت غيرهم من الأمم في عصورهم، فما إن يظهر أحد بالعلم والمعرفة ولو برواية حديث واحد أو خبر واحد إلا يهجم عليه العُلماء ويرحلون إليه ويأخذون عنه، ويعد العالم ظفرا كبيرًا أن يعثر على رجل أو امرأة من هؤلاء لم يصل إليه غيره، فيقيد عنه ما أخذ ويروي ما سمع، وما إن يموت هذا المروي عنه الحديث أو الخبر أو من اشتهر بعلم أو معرفة، حتى يتسابق المؤرخون إلى تدوين أصله ونسبه، والبلاد التي تنقل فيها، والشُّيوخ الذين أخذ عنهم، والأحداث التي عرضت له في حياته، وتاريخ وفاته وغير ذلك...»[(١)].

الرَّد على مقولة عدم الحاجة إلى الأسانيد في زماننا هذا:

في سياق الذَّم الشَّديد من بعض الباحث لعلم الحديث وخاصة علم الإسناد والقول بأنه ليس له منهج علمي ولا شروط العلم، وهذه النَّظرة السَّاذجة منه تقفز على الحقائق البديهية لأهمية الإسناد، فمشكلتهم أنهم لا يتصورون أنَّ الواحد لو لم يلتزم بتوثيق أمور الدُّنيا وظل يرفض كل خبر جاءه مُسندًا؛ فإنَّ دنياه ستفسد بلا شك لأنه ما من خبر إلا وله مصدر، والمصدر هو إسناد الخبر كما أنه لا يتصور علم الوقائع للغائبين عنها إلا بطريق الرِّواية شفاهًا أو تحريرًا، ويمكن إدراكنا لأهمية الإسناد أنَّ هذا العلم من خصائص هذه الأمة التي خُصَّت بها دون سائر الأمم، فأهل الكتاب لا إسناد عندهم يَأْثُرونَ به المنقولات، وقد وضَّحَ هذا جليًّا الإمام النَّاقد أبو حاتم الرَّازي فقال: «لم يكن في أُمة من الأمم مُنذ خلق الله آدم أُمناء يحفظون آثار الرُّسل إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم ربما

---

(١) ينظر: «ضحى الإسلام» لأحمد أمين (٢/ ٣٥٢).

رووا حديثًا لا أصل له ولا يصح! فقال: علماؤهم يعرفون الصَّحيح من السَّقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها»[1].

وتبرز أهمية الإسناد في الأحاديث النَّبويَّة من خلال أمرين:

الأول: أهميته باعتبار دوره المنطقي:

يكتسب الإسناد دورًا مهمًّا في عملية نقل الأخبار من الناحية المنطقية؛ إذ لا يمكن لخبر أن يكون له الأهمية والفائدة إلا بعد تحقق وجود مصدر له، فالباحث نفسه إذا أراد أن يعرف خبرًا سيتوجه بالضرورة المنطقية إلى علم الإسناد الذي يظهر له من خلاله صدق الخبر من كذبه وقبوله من رده، وقد دلنا القرآن الكريم على هذا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[2].

ففي الآية الكريمة بيان لأهمية التَّبين والتَّثبت من خبر الفاسق ومن معرفة مصدر الخبر، وما تفتقت أذهان المحدِّثين في علم الإسناد ووضع الضَّوابط والمعايير لإحكامه إلا من فهمهم الدَّقيق لهذه الآية الكريمة، فإنَّ عمل المحدِّثين باعتبار الإسناد دليلًا على صحة الخبر يتفق في طبيعته مع المنهج القرآني، فالقرآن الكريم عَلَّقَ قبول الأخبار بمعرفة أحوال ناقليها من حيث عدالة هؤلاء النَّقلة، وضبطهم؛ للاطمئنان إلى صحة نقلهم، فأمرنا سبحانه وتعالى أن نتبين من خبر الفاسق، ونتثبت منه، ومفهوم الآية قبول خبر العدل، وعدم التَّوقف فيه، وإلا

---

(١) ينظر: «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص: ٤٣)، و«تاريخ دمشق»، لابن عساكر: (٣٨/ ٣٠)

(٢) [الحجرات: ٦].

لو كان الأمر عدم اعتبار حال النَّاقل للخبر ما كان لوصف ناقل الخبر بالفسق في الآية أي معنى.

فالأمر القرآني لنا بالتَّثبت من خبر الفاسق يدل دلالة ظاهرة على اعتبار الإسناد في قبول الأخبار؛ وذلك لأنَّ الله سبحانه وتعالى لم يأمرنا عند سماعنا للخبر أن ننظر في متنه أولًا، بل أمرنا بالنَّظر في حال ناقله، فإن كان راويه عدلًا قبلنا خبره، وإلا توقفنا في أمره حتى نتثبت صحته، ثم بعد ذلك تأتي قضية النَّظر في المتن، وحاله من حيث موافقته للمنقول، وعدم مباينته للمعقول.

ويُضاف إلى ما سبق القول بإنَّ منهج المحدِّثين يعتمد على الملاحظة المباشرة المنقولة بشهادات موثوقة وهو في هذه الحال لا يختلف كثيرًا عن المنهج التَّجريبي في القوة، فإن الباحث في العلم التَّجريبي إذا أجرى تجربة مخبرية ثم نقلها لغيره، فإن الآخر ليس له ملاحظة مباشرة، وهو يعتمد على ثقته بصاحب الملاحظة المباشرة، والواقع يشهد أنَّ المعارف التَّجريبية لا يجري التحقق منها مخبريا عند كل من بلغته لكنهم يكتفون في عامتها بالثقة بصاحب الملاحظة المباشرة والناقلين عنه، فإذا كان مبني كل العلوم على ذلك فلا غضاضة ولا ضعف في معارف المحدِّثين؛ خاصة وأنهم يجبرون ذلك أيضًا بمنهج نقدي يراعي الرِّوايات في الباب أي الملاحظات المباشرة التي لاحظها الآخرون من أقران الراوي الأول في نفس المعنى، والتي تحكم بمجموعها على روايته، والتي تمكنهم من الوصول في أحيان كثيرة إلى درجات اليقين بناء على منهجهم القوي المنضبط[1].

كما أنه لم يقل أحد من المحدِّثين أن إسناد قول للنَّبي ﷺ يعني الحكم

(١) ينظر: «المنهج النَّقدي عند المحدِّثين» د/ عبد الرحمن بن نويفع (ص: ٩٣) بتصرف يسير.

بصحته جزمًا، فَهُمْ يروون بالإسناد كل خبر، وهذه الأخبار منها الصَّحيح، والضَّعيف، بل والموضوع، لكن من ضرورة الاطمئنان على أنَّ المحدِّثين لديهم من الأدوات النَّقدية، والأمانة، والموضوعية ما يُؤهلهم للحكم على المرويات بما يليق بحالها قبولًا، أو ردًّا.

الثاني: أهميته باعتبار مقصوده وغايته:

علم الإسناد يسعى إلى غاية كُليَّة شريفة وهي حماية حديث رسول الله ﷺ من أن يلحقه التَّحريف والوضع وهذا مقصد عظيم؛ ولهذا تواردت النُّصوص عن النُّقاد بتأكيد أنَّ بقاء هذا الإسناد هو صمام أمان للحديث الشَّريف، فهو الدَّليل الذي يمكن به فرز الحديث المكذوب من غيره، ولأهمية الأسناد قال الحاكم: «فلولا الإسناد، وطلب هذه الطَّائفة له، وكثرة مُواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترًا»(١).

إنَّ علم دراسة الأسانيد من أهم علوم السُّنة النَّبوية؛ فبه يعرف الصَّحيح من الضَّعيف، والمحفوظ من المعلول، والقوي من السَّقيم، وتعلمه من فروض الكفايات التي تجب على الأمة، وهو علم يبحث عن الرُّواة من حيث ما ورد في شأنهم مما يشينهم أو يزكيهم بألفاظ مخصوصة، وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه.

فالمقصود من علم دراسة الأسانيد هو: تتبع السَّند والنَّظر في أحوال رجاله

---

(١) ينظر: «معرفة علوم الحديث»، للحاكم: (ص: ٦).

جرحًا وتعديلًا، وبيان ما في السَّند من اتصال أو انقطاع أو تدليس أو شُذوذ أو علة أو غير ذلك بغية الحكم على الحديث بالقبول أو الرَّد.

ولأهميته الكبيرة قال الحاكم: «فلولا الإسناد وطلب هذه الطَّائفة له وكثرة مُواظبتهم على حفظ لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإنَّ الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترًا»(١).

وقال الشَّاطبي: «ولو كان من شأن أهل الإسلام الذَّابين عنه الأخذ من الأحاديث بكل ما جاء عن كل من جاء، لم يكن لانتصابهم للتَّعديل والتَّجريح معنى مع أنهم قد أجمعوا على ذلك، ولا كان لطلب الإسناد معنى يتحصل، فلذلك جعلوا الإسناد من الدِّين، ولا يعنون: «حدثني فلان عن فلان» مُجردا، بل يُريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرِّجال الذين يحدث عنهم، حتى لا يُسند عن مجهول، ولا مُجرح، ولا مُتهم، ولا عمن لا تحصل الثِّقة بروايته؛ لأن روح المسألة أن يغلب على الظَّن من غير ريبة أنَّ ذلك الحديث قد قاله النَّبي ﷺ؛ لنعتمد عليه في الشَّريعة، ونُسند إليه الأحكام»(٢).

ولأهميته الكبيرة جعله النُّقاد يوازي نصف العلم أخرج الرامهرمزي في كتابه «المحدِّث الفاصل» من طريق البُخاري قال: سمعت علي بن المديني يقول: «التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ»(٣).

---

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٦). (٢) ينظر: «الاعتصام» للشاطبي (٢/ ١٥).

(٣) ينظر: «المحدِّث الفاصل» للرامهرمزي (ص: ٣٢٠).

ومعنى كلام ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن النُّصوص الشَّرعية نقلت إلينا بواسطة الرِّجال، ولا يُمكن العمل بأي نص حتى تعرف ثقة النَّاقل، فعلى هذا يكون معرفة الرِّجال نصف العلم، والنِّصف الآخر هو مُتون النُّصوص الشَّرعية المنقُولة إلينا بالأسانيد.

وقال ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتَّعديل: «فلما لم نجد سبيلًا إلى معرفه شيء من معاني كتاب الله ولا من سُنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النَّقل والرِّواية وجب أن نُميِّز بين عدول النَّاقلة والرُّواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة.

ولما كان الدِّين هو الذي جاءنا عن الله عَزَّ وَجَلَّ وعن رسوله ﷺ بنقل الرُّواة حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن النَّاقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وتثبت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات»[1]؛ ولأجل هذه الأهمية لعلم الرِّجال اهتم أهل العلم بذلك وألفوا فيه المؤلفات الكثيرة، ولابد لمن أراد أن يتمكن في علم الحديث أن يعرف هذا العلم، ويعرف مدارات الأسانيد، وبيّن ذلك الإمام الكبير علي بن المديني فقال: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: فلأهل المدينة: ابن شهاب،

(١) ينظر: «مقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ص: ٥).

ولأهل مكة: عَمْرو بن دينار، ولأهل البصرة: قتادة بن دعامة السدوسي، ويحيى ابن أبي كثير، ولأهل الكوفة: أبو إسحاق، وسليمان بن مهران الأعمش، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف: فلأهل المدينة: مالك بن أنس. ومحمد بن إسحاق، ومن أهل مكة: عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج، وسفيان بن عيينة، ومن أهل البصرة: سعيد ابن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وشعبة بن الحجاج، ومعمر بن راشد. ومن أهل الكوفة: سفيان بن سعيد الثَّوري. ومن أهل الشَّام: عبدالرَّحمن بن عَمْرو الأوزاعي، ومن أهل واسط: هُشيم بن بشير، ثم انتهى علم هؤلاء الثلاثة من أهل البصرة، وعلم الاثني عشر إلى ستة إلى: يحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح ثم صار علم هؤلاء إلى ثلاثة إلى: عبد الله بن المبارك، وعَبد الرحمن بن مهدي....»[1].

ومن كُتب الجرح والتَّعديل التي ينبغي الاهتمام بها، والاستفادة منها: «التاريخ الكبير» للبُخاري ففيه كلام كثير، سواء في بيان علل بعض الأحاديث أو في الحكم

---

(١) ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» لابن المديني (ص: ٥٧ وما بعدها) فقد بدأ ابن المديني هذا الكتاب النفيس بحصره لمدارات الأسانيدِ فِي مواطن الرِّوَايَة من حَوَاضر العالم الإسلامي فِي زمانه، وذلك فِي سِتَّةِ رُوَاةٍ، أَوَّلُهُم حَدَّدَهُ بقوله: ولأهل المدينة ابنُ شِهَابٍ، وهو محمَّد بن مُسْلِم (المعروف بالزُّهْرِي) المُتوفَّى سَنَةَ (١٢٤هـ)، ثم ذَكَرَ أهلَ مَكَّةَ وحدَّدَ مَدَارَهُمْ، ثم أهل البَصْرة ومَدَارَهُمْ، ثم أهلَ الكُوفَةِ ومدارَهُمْ، ثم أهلَ الشَّام ومَدَارَهُمْ، ثم أهل وَاسِط ومَدَارَهُمْ، وهذه قاعدةٌ عامَّةٌ فِي دراسة الحديث المُعَلِّ، لكَشْفِ عِلَّتِهِ، وهي تحديدُ المَدَار، وهو الرَّاوِي الذي الْتَقَتْ طُرُقُ الحديث فِي روايتِه عنه، ويُعْتَبَرُ بيانُ ابن المَدِينِي لمدارات تلك البلاد السِّتَّة مما سَبَقَ ابن المَدِينِي غَيْرَه فِي تحديدِه، وقد تَقَدَّم فِي خُطُواتِ كَشْف العِلَّة أن تحديد مدار طُرُق الحديث المُخْتَلفة فيه، يُعَدُّ خُطْوَةً رَئِيسَةً فِي تخريجِه، ثم دراسة طُرُقِه. ينظر: «علل الحديث بين النظرية والتطبيق» لشيخنا الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم (ص: ١٩٨).

عليها، وكذلك العلل الكبير للترمذي، والعلل لابن أبي حاتم، والعلل للدارقطني، وكذلك أيضًا الكامل لابن عدي، والضُّعفاء الكبير للعقيلي.

وتمر دراسة الإسناد والحكم على الحديث بالقبول أو الرد بمراحل ستة لازمة في كل حديث مستقاة من شروط الحديث الصَّحيح، والمراحل هي:

المرحلة الأولى: تمييز الراوي من غيره؛ فقد يذكر الراوي في الإسناد مُهملًا، ويُستعان على معرفته بجمع طرق الحديث، والنَّظر في الطَّبقات، والنَّظر في الشُّيوخ والتَّلاميذ، والرُّجوع إلى كُتب الأطراف والشُّروح، وغير ذلك من الوسائل المعينة على تمييز الرُّواة.

المرحلة الثانية: التَّحقق من عدالة الرَّاوي وضبطه، وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل دراسة الإسناد وأوسعها وأكثرها مسائل، ويُطلق على معرفة العدالة والضَّبط وأحكامهما وما يتعلق بذلك علم الجرح والتَّعديل، وعلم الرِّجال، وقبل أن يتجه الباحث إلى كُتب الجرح والتَّعديل للوقوف على حال الرُّواة عدالة وضبطًا يجب أن يكون مُلما بأمرين:

الأول: مراتب الجرح والتَّعديل وأحكامهما.

الثاني: منازع العُلماء في الجرح والتَّعديل لمعرفة آثار هذه المنازع والاتجاهات في قبول قول النّاقد مثل كلام المبتدعة بعضهم في بعض وفي أهل السُّنة والجماعة.

المرحلة الثالثة: التَّحقق من اتصال الإسناد، ويبحث فيه عن طُرق التَّحمل والأداء وصيغها، وطُرق معرفة اتصال الإسناد، وأنواع الانقطاع في الإسناد.

المرحلة الرابعة: التَّحقق من سلامة الحديث من الشذوذ والعلة، وهذه الخطوة هي أصعب بكثير من البحث في عدالة وضبطهم واتصال الإسناد ومع ذلك فإن الباحث مطالب بذلك بقدر الإمكان، ومما يُعين الباحث في التَّأكد من سلامة الحديث من الشُّذوذ والعلة القادحة: جمع طرق الحديث، ومُراجعة كُتب العلل كعلل ابن أبي حاتم والدَّارقطني والضُّعفاء للعقيلي والكامل لابن عدي وغيرها من المُؤلفات المعنية لنقد المرويات.

المرحلة الخامسة: جمع طرق الحديث ومتابعاته وشواهده التي يحتاج إليها في رفع درجة الحديث أو دفع التَّفرد عن الحديث.

المرحلة السادسة: بيان درجة الإسناد من حيث مرتبته من حيث القبول أو الرد ويقيِّد الحكم بالإسناد فيقول الباحث: الحديث بهذا الإسناد كذا وهذا صنيع الأئمة النُّقاد كأبي حاتم وأبي زُرعة وابن عدي وغيرهم

فيقول الباحث: إسناد صحيح، أو صحيح لغيره، أو حسن، أو حسن لغيره، أو ضعيف، أو ضعيف جدًّا، أو موضوع.

وأما علم الرِّجال فهو: علم يُعرف به أحوال الرُّواة من حيث تاريخ ولادة الراوي ووفاته وشيوخه وتاريخ سماعه منهم ومن روى عنه وبلادهم ومواطنهم ورحلاتهم وأقوال العلماء فيهم وغير ذلك مما له صلة بأمور الحديث في ضوء قواعد علم الجرح والتَّعديل

وتحتوي مؤلفات علم الرِّجال على ما يأتي:

(١) بيان العدالة والضَّبط، وألفاظ ومراتب التَّجريح والتَّعديل.

(٢) معرفة أقسام الرُّواة ومصادر تراجمهم.

(٣) معرفة أئمة الجرح والتَّعديل ومناهجهم.

ومن الأمور التي ينبغي لطالب العلم الاهتمام بها عند دراسة الرُّواة مسألة هامة؛ وهي: التَّفصيل في حال الرَّاوي، وهذا لا يحصل لمن يعتمد في دراسة أحوال الرُّواة على المختصرات، وإهمال الرُّجوع إلى الكتب المطولة في الرِّجال فالاعتناء بهذا في غاية الأهمية.

ومن تلك الأمور التي ينبغي مُراعاتها عند التَّفصيل في حال الرَّاوي ما يلي:

أقسام حديثه من جهة شُيوخه، وأقسام حديثه من جهة طلابه، وما إذا حدَّث من حفظه أو من كتابه، وأصح حديثه في مكان دون مكان، وكذلك معرفة درجة الاختلاط إذا أصيب به، ومن تغير حفظه بعد حادثة ما، كمن أصيب بالعمى أو باحتراق كتبه، وتمييز حديث الرَّاوي القديم من المتأخر.

إنَّ تصحيح المحدِّثين للحديث لا يقوم على مُجرد الظَّن، ولو كان كذلك لكانت كل الأحاديث التي يرويها الثِّقة صحيحة عندهم، إلا أنَّ هذا المنهج يرفضه واقع المحدِّثين العملي، يقول عبد الرَّحمن بن مهدي: «خصلتان لا يستقيم معهما حُسن الظَّن: الحُكم والحديث»[1] يعني أنَّ منهج المحدِّثين لا يعتمد على إحسان الظَّن بالرُّواة في قبول أخبارهم، وإنما يقوم على التَّحري والبحث الموضوعي.

وعلى الباحث الاعتناء بعلم الجرح والتَّعديل التَّطبيقي بمزيد عِناية، وذلك

---

(١) ينظر: «الضُّعفاء الكبير» للعقيلي (١/ ٩٢)، «الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ٣٥)، «الكفاية» للخطيب (١/ ٤٨٧).

بِقراءة كُتب الكبار، ولابد لمن أراد أن يتعلم صِناعة الحديث أن يعرف علم رُواة الحديث معرفة تامة فهو السَّبيل إلى التَّصحيح والتَّضعيف.



مصادر تراجِم الرّواة

صنَّف نُقاد الحديث وأئمة الجرح والتَّعديل المصنَّفات المُتنوعة في الكشف عن رُواة الحديث وبيان أحوالهم جرحًا وتعديلًا وجهالة.

وقد تنوعت مسالكهم ومناهجهم في جمع الرُّواة وكثر التَّصنيف في هذا المجال؛ فمنهم من جمع الثِّقات والضُّعفاء، ومنهم من أفرد الثِّقات بمُصنَّف مُستقل، ومنهم من أفرد الضُّعفاء، ومنهم من أفرد رُواة بلدان معينة، أو كُتب مخصوصة.

وكذا تنوعت مسالكهم في ترتيب مُصنفاتهم هذه؛ فمنهم من رتب الرُّواة على الطَّبقات، ومنهم من رتبهم على حُروف المعجم.

وهناك أنواع من المُصنفات في الأسماء والكُنى والتَّمييز بين الرُّواة المشتبهين.

أقسام المصنفات في الجرح والتَّعديل:

(أ) القسم الأول: المصنَّفات العامة «الثِّقات والضُّعفاء»؛ وهي المصادر التي تجمع الرُّواة الثِّقات والضُّعفاء، وهي الأصل في هذا الباب والمتقدمة في التَّصنيف، وهي أنواع عديدة وأصناف مختلفة يمكن إجمالها في قسمين:

المصنَّفات العامة المطلقة: ومنها المؤلفات في التَّواريخ والسُّؤالات وهي أصل مادة كُتب الجرح والتَّعديل، والمورد الأساسي لها، وعامة كتب الجرح والتَّعديل إنما هي ترتيب وتصنيف للمصادر المتقدمة في التَّواريخ والسُّؤالات.

وأبرزها كتاب «التَّاريخ الكبير» للإمام البُخاري، وهو من المؤلفات العامة في

الجرح والتَّعديل التي يذكر فيها الثِّقات والضُّعفاء، وهو من المصادر الأصلية، وأول مُصنف جامع في أحوال الرُّواة.

والجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم وهو من المؤلفات العامة في الجرح والتَّعديل التي يذكر فيها الثِّقات والضُّعفاء، وقد استفاد من صنيع البخاري في «تاريخه»، وكان من أبرز النُّقاد الذين نقل عنهم: أبوه الإمام أبو حاتم الرَّازي، والإمام أبو زُرعة الرَّازي.

وقد تنوَّعت مناهج تلك المصنَّفات في هذا العلم، **وانقسمت إلى ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: كتب جمعت بين الثِّقات والضُّعفاء، **وقد ألف العُلماء في هذا القسم كُتبًا كثيرة في غاية من الأهمية من أشهرها:**

- كتاب: «التَّاريخ الكبير» للإمام محمد بن إسماعيل البُخاري، جمع فيه البُخاري أسماء رُواة الحديث من زمن الصَّحابة إلى زمنه، وقد اعتمد فيه البُخاري على الرِّوايات في إثبات الأسماء والأنساب والكُنى، كما اشتمل على الكثير من الجرح والتَّعديل إلى مادة هامة في علل الحديث، والكتاب مُرتب على حروف المعجم مُراعيا في ذلك الحرف الأول فقط، ثم يرتب الأسماء المشاركة إذا كثرت على الأول من اسم الأب، وقدَّم المحمدين لشرف اسم رسول الله ﷺ، ويقدم في كل حرف الصَّحابة على غيرهم، وإن خالف ذلك ترتيب أسماء الآباء في الأسماء المشتركة. وبلغ عدد التَّراجم في النُّسخة المطبوعة من تاريخ البخاري (١٣٣٠٨ تراجم)، وهذه الغزارة العلمية كانت ولا تزال سببًا في غموض منهجه وصعوبة الاستفادة منه إنَّ كتاب التَّاريخ الكبير الذي هو أول

كتاب وصلنا في التراجم المعللة، هذا الكتاب الذي تميز بذكر علل الأحاديث بالإشارة، يختلف الرُّواة في الأسانيد في الوصل والإرسال، والرَّفع والوقف، ولم نجد عند البخاري قاعدة مطردة في ترجيح أحدهما، وإنما الأمر يدور مع القرائن، والعلة تكون في أحاديث الثِّقات، وأحاديث الضُّعفاء مع الخفاء هذا هو الغالب على كتب العلل، ولكنها لا تخلو من وجود العِلل الظاهرة.

وأحاديث التَّاريخ الكبير منها الصَّحيح، وهو القليل بالنِّسبة لأحاديث الكتاب، وهذا النَّوع في الغالب يذكره البُخاري في مُقابل الأسانيد الضَّعيفة الواهية التي يُوردها، وقد يذكره في تراجم الصَّحابة لإثبات الصُّحبة.

ومنها المعلول بإحدى أنواع العلل التي أشرت إليها، والبُخاري إما أن يصرِّح بالعلة ويرجِّح أحد الأسانيد، كقوله: أصح، ولا يصح، وهذا أشبه، والصَّحيح، أولى، أصوب، والمحفوظ، وإما أن يُشير إلى وجود العلة ويذكر الاختلاف في الأسانيد ولا يرجح.

ومنها المسكوت عنه لم يذكر البُخاري علته لا بالتَّصريح ولا بالإشارة، وقال المعلمي اليماني تعقيبًا على السُّيوطي في تعقبه على ابن الجوزي بإيراده حديث: «التمر البرني» في الموضوعات بأنَّ البخاري أخرجه في «التَّاريخ الكبير»، والبيهقي في «شعب الإيمان»: «وإخراج البخاري - يعني للرَّاوي - في «التَّاريخ» لا يُفيد الخبر شيئًا بل يضره، فإن من شأن البخاري أن لا يخرج الخبر في التَّاريخ إلا ليدل على وهن راويه»[1].

---

(١) ينظر: حاشية الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص: ١٨٠).

● كتاب: «الجرح والتَّعديل» للإمام عبد الرَّحمن بن أبي حاتم الرَّازي وهو من أجل كتب هذا الفن، وأوسعها، وأغزرها فائدة، وأوثقها صلة بنقد الرِّجال، اعتمد فيه مؤلفه على أقوال أئمة هذا الفن خاصة أبوه أبو حاتم الرازي.

وضع للكتاب مقدمة نفيسة في علوم وفنون من أبواب الرِّواية والمصطلح وألفاظ الجرح والتَّعديل، ولعظم فائدة هذه المقدِّمة اعتنى بها الناس حتى إنها أفردت من الكتاب الأم، وقد عرَّف بها الشيخ المعلمي اليماني فقال: «هو كتاب بمنزلة الأساس أو التَّمهيد لكتاب الجرح والتَّعديل، افتتحه المؤلف ببيان الاحتياج إلى السُّنة وأنها هي المبينة للقرآن، ثم ببيان الحاجة إلى معرفة الصَّحيح من السَّقيم، وأنَّ ذلك لا يتم إلا بمعرفة أحوال الرُّواة، وأنَّ معرفة الصَّحيح والسَّقيم ومعرفة أحوال الرُّواة إنما يتمكن منها الأئمة النُّقاد، ثم أشار إلى طبقات الرُّواة، وذكر نُبذة في تنزيه الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وتثبيت عدالتهم ثم بالثاني على التَّابعين، ثم ذكر أتباعهم، وذكر مراتب الرُّواة ثم ذكر الأئمة وسرد بعض أسمائهم، ثم تخلص إلى مقصود الكتاب وهو شرح أحوال مشاهير الأئمة كمالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثَّوري، وشعبة بن الحجاج وغيرهم، وساق لكل واحد من الأئمة ترجمة مبسوطة تشتمل على بيان علمه وفضله ومعرفته ونقده وغير ذلك من أحواله، وجاء ضمن ذلك فوائد عزيزة جدًّا في النَّقد والعلل ودقائق الفن لا تُوجد في كتاب آخر»(١)

● كتاب: «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني المقدسي اقتصر فيه مؤلفه على رجال الكتب السِّتة فقط، وقد تبعه في هذا كثير من العلماء، وحذوا

---

(١) ينظر: مقدِّمة تحقيق كتاب «الجرح والتَّعديل» للمعلمي اليماني (ص: ط).

حذوه، واعتنوا بكتابه عناية تامة، واستدركوا عليه أشياء في كتابه، **ومن أهم الكُتب التي ألفت عليه:**

- كتاب: «تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال» للحافظ أبي الحجاج المزي هذب فيه كتاب «الكمال»، واستدرك عليه ما فاته، واستوفى البحث فيه في كل راوٍ فجاء كتابًا حافلًا ضخمًا لم يصنف مثله.
- كتاب: «تهذيب التَّهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني لخص فيه كتاب: «تهذيب الكمال»، وأضاف إليه فوائد زادها على الكتاب الأصل فجاء في ثلث حجم الأصل.
- كتاب: «تقريب التَّهذيب» لابن حجر العسقلاني أيضًا لخص فيه كتابه: «تهذيب التهذيب»، وأتى فيه بنتائج البحث في كل راوٍ بكلمة واحدة غالبًا، كما استعمل الرُّموز لذكر الكُتب التي تروي له، وقسم الرُّواة إلى طبقات، وهذا الكتاب في غاية الأهمية والفائدة لطالب الحديث، وهو كتاب مُتوسط الحجم لا يستغنى عنه باحث، ويستأنس به، فإن الحافظ ابن حجر ما تيسر له تحرير جميع تراجمه بل غالب الكتاب.

ومن خلال قراءته يحاول أن يُوازن بين: استخدام الأئمة لألفاظ الجرح والتَّعديل، وما ذكر عن مراتب هذه الألفاظ في كتب المصطلح، وإن مرّ به أحد الرُّواة الذين كثر الاختلاف حولهم فعليه أن يطيل في دراسته ويحررها تحريرًا دقيقا.

المؤلفات والتَّطبيقات العمليَّة في الرُّواة المُختلف فيهم:

أولًا: المؤلفات في المختلف فيهم:

(١) الرُّواة المختلف فيهم لابن شاهين.

(٢) الرُّواة المختلف فيهم للحافظ المنذري.

(٣) الرُّواة الثِّقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للحافظ الذَّهبي، وهذا الكتاب يُمثِّل جانبًا مهمًّا في هذا الموضوع ويبين مسألة مهمة، وهي ليس كل اختلاف في الرَّاوي يكون مُعتبرًا.

(٤) اختلاف أقوال النُّقاد في الرُّواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين د. سعدي الهاشمي.

(٥) مُصطلحات الجرح والتَّعديل المتعارضة د. جمال أسطيري.

ثانيا: التَّطبيقات العمليَّة:

(أ) شرح علل التِّرمذي للحافظ ابن حجر، فقد خص الجزء الثاني للكلام على قواعد في الجرح والتَّعديل مع بيان جملة من الرُّواة المختلف فيهم، وأسباب تعارض الجرح والتَّعديل فيهم.

(ب) هدي السَّاري لابن حجر، الفصل التاسع، وقد خص هذا الفصل للرُّواة المتكلم فيهم في الصَّحيح، وضمنه إجابات مسددة تشتمل على جملة وافرة من طرائق الجمع بين تخريج البخاري للراوي والطَّعن فيه، وكذا الترجيح، ونثر ضمن التراجم تحقيقات فريدة، وقرائن كثيرة للجمع والتَّرجيح في مسألة تعارض الجرح والتَّعديل.

ويجب على الباحث الاعتناء بكتب السُّؤالات الحديثيَّة، وهي كتب تختصُّ بجمع الأجوبة التي يتلقَّاها السائل لشيخه أو شيوخه في علم الحديث.

أهمِّيَّتُها: تُعَدُّ كتب السُّؤالات من أهمِّ المصادر في علم الحديث؛ إذ تشتمل

على كثيرٍ من المعلومات التي ربما لا نجدها في غيرها من المصادر، خاصة في علم الجرح والتَّعديل، وعلم العِلَل.

وقد وصل إلينا عدد لا بأس به من هذه الكتب، خاصة لبعض كبار العلماء؛ كابن الـمَديني، وابن مَعين، والدَّارقطني، والحاكم، وغيرهم.

وهي المصدر الأساسي الأول الذي يبين رأي الإمام في الرُّواة نصًّا من كلامه لا محكيًّا عنه؛ فعندما يحكي المتأخر قول الإمام في راو فسبيل تحريره الرجوع إلى السُّؤالات هو السَّبيل إلى نص ذلك الإمام.

وتتضمن كتب السُّؤالات الحديثيّة إضافة إلى الجرح والتَّعديل ما يلي:

- التَّصحيح أو التَّضعيف للمرويات، والنَّص على علة متن أو إسناد.
- إثبات سماع الرَّاوي عن شيخ أو عدم سماعه.
- بيان تاريخ الرُّواة وتمييز بعضهم عن بعض.

ميزتُها: ما يُميِّز كُتب السُّؤالات هو التَّفاعل بين التلميذ الذكيِّ في استخراج وتثبيت هذه المعلومات مِن شيخه أو من شيوخه، ثم المحاورة مع العالم فيما قاله، وربما لا تُفرد هذه السُّؤالات في مصنَّف خاص كالترمذيِّ، فعلى سبيل المثال: ذكر في سُننه كثيرًا من الأسئلة عن شيخه البخاري وغيره، فلم يُفردها بمؤلَّف خاص، أو كسؤالات ابن أبي حاتم لأبيه، ولأبي زُرعة في كتاب الجَرح والتَّعديل، أو كتاب العلل.

أنواعُها: ويمكن تقسيم كتب السُّؤالات عُمومًا إلى قسمين:

القسم الأول: أسئلة تختصُّ بالرُّواة، وهي على أنواع:

النوع الأول: يتعلق بطلب الكشف عن بعض الرُّواة ومعرفة أسمائهم؛ كأن يكون الرَّاوي المسؤول عنه مبهمًا، أو مذكورًا بكُنيته ونسبته، وتاريخ وفاته، أو رحلاته.

النوع الثاني: يتعلَّق بمعرفة سماع بعض الرُّواة من بعض أو عدمه، مما يتوقَّف عليه اتصال الحديث أو انقطاعه.

النوع الثالث: يتصل بمعرفة أحوال بعض الرُّواة جرحًا وتعديلًا.

القسم الثاني: أسئلة حول الصناعة الحديثيَّة، **وهي على نوعين:**

النوع الأول: يتناول ناحية معينة في الحديث بغية الوصول إلى إيجاد حلٍّ ومَخرجٍ لها، وذلك كأن يكون الحديث مُختلَفًا فيه، فيلتمس ما يرفع الاختلاف ويُزيله، أو أن يكون الحديثُ ورَد مُتصلًا ومُرسلًا، والهدف الوقوف على الرَّاجح والصَّحيح مِن ذلك.

النوع الثاني: بيان علل الحديث ومشكلاته، أو الحكم على الحديث، أو على إسناده.

أهم كتب السُّؤالات:

فيما يلي بعض أهمِّ كتب السُّؤالات في علم الحديث، وهي:

(١) سؤالات ابن أبي شَيْبَة، لعلي بن المَديني، تحقيق: موفق عبدالقادر، مكتبة المعارف الرِّياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

(٢) سؤالات البَرْذَعي، لأبي زُرعة الرازي، تحقيق الدُّكتور: سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة ط١، ١٩٨٢.

(٣) سؤالات السُّلَمي، للدارقطني، ط الجريسي ١٤٢٧هـ.

(٤) سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأَثْرَم أبا عبدالله أحمد بن حنبل.

(٥) ومسائل أبي جعفر محمد بن عثمان ابن أبي شَيبة عن شيوخه.

(٦) ومَن تَكَلَّم فيه الدارقطنيُّ في كتاب السُّنن مِن الضُّعفاء والمتروكين والمجهولين (ابن زُرَيق)، تحقيق د. عامر حسن صبري، ط دار البشائر ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.

(٧) سؤالات ابن الجُنيد أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله الخَتْلي ت٢٦٠هـ، للإمام أبي زكريا يحيى بن مَعين (١٥٨هـ - ٢٣٣هـ)، تحقيق د.أحمد محمد نور سيف، ط. مكتبة الدار ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٨) سؤالات أبي عبيد الآجُرِّي أبا داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، تحقيق د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، ط. مكتبة دار الاستقامة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(٩) سؤالات الحاكم النِّيسابوري للدَّارقطني في الجرح والتَّعديل،تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. مكتبة المعارف ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(١٠) مِن سؤالات أبي بكر الأثرم أبا عبدالله أحمد بن حنبل رواية الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن أبي طاهر أحمد بن الصباح القَزويني، تحقيق خير الله الشَّريف،ط. دار العاصمة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(١١) سؤالات أبي عبدالله ابن بكير وغيره للدارقطني، تحقيق علي حسن عبد الحميد دار عمار ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(١٢) سؤالات السِّلَفي لخَميس الحَوْزِي عن جماعة من أهل واسط، تحقيق مطاع الطرابيشي،ط. دار الفكر ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(١٣) سؤالات أبي بكر البَرْقاني للدارقطني في الجرح والتَّعديل، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، ط. مكتبة القرآن.

(١٤) سؤالات حمزة بن يوسف السَّهْمي للدَّارقطني وغيره مِن المشايخ في الجرح والتَّعديل، تحقيق الدُّكتورموفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. مكتبة المعارف ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(١٥) سؤالات أبي عبدالرحمن السُّلَمي للدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، (أبو عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي ت٤١٢هـ) (حققه فريق من الباحثين) (إشراف د. سعد بن عبدالله الحُميد، ود.خالد بن عبدالرحمن الجريسي) (ط. مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م/ ١ مجلد).

(١٦) سؤالات مسعود بن علي السِّجْزِي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة؛ لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري ت٤٠٥هـ (تحقيق د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر) (ط. دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م/ ١ مجلد).

(١٧) معرفة الرِّجال عن يحيى بن معين، أو سؤالات ابن مِحرز لابن مَعين، وفيه عن علي ابن المَديني وأبي بكر بن أبي شَيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد ابن القاسم بن محرز (أبو زكريا ابن معين ١٥٨هـ - ت٢٣٣هـ)، (حققه محمد كامل القصار، ومحمد مطيع الحافظ) (ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م/ ٢ مجلدان(، وهناك سلسلة السؤالات الحديثيَّة المطبوعة في دار الفاروق المصرية، والتي هي عبارة عن ١١ جزءًا.

المصادر العامَّة المقيَّدة:

وهي ثلاثة أنواع في الجملة:

النوع الأول: المقيدة بالبلدان كتاريخ بغداد، وتاريخ دمشق.

النوع الثاني: المقيدة بالكتب كرواة الكتب السِّتة كتهذيب الكمال للحافظ المزي، ومختصره تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر.

النوع الثالث: المقيدة بوصف كالمختلطين والمدلسين.

القسم الثاني: كتب أفردت الثِّقات بالذِّكر.

والثِّقات هم: الذين أجمع العُلماء على توثيقهم، أو الذين اختُلف فيهم اختلافًا يسيرًا، وهم أقرب إلى التَّوثيق منهم إلى التَّجريح، ومن أهم هذه الكُتب: «الثِّقات» للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي، وقد ذكر فيه الثِّقات فقط وفق اصطلاحه الخاص، فإنه كان يرى أنَّ الرَّاوي إذ لم يكن مجروحًا أو فوقه أو دونه في السَّند مجروح ولم يرو مُنكرًا فهو ثقة، ولذلك فهو يوثِّق المجهول إذا روى عن ثقة، وروى عنه ثقة، ولم يرو مُنكرًا، ولا شك أنَّ هذا تساهل في هذا الفن، ولذلك عدَّه العُلماء من المتساهلين في التَّوثيق، وهذا الاصطلاح خاص بابن حِبّان فقط، فينبغي التنبه له عند التَّعامل مع هذا الكتاب.

كتاب: «تاريخ الثِّقات» لأحمد بن عبد الله العجلي، وهو كتاب مرتب على الطبقات، وقد رتبه الحافظ نور الدِّين الهيثمي على حُروف المعجم، ثم أضاف إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني بعض الفوائد الهامة، وقد اتَّسم منهج العجلي في هذا الكتاب بالإيجاز والاختصار.

القسم الثَّالث: كتب أفردت الضُّعفاء بالذِّكر.

وهي كثيرة جدًّا؛ **من أهمِّها:**

- كتاب: «الضُّعفاء الصَّغير» للبخاري، وهو كتاب مرتب على حروف المعجم.
- كتاب: «الضُّعفاء المتروكون» للنسائي.
- كتاب: «الضُّعفاء الكبير» للعقيلي.
- كتاب: «الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي، وقد جمع فيه ابن عدي ما سبقه من التآليف، وأضاف إليها أشياء لم يُسبق إليها، وأورد فيه كل من تكلم فيه ولو لم يكن الكلام فيه مؤثرًا، وقد ذكر في ترجمة كل راو حديثًا أو أكثر من مناكيره وغرائبه.
- كتاب: «المجروحين» لابن حبان.
- كتاب: «الضعفاء المتروكون» للدراقطني.
- كتاب: «ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال» للإمام الذَّهبي، وهو من أفضل الكتب في هذا الفن.
- كتاب: «المغني في الضُّعفاء» للذهبي أيضًا، جمع فيه الذَّهبيّ كل من تُكلم فيه من الرُّواة باختصار شديد فيسَّر على القارئ البحث عن الضُّعفاء مع تفرده بفوائد ليست في غيره.
- كتاب: «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو كتاب نفيس في بابه.

أهم المؤلفات المعاصرة في الجرح والتَّعديل:

صنَّف العُلماء في قواعد الجرح والتَّعديل تآليف نافعة من أهمها:

(١) كتاب: «الرَّفع والتَّكميل في الجرح والتَّعديل» للإمام اللكنوي، وهو كتاب نفيس جدًّا، وفي غاية الفائدة، وقد حققه، وعلق عليه، وزاده حُسنًا وفائدة الشَّيخ: عبد الفتاح أبو غدة.

(٢) ألفاظ وعبارات الجرح والتَّعديل بين الإفراد والتَّكرير والتركيب لفضيلة شيخنا العلامة الأستاذ الدُّكتور/ أحمد معبد عبد الكريم.

(٣) قرائن ترجيح التَّعديل والتَّجريح دراسة نظرية وتطبيقيَّة للدُّكتور عبد العزيز بن صالح اللحيدان، وهو كتاب نفيس في بابه.

(٤) كتابا «الجرح والتَّعديل» و«الاتصال والانقطاع» للدكتور إبراهيم اللاحم.

(٥) «شفاء العليل بألفاظ الجرح والتَّعديل» لأبي الحسن مصطفى إسماعيل.

(٦) قراءة ودراسة الفصل التاسع من «هدي السَّاري» للحافظ ابن حجر.

(٧) الاعتناء بمقدِّمة كتاب: «الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم الرَّازي.

وللترجمة ضوابط في تحريرها وتدقيقها؛ فالباحث يجب عليه مُراعاة ما يأتي:

(١) تحرير الأقوال في الرَّاوي، وفهم ضوابط النَّظر في أحكام النُّقاد على الرُّواة[1].

(٢) بيان ما عُرف للرَّاوي من التَّدليس، ومن أي طبقات المدلسين.

(٣) الإرسال. (٤) الاتصال والانقطاع.

(٥) الاختلاط، وبيان ما وجد من تمييز الرُّواة عنه قبل أو بعد الاختلاط.

(٦) التَّوثيق المقيد[2]. (٧) التَّضعيف المقيد[3].

---

(١) يجب على الطالب إمعان النَّظر في أقوال النُّقاد من ثبوت النَّص، ودلالالته.

(٢) ومعناه: التوثيق المقَيَّد بالبلدان والأقاليم أو بالشُّيوخ أو بالأزمان، فيكون الرَّاوي ثقة في بلد دون غيره، أو ثقة في روايته عن شيخ بعينه أو ثقة في وقت دون وقت آخر. وقد أشار إلى أهمية هذا النُّوع الحافظ تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القُشيري، المعروف بابن دقيق العيد المتوفى سنة اثنتين وسبع مائة، وتبعه الحافظ بدر الدين محمد بن عبد الله الزَّركشي - المتوفى سنة أربع وتسعين وسبع مائة - في (نكته على ابن الصَّلاح)، حيث عدّه في الأنواع التي أهملها ابن الصَّلاح، ونقل عن ابن دقيق العيد قوله: وهذا النَّوع... ينبغي أن يعقد له باب، أو يفرد له تصنيف ويعد في علوم الحديث، بل هو من أجَلِّها، للحاجة إليه في التَّرجيح، ولست أذكر الآن أنه فُعِل ذلك. ينظر: النُّكت على ابن الصَّلاح للزركشي (١/ ٨٦-٨٧). وقد وسع الحافظ ابن رجب الكلام فيمن وثق حديثهم في الأوقات، أو: في بعض الأماكن، أو: عن بعض الشُّيوخ. ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٥٥٢ وما بعدها طبعة د. نور الدين عتر).

(٣) التَّضعيف المقيد وهو الضَّعف المقَيَّد بالبلدان والأقاليم أو بالشُّيوخ أو بالأزمان، فيكون الرَّاوي ضعيفًا في بلد دون غيره، أو ضعيفًا في روايته عن شيخ بعينه أو ضعيفًا في وقت دون وقت آخر.=

= والتَّضعيف المقيَّد في الشَّيخ له سببان:

السَّبب الأول: من الشيخ نفسه، وبيان ذلك كما يلي:

(أ) كون الرَّاوي صغيرًا غير ضابط:

صغر سن الرَّاوي مظنة لعدم ضبطه لحديث من روى عنه حال صغره؛ ولذا وجد من الرواة من ضعف في شيخه بسبب سماعه منه في حال صغره، بل قد كان بعض المحدثين لا يروي عن شيخه؛ لأنه سمع منه وهو صغير قال الخطيب البغدادي في ترجمة الحافظ عبد الله بن أحمد بن جعفر الشيباني الشعراني: «سمع من ابن خزيمة وهو صغير فتورع عن الرواية عنه» ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١١/ ٣٤).

ومن المحدِّثين من صرَّح بأنه لم يضبط حديث شيخه لأنه سمع منه وهو صغير فهذا معمر بن راشد يقول: «جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه إلا الأسانيد» ينظر: التعديل والتجريح للباجي(٢/ ٧٤٢). وقد كان ابن معين يعلل أحاديث ثقات ضعفوا في بعض شيوخهم بأنهم سمعوا منهم في حال صغرهم، ومن أمثلة من ضعف في شيخه بسبب صغر السن عبد الله بن أبي الأسود سمع من أبي عوانة وهو صغير، قال ابن محرز سألت ابن معين فقال: «ما أرى به بأسا ولكنه سمع من أبي عوانة وهو صغير، وقد كان يطلب الحديث» ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (١/ ٩٠).

(ب) أن يكون الراوي لقي الشيخ مرة واحدة، ولم يُحكم ما أخذه:

الرَّاوي قد يُلازم شيخه، ويُعرف بروايته عنه لكونه من أهل بلده، وأدرك من حياته شيئًا كثيرًا فتكون هذه العوامل من أسباب قُوته في الشَّيخ، وقد لا يتسر له طول مُلازمة لأحد شيوخه لكونه ليس من بلده، أو لأنه لم يُدرك من حياته إلا شيئًا يسيرًا أو لغير ذلك من الأسباب، ولُقي الرَّاوي لشيخه مرةً واحدةً كان عاملًا مُهمًّا في ضعف بعض الرواة في شُيوخهم فهذا ابن معين يبين سبب ضعف سُفيان بن حسين في الزُّهري فيقول: «سُفيان بن حُسين الواسطيّ ثقة، وكان يؤدب المهدي وهو صالح حديثه عن الزُّهري قط ليس بذاك إنما سمع من الزُّهري بالموسم».

وقال ابن القيم: «ثقة، صدوق، وهو في الزهري ضعيف لا يُحتجُّ به؛ لأنه إنما لقيهُ مرَّة بالمَوْسِم، ولم يكن له من الاعتناءِ بحديث الزهري وصُحْبته وملازمته له ما لأصحاب الزهري الكبار،=

= كمالك واللَّيث ومعمر وعُقَيْل ويونس وشُعَيْب» ينظر: «الفروسية» لابن القيم (ص: ١٨٠).

(ج) ضياع كتاب الراوي عن شيخه، أو فقدانه:

يعد ضياع كتاب الراوي أو تلفه من أعظم الأسباب التي أدت إلى ضعف بعض الرواة في شيوخهم؛ لأن كثيرًا من الرواة يعمد إلى التحديث من حفظه بعد فقده لكتابه عن شيخه فيحصل الوهم والخطأ، فمثلا هشيم بن بشير ضعف في الزهري بسبب ضياع صحيفته بمكة فكان يحدث من حفظه فيخطئ ويهم وهذا معمر بن راشد ضعف في الأعمش قال الدَّارقطني: «معمر سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش»، وقد أخبر معمر عن نفسه أنه ضاعت صحيفته التي كتبها عن الأعمش فقد قال: «سقطت مني صحيفة الأعمش، فإنما أتذكر من حديثه وأحدث من حفظي».

(د) طريقة الأخذ عن الشيوخ:

الراوي قد لا يتيسر له السماع من شيخه إلا القليل، ولذا يضطر بعض الرواة إلى الكتابة إلى شيخه طالبًا منه أن يكتب له أحاديث بعينها كما حصل لابن أبي ذئب مع شيخه الزهري، فإنه لم يسمع من الزُّهري إلا شيئًا يسيرًا وأكثر أحاديثه عن الزهري إنما كانت كتابة ولا شك أنَّ الكتابة ليست كالسَّماع، قال الذَّهبي: «ولا ريب أن الأخذ من الصحف وبالإجازة يقع فيه خلل، ولا سيما في ذلك العصر، حيث لم يكن بعد نقط ولا شكل، فتتصحف الكلمة بما يحيل المعنى، ولا يقع مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرجال، وكذلك التحديث من الحفظ، يقع فيه الوهم، بخلاف الرواية من كتاب محرر» ينظر: «سير أعلام النُّبلاء» للذهبي (٧/ ١١٤).

(هـ) أن يحدث الراوي من حفظه عن الشيخ ولم يحكم حفظه عنه:

الرَّاوي قد يعتمد كثيرًا على حفظه، وربما لم يكن له كتاب، ومع مرور الزمن يتغير الحفظ، فالحفظ خوان كما يقال، فربما لم يضبط حديثه عن بعض شيوخه كما ضبطها عن آخرين فمثلًا جرير بن حازم ثقة، لَكِن فِي حَدِيثِهِ عَنْ قَتَادَة ضَعْف، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ الْمِصْرِيِّين عَنْهُ؛ لأَنَّهُ حَدَّثَ فِي مِصْرَ مِنْ حِفْظِهُ فَوَقَعَتْ الْأَوْهَامُ فِي حَدِيثِهِ، وَقَدْ اخْتَلَط، لَكِن لَمْ يُحَدِّثْ حَال اخْتِلَاطه، وَكَذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَيُّوب السِّخْتِيَانِيّ، وَيَحْيَى بْن سَعِيد الْأَنْصَارِيّ بَعْض الْمَنَاكِير.

وسُئل الإمام أحمد عن جرير بن حازم وأبي هلال قال: إن جرير وَهِم في أحاديث عن قتادة.

وقال أحمد أيضًا: جرير كان يحدثهم بالتوهم أشياء عن قتادة يسندها بواطيل. =

= وقال أيضًا: كأن حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يُسند أشياء ويُوقف الناس.
وقال المروذي: سألته عن جرير بن حازم فقال: في بعض حديثه شيء وليس به بأس.
وقال أيضًا: وذكر جرير بن حازم فقال: كان حافظًا، وقال مرة: في حديثه شيء.
وقال ابن رجب: روايات جرير عن قتادةَ خاصة فيها منكراتٌ كثيرة، لا يُتابع عليها، ذكر ذلك أئمة الحفاظ منهم أحمد، وابن معين وغيرهما.
قَالَ عَبْد الرَّحْمَن بْن مَهْدِيّ: جَرِير بنُ حَازِم أَثْبت عِنْدِي مِنْ قُرَّة بْن خَالِد. وَقَالَ مَرَّة: جَرِير بن حَازِم اخْتَلَطَ وَكَانَ لَهُ أَوْلَاد أَصْحَاب حَدِيث فَلَمَّا أَحَسُّوا ذَلِكَ مِنْهُ حَجَبُوهُ فَلَمْ يَسْمَعْ أَحَد مِنْهُ فِي حَال اخْتِلَاطه شيئًا.
وَقَالَ أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْن يَحْيَى السَّاجِيّ: صَدُوقٌ حَدّث بِمِصْرَ أَحَادِيث وَهِم فِيهَا وَهِيَ مَقْلُوبَة، حَدَّثَنِي حُسَيْن عَنْ الْأَثْرَمِ قَالَ: قَالَ أَحْمَد بْنُ حَنْبَل: جَرِير بن حَازِم حَدَّثَ بِالْوَهْمِ بِمِصْرَ لَمْ يَكُنْ يَحْفَظُ.
وَقَالَ ابْن عَدِيّ وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ أَيُّوب السِّخْتِيَانِيّ، وَاللَّيْث بْن سَعْد، وَلَهُ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ عَنْ مشَائخه، وَهُوَ مُسْتَقِيم الْحَدِيث صَالِح فِيهِ إِلَّا رِوَايَته عَنْ قَتَادَة فَإِنَّهُ يَرْوِي عَنْهُ أَشْيَاءَ لَا يَرْوِيهَا غَيْرُهُ.
وَقَالَ ابْن حَجَر: ثِقَةٌ لَكِنَّ فِي حَدِيثِهِ عَنْ قَتَادَة ضَعْف وَلَهُ أَوْهَامٌ إِذَا حَدَّثَ مَنْ حِفْظه وَهُوَ مِنْ السَّادِسَةِ مَاتَ سَنَة سَبْعِينَ بَعْدَ مَا اخْتَلَطَ لَكِنْ لَمْ يُحَدِّثْ فِي حَال اخْتِلَاطه.
ففي صحيح البخاري لجرير عن قتادة سبعة أحاديث وقد تُوبع عليها، وأما في مسلم فليس له عن قتادة إلا حديثًا واحدًا وتُوبع عليه أيضًا.
ولعل الملاحظ قلة إخراج البخاري لحديثه عن قتادة يظهر بذلك دقته في الانتقاء من أحاديث الراوي المتكلم في حديثه، وأكد ذلك الحافظ ابن حجر فقال: «واحتج به الجماعة وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة تُوبع عليها».
وقال عَبد الله بن أَحمد: سأَلتُ يَحيَى، عن جَرير بن حازم؟ فقال: ليس به بَأسٌ. فقلتُ له: إنه يحَدِّث عن قَتادة، عن أَنَس، أحاديث مناكير؟ فقال: ليس بشيءٍ، هو عن قَتادة ضَعيفٌ.
وقال أبو عبد الله: جرير بن حازم، روى عن الأعمش، عن إبراهيم، عن ابن مسعود. قال: المحرم ينكح، والناس يروونه عن الأعمش، عن إبراهيم، موقوفًا. قال أبو عبد الله: ما أراه =

= إلا من الشيخ. قلت: من جرير؟ قال: نعم، وذكر أبو عبد الله حديثه، عن قتادة. فقال: كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء، ويسند أشياء. ينظر: «الْجَرْح وَالتَّعْدِيل»: (٢/ ٥٠٤)، الضُّعفاء للعقيلي (٣٩١٢)، العلل للإمام أحمد (٣٩١٢)، «تَهْذِيب التَّهْذِيب»: (٢/ ٦٩-٧٢رقم ١١١)، «تَقْرِيب التَّهْذِيب»: (صـ١٣٨ رقم ٩١١)، «مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ وَهُوَ مُوَثَّق»: (صـ١٤٤رقم ٦٤)، شرح علل التِّرمِذِيّ (٢/ ٧٠٢)، فتح الباري: (٥/ ٢١٠)، مَعْرِفَة أَصْحَاب أَيُّوب السِّخْتِيَانِيّ لِلدُّكْتُور عَلِيّ الصِّيَاح: (صـ ٣٤ ــ ٣٨).

(و) أن يضعف الراوي بسبب طريقة الرواية عن الشيخ:

ضعف الراوي قد يكون بسبب طريقة روايته عن الشَّيخ، فقد يعمد بعض الرواة إلى جمع عدد من شيوخه في الإسناد، فإذا جمعهم حصل له بعض الوهم والخطأ فيضعف بسبب ذلك، وإذا أفرد كل واحد منهم بإسناد فهو ثقة كما حدث مع محمد بن إسحاق قال المروذي سألت أحمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو حسن الحديث ولكنه إذا جمع عن رجلين، قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري وآخر فيحمل حديث هذا على هذا، ثم قال: قال يعقوب سمعت أبي يقول: سمعت المغازي منه ثلاث مرات ينقصها ويغيرها ينظر: العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (١/ ٦١).

تضعيف مقيَّد سببه الشَّيخ:

الرَّاوي قد يحدِّث بالحديث كما سمعه من شيخه لكن يضعفه الأئمة؛ بسبب أنه لم يسمع من شيخه إلا بعد أن تغير واختلط؛ ولذا يعبر الأئمة في حال اختلاط الراوي أن من سمع منه قبل الاختلاط فهو حجة، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بحجة، ويقولون في من سمع بعد اختلاط شيخه ثقة إلا أنه إنما سمع منه بعد الاختلاط ونحوها من العبارات التي تفيد ضعفه في ذلك الشيخ، ومن أمثلة ذلك إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي قال الإمام أحمد: «إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين سمع منه بآخرة»، وأيضًا: زهير بن معاوية في أبي إسحاق، قال أبو زرعة: «ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط»، وكذلك عباد بن العوام في سعيد بن أبي عروبة، قال الإمام أحمد: «عباد بن العوام مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة»، وقال في موضع آخر: «عند عباد عن سعيد غير حديث خطأ فلا أدري سمعه منه بآخرة أم لا»، وقال ابن حجر: «لم يخرج له البخاري من روايته عن سعيد شيئًا»، وكان يحيى بن معين =

= يُضعف رواية جرير بن حازم عن عطاء بن السائب؛ لأنه ما سمع منه إلا بعد أن اختلط. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدُّوري (٣/ ٣٢٨)، وهدي الساري (١/ ٤١٢).

مواطن البحث عن التَّضعيف المقيَّد:

البحث عن التضعيف المقيد يستلزم تفتيشًا جادًا وبحثًا دقيقًا في تتبع كلام الأئمة في حال الراوي، فربما كان تضعيف الراوي المقيد محل خلاف، وربما كان مقصود الناقد ضعفه النسبي لا المقيد، وربما أعطى الناقد حكمًا عامًا للراوي، وللناقد كلام خاص في روايته عن بلد معين، أو في شيخ معين، ونحوه ففي غالب كتب الجرح والتعديل فالمتتبع لمراحل التدوين في كتب الجرح والتعديل يجد أئمة هذا الشأن قد بذلوا جهدًا كبيرًا في البحث عن حال الراوي جرحًا وتعديلًا، مما يعطينا الدلالة الكبيرة على سبر دقيق لحال الراوي في سائر أوقاته وأحاديثه، وشيوخه، فهذا ابن معين قال أحمد بن عقبة عنه: سألته كم كتبت من الحديث يا أبا زكريا؟ قال يحيى: «كتبت بيدي هذه ست مائة ألف حديث» ومن كتب هذا الكم الهائل من المرويات لحري أن يعرف مواطن القوة والضعف في الرواة وأن يعرف كل دقيق في أحاديثهم، ومن الكتب المهمة في البحث عن الضعف المقيد كتب السؤالات، وذلك لأنها حوت كثيرًا من النُّقول، ومن ذلك سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل ففيها من الفوائد والفرائد المتعلقة بهذا الباب الكثير والكثير، وأيضًا غيرها من كُتب السؤالات، وتعد الكتب التي خصصها الأئمة للضعفاء موردًا من موارد البحث، فقد كان لابن عدي في كتابه الكامل دور كبير في إبراز مواطن القوة والضعف في الراوي نظرًا لاعتماده على سبر مرويات الراوي، واجتهاداته الخاصة في الرواة كما أن العقيلي في كتابه الضعفاء نقل آراء النقاد وأحكامهم المقيدة على الراوي فأثرى وأفاد.

ومن الكتب الهامة في بيان التَّضعيف المقيد البحث في كتب العلل ففي كلام أئمة النقد على الأحاديث وبيان عللها يذكرون من أسباب نقدهم وتعليلهم للحديث ضعف الراوي المقيد في الشيخ، أو البلد ونحوه في الحديث الذي يعلونه، ومن أمثلة ذلك الإمام مسلم في كتابه «التمييز» فقد أعلّ بعض الأحاديث بالضعف المقيَّد من ذلك أنه أورد حديثًا رواه جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا أنها قالت أصبحت أنا وحفصة... فذكر الحديث. ثم قال الإمام مسلم مُعلًّا له: =

(٨) تحرير القول النِّهائي في الرَّاوي بما يُوافق ما نقله الباحث من أقوال للنُّقاد، فإن رُمي بضعف ووصل الباحث إلى القول بثقة الرَّاوي فيجب عليه ردّ وتوجيه من قال بضعفه، والعكس صحيح أيضًا، وهو المقصود بقول الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عُرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة»[1].



= «وجرير لم يعن في الرواية عن يحيى، إنما روى من حديثه نذرًا ولا يكاد يأتي بها على التَّقويم والاستقامة، وقد يكون من ثِقات المحدثين من يضعف روايته عن بعض رجاله الذي حمل عنهم للتثبيت يكون له في وقت، وذكر قصة ودلل على هذا باجتماع أهل الحديث ومن علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة وكذلك قال يحيى القطان ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة، وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم فإنه يخطئ في حديثهم كثيرًا، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم كحماد بن زيد وعبد الوارث ويزيد بن زريع وابن علية، وعلى هذا المقال الذي وصفنا عن حماد في حسن حديثه وضبطه عن ثابت حتى صار أثبتهم فيه جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم فهو أغلب الناس عليه والعلم بهما وبحديثهما ولو ذهبت تزن جعفرا في غير ميمون وابن الأصم وتعتبر حديثه عن غيرهما كالزهري وعمرو بن دينار وسائر الرجال لوجدته ضعيفا رديء الضبط والرواية عنهم. التمييز لمسلم (ص: ٢١٨).

فيمكن للباحث استخلاص تعليلهم لبعض الأحاديث من أنهم أعلوها اعتمادًا على ضعف بعض الرواة في شيوخهم، أو في بلد دون أخرى، وهكذا.

(١) ينظر: «الموقظة» للذهبي (ص: ٨٢).

طرائقُ معرفةِ الرِّجالِ

هناك طريقتان لمعرفة الرِّجال وحفظهم:

الأُولى: أن يقرأ في كتب الحديث المسندة، وإذا مرَّ عليه إسناد يراجع رجاله في كتب التَّراجم وهي الأساس والأهم.

الثَّانية: أن يعرف الرِّجال ويحفظهم من خلال الرُّجوع إلى كتب الرِّجال مباشرة، كـ«التَّاريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم، و«الضُّعفاء الكبير» للعقيلي «الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي، و«المجروحين» لابن حبان، وغيرهم.

أيُّ الطريقتين أَولى؟

إنَّ الطريقة الأولى أولى؛ لأنَّ مراجعة ترجمة الرَّجل بعد مروره عليه في الإسناد أدعى إلى حفظه، ومعرفة طبقته، ومن هو شيخه، وتلميذه الرَّاوي عنه.

أما الطريقة الثانية: فلا بد منها أيضًا لمن أراد أن يتمكن في هذا الفن، فعليه أن يديم النَّظر في كتب الجرح والتَّعديل؛ حتى يعرف مناهجهم ومصطلحاتهم إلى غير ذلك من الفوائد الكبير ة والمثمرة من آثار قراءة الكتب الأصيلة في تراجم الرِّجال.

قال الخطيب البغدادي: «ويجمعون أيضا تراجم تلحق بدواوين الشُّيوخ الذين تقدمت أسماؤهم وذلك مثل ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر، وعبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وأيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، ومعمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة، وأيوب

عن عكرمة عن ابن عباس، والأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود، وجعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر،وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة، وإبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة»[١].

السَّبيل إلى معرفة الرُّواة وتعيينهم:

ليس المقصود بذلك مجرد معرفة أنَّ هذا الرَّاوي هو فُلان؛ فإنه من المعلوم بداهة أنه لا يمكن دراسة الرِّواية والحُكم عليها إلا بتعيين كل راو من رواة إسنادها ومعرفة أقوال عُلماء الجرح والتَّعديل، ولكننا نتحدث هنا عن معرفة متقدمة تجعل الباحث قادرًا على التَّمييز بين راويين أو أكثر[٢]، تشابهت أسماؤهم، واختلطت على الباحث قليل الخبرة، متعجل النتيجة المفتقر إلى إحساس النَّاقد وملكته، وتوفر هذه الملكة في النَّاقد تجعله قادرًا على دفع التباس راو بآخر، وعدم توهم الشَّخص الواحد اثنين في حال ذكره مرة باسمه وأخرى بنسبه، وفي هذا السِّياق جاء تأليف كتاب «مُوضح أوهام الجمع والتَّفريق» للخطيب البغدادي.

ولا يُنصَحُ بحفظ الأسانيد بكاملها؛ لصعوبة ثبات الحفظ للأسانيد بعد حفظها، وإنما يُكتفى بالمتون؛ حيث إنَّ الغرض من حفظ الأسانيد هو التَّمكن من تمييز الصَّحيح من السَّقيم، والحفظ الذي قد يوصل إلى هذا الغرض هو الحفظ الذي كان عليه أئمة النَّقد، وقد كفانا الأولون حفظ الأسانيد في صدورهم

(١) ينظر: الجامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٩٩).

(٢) ومن الوسائل المساعدة على تمييز رُواة الإسناد معرفة مولد الرُّواة ووفياتهم، معرفة الشُّيوخ والتَّلاميذ، والنَّظر في متن الحديث وإسناده إلى غير ذلك من الوسائل التي تعين على تمييز الرُّواة.

إلى أن حفظوها في الكتب، وبعد أن حفظت الأسانيد في الكتب صار حفظها هو حفظ تلك الكتب من التلف والضياع، والأولى بطالب العلم حفظ مدارات الأسانيد إن تيسر له، ويعرف طبقات أصحاب الرُّواة، ومعرفة الرُّواة المكثرين وأثبت أصحابهم فهذا مُهم جدًّا للتَّرجيح فيما بينهم.



المبحثُ الرَّابعُ

عِلمُ العللِ

في حين يفرُغُ عِلمُ دراسة الأسانيد من الحكم على الرُّواة؛ فإنَّ علم العلل يبدأ من حيث انتهى؛ فيبحث عن كيفيات الرِّواية وأحوالها وموافقاتها ومخالفاتها، ويُعَدُّ علمُ العلل أهم رُكن في تعلم منهج النَّقد الحديثي، بل هو الكاشف لما سبق من مراحل عملية تطبيقية كفهم المصطلحات، والتَّخريج العلمي الدَّقيق، ودراسة الأسانيد، وذلك من جهة أنه يمنح الباحث تصورًا متكاملًا عن منهج النَّقد، وبه يحصِّل الباحث مهارة الصِّناعة الحديثيَّة، وأعني بها تحصيل ملكة التَّصور الصَّحيح لمنهج النَّقد عند المحدِّثين، وهذه لا يمكن تحصيلها إلا بدراسات تطبيقيَّة في هذا الفن، فهذا العلم عماده الممارسة العمليَّة فلا يُؤخذ فيه بالكلام النَّظري وحده، ولكن لا استغناء عنه؛ لأنه المدخل الأساسي إلى التَّطبيق العملي، فعندما نقرن التَّنظير بالتَّطبيق العملي فإن في هذا إيضاحًا للقواعد والمصطلحات، وترسيخًا لها في الأذهان بطريقة عملية تحفز القارئ على ملاحظتها مع تطبيقها العملي في موضعه، وذلك خير معين للباحث على تصور المصطلحات والقواعد وتمرينه على تطبيقها في المواضع المماثلة، كما أنها تعوض قصور الأمثلة التَّطبيقية في المؤلفات المخصصة في المؤلفات التنظيرية[1]، ومثل كل المهارات الفنيَّة كالطب فمهما قرأت في كتب الطِّب فلن تستفيد ما لم تعط لما تعلمته تطبيقًا

---

(١) ينظر: «من مناهج المحدِّثين في القرنين الخامس والسَّادس» لشيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم (ص: ٢٦) الطبعة الأولى لمجلس حكماء المسلمين ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

عمليًّا، فأهميته تكمن في حاكميته لوسائل نقد المرويات عن النَّبي ﷺ، وتمييز صحيحها من سقيمها، وهو قائم في الغالب على النَّقد الخفي للسُّنة النَّبويَّة لا على النَّقد الظَّاهر، فليس هو قائم على أنَّ الرَّاوي ضابط أو غير ضابط، بل هو قائم على اكتشاف أوهام العدول الضابطين، وهو خُلاصة علوم الحديث بأكملها من قواعد وضوابط وشروط وأنواع، ومن أجل هذا لا يحق لأحد الخوض فيه إلا بعد التي واللتيا والمعاناة في تتبع المرويات ونقدها، بل الأعجب من هذا أنَّ الحافظ ابن رجب الحنبلي وهو من أئمة علماء العلل في المتأخرين ينعي على عصره التَّساهل في نقد المرويات، فقال في كتابه النَّفيس شرح علل الترمذي: «وأردت بذلك تقريب علم العلل على من ينظر فيه، فإنه علم قد هجر في هذا الزَّمان، فقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل قل من يعرفه من أهل هذا الشَّأن، وأن بساطه قد طوي منذ أزمان، وبالله المستعان، وعليه التكلان، فإن التَّوفيق كله بيديه ومرجع الأمور كلها إليه»[1].

وهو العلم النَّقدي الذي أوصل عُلماء الحديث إلى القطع بصحة الحديث وضعفه، فلا يمكن لهم ولا لغيرهم أن يصلوا إلى درجة اليقين بغير الاعتماد عليه، فلا يُمكن الوصول إلى القطع به بمعرفة وجود شُروط الحديث الصحيح؛ لأن الخطأ والوهم واقع من جميع الرُّواة وإن كان أحدهم من الثِّقات الكبار كشعبة والثَّوري وغيرهما.

وهو العلم الذي يعيد إلى علوم السُّنة هيبتها ومكانتها عند المسلمين وخاصة في العصر الحديث؛ لأنه وجد أناس في هذا الزَّمان يتسلقون على العلم، بل

---

(١) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٤٦٧).

يتطاولون على العلوم الشَّرعية ويحسبون أنفسهم بقراءة «البيقونية» وغيرها من كُتب المصطلح، أنهم بهذا يمتلكون الوسائل النَّقدية للحكم على المرويات الحديثية تصحيحًا وتضعيفًا، فبدون علم علل الحديث قد يصحح الحديث المعلول ويعمل به، أو يدخل في متن الحديث كلامًا ليس منه، فيدخل في شرع الله ما ليس منه.

وهو الدَّليل القطعي على أنَّ المحدِّثين أعرف بكل وسيلة صحيحة لنقد السُّنة النَّبويَّة، فلا يمكن أن يرِد على البال منهج صحيح لنقد المرويات إلا والمحدِّثين أعرف به وأسبق إليه، وقد طبقوه في الواقع العملي فلن تجد منهجًا علميا -نظنه صحيحًا- لم يسلكه نقاد الحديث إلا كان خاطئًا، فلن نقترح الآن منهجًا في التَّصحيح والتَّضعيف غير موجود عند المحدثين، ونطبق هذا على الواقع العملي، يقولون: يجب أن نعرض صحيح البخاري وصحيح مسلم على القرآن وعلى العقل وعلى الحس فما عارضه أحد الثلاثة رددناه وما وافقه قبلناه، وهذا الكلام في غاية الخطورة، وهذا الكلام ما صدر من غير مُتخصص في السُّنة النَّبويَّة بل هو ممن يدعي أنه من العُلماء العُقلاء !

فلن نجد حديثًا واحدًا حكم عليه البخاري أو أحد النُّقاد بالصِّحة أنه مُعارض لأصل مُعتبر مما أنزله الوحي أو من العقل أو الحس؛ ليدل على كبير علمهم وقصور معارضيهم وناكري أحاديثهم [١].

ولممارسة هذا الفن لابد من أمرين:

الجانب النظري: ما جاء في كتب المصطلح من مباحث وقواعد هذا الفن

---

(١) ينظر: «المدخل إلى فهم علم العلل» للدكتور حاتم العوني (ص: ٥).

وتحرير مفهوم العلة وشروطها، وأول من كتب فيه كناحية نظرية هو الإمام الترمذي في كتابه «العلل الصَّغير» الذي شرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي.

وليبدأ الباحث بقراءة الجانب النَّظري من كتاب العلة وأجناسها لمصطفى باحو، ثم يشفعه بمبحث المعل من كتاب «النُّكت على ابن الصلاح» لابن حجر، ثم الكتاب النَّفيس في هذه البابة ألا وهو كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي(١)، فهذا الكتاب النَّفيس أعاد الرُّوح لهذا العلم وسهل على الدَّراسين تعلمه، وأحسب أن هذا الكتاب على وجه التَّحديد هو عمدة الدراسات المتأخرة التي اتجهت لهذا العلم، وهو الذي أوقد شرارة هذه النَّهضة الحديثية، وقد استمد الكتاب قيمته العلمية من كونه استقى هذه القواعد والضوابط من خلال عمل أئمة النَّقد وتصرفاتهم، ولهذا فإن الحاجة مُلحة للقيام بعمل يسير على منهج الحافظ ابن حجر في تأصيل هذا العلم، ومحاولة تلمس القواعد والقرائن التي تُعين على تقريب هذا العلم وتسهيل فهمه.

الجانب العملي: ويبتدئ الباحث بعد إتقانه لعلوم المصطلح والتَّخريج ودراسة الأسانيد بدراسة فن العلل مُبتدئًا بكتاب التَّمييز للإمام مُسلم، وهو كتاب

---

(١) من عجب هذا الكتاب أنني رأيت بعض باحثي الشيعة يُثني عليه بقوله: «وكانت المصادر القديمة التي ألفت في علل الحديث متبعة منهجية واحدة تقريبًا، وهي سرد الأحاديث بصورة عشوائية ثم بيان عللها وأسبابها؛ لذلك لا تكاد تجد كتابًا منهجيًا واحدًا يشرح أصول ومنهج وطرق هذا العلم، باستثناء ما كتبه ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي فهو أول كتاب يحمل طابع المنهج الوصفي لهذا العلم، بل ولم يكتب إلى وقتنا الحاضر مثله». ينظر: «علل الحديث في تهذيب الأحكام» للطوسي لعادل عبد الجبار ثامر الشاطي (ص: ٩) شركة العارف للمطبوعات بلبنان.

يمتاز عن غيره بعدة ميزات؛ منها:

- أنَّ الإمام مُسلم قدَّم له مقدِّمة مُفيدة.
- أنَّ موضوع الكتاب في غاية من الأهمية وهو معرفة الغلط الذي يقع من الرُّواة سواء في الإسناد أو في المتن وأنَّ هذا الغلط ليس على درجة واحدة، وإنما على درجات مع تقديم نماذج وأمثلة على هذا الغلط ليسهل معرفته.
- كثرة الأمثلة العملية فيه مما يقرب الأمر لطالب العلم.

ثم يُثنِّي بعد ذلك بكتاب «العلل الكبير» لأبي عيسى التِّرمذي، وهو أصعب بعض الشَّيء من الأول، ثم العلل للدَّارقطني، وهو أكثر بسطًا للاختلاف وبيانًا لطرق الحديث، ثم بعد ذلك العلل لابن أبي حاتم، ويعد من أصعب كتب العلل؛ لأنه لا يشرح وجه التعليل، وإنما يكتفي بالإشارة إليه.

وقد قام هذا العلم على أساسينِ مُهمَّينِ:

الأول: جمع طرق الحديث؛ كما قال علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[1].

الثاني: التَّرجيح بين هذه الطرق بقواعد عُلماء العلل؛ فإن «حذاق النُّقَّاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرِّجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يُشبه حديث فلان، ولا يُشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما

---

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ٢١٢).

يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم»[١].

والسُّؤال الذي يطرح نفسه بقوَّةٍ: **لماذا ندرس علم العلل؟**

والجواب في نقاط كما يلي:

أولًا: محاولة فهم كلام العلماء في التَّعليل، وهي أكثر الفوائد المرجوة شيوعًا.

ثانيًا: التَّرجيح بين أقوالهم إذا اختلفوا فإمام يقول الرَّاجح الإرسال، وإمام آخر يرجح الوصل، فيرجح الباحث بينهما بالأدلة وإعمال القرائن، ومحاولة الوصول على سبب اختلافهم، وهذا يحتاج إلى دربة وملكة تطبيقيَّة ودقة متناهية.

ثالثًا: اكتشاف العلة فيما لم نجد لهم فيه كلامًا، فقد أقف على مرويات لا نجد أحدًا من أهل العلم حكم عليها، فيحق للباحث أن يجمع طرق الحديث ويحكم عليه على ما توصل إليه بحثه، وهذا وقع للمتأخرين ومنهم ابن رجب وابن حجر - رحمهما الله تعالى -.

خطوات الكشف عن العلة:

للكشف عن العلة وإدراكها خطوات، يجب على الباحث اتباعها؛ وهي:

الخطوة الأولى: جمع روايات الحديث سندًا ومتنًا من مصادرها المعتبرة والنَّظر فيها مجتمعة، قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «والسَّبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضَّبط...»[٢]. وقال ابن حجر: «ويحصل معرفة

---

(١) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٧٥٦-٧٥٨).

(٢) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ٢٩٥).

ذلك بكثرة التَّتبع وجمع الطُّرق»[١]؛ فهذه الخطوة هي الطريق الموصل والمبين لبقية الخطوات.

الخطوة الثانية: تحديد الرَّاوي الذي وقع الاختلاف عليه ويسمى مدار الحديث؛ وهذه خطوة هامة جدًّا؛ فمدار الحديث هو الراوي الذي يشترك في رواية الحديث عنه راويان فأكثر، وقد يوجد خلال سند الحديث أكثر من مدار، وتعيين مَن عليه مدار الحديث ضرورة لمعرفة العلة، فقد يكون ضعيفًا، أو يكون مقبولا خالف من هو أولى منه بالقبول، ومن أقوالهم في المدار: قول عبد الرحمن بن مهدي في حديث الأعمى الذي وقع في بئر: «فليس يدور هذا الحديث إلا على أبي العالية»[٢].

وقال الإمام البيهقي: في «المعرفة»: «والحديث مداره على جابر الجعفي، وقيس بن الربيع، وهما غير محتج بهما» [٣].

وقال الحافظ ابن رجب: «معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»[٤].

والتعريف به وبيان حاله ويراعي الباحث عدم التوسع في ترجمة المدار إذا

---

(١) ينظر: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» (ص: ٩٢).

(٢) «المعرفة والتأريخ» (٢/ ١٥٣).

(٣) عن «نصب الراية» (٤/ ٣٣٣).

(٤) شرح «علل الترمذي» (٢/ ٦٦٣).

كان مشهورًا بحيث تخرج الترجمة عن مقصودها الأصلي وهو التعريف بالراوي المدار لا ترجمته ترجمة موسعة، ويبين في هذه الخطوة حال الراوي من حيث القوة والضعف، ويراعي الباحث في دراسة حال المدار أمورًا منها:

○ هل هو ثقة أو ضعيف أو مختلف فيه ؟ فإن كان متفقًا على توثيقه يذكر أنه متفق على توثيقه، ويذكر ما يدل على ذلك من أقوال الأئمة، وكذا إن كان متفقًا على تضعيفه، وإن كان مختلفًا فيه فيراعي التفصيل على حسب ما تحتاجه الترجمة لتحريرها وتدقيقها.

○ هل حديثه عن جميع شيوخه متساو أم فيه تفصيل؛ فقوي عن بعضهم، وضعيف عن البعض الآخر ؟

○ هل حديث تلاميذه عنه متساو أم فيه تفصيل؟ وهذا مهمٌّ جدًّا في الترجيح بين الرواة، فعندما يختلف أصحاب قتادة كسعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وشيبان، وهشام الدستوائي في الوجوه، فمعرفة درجاتهم في قتادة مما يساعد على ترجيح الوجه الراجح بقرائنه، فمعرفة أصحاب الرواة، وتمييز طبقاتهم ودرجاتهم في الرواية عن شيوخهم من الأهمية بمكان، وكان اهتمام النُّقاد من علماء الحديث وعلى رأسهم شيخ المحدثين الإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ) بمعرفة هذا الفن، فقد قال في كتابه «العلل»[1]: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة؛ فلأهل المدينة: ابن شهاب، وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، ويكنى أبا بكر مات سنة أربع وعشرين ومِئَة. ولأهل مكة، عَمْرو بن دينار، مولى

(١) وللفائدة فإن الاسم الصحيح للكتاب هو: «معرفة من يدور عليه الإسناد»، انظر لذلك: «علم علل الحديث» لإبراهيم الصديق (١/ ٧٠) وما بعدها.

جمح، ويكنى أبا محمد، مات سنة ست وعشرين ومِئَة، ولأهل البصرة: قتادة بن دعامة السدوسي، وكنيته أبو الخطاب، مات سنة سبع عشرة ومِئَة...»[1].

وقد نوَّهَ بذكر أصحاب المكثرين من الرواة وطبقاتهم وأهميته في قرائن الإعلال والترجيح بين الوجوه الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم كما في العلل، وقد ذكر أمثلة تطبيقية كثيرة، نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

قال عبد الرحمن نقلًا عن أبيه قال: «وقتادة كان واسع الحديث، وأحفظهم: سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط، ثم هشام، ثم همام»[2].

وقال ابن أبي حاتم[3] في سؤاله لأبيه وأبي زُرعة: «قلت: ورواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة. قلت لهما: فأيهما الصحيح؟ فقال أبي وأبو زرعة: سعيد أحفظهم».

وأيضًا ينقل ابن أبي حاتم عن أبي زُرعة قوله: رواه سعيد بن أبي عروبة، فقال: عن قتادة، عن سفينة، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ. وقال: وابن أبي عروبة أحفظ، وحديث همام أشبه؛ زاد همام رجلًا[4].

وممن زاد هذا الأمر وضوحًا قول البرديجي، كما في شرح العلل لابن رجب الحنبلي (٢/ ٥٠٤-٥٠٨): «شعبة وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة عن أنس صحيح، فإذا ورد عليك حديث لسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة،

---

(١) «علل الحديث» لابن المديني (ص: ٧٦-٩٢).

(٢) «علل ابن أبي حاتم الرازي» (مسألة رقم ٢٢٨).

(٣) المرجع السابق (مسألة رقم ٢٩٧).

(٤) المرجع السابق (مسألة رقم ٣٠٠).

عن أنس مرفوعًا، وخالفه هشام وشعبة حكم لشعبة وهشام على سعيد، وإذا روى حماد بن سلمة وهمام وأبان ونحوهم من الشيوخ عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ وخالف سعيد أو هشام أو شعبة، فإن القول قول هشام وسعيد، وشعبة على الانفراد، فإذا اتفق هؤلاء الأولون وهم همام وأبان وحماد على حديث مرفوع، وخالفهم شعبة وهشام وسعيد، أو شعبة أو هشام وحده، أو سعيد وحده، توقف عن الحديث، لأن هؤلاء الثلاثة شعبة، وسعيد، وهشام أثبت من همام وأبان وحماد.

ثم قال البرديجي أيضًا: فإذا أردت أن تعلم صحيح حديث قتادة فانظر إلى رواية شعبة وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، فإذا اتفقوا فهو صحيح. وإذا خالف هشام قول شعبة فالقول قول شعبة، وقال بعضهم: يتوقف عنه، وإذا اتفق هشام وسعيد بن أبي عروبة من رواية أهل التثبت عنهما وخالفهما شعبة كان القول قول هشام وسعيد، غير أن شعبة من أثبت الناس في قتادة، ولا يلتفت إلى رواية الفرد عن شعبة ممن ليس له حفظ، ولا تقدم في الحديث من أهل الإتقان.

وقال البرديجي أيضًا: أحاديث شعبة، عن قتادة، عن أنس عن النبي ﷺ كلها صحاح، وكذلك سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، إذا اتفق هؤلاء الثلاثة على الحديث فهو صحيح، وإذا اختلفوا في حديث واحد، فإن القول فيه قول رجلين من الثلاثة، فإذا اختلف الثلاثة توقف عن الحديث، وإذا انفرد واحد من الثلاثة في حديث نظر فيه: فإن كان لا يعرف من الحديث إلا من طريق الذي رواه كان منكرًا.

وأما أحاديث قتادة، التي يرويها الشيوخ، مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي، فينظر في الحديث: فإن كان الحديث يُحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ، وعن أنس بن مالك، من وجه آخر، لم يدفع، وإن كان لا يُعرف عن أحد عن النبي ﷺ ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك كان منكرًا». انتهى.

فهذا الكلام النَّفيس من البرديجي في المفاضلة بين أصحاب قتادة يُبين أهمية معرفة أصحاب الرُّواة، بل أقول إن كثيرًا من الأحاديث المعللة السَّبيل إلى بيانها هو في معرفة طبقات أصحاب الرُّواة.

وقال ابن دقيق العيد: «هذا النوع من الحديث -يعني الترجيح بين طبقات أصحاب الراوي- ينبغي أن يعقد له بابًا، أو يفرد له تصنيفًا، ويعد في علوم الحديث، بل هو أجلها للحاجة في الترجيح»[1].

وقال ابن رجب: «اعلم أنَّ معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين؛ أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين؛ لأن الثِّقات والضُّعفاء قد دونوا في كثير من التَّصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف»[2].

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثِّقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث».اهـ.

---

(١) ينظر: «شرح الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد (٣/ ٢٥٢).

(٢) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٤٦٧-٤٦٨).

وقال ابن حجر: «وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم»[(١)].

○ هل حديثه مستقيم طَوالَ عُمُرِه أم طرأ عليه تغيُّرٌ واختلاطٌ؟ وهل هذا التغير مؤثر أم غير مؤثر؟ وهل حدَّث بعد التغير أم لا؟ وهل ظهرت له مناكير بعد التغير أم لا؟ ولا بد من تحديد التغير والاختلاط بدقة.

○ هل حديثه في جميع الأماكن متساو أم فيه تفصيل؟ وسبب ذلك.

○ هل وصف بالتدليس؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ وما نوع تدليسه؟ وهل هو مكثرٌ أم مُقِلٌّ، وهل تدليسه عامٌّ في شيوخه أم خاص ببعض الشيوخ؟ وهل يدلِّس عن الثقات فقط أم عن الثقات والضعفاء؟ وكيفية تعامل الأئمة مع حديثه.

○ هل هو ممن يُرسل عن شيوخه؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ فإن ثبت أنه يرسل ينظر في ثبوت سماعه من شيوخه؟

فدراسة حال الرَّاوي ليست بالشيء الهين، بل ربما راجع الباحث العديد من المصادر والمراجع.

الخطوة الثالثة: تقسيم روايات الحديث حسب أوجه الخلاف على الراوي الذي عليه مدار الحديث؛ فذكر الرواة عن المدار وبيان اختلافهم واتفاقهم عن المدار، قال ابن حجر: «فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»[(٢)].

---

(١) ينظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٠).

(٢) ينظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧١١).

ويجب على الباحث مُراعاة ما يأتي:

١- التَّأكد من سلامة الإسناد إلى الرَّاوي عن المدار، وأنه ثابت عنه فإن لم يكن ثابتًا فلا يعتمد عليه، ولا يذكر إلا من باب التَّنبيه عليه.

٢- التأكد من عدم وجود اختلاف على الرَّاوي عن المدار، فإن كان هناك اختلاف يُدرس للتحقق من الوجه الرَّاجح.

٣- دراسة حال الرَّاوي وبيان درجته من حيث الرِّواية بحسب ما يحقق في الغرض التي سيقت الترجمة إليها، وينتبه الباحث إلى أن العلة ربما تكون في المدار.

الخطوة الرابعة: تخريج كل وجه من أوجه الخلاف على حدة وكل وجه وجدت له متابعات[١].

الخطوة الخامسة: دراسة أسانيد كل وجه تفصيلًا، ويجب دراسة الإسناد كاملا وليس الرواة عن المدار فقط كما يصنع بعض المعاصرين[٢].

ويتأتى ذلك بالترجمة لكلِّ راوٍ بما يميِّزه من اسم ونسب وكنية ولقب، وذكر

---

(١) ينبغي على الباحث الاهتمام بأمر المتابعات فليس كل متابعة تصلح لدفع الخطأ عن المتابع، فقد تكون المتابعة من راو كذاب أو متهم بالكذب، وثبوت متابعة الكذاب أو المتهم بالكذب، لا يكفي لدفع الوهم عن الغير، فثبوت المتابعة؛ **يشترط له أمور**:

الأول: صحة الإسناد إلى المتابع والمتابَع.

الثاني: أن تكون الرواية المحفوظة إليهما وليس ذلك من خطأ بعض الرواة عنهما أو عن أحدهما؛ فتكون منكرة لا أصل لها. ينظر: «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات» للشيخ طارق عوض الله (ص: ٦٣ وما بعدها).

(٢) ينظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧١١).

ما جاء فيه من جرح وتعديل، وبيان ما عرف للراوي من إرسال وتدليس، وتحديد مرتبة المدلس إذا كان من المرتبة الثالثة أو الرَّابعة أو الخامسة، وبيان اختلاط الرَّاوي، وما وجد من تمييز الرُّواة عنه قبل أو بعد الاختلاط، وذكر ما له بين غيره من الثِّقات، ثم ذكر خلاصة حال الرَّاوي على ضوء العناصر السَّابقة، مع مُراعاة ما يكون في السند من إرسال وتدليس قادح.

الخطوة السادسة: النَّظر في الخلاف على ضوء خُلاصة أحوال الرُّواة وحال المدار، وبيان ما وجد من قرائن التَّرجيح[1]، وأقوال العلماء في ذلك، ثم تحديد

---

(١) وقرائن الترجيح كثيرة منها:

الترجيح برواية الأحفظ: من المعلوم أنَّ الرُّواة مُتفاوتون في حفظهم للحديث وإتقانهم له، وعلى ضوء هذا التفاوت يكون التَّرجيح بينهم عند الاختلاف، فيقدم خبر من يتصف بقوة الحفظ والإتقان على خبر من كان أقلَّ من ذلك، وهو أن يروي الحديث جماعة من الحفاظ الأثبات على هيئة، ثم يخالفهم الحافظ الثبت، فيرويه بدون تلك الهيئة، وفي هذا الصورة يستأنس بترجيح الكثرة ما داموا محتجًّا بهم من الطرفين المختلفين ـ قال الحافظ الزيلعي: «**وإنما تُرَجَّح بكثرة الرواة إذا كانت الرواة محتجًا بهم من الطرفين**»، وذلك باعتبار أن اتفاق الرواة على شيء يمنح روايتهم قوة، ويدفع عنهم احتمال الغلط؛ إذ الوهم إلى الواحد أقرب منه إلى الجماعة، وهذه من أهم القرائن التي بُنِي عليها علم العلل في التَّرجيح بين الرُّواة المختلفين على شيوخهم المكثرين. القرينة الثالثة: الترجيح بالاختصاص: **ويتفرع عنها ثلاث قرائن:**

(أ) اختصاص الملازمة. (ب) اختصاص البلاد.

(ج) اختصاص آل الراوي. ترجيح الرواية التي أخرجها الشيخان، أو أحدهما، أو من التزم الصحة في «صحاحهم» دون تعقُّبهم عليها: لا شك أن للصحيحين مكانة عند العلماء يعرفها كل من له أدنى ممارسة لهذا العلم الشريف، فهما أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ، والحديث المخرج فيهما هو أعلى درجات الصحيح. وهذه المكانة التي حازتها أحاديث الصحيحين =

....

= إنما هي لمزيد عناية صاحبيها، ومبالغتهما في تحري الصحيح من الحديث دون ضعيفه. فإذا حصل اختلاف في حديث، وكان أحد وجْهَيْ الخلاف مخرجًا في الصحيحين، أو أحدهما **احتجاجًا** رُجِّح ما فيهما لتلك المكانة التي لأحاديثهما، ولاتفاق الأمة على تقدم صاحبيهما، وترجيحهما على غيرهما في المعرفة بهذا الشأن. **قال الحافظ:** «لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل؛ فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعًا، وروى الفربري عن البخاري قال: ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى، وتيقنت صحته، وقال مكي بن عبد الله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركتُه، فإذا عرف، وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما (كالدارقطني مثلًا) يكون قوله معارضا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما» «هدي الساري» لابن حجر (١/ ٣٤٧). **القرينة الخامسة: الترجيح بالمتابعات للمدار، ومن فوقه من رواة الأوجه:** لا شك في أن المتابعات للمدار، ومن فوقه من مؤيدات ترجيح أحد وجوه الاختلاف على الرواي، فإذا توبع الراوي على حديثه - كأن يروي بعض أصحاب شعبة، عن شعبة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا. ويرويه بعض أصحاب شعبة عنه بهذا الإسناد موقوفًا. فالناظر في هذا الاختلاف يبحث عن رواة آخرين شاركوا شعبة في رواية هذا الحديث عن الأعمش لينظر على أي صفة رووه على الرفع أو الوقف؟ ويبحث كذلك عن رواة آخرين شاركوا الأعمش في الرواية عن إبراهيم، وهكذا في إبراهيم، عن علقمة، وفي علقمة، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ كان ذلك أقوى لروايته، وأكثر اطمئنانًا لسلامتها من الخطأ. فإذا اختلف راويان في حديث، وكان لأحدهما متابع دون الآخر كان ذلك قرينة على ضبطه، فتُرَجَّح روايته. إلى غير ذلك من قرائن الترجيح الكثيرة التي لا تنحصر فكل حديث له نقد خاص، =

الوجه الراجح، وبيان قرائن ترجيحه، أو قرائن الجمع بين وجهي الخلاف[1]، وبه تندفع العلة عن كل منهما، ويجب على الباحث العناية بمعرفة قرائن الترجيح.

الخطوة السابعة: الحكم على الحديث من وجهه الراجح، أو من وجهيه عند الجمع، ويعتمد في الحكم على ما ذكر في تراجم الرواة، وما في الإسناد من اتصال أو انقطاع.

الخطوة الثامنة: إذا كان الوجه الراجح ضعيفًا يُنظر في وجود ما يشهد لمتنه، فيرتقي به بحسب حال الشاهد تحسينًا لغيره أو تصحيحًا لغيره.

كيف السَّبيلُ إلى تكوين ملكة فهم العلل؟

إنَّ طالب علم العلل والخائض هذا المسلك الصَّعب يحتاج إلى آليات معينة لضبط قواعد ورسوم هذا الميدان، ومنها:

أولًا: التَّمكن من قواعد القبول والرد فمتى يُقبل الحديث؟ ومتى يُرد الحديث؟

= قال ابن حجر: «ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات؛ ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده -والله أعلم». ينظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧١٢).

(١) قرائن الجمع بين وجهي الخلاف كثيرة منها: وجود قرينة مرجحة لكل طريق يشعر بثبوت الطريقين، ورواية أحد الثقات كلا الوجهين عن المدار يشعر بثبوت الوجهين، وكون الروايتين متساويتين عددًا أو قوة أو متقاربتين تشعر بثبوت الوجهين، وكون الراوي المختلف عليه صاحب حديث مكثر، والرواة المختلفون عنه في كلا الوجهين حفاظ أثبات مشعر بثبوت الطريقين عنه إلى غير ذلك من قرائن الجمع.

وهذه تكمن في دراسة علم المصطلح بصورة تطبيقيّة أكثر منها نظرية، ويستفاد من كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب.

ثانيًا: التّمكن من علم الجرح والتّعديل فيعرف منزلة الرّاوي الدّقيقة جرحًا وتعديلًا؛ لأنّ مراتب الرُّواة متفاوتة وهذا العلم يعين على معرفة منزلة الرّاوي العامة والخاصة عن شيخه ومعرفة السّماعات بين الرُّواة وطبقاتهم والتّوثيق المُطلق والمُقيد وكذا التّجريح المطلق والمقيد.

ثالثًا: قراءة كتُب العلل العمليّة فيأخذ الباحث مثالًا من علل الدارقطني، ويحاول أن يحدد مدار الحديث؛ لأنه مدار التّعليل ثم يحدد وجوه الخلاف ثم يرجح فيما بينها، ويحاول فهم كلام الأئمة النُّقّاد في تحديد الخلاف وكيف يرجحون وقرائن التّرجيح فيما بين الوجوه، وهذه طريقة مُثلى لتكوين الملكة رسوخًا وعمقًا.

وطريقة التّفقُّه في كلامهم يرجع إلى أمور منها:

الأوّل: تصور الاختلاف وهذا للممارس المُدمن على قراءة كتب العلل يعرف بمجرد القراءة المتأنية مدار الحديث ووجوه الخلاف.

الثّاني: معرفة مراتب الرُّواة في هذا الحديث بخصوصه من حيث الجرح والتعديل، وتحرير تراجم الرُّواة تحريرًا دقيقا للوصول إلى قول دقيق في الراوي.

الثّالث: فهم كلام العلماء ومحاولة معرفة سبب التّرجيح فننظر لِمَ رجح رواية فلان على فلان؟ ولِمَ رجح الوقف على الوصل؟ وإنما يكون هذا بجمع كلام

العلماء كلهم في حال الحديث أو الراوي، ومعرفة القرائن المرجحة للوجوه وهذا يحتاج إلى تأنٍّ وبحث وتفتيش.

وهذه الملكة من أرفع الملكات التي ينبغي أن يحرص عليها الباحثون النُّقاد، ذلك أن الوصول إلى امتلاكها يعني امتلاك ناصية علوم السُّنة روايةً ودرايةً، وقد كان المتمكِّنون من هذه الملكة قلة عبر التَّاريخ إلا أنها لم تغب عن ميادين البحث الجاد عند المتقدمين.

والمتأمل لعلل الحديث، سواءٌ أكانت عللًا إسنادية أم علل المتن؛ يُدرك بصورة لاشك فيها أن إتقانها يحتاج إلى ملكة من نوع خاص، وأنَّ توافرها في ناقد معين يعني أنه امتلك وأتقن ما ليس عند الآخرين، وإنما تقدم عليهم.

اسم العلة اصطلاحًا يطلق بالدرجة الأولى على ما تُعَدُّ علَّتُه خفيةً، كما يطلق أيضًا على ما تُعَدُّ علَّتُه ظاهرةً، وهذا هو المطابق للتقعيد العملي وتطبيقاته للأئمة النُّقاد.

والعلل في كتب الأئمة تأتي إما لإثباتها أو لدفعها فلينتبه لهذا فإنه مسلك دقيق زلت فيه أقدام.

ومما لا ريب فيه أن الباحث في علل الحديث دراسة وبحثا وتأصيلًا يجب أن يقف على فوائد مُتعددة ومُتنوعة، أهمها:

(أ) إنَّ دراسة عِلل الحديث تشحذ الذِّهن، وتنمي ملكة البحث العلمي، وعمق النَّظر، والتَّأني في إصدار الأحكام، وعدم الاكتفاء بالظواهر؛ بل البحث في ما وراءها.

(ب) إنَّ دراسة عِلل الحديث تظهر مدى عُمق المنهج النَّقدي عند المتقدمين والمتأخرين من المحدِّثين، فهم لم يكتفوا بدفع العلل الظاهرة كعدم اتصال الإسناد، وإنما غاصوا في العمق؛ للكشف عما وراء العلل الظاهرة من قوادح خفيِّة في صحة الحديث.

(ج) إنَّ دراسة عِلل الحديث ومعرفتها هي الميدان العملي لتطبيق قواعد علم الحديث، فالقواعد النَّظرية في كُتب المصطلح وثنايا كُتب العلل، وكُتب الرِّجال، تتحقق تطبيقاتها العمليَّة في دراسة عِلل الحديث.

ومن الكُتب التي تُساعد في تكوين ملكة علم العلل النَّظرية والعمليَّة ما يأتي:

(١) كتاب: «علل الحديث بين القواعد النَّظرية والتَّطبيق العملي»[١] لفضيلة شيخنا الأستاذ الدُّكتور أحمد معبد عبد الكريم.

(٢) وبداية مقدمة شرح علل ابن أبي حاتم، تحقيق د. سعد الحُميِّد.

(٣) كتاب العلة وأجناسها للأستاذ مصطفى باحو.

(٤) كتاب «شرح علل الترمذي»[٢] للحافظ ابن رجب الحنبلي.

وَلْيَحرِصِ الباحث على قراءة هذا الكتاب بعناية شديدة، ودراسة بعض النَّماذج للأحاديث المعللة وعرضها على الأساتذة.

دراسة الكثير من النماذج العملية[٣] في كتاب التَّمييز لمسلم، وعلل ابن

---

(١) طبع في مكتبة الإيمان ٢٠١٦م.

(٢) طبع عدة طبعات، أشهرها بتحقيق شيخنا ومجيزنا أ.د/ نور الدين عتر حفظه الله.

(٣) طبعت رسائل علمية محققة وعني أصحابها بالجانب التطبيقي، فليحرص الطالب على اقتنائها =

أبي حاتم، وعلل الدَّارقطني، مع الاعتناء بمراجعة «الضُّعفاء الكبير» للعقيلي، و«الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي[١]، والتَّمهيد لابن عبد البر[٢].

وبعد ذلك على الباحث مُواصلة الطَّريق والكد في تحصيل العلوم، ويعتني بكتب المتقدمين من أئمة الصنعة[٣]، ويتحقق بقراءة كتب التخريجات المطولة كالتَّمهيد لابن عبد البر، والتَّمرس بقراءة كتب التَّراجم الكبيرة كالتَّاريخ الكبير للبُخاري، والجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم، والضُّعفاء الكبير للعقيلي، والكامل لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وتاريخ

= أو قراءتها فهي موجودة على شبكة الإنترنت والمواقع خاصة موقع البحوث العلمية، وأيضًا يحرص الطالب على عرض النماذج العملية ففيها الفائدة العظمى، فكثيرا ما يعتمد الطلاب على أنفسهم بدون معلم، والنتيجة حدوث الخلل المنهجي والقصور في التطبيق لدرجة أن الطالب لا يعرف الخلاف على الراوي من المتابعة، والثانية تقوية وجبر، والأولى إعلال ولا تلازم بينهما.

(١) تم بفضل الله أخذ منهج ابن عدي في الإعلال دراسة تطبيقية على كتاب الكامل، والباحث مشرف على إحدى الرسائل في الكتاب.

(٢) تم بفضل الله أخذ منهج ابن عبد البر في الإعلال دراسة تطبيقية على كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، والباحث اقترح الموضوع على قسم الحديث بكلية أصول الدين بالقاهرة فوجد قبولا وسجل فيه الباحثون لنيل درجة الدكتوراه من قسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة.

(٣) كثيرًا ما يُنبهنا الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم - حفظه الله -في محاضراته في الدراسات العليا، ودروسه العامة في الأزهر الشريف للعناية بكتب المتقدمين ناقلًا عن شيوخه أنهم كانوا يقولون: «إذا قرأت للمتقدمين صرت سابقًا للمتأخرين، وإذا قرأت للمتأخرين، جعلوك وراءهم».

دمشق لابن عساكر[١].

فلا يمكن لمن رام حيازة هذه الملكة والأخذ بزمامها أن يكون في معزل عن ممارسة النَّقد للأحاديث ممارسة عمليّة؛ لأنها تمنح الباحث حسًّا نقديًّا عاليًا، تُمكِّنُه إلى الوصول الصَّحيح إلى مرامه، وقد كان أئمة الحديث يُمارسون ذلك على نحو مستمر، فقد كان من أهم وسائلهم في اكتشاف عيوب الأحاديث وعللها: كتابة الحديث، وجمع طرقه.

قال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، الحديث يفسر بعضه بعضًا»[٢].

وقال ابن معين: «اكتب الحديث خمسين مرة، فإن له آفات كثيرة»[٣].

وقال ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[٤].

---

(١) الفائدة تتحقق من كتب المطولات -وخاصة كتب الأئمة النقاد ككتاب الإمام البخاري «التاريخ الكبير» وغيرهما، و«الجرح والتعديل»، و«العلل» كلاهما لابن أبي حاتم الرازي، والضعفاء الكبير للعقيلي، والكامل لابن عدي، وكتب ابن عبد البر، والدارقطني وغيرهم- التي ذكرتها بجردها وبيان ما فيها من دُرر ومخبآت من المعرفة، وإذا كان الطالب لا يجد من الوقت ما يُسعفه فلا أقل من قراءة مجلد كامل من أوائلها، أو قراءة المقدمة وبعضا من الكتاب والفهارس العلمية للكتاب، وهذا ما أوصى به شيخ شيوخنا الأستاذ الدكتور محمد أبو شهبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لشيخنا الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم- حفظه الله - فقال له: «إن لم يتسر لك قراءة الكتاب بأكمله فلا أقل من قراءة مقدِّمة الكتاب وفهارسه».

(٢) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ٢١٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

وهذه الأقوال السابقة من أئمة النَّقد تعني أنَّ الجانب التطبيقي العملي هام في تصور العمليِّة النَّقدية، فلا يمكن فهم مناهج مسالك الأئمة في التَّعليل إلا بعد الممارسة الطويلة لأحكامهم وأعمالهم النَّقدية، فعلم العلل هو الميدان الرحب للنَّقد الحديثي والتَّطبيق العلمي والعملي للقواعد النَّقدية، ومن جهود النُّقاد الحفاظ وأحكامهم تستخرج القواعد النَّظرية والعمليِّة لنقد مختلف المرويات؛ وهذا السَّبيل لإحكام هذا العلم وامتلاك الملكة الحديثية النَّقدية.

ويقول العلامة أحمد شاكر: «إنَّ المحدِّثين كانوا محدِّثين مُلهَمين، تحقيقًا لمعجزة سيد المرسلين، حين استنبطوا هذه القواعد المحكمة لنقد رُواة الحديث، ومعرفة الصِّحاح من الزِّياف، وأنهم ما كانوا هازلين ولا مخدوعين، وأنهم كانوا جادّين على هدى وعلى صراط مستقيم، فكانت تلك القواعد التي ارتضوها التَّوثق من صحة الأخبار أحكم القواعد وأدقَّها، ولو ذهب الباحث المتثبِّت يطبِّقها في كل مسألة لا إثبات لها إلا صحَّة النَّقل فقط لآتته ثمرتها النَّاضجة، ووضعت يده على الخبر اليقين، وعلى ضوء هذه القواعد سار عُلماؤنا المتقدمون في إثبات مفردات اللغة وشواهدها، وفي تحقيق الوقائع التاريخية الخطيرة، ولن تجد من ذلك شيئًا ضعيفًا أو باطلًا إلا ما أبطلته قواعد المحدِّثين، وإلا فيما لم ينل العناية بتطبيقها عليه»[1]



(١) ينظر: مقدِّمة الشَّيخ أحمد شاكر في تحقيقه لجامع الترمذي (ص: ٧٣).

المبحثُ الخامسُ

مَلَكةُ فقهِ المتنِ بينَ فهمه وإفهامه[١] ونقده

الفهم والإفهام للحديثِ النَّبويِّ:

يُعَدُّ فقهُ السُّنَّةِ غايةً جليلةً يُسعى إليها، ولا يحسن بطالب الحديث أن يشتغل بطرقه جمعًا وتخريجًا وتعليلًا، ويُهمل التَّفقُّه في مُتونه، وكان الأمام أحمد ينعي على بعض المحدِّثين قلَّة عنايتهم بالفقه، وكان يقول: «يعجبني أن يكون الرَّجل فهمًا في الفقه»[٢]، فالسُّنة النَّبوية هي المثال الذي أقامه لنا النَّبي ﷺ من أقواله وأفعاله وصفاته، وإنَّ حياته العظيمة كانت مثالا حيًّا وتطبيقًا عمليًّا، فهي ليست مُجرد مجموعة من المفردات السُّلوكية أو مجموعة متفرقة من التَّعاليم والإرشادات بل إنها وحدة مركبة وبرنامج عمل يمتاز بالشُّمولية والترابط، تشمل حياة المسلم بكل تفاصيلها ودقائقها؛ لذا فحسن فهم نصوص السُّنة النَّبوية قاعدة رئيسة لصواب الفكر، والمنهج، والعمل، ولا يستطيع الباحث أن يعرف مراد الله ﷻ ومراد رسول ﷺ إلا حينما يستقيم فهمه لدلائل الكتاب والسُّنة النَّبويَّة،

---

(١) آثرت التَّعبير بكلمة الإفهام بدلاً من الشَّرح؛ لأنها أدق، بل إنَّ بعض عُلماء الأزهر سمى كتابه «غاية الأحكام في آداب الفهم والإفهام» وهو الشيخ العلامة عمر بن علي بن يحيى الطحلاوي (ت ١١٨١هـ) يقول الجبرتي عنه: «وتمهر في الفُنون، ودرَّس بالجامع الأزهر وبالمشهد الحسيني، واشتهر أمره، وطار صيته، وأشير إليه بالتَّقدم في العُلوم». ينظر: بحث بعنوان: «عناصر شرح الحديث النَّبوي في الجامعات بين الواقع والطموح» للدكتور/ صالح يوسف معتوق مطبوع ضمن كتاب علوم الحديث واقع وآفاق، الطبعة الثانية ٢٠٠٦هـ.

(٢) ينظر: «الآداب الشرعية والمنح المرعية» لابن مفلح (٢/ ٧٠).

وامتلاك الأدوات المعينة لذلك، وبذلك يصل إلى أعلى مراقي الاستقامة في الفكر والمنهج والسُّلوك، وما انحرف[1] وابتداع وضل إلا من ساء فهمه عن الله ورسوله، قال ابن القيم: «أن يفهم عن الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ مراده من غير غُلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله، ولا يُقصِّر به عن مراده، وما قصده من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك، والعدل عنه من الضَّلال، والعدول عن الصَّواب ما لا يعلمه، إلا اللّه، بل سوء الفهم عن اللّه ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأُصول والفُروع، ولا سيما أن أضيف إليه سوء القصد، فيتفق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع مع حسن قصده، وسوء القصد من التابع في محنة الدِّين وأهله واللّه المستعان،

(١) ذكر الدكتور توفيق الغلبزوري أسبابًا رئيسة للانحراف في فهم النَّص النَّبوي منها: منهج التجزيء والتعضية الذي يقوم على قراءة نص من السنة وإغفال آخر، أو الأخذ ببعض الأحاديث وترك بعضها الآخر، مع استنباط الحكم السرعي وتعميمه بناء على تلك القراءة المجتزأة، وإهمال السِّياق وأسباب ورود الحديث، وإغفال واقع المخاطبين وأعرافهم وملابساتهم وظروفهم التي سيقت من أجلها الأحاديث، الإفراط في الأخذ بالظَّاهر؛ الذي يفضي إلى الفصل بين النُّصوص الجزئية والمقاصد الكلية للأحاديث النَّبوية، والغلو في استعمال العقل ومجاوزة الحد في التأويل والشطط وذكر في بحثه القيم تطبيقات عملية للأسباب المذكورة. ينظر: «أسباب الانحراف المعاصر في فهم السنة النبوية» ومظاهرة (٢/ ٢١٣ وما بعدها) ضمن أعمال الندوة الدولية الرابعة بكلية الدراسات الإسلامية بدبي، وينظر في هذه الندوة أيضًا بحث «فهم الحديث في ضوء القواعد الشَّرعية» للدكتور فتح الدين بيانوني (١/ ١٤٥ وما بعدها)، وبحث «أثر السِّياق وجمع الرِّوايات وأسباب الورود في فهم الحديث» للدكتور عبد الله الفوزان (١/ ١٩٣ وما بعدها)، وبحث «دلالة السِّياق وأثرها في فهم الحديث النَّبوي خلال تطبيقات الأئمة» للدكتور عبد المحسن التخيفي (١/ ٢٤٧ وما بعدها).

وهل أوقع القدرية، والمرجئة، والخوارج، والمعتزلة، والجهمية، وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن اللّه ورسوله حتى صار الدِّين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأفهام، والذي فهمه الصَّحابة ومن تتبعهم عن اللّه ورسوله فمهجور لا يُلتفت إليه ولا يرفع هؤلاء به رأسًا،... فلا تجد صاحبه فهم عن اللّه ورسوله ومراده كما ينبغي في موضع واحد»[1].

فقد شغلت وظيفة «الفهم والإفهام» الطَّاقات الفكرية للأمة الإسلامية، التي ظلت مشدودة بأحاسيسها، وخطراتها الفكرية إلى هذا النَّص قُرآنًا وسنة، إلى حدٍّ لا نظير له، حيث تأسست أجواء الفهم والتَّحليل والتَّذوق؛ لقراءة هذا النَّص ومقاربته، باستنطاقه وتحليل إشاراته، وحراسة مدلولات ألفاظه، فهمًا وتأويلًا، وضبط علاقة اللفظ بالمعنى، و«تقنين» دلالة المنطوق على المضمون؛ حتى تتفادى كل تفسير أو تأويل إسقاطي لهذا النَّص، ووقوفًا ضد «كل من يدعي قراءة النَّص المؤسس للشَّرعية في الإسلام، بعيدًا عن قوانين التأويل المتمثلة في طُرُق الاستنباط، بقواعدها اللغوية والشَّرعية، وبذلك أصبحت قراءة النَّص في الفكر الإسلامي، قراءة تخضع لمنهج مشدود بثوابت: مرتبطة باللسان ومقتضياته في فهم الخطاب من جهة، ومحتكمة إلى الشَّرع وحدوده من جهة ثانية، مما يؤدي إلى ما سماه الإمام الشافعي، رَحِمَهُ اللَّهُ، بـعَقْل المعاني[2]، ويعتبر الإفهام أهم هدف تتغياه العملية التَّعليمية بغرض إيجاد الفهم لدى الطالب الذي به يستطيع التَّقدم

---

(١) ينظر: «الرُّوح» لابن القيم (ص: ٩٩-١٠٠).

(٢) ينظر: «القراءة الحَدَاثِيَّة للسُّنة النَّبوية: عرضٌ ونقد» الدكتور محمد بن عبدالفتاح الخطيب (٢/ ٢٨٠) ضمن أعمال النَّدوة الدولية الرابعة بكلية الدراسات الإسلامية بدبي.

في العلم والمعرفة، أما مجرد التَّلقين من دون أن يحصل استيعاب للمادة العلمية، فإنه لا يخلق في النَّفس أي تغيير أو إصلاح للفكر.

وقد عرف بدر الدِّين العيني الفهم بأنه: «جودة الذِّهن، والذِّهن قوة تقتنص الصِّور والمعاني، وتشمل الإدراكات العقلية والحسية»[١].

والفهم منزلة بين تلقي العلم والحفظ، وفي ذلك قال سفيان بن عُيينة قوله: ««أَوَّلُ الْعِلْمِ الِاسْتِمَاعُ، ثُمَّ الْإِنْصَاتُ، ثُمَّ الْحِفْظُ، ثُمَّ الْعَمَلُ، ثُمَّ النَّشْرُ»»[٢].

ولا زال العُلماء يهتمون بجودة الفهم والإفهام، وصنَّفوا في ذلك مُصنفات عدة تهتم بالسُّلوك التَّربوي داخل مجلس العلم حتى يتمكن الطَّالب من حُسن الفهم وبعد ذلك يؤدي زكاة العلم بتبليغه وإفهامه.

وإنَّ النَّاظرَ المتأمِّلَ لواقع أصحاب رسول الله ﷺ يجدُ اهتمامًا منهم بالفهم الصَّحيح لما نُقل عنه، والتَّعرُّف على مراده ﷺ وتأمل في رسالة عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري في القضاء: «... الْفَهْمَ الْفَهْمَ فِيمَا يُخْتَلَجُ فِي صَدْرِكَ مِمَّا لَمْ يَبْلُغْكَ فِي الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ، اعْرِفِ الْأَمْثَالَ وَالْأَشْبَاهَ ثُمَّ قِسِ الْأُمُورَ عِنْدَ ذَلِكَ...»[٣]، وعنون البخاري في صحيحه في كتاب العلم: (باب الفهم في العلم)[٤].

وهذا الجانب هو الغاية من نقل السُّنة ودراستها، إذ به يتمكَّن المكلَّف من

---

(١) ينظر: «عُمدة القاري» (٢/ ٥٢).

(٢) ينظر: «حلية الأولياء» لأبي نُعيم (٧/ ٢٧٤).

(٣) أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: في الأقضية والأحكام وغير ذلك، كتاب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى أبي موسى الأشعري (٥/ ٣٦٧ ح رقم: ٤٤٧١).

(٤) ينظر: صحيح البخاري (١/ ٢٥).

العمل وَفقَ مقصدِ الشَّارع، لقد بدت العناية بهذا الجانب في زمن مبكر جدًّا وربما وقع تغاير في الفهوم على ندرة؛ لقربهم من رسول الله ﷺ ولتمكنهم من ناصية العربية، وفهمهم مقاصد الخطاب العربي على اختلاف وجوه بيانه، لكن مع تباعد العهد وكثرة وقائع الحياة وتنوعها ظهرت الحاجة إلى قواعد ضابطة للاستنباط، وفهم النُّصوص، وما زالت القواعد تتأصل، وتزداد قوة ورسوخًا، ونتج عن ذلك تراث كبير من المصنفات في الفقه وأصوله، ولقد وظفت علوم الاستنباط في فهم الحديث النَّبوي، واستفاد منها العلماء في مصنَّفاتهم التي شرحوا فيها الحديث النَّبوي؛ مرَّةً ببيان مُشكله، ومرَّةً ببيان ناسخه ومنسوخه، ومرَّةً ببيان معانيه.

وتفاوتت مناهج شرَّاح السُّنَّةِ بقصد عملية الإفهام على مرِّ العُصور، فهناك شُروح مطولة، وشُروح مختصرة، ومنها شُروح خاصة بالمتون، ومنها ما أضاف إلى ذلك دراسة الأسانيد، وهناك كُتب لشرح غريبها، أو بيان مشكلها ومختلفها ومنسوخها وغير ذلك، ثم توجت شروحها بأعظم شرحين هما: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«عمدة القاري» للحافظ بدر الدِّين العيني.

ثم توالت الشُّروحُ بعدهما حتَّى يومنا، وأصبح شرحُ الحديث الشَّريف علمًا قائمًا بذاته، يدرس في المعاهد والجامعات، وخُصِّصَت له ساعاتٌ تدريسيَّةٌ في المناهج الجامعية، واختيرت له كتب تتفاوتُ مناهجها من جامعة إلى أخرى؛ فبعض الجامعات مثلًا تدرس شرحَ أحاديثِ الأحكامِ، وبعضُها شرحَ أحاديثِ الرَّقائقِ، وبعضُها شرحَ أحاديثَ متنوِّعةِ الأبوابِ، وغير ذلك، وأغلب هذه الشُّروح تقتصر على شرح المتون.

وطريقة شرح المتن متفاوتة أيضًا، فبعضها يقتصر على بيان الفوائد والأحكام الشَّرعية وشرح المفردات، وبعضها يهتم بالمعنى الإجمالي وبيان الإعراب والبلاغة وغير ذلك، وتتفق جميعها في إغفال كل ما يتعلق بالأسانيد إلا ما ندر، ويغلب على مناهج شرح الحديث في جامعاتنا تدريس شرح أحاديث الأحكام الفقهيِّة، لتنمية ملكة الاستنباط الفقهي لدى الباحث.

وتلك الطَّريقة الموسعة في دراسة شرح الحديث من جهة إسناده، والتَّنوع في اختيار الأحاديث من الأحاديث القدسية، والمتواترة، والصَّحيحة، والحسنة وما يتعلق بعلوم الإسناد، وكيف ترقى الأحاديث من الحسن إلى الصحيح لغيره وهكذا مما يقوي الجانب التطبيقي عند الباحث فهو يتصور بعض المصطلحات والمفاهيم فعندما يجدها ماثلة أمامه في شرح الحديث فهذا سبيل مهم لتقوية هذا الملكة، ومن جهة متنه وما يتعلق بعلوم المتن من معرفة أسباب الورود للحديث، وربط الحديث بالواقع المعاصر تربط الباحث بالجانب النَّظري الَّذي درسه في مُقرر عُلوم الحديث، ويُرسخه في ذهنه، وتفتح أمام الباحث آفاقًا أرحب في مدلولات الأحاديث وشموليتها لجميع مناحي الحياة.

كما يُدرك الباحث فيها -عمليًّا- مدى ارتباط علوم الشَّريعة بعُلوم اللغة العربية، وأنه لا يجوز الفصل أبدًا بين هذه العلوم، وعلى من ينشد التَّميز والتَّفوق الاستفادة من العُلوم المُساعدة في فهم الحديث النَّبوي، فإنَّ النَّص الشَّرعي -سواءٌ أكان قرآنًا أم حديثًا- لا يتمُّ فهمُه إلا باستخدام علوم الآلة.

ولقد وردت نُصوص كثيرة للعلماء تبين أهمية معرفة النَّحو واللغة لشارح الحديث؛ لذا قال الشَّاطبي عند حديثه عن الاجتهاد وطرائقه وشروطه: «الشَّريعة

عربية، وإذا كانت عربية؛ فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم؛ لأنهما سيان في النَّمط ما عدا وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئا في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشَّريعة، أو متوسطا؛ فهو متوسط في فهم الشَّريعة والمتوسط لم يبلغ درجة النِّهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشَّريعة؛ فكان فهمه فيها حجة كما كان فهم الصَّحابة وغيرهم من الفُصحاء الذين فهموا القرآن حجة، فمن لم يبلغ شأوهم؛ فقد نقصه من فهم الشَّريعة بمقدار التَّقصير عنهم، وكل من قصر فهمه لم يعد حجة، ولا كان قوله فيها مقبولًا»(١).

كما تغرس هذه الطَّريقة في ذِهن الباحث فكرة حاجة كل علم إلى غيره وعدم استغنائه عما سواه، وإنَّ حاجة العلوم الشَّرعية إلى العلوم العربية أشد من العكس. وقد كان أسلافنا يحثون الطلبة على تعلم النَّحو كي لا يلحنوا في الأحاديث، وما من عالم من عُلمائنا إلا وقد درس علوم العربية واستفاد منها في دراسته الشَّرعية.

فقد نقل الإمام القرطبي المفسر عن الإمام أبي جعفر الطَّبري قال: سمعت الجَرْميَّ يقول: «أنا منذ ثلاثين سَنَةً أُفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه». قال محمد بن يزيد -أي المبرد-: «وذلك أن أبا عمر الجَرْميَّ كان صاحب حديث؛ فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفسير، ثم ينظر في السُّنن المأثورة الثابتة عن رسوله ﷺ، فبها يصل الباحث إلى مراد الله ﷻ في كتابه، وهي تفتح له أحكام القرآن فتحًا». اهـ.

لذا ينبغي إعادة النَّظر في صياغة مناهج شُروح الحديث الشَّريف في الجامعات،

---

(١) ينظر: «الموافقات» للشاطبي (٥/ ٥٣).

فلا يكون همها كثرة عدد الأحاديث المشروحة بقدر نوعية الشَّرح ومدى استيعابه للعناصر اللازمة له، ومدى التصاقه بأهله المختصين به، ومدى تأثر الطُّلاب به، فدراسة الكتاب الكريم، والسُّنة الشريفة بمعزل عن الواقع دراسة يعتريها القصور، أما الدِّراسة المشتبكة مع الواقع والمتداخلة معه والمتغلغلة فيه فهي الدراسة الأنفع والأقدر على أن تريك الأمر الإلهي في الكتاب والسنة أنك إن أحسنت وعي ما في الكتاب والسنة وأحسنت وعي الواقع رأيت أنَّ هذه الآيات في الكتاب العزيز والأحاديث من السُّنة المشرفة كأنها نزلت الآن[1].

والسُّؤالُ الآن: هل توجد مؤلَّفاتٌ معاصرةٌ تفي بهذا الغرض؟

نقول: إنَّ شُروح السُّنة القديمة تتفاوت في وجود العناصر المذكورة - سابقًا- فيها، ولكن الشُّروح تطورت عبر العصور ووصلت إلى قمتها بشرحي صحيح البخاري للإمامين ابن حجر العسقلاني، وبدر الدِّين العيني، وهذان الكتابان يدلان على إحاطة مؤلفيهما بعلوم الآلة وعلوم الغاية (الشَّريعة)، وقد أودعا كتابيهما جميع ما ذكرت، وكتاب العيني أكثر تنظيمًا وترتيبًا وأسهل منالًا، إلا أَّن أسلوبهما فوق مستوى الباحث الجامعي في عصرنا، وتصلح للتَّدريس في مرحلة الدراسات العليا لا المرحلة الجامعية.

أما الشُّروح المُعاصرة المقررة في الجامعات وغير الجامعات فتحتاج إلى جُهود مُؤسسية تضطلع بهذه المُهمة العظيمة، وليكن فيها غالب التَّخصصات الشَّرعية وغيرها من علوم الطِّب والهندسة والعلوم النَّفسيَّة والاجتماعية يقومون بشرح مُعاصر للسُّنة النَّبويَّة.

---

(١) ينظر: «من مداخل التَّجديد» لشيخنا العلامة الأستاذ الدُّكتور/ محمد محمد أبو موسى (ص: ٦٧).

فلو لم يكن من التَّجديد في السُّنة وعُلومها إلا تقريب شرحها إلى النَّاس بلُغةٍ مُعاصرةٍ تقترب منهم ويقتربون منها، فما ثم تجديد!!

ولقد أضحت العلوم الإنسانية تحظى باهتمام كبير من طرف المشتغلين بالبحث العلمي في شتى بقاع العالم مما يحتم علينا ألا نكتفي بمجرد الاستيراد لهذه العلوم دونما تمحيص[1]، خاصة وأنَّ لدينا من مصادر المعرفة ما يسعفنا في الانتقال من موقع الاستقبال إلى موقع الإرسال؛ إذ التفاعل مع الوحي قرآنا وسنة كفيل بإعادة الأمور إلى نصابها

إنَّ عملية التَّنزيل للمنهج النَّبوي على الواقع أو الفقه التَّطبيقي وتحويل القيم

---

(١) هناك حقيقة مهمة وهي خطورة الانطلاق من نتائج العلم المعاصر لدراسة التُّراث الدِّيني؛ لأنَّ ذلك يعني في التَّحليل النَّهائي سحب القيمة الذَّاتية عن تُراثنا بربط قيمته بموافقته لهذه النَّتائج وجعلها معيارًا لتقويمه، وهو ما تقع فيه أكثر الدِّراسات التي تُعني بالمُقارنة عندما تُركِّز على أوجه الشَّبه، ولا تتساءل عن أوجه الاختلاف رغم وجودها، ورغم كونها الأهم حيث أنه تمثل الخصوصية والضَّوابط، ومن شأن إهمالها تكريس التبعية، وعدم القدرة على تقديم نتائج ملائمة يمكن استخدامها في علاج مُشكلات الواقع، وإسباغ قيمة دينية على ما قد يكون في بعض نظريات العلم من أخطاء، مما يضر بصورة الدِّين نفسه عندما تثبت هذه الأخطاء، فعلاقتنا بالعقل الآخر ليست علاقة اقتداء بما فيه فضلًا عن الانبهار بما فيه، بل علاقتنا به علاقة ريادة واستنقاذ،، قد نكون من دون العقل الآخر في مجال العلم المعملي التَّجريبي، ولكننا دون أدنى شك نحن من فوقه بسموات عليا في مجال الثقافة البشرية والأنموذج الأخلاقي؛ لأنَّ عمادنا على الوحي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. ينظر: الاستشراف والتَّخطيط المستقبلي، الندوة الدولية الخامسة بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي (ص: ٢٨)، و«سبل استنباط المعاني من القرآن والسُّنة دراسة منهجية تأويلية ناقدة» أ.د/ محمود توفيق سعد (ص: ١٣٦).

والمبادئ إلى برامج إذا لم تترافق بالرؤية الشَّاملة، والضَّوابط الصارمة، واليقظة المستمرة قد يؤدي إلى لون من التَّكيف مع الواقع دون القدرة على تكييفه وفق القيم بسبب الإلف له، والقبول به نتيجة للتَّوارث الاجتماعي ومن ثم الدِّفاع عنه واعتماده كمقياس للمعايرة، وبدلًا من أن تُقوم التَّقاليد بالقيم والتَّعاليم، وتكون التَّقاليد هي مادة البحث والتَّحليل تصبح هي معايير البحث والتَّحليل فيصاب المجتمع بالرُّكود، ويصل إلى مرحلة ذَهابِ العِلمِ، وإن بقيت مصادره؛ فقد أخرج أحمد في «مسنده» من حديث زِيَادِ بْنِ لَبِيدٍ، قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، فَقَالَ: «**وَذَاكَ عِنْدَ أَوَانِ ذَهَابِ الْعِلْمِ**» قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ يَذْهَبُ الْعِلْمُ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَنُقْرِئُهُ أَبْنَاءَنَا، وَيُقْرِئُهُ أَبْنَاؤُنَا أَبْنَاءَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا ابْنَ أُمِّ لَبِيدٍ، إِنْ كُنْتُ لَأَرَاكَ مِنْ أَفْقَهِ رَجُلٍ بِالْمَدِينَةِ، أَوَ لَيْسَ هَذِهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ لَا يَنْتَفِعُونَ مِمَّا فِيهِمَا بِشَيْءٍ؟**»[1].

إن العمل إذا لم يكن خاضعًا لقواعد وضوابط معيارية ومعرفية فإنه لا يُسمى منهجًا، فهو هنا لا يخضع لمنظور استدلالي معين، ولمنطق برهاني منظم أي لا يصدر عن إطار مرجعي يحكمه ويوجهه وفق أسس معينة، ولغاية محددة، فالمنهجية وعي بكيفية إنجاز عمل ما، وفهم لطريق الوصول إلى غرض مطلوب وفق ترتيبات واضحة ومنظمة، والعقل الحديث ساهم بقسط وافر في تعميق المنهجية في السُّلوك الإنساني الرَّاهن رغم أنَّ موضوع المنهجية كان موجودًا قبل هذا التاريخ بقرون متطاولة فكل عمل لا يخضع لمنهجية أثبتت صحتها مع الأيام يزول أثره ولا يكتب له البقاء فعندما تنعدم الحركة المنهجية في العمل

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٩/ ١٧ ح رقم ١٧٤٧٣)، وإسناده صحيح.

الإنساني يصاب بالعمى وتظهر فيه الفوضى وتتملكه الحيرة، فالمنهجية هي برنامج العمل وخريطة السِّير، وروح التَّوجيه ومنطقه الذي يربطه بالواقع[١].

فالمنهج النَّبوي ليس فقط خطابًا أخلاقيًّا، بل هو حركة وعي عقلية، ومنهجية، ورُوحية، وسلوكية لهذا الخطاب الأخلاقي على الصَّعيد الاجتماعي؛ فقراءة الرَّسول ﷺ الأخلاقية، والسُّلوكية القاصدة إلى وضع أُسس البناء الحضاري العالمي (قراءة الوحي) قراءة بشرية علمية، تمثلت في البناء النَّظري للنموذج النَّبوي وتدوينه وتسجيله في كُتب السُّنة؛ ألا وهي «قراءة بالعقل» مع العلم بأنَّ القراءة الثانية مستخلصة من التَّفاعل بين العقل الإسلامي، والقراءة الأولى «قراءة الوحي»؛ وهذا معناه أنَّ غياب القراءة الأولى يعني أنَّ أي قراءة لاحقة إلى قيام السَّاعة مرفوضة في حياة الأمة، وإنَّ أي بناء حضاري لا يقوم عليها فهو رد وغير مقبول مهما كانت نتائجه، فالقراءة النَّبوية للوحي وتنزيله إلى أرض الواقع حُجة على كل التَّطور العقلي والمنهجي الَّذي وصلته[٢].

فالغاية القصوى للسُّنة النَّبويَّة والتي أخذتها من القرآن الكريم هي السَّعي إلى إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدًا لله اختيارًا كما هو عبد لله اضطرارًا[٣].

فنحن اليوم في مَسِيسِ الحاجةِ إلى توظيف العلوم الإنسانية بكل فروعها في فهم النَّص الشرعي، ومعرفة موقعها منه، فالوحي مصدر معرفة للعلوم الإنسانية ينبه على بعض قضاياها ويوجه ويرشد ويقوم ويسدد.

---

(١) ينظر: «المنهج النَّبوي والتَّغيير الحضاري» د/ برغوث عبد العزيز مبارك (ص: ٨٠)

(٢) المصدر السَّابق.

(٣) ينظر: «الموافقات» للشَّاطبي (٢/ ٢٨٩).

نقد المتن:

إنَّ المنهج النَّقدي الحديثي يُعدُّ من أبرز المناهج النَّقدية المتقدمة التي تفرد بها المحدِّثون عن غيرهم، ووضعوا قواعده وأُسسه، ولهذا كان العلم أدق منهج نقدي سبق إليه المسلمون، بل إن كثيرًا من فلاسفة الغرب، مثل: «ريتشارد سيمون»، و«اسبينوزا»، و«رينان» تعلموا نقد النُّصوص من علم الحديث كما يصرِّحون بذلك، وهو العلم الذي أسس قواعده ووضع أُصوله نُقاد الحديث وعُلماؤه.

وقد تقرر أنَّ لكل علم موضوعه الخاص، وأنَّ لكل موضوع منهجه الذي يناسبه؛ وبناء على هذه الحقيقة، فأيُّ علم يُحاكَم بأدوات إنتاجه كما يقال؟ فالسُّنة النَّبوية أُحيطت بسياج متين من القواعد العلمية المثمرة لصحة الاستدلال بها، وهي قواعد بالمئات أحكمها أئمة النَّقد من نظرهم الدَّقيق في مضامين القرآن والسُّنة النَّبوية، وكل قاعدة منها إنما نتجت بعد التَّحرير وتقليب النَّظر في علاقتها بالحديث النَّبوي، فكل من يريد أن يتكلم في الأحاديث فلا بد له من الانطلاق من هذه القواعد؛ إما ليصحح النقل أو يضعفه، فهذه القواعد هي المعيار الوحيد للقول في الأحاديث النَّبويَّة فهي الوسيلة العلمية المنظمة لإعمال النَّظر العقلي في المنقول من أجل استثمار ما فيه من الهداية النَّبويَّة، فكل من يريد إدخال الفوضى في النَّظر الشَّرعي كشأن أي علم آخر إذا نظر فيه بغير قواعده ومنهجه، فالنتيجة هي جعل أمره فوضى وكلأً مباحًا لكل متكلم، وهذه الملكة -أعني ملكة نقد المتون- في غاية الأهمية ولا تتوافر إلا لمن ملك زمام الحديث وتمرَّس فيه حتى أصبح يُميِّز كلام النُّبوة من غيره، قال ابن القيم: «وسُئلت: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر،

وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السُّنن الصَّحيحة، واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السُّنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه مُخالط للرَّسول ﷺ كواحد من أصحابه. فمثل هذا يعرف من أحوال الرَّسول ﷺ وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتَّمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم»[١].

فنقد المتن يستلزم توظيف معلومات غزيرة مما يتعلق بالرَّاوي والمرويِّ؛ للوصول إلى حكم ما على متن ما؛ ولذا فإن النَّاقد الذي يتعرض لفحص المتون ينبغي أن تتوافر فيه أقوى شروط النُّقاد، **ومن هذه الخصائص والشُّروط ما يأتي:**

(١) التَّخصص في علم الحديث:

وهو شرطٌ أساسٌ، حيث ينبغي ألا يتكلم شخص في علم إلا إذا أتقنه ومَهَرَ فيه، وقال الحكماء: «قيمة كل امرئ ما يُحسِنُ»، وقالوا: «إذا تكلم المرء في غير فنه أتى بالعجائب»[٢].

يقول د. عبد الحميد أبو سليمان: «إذا أضيف إلى إشكالات الرِّواية ما نلحظه

---

(١) ينظر: «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن القيم (ص: ٤٤).

(٢) ينظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٣/ ٥٨٤).

من ضعف نقد المتن؛ لأن النَّقد الفعال إنما يَنبَعُ من دراية النَّاقد العلمية بطبيعة الموضوع وخبرته فيه، وهو ما لا يتوفر لكثير من الدارسين في مجالات الرِّواية، بل لا يتوفر في معظم كوادر الدِّراسات الإسلامية وبرامجها الدِّراسية الرَّسمية؛ حيث تقتصر دراساتهم عادة على جوانب لفظية وشكلية وقواعد مُستظهرة...»[1].

فمِن مُرتكَزاتِ المحدِّثين ومنهجهم في النَّقد التَّخصُّصُ وضبطُ التفاصيلِ، ولا أدلَّ على ذلك من تقسيمهم علم الحديث إلى علوم عديدة؛ ليسهل ضبطها، وتأمَّل في تسميتهم خدمتهم للسنة بـ «علوم الحديث»؛ لتتبين أنَّ تلك الخدمة مبنية على علم منضبط التفاصيل، ولجودتها وكثرتها سُمِّيَت علوم الحديث.

وهذه الأنواع المتنوعة من علوم الحديث إنما نشأت خلال عملهم ورصدهم الدءوب للروايات وأحوالها وأحوال رواتها؛ لما لاحظوا تشكل بعض الرِّوايات وتمايزها عن غيرها بصفة جامعة جعلوها نوعًا مستقلًّا، وأطلقوا عليها لقبًا اصطلاحيًّا؛ لينال كل نوع منها من الخدمة ما يستحقه، فلما تكاثرت علومهم تكونت لهم لغة علمية خاصة، تسهل عليهم ترتيب علوم واستثمارها، وتفسير أسباب هذه الدِّقة في عملهم - مع تباعد أقطارهم- أنهم تعاملوا مع القضايا العلمية النَّقدية وَفقَ مُعطيات تَتَّسِمُ بالثبات والواقعية والموضوعية، وبرُوحِ الأخوة في التعاون والتشاور وتناقل الخبرة والمعلومة بكل صدق وإخلاص؛ مما جعل التنافس العلمي بينهم ليس في اكتشاف سر العلم واحتكاره، وإنما في بذل الجهد والوسع في تقديم الخدمة باستقراء الجزئيات والحكم عليها.

---

(١) ينظر: «حوارات منهجية في قضايا متن الحديث الشريف» د. عبد الحميد أبو سليمان (ص: ٢٤٢)، مجلة إسلامية المعرفة، السنة التاسعة، العدد: ٣٩، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

ومن مظاهر التخصصُّيَّةِ عند أئمة الحديث أنهم راعَوا مواهبهم واستثمروها؛ فمن أُوتي موهبة الحفظ صار حافظًا كبيرًا، ومن أُوتي موهبة النَّقد غلب على إنتاجه المادة النقدية؛ وكأن أحدهم لم يكن حافظًا، وما ذلك إلا مراعاة للتخصص وفهمًا لأسباب الإتقان.

فالتَّخصصية التي ساروا عليها كانت سببًا رئيسًا من أسباب إتقان نقدهم وتوحيده وخدمة منهجهم وتكميله فتوفر الموهبة النَّقدية لدى القائمين على النَّقد تميزهم عن غيرهم في عمق إدراكهم لعلل المرويات وما خفي ودق منها، وما نالوا هذا بين عشية أو ضحاها أو في دورة سريعة كما هو حال عصرنا بل الخبرة والممارسة الطويلة للفن أو العلم مما يكسب صاحبه الدِّراية بأوجه النقد ومداخله، ومكامن القوة أو الضَّعف في ما يراد نقده، كما يكسبه كثيرًا من المعارف المساعدة له، فالإحاطة بدقائق العلم مع كثرة الممارسة لمسائله هي **ينبوع النَّقد المنهجي**.

(٢) إتقانُ الصنعة الحديثية، ومعرفة أُسس التَّصحيح وأُسس النَّقد وفهم طبيعة العلاقة بين الإسناد والمتن:

إنَّ العلاقة بين الإسناد والمتن علاقة تلازم شرطي، لا تلازم اطرادي فصحة السند شرط من شروط صحة الحديث، وصحة المتن مشروط له، وعليه يلزم لصحة المتن صحة السند، وليس صحة السَّند موجبة لصحة المتن، وعليه فإنَّ النظر في السَّند والمتن معًا أساس لعميلة النَّقد الحديثي فكثيرا ما نجدهم يقولون سنده صحيح والحديث باطل، أو منكر المتن، فمثلا: حديث: «**الرِّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنَّ أَرْبَى الرِّبَا عِرْضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ**».

أخرجه البيهقي وقال عقبه: «هذا إسناد صحيح، والمتن مُنكر بهذا الإسناد، ولا أعلمه إلا وهما، وكأنه دخل لبعض رواة الإسناد في إسناده»[١].

قال السَّخاوي: «كذا أورد الحاكم في مستدركه غير حديث يحكم على إسناده بالصحة، وعلى المتن بالوهاء؛ لعلته أو شذوذه، إلى غيرهما من المتقدمين، وكذا من المتأخرين، كالمزي؛ حيث تكرر منه الحكم بصلاحية الإسناد ونكارة المتن»[٢].

فالنَّظر في الإسناد والمتن معًا أساس لعملية النَّقد الحديثي إذ لا سبيل إلى الحكم بصحة الحديث إلا بعد ثبوت شرطه من الإسناد، وانتفاء المانع من ذلك في المتن، وبهذا قد أعطى المحدِّثون النُّقاد المسألة حقها من النَّظر فبحثت في الإسناد والمتن معًا بحث مؤثر للحق فلم ينسب إلى الرُّواة الوهم والخطأ ونحو ذلك لمجرد كون المتن يدل على خلاف رأي لها مبني على مجرد الظَّن ولم تعتقد فيهم أنهم معصمون عن الخطأ والنِّسيان[٣].

وعلى هذا يخرج تصرفهم حيال ما كان صحيح الإسناد باطل المتن، فإنهم لا يحكمون على السَّند وحده بما يظهر من صحته؛ لما فيه من إبهام لقبول المتن ولكنهم يقرنون مع حكم الإسناد ما يفيد المنع من قبول مقتضاه في المتن في الغالب، كأن يقولوا: إسناده صحيح، والحديث باطل، أو منكر المتن، ونحو هذا من العبارات، ولا يكتفون بقوله: إسناده صحيح فقط، وهذا ظاهر بكثرة في تطبيقات الأئمة النُّقاد

---

(١) ينظر: البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٣٦٣ ح رقم: ٥١٣١).

(٢) ينظر: «فتح المغيث» (١/ ١٢١).

(٣) ينظر: «توجيه النَّظر» للجزائري (١/ ٢٠٨).

ونُنبِّهُ إلى أن التَّخصص وحده لا يكفي - أعني الحصول على شهادة في التَّخصص من إحدى الجامعات أو المراكز العلمية، فهناك الكثير ممن يحملون شهادة التَّخصص في علم الحديث، لكنَّ بينهم وبين النَّقد أودية وجبالًا، فلا بد من إتقان الصنعة، وتوفر الملكة النَّقديَّة، والمطَّلِع على تاريخ السُّنة وتاريخ النّقد يجد أنَّ المتخصصين في علم الحديث كانوا من الكثرة بمكان، لكن النُّقاد كانوا قلة؛ فالإمام الشَّافعي مع إمامته في الفقه والعربية كان يعتمد على الإمام أحمد في التَّصحيح والتَّضعيف.

وهذا الإمام مُسلم مع إمامته وجلالته أذعن لشيخه البُخاري عندما أوضح له علة إحدى روايات حديث كفارة المجلس؛ فقد انكب عليه يُقبِّله ويقول له: «لا يُبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدُّنيا مثلك»[(١)].

فقد كان الإمام مسلم مع إمامتِهِ وسَعَة علمه بالعلل وغيرها، حتَّى لحَظْة عَرْضِه الحديث على شيخه الإمام البخاري يرى صحَّتهُ، ولا يعرف علَّتَهُ، بينما شيخُه البخاريُّ يعرفها فِي ذات الوقت، بحيث صرَّح بها لتلميذه الإمام مسلم، فأَقَرَّ له بها، مع بَالغ تقديره لعلم شيخِه وأستاذِيَّتِه.

فلا يقول أحد بعد ذلك بالكهنوت عند المحدِّثين؛ فكما لا يُؤذَنُ بتطبيب النَّاس إلا من درس الطِّب ومارسه عمليًّا وتابع البحث المستمر فيه من الاكتشافات ومتابعة المؤتمرات الجديدة، فعندما يأتي بالجديد لم يقُل أحد من العُقلاء كائنا ما كان بأنَّ ما يفعله أهل الطِّب كهانة! فلماذا الكيل بمكيالين؟!

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب(٢/ ٣٤٠)، و«الرُّواة عن مسلم» للضياء المقدسي (ص: ٩٠).

ونقول أيضًا: لا يؤذن بالنَّقد للمتون الحديثية إلا من مهر في تخصص الحديث ومارسه عمليًّا، وأتقن علم العلل وما يتعلق بملكة النَّقد.

ولهذا فإننا نُرحب بأي نقد يأتي من مُتخصص، مُتقن لصنعة الحديث وقواعد النَّقد، وعالِم بمنهج الأئمة النُّقاد، ولا ينطلق من الانتصار لمذهب أو طائفية عقائدية، يطرح نقده أمام أهل الاختصاص، وليس على القنوات الفضائية.

وقد يقول قائل: وما المانع أن يأتي النَّقد من غير مُتخصص في الحديث؛ فقد يفتح الله على من يشاء، ويطلع على علة في متن حديث ما أو في سنده؟

نقول جوابًا على ذلك: إنَّ هذا كلام نظري، وإنما يأتي البحث المفيد والنتائج السَّليمة من أهل الصنعة والاختصاص، والمطلع على انتقادات غير المتخصصين يجدها عادة ترتكز على انتقاد متون أحاديث تلقتها الأمة بالقبول بحجة مخالفة العقل أو القرآن ونحو ذلك، وكأن جحافل المحدِّثين وعُلماء الأمة كانوا بلا عقل، أو كانوا لا يفقهون القرآن، كما يدَّعي هؤلاء -والذي لو قدمنا أحدهم في إمامة الصَّلاة ما استطاع قراءة الفاتحة قراءة صحيحة- ثم إنَّ فتح باب النَّقد بدون مُؤهلات في التَّخصص يجعل أحدهم يرُدُّ السُّنَّةَ جملة وتفصيلًا؛ بدعوى أنها لا تأتي على هواه، ونُضيِّعُ بهذا الصنيع الدِّين والأحكام بسبب الرُّضوخ لهؤلاء.

(٣) عدم التَّعجل في استشكال الأحاديث وادعاء فسادها أو مخالفتها للعقل:

قال العُلماء: إنَّ استشكال النَّص لا يعني بُطلانه، وغالب الاستشكالات إنما تأتي من التَّعجل وعدم التَّدبر في معاني الأحاديث، ومن عدم مُراجعة أقوال العلماء السَّابقين، وعدم الاعتداد بهم، وعدم مراجعة المتخصصين من العلماء؛ فالغالب

على الحَداثيين وغُلاة العقلانيين على السُّنَّةِ وعلومها ومناهجها الكبر والغرور، ورمي من تخصص في السُّنَّةِ بالجهل والتقليد، وأنهم لا يملكون فهم النُّصوص وتفكيكها ومعرفة ملابساتها وقرائنها، وهؤلاء لعدم فهمهم للسُّنة وعُلومها أرادوا نقضها بالكلية؛ كطفل تعثر عليه الانتفاع بشجرة بها ثمار، فذهب إلى أبيه وقال له: يجب قطع الشَّجرة بالكلية للانتفاع بها، ونقول لهم: أي انتفاع بشجرة بعدما قطعت وصارت ميتة؟!

فما جاء به الوحيُ ليس فيه ما يُناقض العقل، بل هو جار كله على مقتضى مبادئه، فقد جاء في هذا الوحي أنَّ العقل أساس التكليف، لو كان فيه ما يُناقض العقل لكان فيه تكليف بما لايطابق، والحال أن يعلن أنه لا تكليف إلا بمقدور الوسع كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[(١)].

وأما ما يبدو في الظَّاهر أنه مُناقضٌ للعقل مما جاء في القرآن والسُّنة؛ فهو إما أن يكون مما يعلو على فهم العقل دون أن يكون مُناقضًا له، أو يكون مما يبدو في ظاهره كذلك، ويسع التأويل أن يخرجه من ذلك الظَّاهر، أو يكون العقل مخطئًا فيما توصل إليه من نتيجة، تبدو مناقضة لما جاء به الوحي؛ لعدم انتهاجه النَّهج الصَّحيح في البحث والنَّظر[(٢)].

(٤) أن يكون الباحث حرًّا غير متأثر بضغط الواقع:

ونعني بهذا ألَّا تكون دراسة الباحث أو نقده لحديث ما ناشئةً عن تأثر بكلام

---

(١) [البقرة: ٢٨٦].

(٢) ينظر: «فقه التَّدين فهمًا وتنزيلاً» للدكتور/ عبد المجيد النجار (ص: ٢٦).

الآخرين؛ فغالب من ينتقد متون الأحاديث النبوية -وخاصةً أحاديثَ الصحيحين- يقول في تعليقه مسوِّغًا سبب طعنه: لا أريد أن أضعف ديني بسبب هذه الأحاديث، وبعضهم يأتي لأحاديث الرجم، ويحاول أن يروِّجَ أنها لا تناسب العصر، وأن حدَّ الرَّجم حدٌّ قاسٍ لا يتناسب مع رُوح العصر، وكذلك في حديث: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ**»[1]، بحجَّة أنه يتنافى مع القرآن في قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾[2].

ويدَّعي بعض الناس تعارض حديث: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**»[3] مع قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[4] قائلين: إن الآية تدلُّ على أن الله ﷻ لم يكلف الذين آمنوا بالسعي إلى تغيير المنكر؛ فكل واحد عليه نفسه فقط، فكيف والحديث يأمر الناس بوجوب تغيير المنكر؟

وهذا المنهج النَّكِدُ لا يساعد في إقناع الناس بالإسلام، إنما هي هزيمة فكرية

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَابُ الإِيمَانِ (١/ ١٤ رقم ٢٥)، ومسلم في «صحيحه»، كِتَابُ الْإِيمَانَ، بَابُ الْأَمْرِ بِقِتَالِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، (٢٢)(٣٦).

(٢) [البقرة: ٢٥٦].

(٣) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»، كِتَابُ الْإِيمَانَ، بَابُ بَيَانِ كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبَانِ، (٤٩)(٧٨).

(٤) [المائدة: ١٠٥].

وتراجُعٌ عن الشخصية الإسلامية، وهذا يُشبه ما صنعه المعتزلة قديمًا عندما أرادوا أن يُبيِّنوا أن الإسلام لا يتنافى مع العقل؛ فأنكروا كثيرًا من الأحكام والعقائد الثابتة، وطعنوا في الأحاديث النَّبوية الثابتة والمُجمَعِ على تلقِّيها؛ ليُبرهنوا أن الإسلام لا يتنافى مع أقوال الفلاسفة، فماذا كانت النتيجة؟

قال ابن تيمية: «بخلاف هؤلاء -يعني: المعتزلة- فإنهم تظاهروا بنصر السُّنَّةِ في مواضع كثيرة، وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا»[1].



(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ٣٣)، «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٧/ ١٠٧).

ولا شكَّ أنَّ استشكال النَّصِّ الشرعيِّ بعامَّةٍ راجعٌ إلى أسباب موضوعية كثيرة، مردُّها إلى أصلين رئيسين؛ هما: الغلط في الفهم، والغلط في ثبوت النَّص.

أولا: الغلط في الفهم:

وينقسم إلى قسمين غلط في فهم الحديث المعارض، وغلط في فهم الأصل المعارض به:

(أ) **الغلط في فهم الحديث المُعَارض**: وذلك أنَّ كثيرًا من النَّاس يُشكلون على أحاديث لا يفهمونها على وجهها الصَّحيح، فيحملونها على غير مراد المتكلم، ومن ثم يعارضونها بدليل آخر مخالف في حقيقته لفهمهم ذاك الحديث، فتارة يكون سوء الفهم لغرابة اللفظ في المتن، وتارة لاشتباه المعنى بغيره، وتارة لعدم التَّدبر التام، وتارة لشبهة في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق وعدم الإذعان له، وتارة للتحيز هذه الإشكالية الكبرى الموجودة في عصرنا خاصة من غلاة العقلانية والحداثيين ومن على شاكلتهم.

(ب) **الغلط في فهم الأصل المُعارَض به**: وذلك بأن يجعل المعنى الذي قرره الحديث هو الظاهر الذي لا يمكن أن يكون مرادًا؛ لمناقضته أصولًا قطعيةً عنده، فيكون فهم المعترض للحديث صحيحًا في ذاته، لكن عارضه في ذهنه فهم آخر لما توهَّمه أصلًا من الأصول القطعية، ويكون ما اعتقده أصلًا نشأ من فهم مغلوط فتراه يقدم هذا الفهم الخاطئ لما يراه كلية في الدِّين، أو يظنه أمرًا مقطوعًا به في علم ما؛ لذا قال المعلمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ: «للاستشكال أسباب؛ أشدُّها استعصاءً

أن يدل النص على معنى هو حق في نفس الأمر، لكن سبق لك أن اعتقدت اعتقادًا جازمًا أنه باطل»(١).

والقرآن أكثر الأصول النَّقلية التي يساء معارضة الصحاح من الأحاديث بها، والقول المتَّسِق مع الفهم أن الحديث إذا صحَّ وتلقته الأمة بالقبول؛ كجمهور أحاديث الصحيحين، كان من أشد الأمور إحالة أن يعارض القرآن الكريم، بل هو شاهد له ومبين؛ على ما قرره فقيه المغرب ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وليس يسوغ عند جماعة أهل العلم الاعتراض على السنن بظاهر القرآن إذا كان لها مخرج ووجه صحيح لأن السنة مبينة للقرآن قاضية عليه غير مدافعة له»(٢).

ثانيًا: الغلط في ثبوت النَّص:

كثيرًا ما يستشكل حديث تلوح منه معالم المخالفة الصريحة لصحيح المنقول، أو صريح المعقول، أو مباينة المنقول كما قال ابن الجوزي: «ما أحسن قول القائل إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يُناقض الأصول فاعلم أنه حديث موضوع»(٣).

---

(١) ينظر: «الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السُّنَّةِ» من الزَّلل والتضليل والمجازفة» للمعلمي (ص: ٢٥٩).

(٢) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ٢٧٦).

(٣) ما صرَّح ابن الجوزي باسم القائل لهذه القاعدة النَّفيسة حتى وقفت عليها من كلام ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله أثناء الحديث عن الاعتبار والمتابعات والشَّواهد: «بل الإنصاف في نَقَلة الأخبار استعمال الاعتبار فيما رَوَوا، وإني أمثل للاعتبار مثالًا يُستدرك به ما وراءه وإني أمثل للاعتبار مثالًا يستدرك به ما وراءه، وكأنا جئنا إلى حمَّاد بن سلمة، فرأيناه روى خبرًا عن أَيُّوبُ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ...فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل يرجع إليه وإن =

كيف السَّبيلُ إلى تكوين مَلَكةِ الرَّدِّ على الشُّبُهات؟

ظهرت بعضُ الكتابات التي تدعو إلى التخلُّصِ مما يسمونه: رُكامَ الماضي، والانقلابِ عليه، ومنها ما يدعو إلى التفلُّتِ من قواعد المحدِّثين، والتحرُّرِ من ضوابطها، وهي لا تعدو عندهم أن تكون من آراء الرِّجال وأقوالهم؛ وعليه فليست قواعدَ يُعتمَدُ عليها ويُتحاكَمُ إليها؛ لأنها لا تعتمد على منهجٍ كالعلوم الأخرى، وأنَّ هذه الضَّوابطَ غيرَ الدقيقةِ -كما يدَّعون- هي الباب الذي وَلَجَت منه بعضُ الأحاديثِ المناقِضةِ للقرآن، والمخالفةِ للواقع والحس، وبَديهيَّات العقول، بل وذهب بعضُهم إلى وصف إمكانات المحدِّثين وقدرتهم على تمييز الصحيح من الضعيف بالمحدودةِ، وأن العلماء اليوم أقدرُ على التَّمييز والغربلة منهم؛ بحُكمِ ما لديهم من إمكانياتٍ لم تكُن متاحةً لأسلافهم.

على أن ثمَّةَ تحوُّلًا لافتًا في ظاهرة نقد السُّنَّةِ في هذا العصر، **وهو ما يظهر من ناحيتين:**

الأُولى: أن الهجوم على السُّنَّةِ بعد أن كان يتوجَّهُ في السابق إلى نقض حُجِّيَّتِها

= لم يوجد ما وصفنا نظر حينئذ هل روى أحد هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات؛ فإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصل وإن يوجد ما قلنا نُظِرَ؛ هل روى أحد هَذَا الْخَبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غير أبي هريرة؟ فإن وُجد ذلك صحَّ أن الخبر له أصل، ومتى عُدم ذلك والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة عُلم أن الخبر موضوع لا شك فيه، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه، هذا حكم الاعتبار بين النَّقلة في الرِّوايات وقد اعتبرنا حديث شيخ شيخ على ما وصفنا من الاعتبار على سبيل الدِّين فمن صح عندنا منهم أنه عدل احتججنا به وقبلنا ما رواه وأدخلناه في كتابنا هذا ومن صح عندنا أنه غير عدل بالاعتبار الذي وصفناه لم نحتج به وأدخلناه في كتاب «المجروحين من المحدِّثين». ينظر: «التَّقاسيم والأنواع» لابن حبان (١/ ١١١).

ومناقشةِ مكانتها الشرعية من بين أدلة التشريع -تحوَّلَ في السنوات المتأخرة إلى محاولة تفكيكِ بنائها من الداخلِ، ونقضِ قواعدِها.

الثَّانية: أن هناك تحوُّلًا ظاهرًا في اختيار شريحة المستهدَفين؛ فبعد أن كانت الشُّبهةُ في السابق عبارةً عن قَناعاتٍ شخصيةٍ يكتبها الكاتبُ لجمهور القرَّاء، أصبحت اليوم تُكتَبُ بشكل دقيق لطلاب العلم والدارسين في علوم الشَّريعة، حتى ذهب بعضُهم إلى التفتيش في تراث المحدِّثين، وتوظيفِ بعضِ القواعدِ والآراء وفصلِها عن سياقاتها؛ خدمةً للمشروع الذي يحملُه.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يقول به د. نصر حامد أبو زيد من قيام عمل علمي جماعي لنقد السُّنَّةِ سماه: السُّنَّة: النص الشَّارح، وهو يعتمدُ في ذلك على دراسة المرويات دراسةً نقديةً تاريخيةً، وذلك بتحديد شخصية الرَّاوي الذي يمثِّلُ نقطةَ التقاءٍ مشتركةً في كل الأسانيد الخاصة براوية حديث بعينِه، أو واقعةٍ بذاتها، أو قولٍ مُسنَدٍ إلى النبي ﷺ، وتتبُّعِ مرويات كل راوٍ على حِدَةٍ، وتفحُّصِ طبيعة مرويات هذا الراوي، ومن ثَمَّ يتمُّ تفكيكُ سلاسلِ الإسناد بهذه الطريقة حتى يُمكِنَ الوصولُ إلى تمييز الروايات المنحولة من الروايات الأصيلة.

وبتدقيق النَّظر في مقالات خصوم السُّنة النَّبوية في القرون المتأخرة **يظهرُ أنها لا تخرج عن المسارينِ التاليينِ**:

المسار الأول: وهو المسار الذي يمكن توصيفُه بأنه منهج أجنبي عن السنة يأتي من خارج قواعدها وضوابطها المعتبرة، ويحاول إسقاطها من أصلها، فهو يُلغي حجيتها ابتداءً، وينازع في كونها مصدرًا من مصادر التشريع، ويلجأ إلى بلوغ

مراده بأساليبَ شتَّى وطرائقَ مختلفةٍ؛ كتأويلِ الآيات التي تضع السُّنة في مقام الاحتجاج وصرفها عن ظاهرها، أو معارضةِ الأحاديث بالقرآن.

وبعضهم يقف موقف المتشكك من ثبوت السُّنة كلها، ويرى أنَّ وجود ثلاث مجموعات من الأحاديث تمثل الاتجاه السُّنِّيَّ، والاتجاه الشِّيعي، والاتجاه الخارجي، وكل طائفة تدَّعي صحة ما عندها، وهذا يرسخ قيمة هذه الشُّكوك، وأنَّ السُّنة ما زالت بحاجةٍ ماسَّةٍ للبحث والتَّفحص العلمي وإخضاعها للنَّقد التَّاريخي.

وأحدهم يَرى أن السُّنة يجبُ أن تخضع للتَّغيير والتَّطوير؛ لأنها في الحقيقة عبارة عن تدابير سياسية وتنظيمية، مارسها الرسولُ ﷺ، والأئمةُ.

المسار الثَّاني: ويمكن توصيفه بأنه نقد من الداخل؛ فهو يتوجه بخطابه إلى مسائلِ نقدِ السُّنَّةِ وعلومها وتفكيكها، ونقض منهج المحدِّثين وقواعدهم، وقد سلك هذا المسلك الكثيرُ من المعاصرين، وعلى رأسهم إبراهيم فوزي في «تدوين السُّنة»، وعبد الرزاق عيد في «سدنة هياكل الوهم»، وجمال البنا في «نحو فقه جديد»، و«جناية قبيلة حدثنا»، و«الأصلان العظيمان»، و«العودة إلى القرآن»[1].

المسار الثَّالث: ويُمكن وصفه بأنه نقد غير مقصود وبحسن نية، وهو ممن يعملون في المجال الحديثي والدِّراسات الشرعية، فهؤلاء لقلة الممارسة للدِّراسات التَّطبيقية للسُّنة، مع إحسانهم لفهم بعض القضايا النَّظرية فيقول أحدهم: «من يُطالع

---

(١) ينظر: «الاتجاه العقلي وعلوم الحديث» د/ خالد أبا الخيل (ص: ٦، ٧).

كتب العلل والرجال لا يجد فيها نقدًا لمتون الأحاديث»، وقال أيضًا: «وكانت مقاييس المحدِّثين في نقد المتون غير واضحة لمن يطالع كتبهم ومصنفاتهم»[١].

ويقول د. عبد الحميد أبو سليمان: «فإن صحت مثل هذه النُّصوص، وما أظن كثيرًا منها يصح بحرفه على الأقل من باب الدِّراية ونقد المتن؛ وذلك لما قد يكون لحق بها من عيوب الرِّواية التي يغلب الظَّن أنه لم ينتبه لها عُلماء الحديث»[٢].

ونقول ردًّا على أصحاب المسار الثالث: لا يكفي الانطلاقُ من الغَيرةِ على السُّنَّةِ والشَّريعةِ رميُ أهل الحديث بالتخاذل والإهمال عن نقد النصوص، بل أجزم أن غالب من سبق لم يدرسوا علل الحديث، ولم يُمعنوا النَّظر في مناهج الأئمة النقَّاد؛ لأن النَّقد الفعال إنما يَنبَعُ من دراية النَّاقد العلمية بطبيعة الموضوع وخبرته فيه، وهو ما لا يتوفر لكثير من الدَّارسين في مجالات الرواية، بل لا يتوفر في معظم كوادر الدِّراسات الإسلامية وبرامجها الدِّراسية الرَّسمية؛ حيث تقتصر دراساتهم عادةً على جوانبَ لفظيةٍ وشكليةٍ وقواعدَ مُستظهَرةٍ، بجانب تخصصاتهم، فتصوراتهم عن قضايا النَّقد الحديثي في الغالب لا تكون مستوعِبة.

أما أصحاب المسار الأول والثَّاني فقد تكلفت بالرَّد عليهما بعض الكتابات المتخصصة الدَّقيقة[٣].

---

(١) ينظر: «مقاييس نقد متون السُّنة» للدكتور/ مُسفر الدميني (ص: ٥).

(٢) ينظر: «حوارات منهجية في قضايا متن الحديث الشريف» د/ عبد الحميد أبو سليمان، (ص: ٢٤٧)، مجلة إسلامية المعرفة، السنة التاسعة، العدد ٣٩، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: «الاتجاهات العقلية المعاصرة في دراسة مُشكل الحديث النَّبوية تحليلًا ونقدًا» للدكتور/ محمد رمضاني، و«الحداثة وموقفها من السُّنة» للدكتور/ الحارث =

قواعد للتَّعامل مع الاستشكالات والشُّبهات بعد وُرودها:

○ مراجعة الجهود السَّابقة في الرد على نفس الشُّبهة الواردة:

غالبًا ما نجد شبهة مثارة إلا وقد طُرحت وتم الرَّد عليها سابقًا، فالباحث الجيد يستضيء بأقوال من سبق، ولكن لا بد من وجود بصمات من عقله وفكره، فالأفكار يضيء بعضها بعضًا، والفكر لا يستقيم إلا بالارتكاز على ما سلف من نماذج المعرفة، فبالرجوع إلى السابقين قد يجد الباحث بغيته أو سؤال بعض المتخصصين في هذا الباب، وهناك كتب لم تقتصر على حل الإشكالات في باب واحد، وإنما ضمت أبرز الاستشكالات في أبواب كثيرة كـ«موسوعة بيان الإسلام» بإشراف نخبة من كبار العلماء وهي من مطبوعات دار نهضة مصر، وموسوعة «حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين» من إصدارات المجلس الأعلى للشُّئون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية.

○ استعمال التَّفكير النَّقدي والتَّوثيق العلمي مع مورد الشُّبهة:

يجب ألا يكون لأي معلومة قيمة تستحق النَّظر والنِّقاش، ما لم تكن تتوفر على أدنى درجات التوثيق العلمي، وهو بمعنى القاعدة المشهورة في أول كتب آداب البحث والمناظرة «إن كنت ناقلًا فالصَّحة، أو مُدَّعِيًا فالدليل»؛ فيحب أن يُدقق الباحث في موارد الشُّبهات ولا يضطرب لمجرد إيراد معلومات لا تصمد أمام البحث والتَّحقيق العلمي فإنَّ غالب مغالطات هؤلاء تنشأ من تعميم أمر خاص،

= فخري عيسى عبد الله، و«موقف الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر من النَّص الشَّرعي» للدكتور/ سعد بن بجاد العتيبي، «منهج المدرسة العقلية الحديثة في التَّفسير» للدكتور/ فهد الرُّومي.

أو تخصيص أمر عام أو أخذ نصوص مبتسرة عن سوابقها ولواحقها أو كليهما أخذا يفسد المعنى، أو التلاعب في معاني النُّصوص، وتصيد بعض الاجتهادات الضَّعيفة لبعض العُلماء وجعلها هي الرَّأي الأوحد مع وجود انتقادات لها من قبل علماء آخرين أو كتمان أقوال صحيحة وعدم التعرض لها مطلقًا مع العلم بها وشهرتها[١].

○ **التَّركيز على كشف الأخطاء المنهجية والعلمية بردها إلى أصولها:**

من القضايا المهمَّة في معالجة الشُّبهات المثارة العناية بكشف الأخطاء المنهجية والعلمية التي وقع فيها أصحاب هذه الاتجاهات، مع استخدام ما يقتضيه الحال من مناهج الرَّد العلمي كالرد العقلي والمنطقي، وفي كثير من الأحيان تكون فكرة الإشكال قائمة على مثال محدد، فتتجه المناقشة إلى المثال إما من ناحية ثبوته أو من ناحية دلالته.

فغالب الحداثيين الذين تعاطوا التراث وتكلموا في نُصوصه وثوابته إنما حصلوا معارفهم وعلومهم عن التراث من خلال المصادر الغربية من المستشرقين الذين بحثوا في تراثنا من أمثال: «جولد تسيهر»، و«شاخت»، و«رينان» وغيرهم، أومن الموسوعة البريطانية فيما تتحدث به عن الإسلام وبعض المواد والمصطلحات فيه، فكثيرًا ما يحيل هؤلاء الباحثون إليها مرجعًا ومستندًا لأقوالهم ولتشكيل أفكارهم عن الإسلام والموروث نفسه، وفي هذا ثلمة كبيرة في جدار الحداثيين الفكري، فإنك إذا أردت التَّعرف على فكر ما، عليك الرُّجوع إلى مصادره لا

---

(١) ينظر: «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة» للشيخ/ عبد الرحمن حسن حَبَنَّكة الميداني (ص: ٣١٢-٣١٣).

تأخذه من مصادر منافسة إن لم تكن معادية[1] فالتَّدقيق في مورد الشُّبهة وأصولها مُعين للباحث في تصورها، ومن ثمَّ تصور الرَّوافد الفكرية والمنهجية لمثيري الشُّبهات من الحداثيين ومن على شاكلتهم.



(١) ينظر: «الحداثة وموقفها من السُّنة» د/ الحارث فخري (ص: ٦٤-٦٥ أصل وهامش).

الفصل السادس

الفصلُ السادس



وسائلُ تحصيلِ المَلَكة الحديثيَّةِ، وكيف تُبنى المَلَكةُ النَّقديَّةُ؟



إنَّ السَّبيل لتحصيل أيِّ ملكة من العلم، سواءٌ أكان علمًا نظريًّا أم عمليًّا، لا يتم إلا بربط النَّظرية بالتَّطبيق، وإمعان النَّظر في الكُتب وتحصيلها وتحليل دقائقها، **ويتأتى هذا بما يأتي:**

(١) طول النَّفس في تحصيل هذا العلم:

في سبيل تحصيل ملكة هذا العلم لا يجوز بحال تجاوز عامل الزَّمن، وذلك أنَّ هذه الملكة لا يكتمل بُنيانها إلا بعد سنوات طويلة من البناء، فكل سنة من عمر المشتغل بالحديث تزيده قربًا من تحصيل هذه الملكة، واستعجاله في نوالها يعود على عمله بالنَّقص والقصور، والمطلوب من باحثي السُّنة وعُلومها الدِّراسة المتأنية.

وقد وضّح هذا بجلاء الإمام النقاد عبد الرحمن بن مهدي عندما أَخَذَ على رجلٍ مِنْ أهلِ البَصْرة -لا أسمِّيه- حديثًا؛ قال: فغَضِبَ له جماعةٌ؛ قال: فَأَتَوْهُ فقالوا: يا أبا سعيد، مِنْ أَيْنَ قلتَ هذا في صاحبنا؟ قال: فغَضِبَ عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدي، وقال: «أرأيتَ لو أنَّ رجلًا أتى بدينار إلى صَيْرَفِيٍّ، فقال: انتَقِدْ لي هذا، فقال: هو بَهْرَجٌ، يقولُ له: مِنْ أين قلتَ لي: إنه بَهْرَج؟! الزَمْ عملي هذا عِشْرين سَنَةً حتى تَعْلَمَ منه ما أَعْلَمُ»[1].

---

(١) ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١/ ٢٠)، وينظر: بحث الدُّكتور خالد أبا الخيل: «الملكة الحديثية: الأهمية والوسيلة» (ص: ١٣٦ وما بعدها).

وقد عبَّر الخطيب البغدادي عن الانقطاع للعلم بقوله: «قل ما يتمهر في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستثير الخفي من فوائده إلا من جمع متفرقه، وألف متشتته، وضم بعضه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أبوابه وترتيب أصنافه؛ فإن ذلك الفعل مما يقوي النفس ويثبت الحفظ ويذكي القلب ويشحذ الطبع ويبسط اللسان ويجيد البيان ويكشف المشتبه ويوضح الملتبس ويكسب أيضا جميل الذكر وتخليده إلى آخر الدهر»(١).

ويجب على الباحث الاعتناء بعلم الرواة معرفة دقيقة، تمكِّنه من معرفة الطبقات ووَفَيَاتِهم، بل إن الحافظ ابن عبد البر الأندلسي يقول مُنبهًا الطلاب إلى معرفة وفيات الرواة: «يدل على أن معرفة السير وأيام الإسلام وتواريخ أعمال الأنبياء والعلماء والوقوف على وفاتهم من علم خاصة أهل العلم، وأنه مما لا ينبغي لمن وسم نفسه بالعلم جهل ذلك، وأنه مما يلزمه من العلم العناية به»(٢).

وقال أبو علي اليوسي في فهرسته: «كل ما يحتاج إليه كتاريخ سكة معلومة أو مكيال أو مسجد عتيق أو كون فلان من الرواة بفلان، أو مكان التقائه، أو كون فلان من المتقدمين أو المتأخرين أو من الصحابة أو لا أو غير ذلك، فهو داخل في العلوم الشرعية»(٣).

فمعرفةُ طبقاتِ الرُّواةِ وتاريخِ وَفَيَاتهم يُكشَفُ بها عَوارُ المدلِّسين والكذَّابين، كما قال أئمَّةُ الحديثِ، وعلى رأسهم الثوريُّ، قال: «لما استعمل الرواةُ الكذبَ؛

---

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/ ٢٨٠).

(٢) ينظر: «الاستذكار» لابن عبد البر الأندلسي (٨/ ٢٨٧)، «فهرس الفهارس» للكتاني (١/ ٨٣).

(٣) ينظر: «فهرس الفهارس» للكتاني (١/ ٨٣).

استعملنا لهم التَّاريخ»[١].

وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني سنَّه وسنَّ من كتب عنه»[٢]، إلى غير ذلك من النُّقول والأقوال الدالة على أهمية هذه الخطوة الرئيسة عند أهل الحديث لتكوين الملكة النَّقدية في الرُّواة.

فمعرفة التَّاريخ ووَفَيَات الرُّواة هامٌّ في كشف عوار المرويات، وسنوضح هذا بأمثلة، منها: ما أخرج مُسلم في «صحيحه» من طريق حَمَّاد بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ لَـمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[٣]، جَلَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ، وَقَالَ: أَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَاحْتَبَسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، فَقَالَ: «**يَا أَبَا عَمْرٍو، مَا شَأْنُ ثَابِتٍ؟ اشْتَكَى؟**»، قَالَ سَعْدٌ: إِنَّهُ لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى، قَالَ: فَأَتَاهُ سَعْدٌ، فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**»[٤].

ثم رواه عقبة من طريق جعفر بن سليمان، وسليمان بن المغيرة، وسليمان التيمي، ثلاثتهم عن ثابت، عن أنس، ومسلم يكرر القول عقب رواية كل واحد

---

(١) ينظر: «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (١/ ٢٣١).

(٢) ينظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١/ ٥٤)، «الشماريخ في علم التاريخ» للسيوطي (ص: ١٨).

(٣) [الحجرات: ٢].

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَابُ الْإِيمَانَ، بَابُ مَخَافَةِ الْـمُؤْمِنِ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ، (١١٩) (١٨٧).

منهم: «وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ».

وسبب ذلك: أن هذه الآية الكريمة نزلت في العام التاسع للهجرة، العام المسمى: عام الوفود كما هو مشهور، وكان استشهاد سعد بن معاذ يوم بني قريظة، قبل ذلك العام بسنوات: سنة خمس للهجرة بعد أن أمضى حكمه في بني قريظة.

فهذا تعليل من الإمام مسلم لمتن الحديث بالتاريخ والحس والعقل كما تقدم.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره عند تفسير هذه الآية الكريمة، «فهذه الطرق الثلاث معللة لرواية حماد بن سلمة، فيما تفرد به من ذكر سعد بن معاذ. والصحيح: أن حال نزول هذه الآية لم يكن سعد بن معاذ موجودًا؛ لأنه كان قد مات بعد بني قريظة بأيام قلائل سنة خمس، وهذه الآية نزلت في وفد بني تميم، والوفود إنما تواتروا في سنة تسع من الهجرة، والله أعلم»[1].

وأيضًا هناك عرض متن الحديث على ما يتعلق به من الوقائع والحقائق التاريخية، المتفق على ثبوتها؛ قصة مشهورة وقعت في زمن الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي توفي سنة أربعمائة وثلاث وستين هجريًّا: اليهود جاءوا بكتاب قالوا فيه: «إنَّ النبي ﷺ رفع الجزية عن يهود خيبر»، وجواب مختومٌ بخاتم النبي ﷺ وقالوا: ومكتوب فيه كتبه معاوية بن أبي سفيان وشهد عليه سعد بن معاذ.

ماذا يفعل وهذا حكم شرعي، هل نرفع الجزية عنهم أو لا نرفع؛ فمن الذي يفصل في الأمر؟ أحدُ كِبَار عُلماء الحديث جاء الخطيب البغدادي نظر في الخِطاب؛ فقال: يا أمير المؤمنين، هذا كتاب مزور -وهذا محل الشاهد؛ نظر في

---

(١) ينظر: «تفسير ابن كثير» (٧/ ٣٦٧).

المتن في ضوء القواعد التاريخية والوقائع المتصلة به- قال: يهود خيبر فتحت في صفر سنة سبع من الهجرة، لم تكن الجزية قد فرضت بعد.

إذًا هو تاريخيًّا علم أنَّ الجزية لم تفرض إلا بعد غزوة مؤتة سنة تسع في آيات التوبة؛ وهي من آخر ما نزل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[1].

دليلٌ آخَرُ: أن معاوية بن أبي سفيان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لم يكن قد أسلم أيام خيبر، أيام خيبر سنة سبع، وهو أسلم في سنة ثمان، هذا دليل آخر على البطلان.

أيضًا سعد بن معاذ الذين قالوا: إنه شهد على الكتاب مات بعد الأحزاب هو جرح في غزوة الأحزاب، وعاش بعدها بأيام قلائل؛ وهو الذي حكم على يهود بني قريظة بالحُكم الذي قال عنه الرسول ﷺ: «**لقد حَكَمتَ فيهم بحُكمِ اللهِ مِن فوقِ سبعِ سمواتٍ يا سعدُ**».

إذن هذه وقائع نظر في المتن من خلالها وبالاستناد إليها؛ فثبت تزوير الكتاب وسعد به جدًّا الخليفة أمير المؤمنين بهذا التوفيق الذي حباه الله به.

قال الذهبي في ترجمة عثمان بن مظعون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قال عثمان بن مظعون: لا أشرب شرابًا يُذهب عقلي، ويضحك بي من هو أدنى مني، ويحملني على أن أنكح كريمتي، فلما حُرمت الخمر، قال: تبًّا لها، قد كان بصري فيها ثاقبًا. قال الذّهبي: هذا خبر منقطع لا يثبت، وإنما حرمت الخمر بعد موته»[2].

---

(١) [التوبة: ٢٩].

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١/ ١٥٥).

والطبقة في اصطلاح المحدِّثين: هي عبارة عن جماعة اشتركوا في السِّن ولقاء المشايخ؛ فكتب الطبقات كالطبقات الكبرى لابن سعد (٢٣٠هـ)، وطبقات خليفة بن خياط (٢٤٠هـ) وغيرهما، تمنح الباحث تصورًا كُليًّا عن الرُّواة، وهو ما يُشبه في عصرنا الحاضر في علوم التَّنمية البشرية بالخريطة الذِّهنية للرُّواة، ولها فوائد عديدة ذكر منها الحافظ ابن حجر: «الأمن من تداخل المشتبهين، وإمكان الاطِّلاع على تبيين التَّدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة»[١].

وأيضًا معرفة الرُّواة المكثرين وأثبت أصحابهم، وهذا مما يكوِّن الباحث؛ فمعرفة الرِّجال من أدق عُلوم الحديث؛ لأنه يحتاج إلى كثرة اطلاع وسعة حفظ وإدمان النَّظر في كُتب الحديث والرِّجال، فمعرفة المكثرين من الصَّحابة، وعلى رأسهم أبو هريرة، وعبد الله بن عمر وأنس، وجابر، وأبو سعيد الخدري، وعائشة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولكل واحد من هؤلاء أصحاب أكثروا عنهم، فمعرفة هؤلاء الأصحاب وأصحاب أصحابهم تجعل الباحث يحيط بأكثر السُّنة النَّبوية الصحيحة.

فمثلًا أبو صالح السَّماك من المكثرين عن أبي هريرة جدًّا حتى قال: «ما أحد يحدث عن أبي هريرة إلا وأنا أعلم صادقًا هو أم كاذبًا»[٢]، وقد بلغت مروياته عن أبي هريرة في الكتاب التسعة (١٢٢٦) حديثًا بالمكرر، ومن أكثر من روى عنه الأعمش حتى قال: «كتبت عن أبي صالح ألف حديث»[٣]؛ فبمعرفة

---

(١) ينظر: «نزهة النَّظر شرح نخبة الفكر» لابن حجر (ص: ١٣٤).

(٢) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٥/ ٣٠٢).

(٣) ينظر: سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل (ص: ١٢٢ رقم ٣٤٤)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٦/ ٢٣٠).

هذين الرَّاويين يحيط الشخص بنحو ألف حديث، ويقاس على هذا معرفة باقي أصحاب من أكثر من الصَّحابة وأصحابهم[1].

(٢) مذاكرةُ الحديثِ وحفظُه:

لعلم الحديث طبيعة يختص بها عن سائر العلوم؛ وهي الحركة، إذ هو علم حي متحرك، ويجب أن يبقى على هذه الطبيعة في ذهن الطُّلاب والباحثين؛ ولذا يجب على شداته وطلابه أن يكونوا في حالة اتصال دائم بهذا العلم، وأعظم وسائل الاتصال بهذا العلم هو ما يسميه علماء الحديث بالمذاكرة، واستخدم المحدِّثون المذاكرة رواية ودراية بكثرة، ففي مجال الرِّواية يلتقي الاثنان منهم أو أكثر ويأخذون في المذاكرة في باب من أبواب السُّنة، وماذا عند كل واحد منهما في هذا الباب، أو في طرق حديث مُعين، أو في أحاديث راو عن شيخ معين له.

ولها أغراض متعددة من أهمها مدارسة المحفوظ، وزيادة تثبيته، وقد يسبق المذاكرة استعداد لذلك، ومنها استفادة كل واحد من الآخر، فإذا ذكر له صاحبه حديثًا أو إسنادًا ليس عنده طلب منه أن يحدثه به، أو يذهب إلى شيخه فيسمعه منه.

وقد كان للمذاكرة أهمية كبرى لدى حفاظ الحديث ورواته، عبر بعضهم عن ذلك بعبارات شتى، فمن ذلك قول الزُّهري: «إنما يُذهب العلم النسيان، وترك المذاكرة»[2].

وقال علي بن المديني: «ستة كادت تذهب عقولهم عند المذاكرة: يحيى

---

(١) ينظر: مقدمة «معرفة الرُّواة المكثرين وأثبت أصحابهم» لفهد العمار (ص: ٢ وما بعدها).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥/ ٣٢٧).

وعبد الرحمن ووكيع وابن عيينة وأبو داود وعبد الرزاق، قال علي: من شدة شهوتهم له»[١].

والمذاكرة يستعملها الرُّواة لغرضين أساسين: تذكر ما عندهم من الروايات وإحيائها في الذاكرة حتى لا تنسى، واستفادة ما ليس عندهم مما هو عند أقرانهم؛ قال الخليل بن أحمد: «ذاكر بعلمك تذكر ما عندك، وتستفد ما ليس عندك»[٢].

والمذاكرة كانت تُعرف في زمن أصحاب النبي ﷺ ولكن كان معناها: تذكر الحديث والتَّفكر في معنى الحديث وفقهه أي: مذاكرة متن الحديث وما اشتمل عليه من فوائد؛ **ومما روى عن أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك:**

- عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «تذاكروا الحديث؛ فإنكم ألا تفعلوا يندرس»[٣].
- وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «تذاكروا الحديث؛ فإن ذكر الحديث حياته»[٤].
- وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «تذاكروا الحديث؛ فإن مذاكرة الحديث تهيج الحديث»[٥].

ثم انتقلت المذاكرة إلى التابعين بهذا المعنى، وزاد من معانيها عند التابعين أيضًا النظر في من روى الحديث من الصَّحابة والتابعين، وفي زمن أتباع التابعين

---

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ٢٧٤).

(٢) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ٢٧٣).

(٣) ينظر: «مستدرك الحاكم» (١/ ٩٥رقم ٣٢٤).

(٤) المصدر السابق (١/ ٩٥رقم ٣٢٥).

(٥) المصدر السابق (١/ ٩٤رقم ٣٢٣).

صارت المُذاكرة تتوجه عند المحدِّثين إلى النَّظر في طرق رواية الحديث وضبط ألفاظ متنه مع العناية بفقه الحديث.

وفي الطَّبقات التي تليها أصبحت المذاكرة عند المحدِّثين قليلة العناية بفقه الحديث في الغالب، تتوجه إلى حصر الروايات المسندة، ثم الموقوفة والمقطوعة: لأنها تخدم المسندة؛ ثم استثمار هذا الحصر في تكميل أدلة الباب، ومُقارنتها، وما يترتب على ذلك من معرفة: المشهور من الغريب، والصَّحيح من الضَّعيف، ومعرفة العُدول من المجروحين من الرُّواة.

وفي هذه المرحلة صارت كثير من المذاكرات تقوم على هيئة التحدي بين المحدثين، في من يغرب على صاحبه بما لا يعرفه من الروايات، وهذا مؤشر مهمٌّ جدًّا على بلوغ أهل هذه الطبقة درجة التأهل لعقد المقارنات الكافية بين الروايات واستثمارها في نقد الحديث.

قال إسماعيل القاضي سمعت علي بن المديني يقول: «أعلم النَّاس بالحديث عبد الرحمن بن مهدي، قلت له: قد كتبت حديث الأعمش، وكنت عند نفسي أنني قد بلغت فيها، فقلت: ومن يُفيدني عن الأعمش، فقال لي: من يُفيدك عن الأعمش؟ قلت: نعم، فأطرق، ثم ذكر ثلاثين حديثًا ليست عندي»[1].

وقد تنوعت عندهم المذاكرة أنواعًا منها:

- المذاكرة على الأبواب.
- المذاكرة على تراجم الشُّيوخ.
- المذاكرة على مسانيد الصَّحابة.
- المذاكرة على البلدان.

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٩٤).

○ المذاكرة بالغريب الذي لا يقف عليه إلا المتبحر، وتسمى الفوائد وهي المذاكرات التي تتم بين كبار المحدِّثين[١].

○ المُذاكرة بعلة الحديث، وهي مُذاكرة الأئمة النُّقاد الشَّغوفين بعلة الحديث، أكثر من شغفهم بتحصيل ما ليس عندهم على الرِّوايات[٢].

وكان للمذاكرة آثار مهمة على منهج المحدثين النَّقدي متعلقة بضبط الأحاديث والاستقصاء في جمع طُرقها، ومُقارنة الرِّوايات، ومعرفة المشهور من الغريب، والصَّحيح من الضَّعيف، وضبط الرُّواة، وما يتعلَّقُ بجرحهم وتعديلهم، وأصح الأسانيد وأوهاها وعواليها، وما تفرد به راو، أو أهل بلد دون سائر البلاد، وهكذا.

(٣) استدامةُ النَّظرِ في كلامِ أئمَّةِ النَّقدِ وتعليلهم للأخبار:

عُلماء النَّقد هم أرباب صناعة هذا العلم، قال ابن رجب الحنبلي مُبينًا أهمية مُطالعة كُتب المتقدمين: «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة

---

(١) قال ابن أبي حاتم سمعت أبي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول قلت على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغرب على حديثًا غريبًا مُسندًا صحيحًا لم أسمع به فله على درهم يتصدق به، وقد حضر على باب أبي الوليد خلق من الخلق أبو زُرعة فمن دونه، وإنما كان مُرادي أن يلقي علي ما لم أسمع به فيقولون هو عند فلان فأذهب فأسمع، وكان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي، فما تهيأ لأحد منهم أن يُغرب على حديثًا. ينظر: «الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٣٥٥).

(٢) قال الذَّهبي في «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ١٦٠ وما بعدها) ترجمة أحمد بن صالح المصري: «كان أحد حفاظ الأثر، عالما بعلل الحديث، بصيرا باختلافه، ورد بغداد قديما، وجالس بها الحفاظ، وجرت بينه وبين أحمد بن حنبل مذاكرات، وكان أبو عبد الله يذكره، ويُثني عليه. وقيل: إن كلًّا منهما كتب عن صاحبه في المُذاكرة حديثا، ثم رجع ابن صالح إلى مصر، وانتشر عند أهلها علمه، وحدَّث عنه الأئمة».

المذاكرة فإذا عدم المُذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين؛ كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، وغيرهما، فمن رُزق مُطالعة ذلك، وفهمه، وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه»(١).

(٤) التَّدريبُ العمليُّ على فهم الصِّناعةِ الحديثيَّةِ:

لا يمكن لمريد الملكة الحديثية والأخذ بزمامها أن يكون عازبًا عن ممارسة النَّقد للأحاديث مُمارسة عمليِّة؛ لأنها تمنح الباحث حسًّا نقديًّا عاليا، وقد كان الأئمة يمارسون ذلك على نحو مستمر، فالجانب التَّطبيقي هام في تصور العمليِّة النَّقديِّة، فكيف يفهم الباحث شيئا لم يُمارسه ويُعانيه، ومن أبرز الإشكالات التي تواجه بعض المشتغلين في حقل الصِّناعة الحديثية أنهم لم يمارسوا النَّقد بطريقة مباشرة، وغاية ما كتبوه في الباب عبارة عن بحوث نظرية مُجردة، بل إنَّ الباحث الذي لم يتدرب على العملية النَّقديِّة لا يُمكن أن يستوعب نقد الحفاظ وتعليلهم للأخبار مهما عانى وكابد، وما نسمعه اليوم من اعتراضات غريبة على منهج النَّقد الحديثي من بعض المشتغلين في حقل السُّنة هو نتيجة طبيعية ومتوقعة لخلو ذهن الباحث من تصور العمليِّة النَّقديِّة على وجهها الصَّحيح، والتَّطبيق العملي على دراسة الأحاديث هو الضَّمين في تحقيق هذا الهدف، **وينبغي للباحث عند سلوك هذا السبيل:**

○ مراجعة شيخ يدله على الطَّريق الصَّواب والمنهج القويم، فيعرض عمله

---

(١) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٤٦٩).

على ماهر بالصِّناعة يُسدده ويراجعه، وإلا ذهب عمله أدراج الرِّياح، ألم يعرض الإمام مسلم -وهو من هو في الصِّناعة النَّقدية بل شيخها وإمامها- كتابه الصَّحيح على أبي زُرعة الرازي، قال مُسلم رَحِمَهُ اللهُ: «عرضت كتابي هَذَا الْمسند على أبي زُرعة الرَّازيِّ؛ فكل ما أَشَار أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح ولَيْس له علة أخرجته»[١].

○ التَّدريب المستمر على كيفية التَّخريج الصَّحيح وإتقان جمع الطُّرق؛ فالباب إذا لم تُجمع طُرقه لم يتبين خطؤه كما قال ابن المديني[٢]، وليس المقصود من التَّخريج عزو الخبر إلى مصدره، وإنما يركز الباحث على قضية حسن التَّعامل مع المصادر والطريقة المثلى في كيفية الاستفادة منها، فمهارة جمع الطُّرق مهمة جدًّا للمشتغل بهذه الصَّناعة؛ لأنَّ الخطأ في هذه الخطوة يهدم ما بعدها، كما يتدرب الباحث على الكيفية الصَّحيحة في دراسة الرُّواة الذين اختلف النُّقاد فيهم؛ لأنَّ من الإشكالات التي تُواجه المشتغل بهذا العلم هي الحيرة الشَّديدة في تعامله مع الرُّواة المختلف فيهم، ولا نعجب فقد استغرق شيخنا الأستاذ الدُّكتور أحمد معبد -حفظه الله- في دراسة محمد بن إسحاق صاحب المغازي أكثر من مائة صفحة، وكذا في عبد الله بن لهيعة، وشريك النَّخعي، وبعض الباحثين المعاصرين يكتب بحثًا كاملًا عن راو من الرُّواة وهو الأعمش لفصل القول فيه مما يؤكد على وعورة هذا الفن ودقائق مسالكه.

---

(١) ينظر: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصَّلاح (ص: ٦٧).

(٢) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ١١٢).

كيف تُبنى الملكةُ النَّقديَّةُ؟

وردت كلمة النَّقد في المعاجم العربية بصفة أساسية في مجال المعاملات المالية؛ فالنَّقد يعني ما هو خلاف النَّسيئة، أي البيع بأجل، ويقال انتقد الدراهم يعني قبضها، ولكن ورد معنى آخر في المعاجم أقرب إلى ما نقصده من الملكة النَّقدية؛ إذ يقال: نقد الدراهم وانتقدها أي: أخرج منها الزيف، ونقده في أمر أي ناقشه فيه، ونقد النثر بمعنى: اظهر ما فيهما من عيب أو حسن[1]، ومادة النقد في العربية أيضًا تعني إبراز الشَّيء ومن لوازمه تبيين الأشياء كتبيين الصَّحيح من الخطأ، والجيد من الرديء، فهو كشف عن حال الأشياء وأقدارها، وهذا يستلزم دوام التَّفرس والمتابعة؛ ولذا تقول العرب ما زال فلان ينقد الشَّيء، إذا لم يزل ينظر فيه، وقد باب مُصطلح النَّقد دالا على تقدير الأعمال والحكم عليها بدليل صحيح من ذات المحكوم عليه لا من خارجه، فالنقد دراسة الأشياء وتفسيرها وتحليلها وموازنتها بغيرها المشابهة لها، أو المُقابلة، ثم الحكم عليها ببيان قيمتها ودرجتها، يجري هذا في الحسيات والمعنويات، يجري هذا في العلوم والفنون، وفي كل شيء مُتصل بالحياة[2]، والنَّقد يعني مجموعة من العمليات الذِّهنية التي تستهدف تقييم بعض الحقائق والمعلومات والأقوال وتمييز ما فيها من حق وما فيها من باطل، فالنَّقد عملية تحليل تفكيكي دقيق، مع نظرة شمولية جامعة، تعين على الاختبار، والبرهنة للأفكار، والنَّقد أيضًا محاولة مستمرة لاختبار الحقائق

---

(١) ينظر: «المعجم الوسيط»، مادة (ن دق) (٢/ ٩٤٤).

(٢) ينظر: «في نقد العقل البلاغي» أ.د/ محمود توفيق محمد سعد (ص: ٥١)، و«أصول النَّقد الأدبي» للدكتور/ أحمد الشايب (ص: ١١٥)

والآراء في ضوء الأدلة التي تستند عليها للتقييم، فصاحبه يستخدم مهارات التَّفكير العليا، ويركز على النَّظر في المعلومات والأدلة والبراهين؛ للوصول إلى حقيقة حولها، مستخدمًا معايير وقواعد تمكنه من إصدار أحكام يطمئن إليها دون تحيُّزٍ.

والنَّقدُ العلميُّ له ركنانِ أساسيَّانِ:

(١) **الرُّكن التَّوثيقي التَّحقيقي**: ويمثل هذا الرُّكن الأساس الذي يبنى عليه سائر العمل النقدي للبيان، والتَّقصير في تحقيقه وتحريره قد يُفضي إلى ما لا يحمد أثره، فتوثيق نسبة النَّص إلى صانعه أعني قضية الثُّبوت تكفل بها علم الحديث بفروعه المتعددة من قواعد المصطلح،وعلمي الجرح والتعديل والعلل، وسارت على إثره سائر العلوم في اللغة والأدب[١] والتاريخ.

(٢) **الرُّكن التفسيري التحليلي**: ومهمته التَّحقق من المعنى الذي أراده الرَّاوي في روايته من خلال الأدلة والقرائن، فإذا ما تحققت النسبة إلى رسول الله ﷺ فليس إلا تفسيره وحسن تلقيه فقهًا وفهمًا ثم تأدبًا وتخلقًا[٢].

---

(١) توثيق نسبة النص إلى قائله مما كان له محل رفيع عن العرب في النَّقد في الشعر والنثر والأدب، وكان من بواكير ما وصلنا منه تأليفًا كتاب «طبقات فحول الشُّعراء» لابن سلام الجمحي، وهو مُستمد من منهج علماء الحديث في الاعتناء بتوثيق نسبة البيان إلى رسول الله ﷺ، وقد استحضر ابن سلام منهج المحدِّثين في التَّوثيق، وأثار قضيتي النَّحل والادعاء ينظر: «في نقد العقل البلاغي»، أ.د محمود توفيق محمد سعد (ص: ٥٢-٥٣).

(٢) ينظر: «في نقد العقل البلاغي» أ.د محمود توفيق محمد سعد (ص: ٥٥ / أصل وهامش)، وقد زاد ركنين آخرين لعميلة النَّقد وهما: الرُّكن التَّقويمي الحُكمي، والركن التَّقويمي الإصلاحي وقال: بأنَّ الوحي الشَّريف من القرآن والسُّنة لا يخضعان بحال لمثل هذا النَّقد التَّقويمي الحكمي =

وأهمُّ خصائصِ الملكةِ النَّقديِّةِ تتمثَّلُ في أنها مكتسبة؛ فهذه الملكة تتحصل لدى الباحث بعد خبرة طويلة في البحث والنقد ومعايشة للسنة النبوية وعلومها، وكثرة ملازمة الشُّيوخ وتعددهم، قال حاجي خليفة: «إن البشر يأخذون معارفهم، وأخلاقهم، وما ينتحلونه من المذاهب تارة: علمًا، وتعليمًا، وإلقاء، وتارة: محاكاة، وتلقينا بالمباشرة؛ إلا أن حُصول الملكات على المباشرة والتلقين، أشد استحكامًا، وأقوى رسوخًا، فعلى قدر كثرة الشُّيوخ، يكون حصول الملكة، ورسوخها.

والاصطلاحات أيضًا في تعليم العلوم مغلطة على المتعلم، حتى ظن كثير منهم أنها جزء من العلم، ولا يدفع عنه ذلك، إلا بمباشرته، لاختلاف الطُّرق فيها من المعلمين، فلقاء أهل العلم، وتعدد المشايخ، يفيده تمييز الاصطلاحات، بما يراه من اختلاف طرقهم فيها، فيجرد العلم عنها، ويعلم أنها أنحاء تعليم، وتنهض قواه إلى الرسوخ، والاستحكام في الملكات؛ فالرحلة لا بد منها في طالب العلم، لاكتساب الفوائد، والكمال بلقاء المشايخ، ومباشرة الرجال»(١).

والباحث إنما يكتسب هذه الملكة بإحاطته بمبادئ هذا العلم وقواعده وأصوله، وكثرة ترديد النظر في تطبيق القواعد والأصول على الأحاديث، فيتقوى العقل البشري ويتمرن حتى تصبح كفاءته في المرتبة العليا، ومن المعلوم أن أعضاء الإنسان الجسدية والعقلية، تقوى بكثرة تشغيلها وتضعف بإهمالها وعدم استعمالها، وتزيد كفاءة الملكة قوة ونضجًا في حال النظر في كتب أهل العلم المتخصصة، ومباحثة العلماء ومناظراتهم في العلم الذي يراد له قوة المنال.

= والإصلاحي معًا كما يريد غالب الحداثيين وعلى رأسهم محمد أركون في بعض كتاباته.

(١) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ٤٢ -٤٣).

وقال حاجي خليفة أيضًا: «... لكن السَّعي لتحصيل الملكة وهو موقوف على الأخذ والتَّعلم والتَّمرن والتَّدرب»[(١)].

وقال أيضًا: «كل علم مسائل كثيرة، وحصولها عبارة عن الملكة الراسخة فيه، وهي لا تتم إلا بالتعلم والتدرب»[(٢)].

فكون الملكة النقدية مكتسبة لا ينفي الحاجة لوجود استعداد وقابلية في نفس الناقد تؤهله لاكتساب هذه الملكة.

إننا إذا أدركنا الإشكال القائم عند الباحثين والنُّقاد في السُّنة وعُلومها من قلة توافر الملكة النَّقدية، **وينبغي العناية بما يلي:**

- ترسيخ ثقة الباحثين والنُّقاد بأنفسهم وبإمكانية امتلاكهم ناصية العلم، ودراسة الرواية والحكم عليها، والتعمق والتدقيق في ذلك.

- إدراك أنَّ البحث في قواعد المصطلح وعلومه وآراء علماء الجرح والتَّعديل وغير ذلك من أقوال العلماء واجتهاداتهم، إنما هو بحث في دائرة جهد يستحق التقدير لا التقديس، وبالتالي فمن الممكن قبول هذا الرأي أو ترجيح ذلك أو التوفيق بينهما أو محاولة الإتيان بجديد.

- دراسة مناهج المحدِّثين[(٣)] من واقع كتبهم ومحاولة استقراء كتب مصنفات

---

(١) المصدر السابق (١/ ٥٤). (٢) المصدر السابق (١/ ٥٤).

(٣) مناهج المحدِّثين تعني: بيان طُرقهم العلميَّة المتنوِّعة التي استعملوها، واصطلحوا عليها في بحث وتأليف ودراسة علوم الرِّواية والدِّراية للسُّنة النَّبويَّة سندًا ومتنًا، كما أنه أُطلق على مناهج المحدِّثين هذه اسم «شروط» الأئمة أو «المدخل» لبعض مؤلَّفاتهم الحديثيَّة، ينظر: «من مناهج =

السُّنة والمقارنة بين مناهجهم ومقولاتهم النَّقدية، والتعمق فيها ومحاولة استنباطها، والمقارنة بينها، خاصة البُّخاري ومسلم في صحيحيهما وكتبهما في الرجال والعلل، ومما لاشك فيه أن التعرف إلى هذه المناهج واستيعابها الجيد يمكن أن يورث الباحث ملكة نقدية متميزة.

○ دراسة علوم المصطلح التطبيقية، ومن أبرزها كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، وكتاب النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، والولوج بعدها إلى كُتب المرحلة الأولى، واستيعاب الجانب التَّطبيقي، وتطبيق علوم المصطلح على كتب الرِّواية، ولا يخفى ما لهذا من أثر على الباحث في بناء ملكته النَّقدية.

○ إذا أردنا أن نفهم منهج أي عالم فلا بد من أخذه من مجموع أقواله، وأرى أن كثرة الخطأ والخلل والزَّلل في دراسات غالب المعاصرين يعود إلى عدم إحكام هذه النقطة الهامة، وقد نقل الحافظ ابن حجر عن الإمام العلائي: أنَّ مراد العالم يعرف من مجموع كلامه[1].

○ الدِّراسة المقارنة لأقوال العلماء في علم المُصطلح ولأقوال علماء الجرح والتَّعديل، ومحاولة النَّظر فيها، والتَّرجيح فيما بينها، وإدراك الآثار التَّطبيقية المترتبة على الاختلاف والتباين بين العلماء في حد التواتر مثلًا، وحد الصَّحيح والحسن، وحكم تعارض الجرح والتَّعديل، والخبير في هذه التَّفاصيل يُدرك أنَّ الخلاف

= المحدثين في القرنين الخامس والسادس» (ص: ١١) لشيخنا فضيلة الأستاذ الدُّكتور/ أحمد معبد عبد الكريم -حفظه الله وسدد خطاه- نشر مجلس حُكماء المسلمين ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

(١) ينظر: «النُّكت على ابن الصَّلاح» لابن حجر (١/ ٤٠٤).

في هذه القضايا أحيانًا، لا يقل شأنًا عن الخلاف بين أصحاب المذاهب في الفروع الفقهية، وهذا مما يُوسع آفاق الباحث والنَّاقد، ويجعله أقرب لتقبل الرَّأي الآخر وتعدد الاجتهاد في المسألة الحديثية الواحدة حتى في مسألة الحُكم على الحديث، فالحكم على الحديث عمل اجتهادي، وأننا قد نقطع بصوابية الحكم فيه إذا كانت أدلته قطعية ولا نسوغ حينئذ الاختلاف فيه، وقد نصل إلى الحُكم بطريق الظَّن الغالب، فلا نثرب على المخالف فيه؛ لأنَّ قولنا في هذه الحالة صواب مظنون، ولذلك ما زال عندنا يحتمل الخطأ، وقول مُخالفنا خطأ مظنون يحتمل الصَّواب عندنا أيضًا، فلا يصح قبول أي اختلاف في الحُكم على الأحاديث، ولا يصح رفض كل اختلاف فيها، وإنما يرفض الاختلاف غير المُعتبر، ويقبل الاختلاف الذي له حظ من النَّظر(١).

○ إتقان الباحث لملكة معرفة الرُّواة وتعيينهم، وليس المقصود بذلك مجرد معرفة أن هذا الراوي هو فلان، فإنه من المعلوم بداهة أنه لا يمكن دراسة الرِّواية والحُكم عليها إلا بتعيين كل راو من رواة إسنادها، ومعرفة أقوال علماء الجرح والتعديل، ولكننا نحتاج إلى معرفة متقدمة تمكن الباحث من القُدرة على التَّمييز بين راويين أو أكثر، تشابهت أسماؤهم، واختلطت على الباحث قليل الخبرة، متعجل النَّتيجة المفتقر إلى إحساس النَّاقد وملكته، وتوفر هذه الملكة في النَّاقد تجعله قادرًا على دفع التباس راو بآخر، وعدم توهم الشَّخص الواحد اثنين في حال ذكره مرة باسمه وأخرى بنسبه، وفي هذا السِّياق جاء تأليف كتاب الخطيب البغدادي «موضح أوهام الجمع والتَّفريق» وهو من أدقّ علوم الحديث مسلكًا،

---

(١) ينظر: «مُقرر التَّخريج ومنهج الحُكم على الحديث» للدكتور حاتم العوني (ص: ٣٣١).

ولصعوبته ندر المتكلمون فيه، وقلّت مصنّفاته تبعًا لذلك، ففي أغلب الأحوال تسير الأمور دون عوائق، فيصدر النَّاقد حكمه على الراوي دون عناء، ولكنهم مع حفظهم، وسعة اطلاعهم، وما لديهم من وسائل كثيرة للحكم على الرُّواة قد تواجههم عوائق في الطَّريق إلى ذلك، ومن أهم هذه العوائق اشتباه الراوي بغيره على النَّاقد، ومعناه أن يقع اشتباه في اسم واحد، هل هو لشخص واحد، أو لاثنين اتفقا في الاسم، أو أكثر من اثنين؟ ويقع مثله في الكنى والأنساب، وسبب الاشتباه أن كثيرًا من الرُّواة إنما يعرفون وتؤخذ تراجمهم من أسانيد الأحاديث التي يروونها، فربما يأتي اسم راو في إسناد منسوبًا إلى قبيلة، وفي آخر إلى قبيلة أخرى، أو إلى بلد، أو ينسب إسناد إلى بلد، وفي إسناد إلى بلد آخر، وقد يتباعد البلدان، فيقع الاحتمال أن يكون راويًا واحدًا، وأن يكون أكثر من راو، وقد يأتي اسم الراوي في إسناد منسوبًا إلى أبيه، ويأتي في آخر منسوبًا إلى اسم جده، فيحتمل أن يكون واحدًا نسبه بعض الرواة إلى اسم جده، ويحتمل أن يكون اثنين.

وغير خاف أنَّ اشتباه الرَّاوي بغيره يمثل عائقًا للحكم عليه حتى مع تجاوز ذلك من قبل النَّاقد، إذ يقتضي منه أن ينظر أولًا في هذا الاشتباه قبل أن يحكم على الرَّاوي، فالمشتغلون بنقد السُّنة الآن بحاجة ماسة إلى دراسة موسعة يقوم بها بعض الباحثين تعين الباحث على معرفة القرائن التي يستخدمها الأئمة في الجمع والتفريق بين الرُّواة للوقوف على القرائن والطُّرق التي اعتمدها الخطيب في الجمع والتَّفريق بين الرُّواة دافعًا للسَّير في هذا المضمار.

○ ملكة المقارنة بين الرِّوايات وإدراك الفروق فيما بينهما، وتستند هذه الملكة إلى جمع روايات الحديث الواحد واستخراجها من مصادرها، وقد درج المحدِّثون

على البحث عن طرق الحديث الأخرى للنَّظر في كون الحديث صحيحًا أو غير ذلك، فهم يلجؤون للاعتبار عند نزول الحديث عن درجة الاحتجاج والقبول بانفراده ولم يصل إلى درجة الترك.

والملكة النَّقدية تضيف إلى البحث عن طرق الحديث غايات أخرى، فيجمع الباحث النَّاقد طرق الحديث ليقارن بينها من جهة السند ومن جهة المتن، وبهذه المقارنة تعرف الزِّيادات في الأسانيد أو الانقطاعات كما تعرف الزيادات في المتون ومن ذلك تعارض الرفع والوقف، والوصل والإرسال، وقد كان هذا الجمع بين الروايات والمقارنة بين ما يرويه المحدث ومرويات الآخرين من الِّثقات هو الذي يستند إليه المحدثون النقاد في الحكم على الرِّواية وفي التَّعامل معها والاستفادة من جهة أخرى، وليس هو مجرد معرفة أقوال علماء الجرح والتَّعديل في الرَّاوي، فالحُكم على الحديث قبولًا أو ردًّا لم يقع من المحدِّثين النُّقاد بالاعتماد على صفة الرَّاوي بغض النَّظر عن المتون والأمور المحيطة براويته، وإنما يقع ذلك بناء على معرفة موافقته للواقع أو مخالفته له، أو تفرده بما لا أصل له[1].

ويجب التَّأكيد على أنَّ اللجوء إلى جمع روايات الحديث الواحد شواهده ومتابعاته أمر أساسي لا بد منه إذا أردنا أن يكون الحُكم على الحديث قبولا أو ردًّا مكتمل الأركان من جهة السَّند والمتن، وهذا ليس من نافلة القول أو البحث، فهذا شأن النُّقاد من المحدِّثين، قال عبد الله بن جعفر بن خاقان: سألت إبراهيم بن سعيد الجوهري عن حديث لأبي بكر الصِّديق، فقال لجاريته: أخرجي لي الجزء

(١) ينظر: «نظرات جديدة في علوم الحديث» للدكتور حمزة المليباري (ص: ٩١).

الثالث والعشرين من (مسند أبي بكر). فقلت له: أبو بكر لا يصح له خمسون حديثا، من أين ثلاثة وعشرون جزءا؟ فقال: كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه، فأنا فيه يتيم[1].

ولا شك أنَّ هذه الإحاطة الواسعة بروايات الأحاديث تُعين على المقارنة بين الرِّوايات، وتُبين الموافقات والمخالفات.

○ سعي المحدِّثين الباحثين والنُّقاد لامتلاك ناصية الفقه وأصوله وعلم مقاصد الشريعة بشكل أكثر تحديدًا، وهذا له عظيم الأثر في تشكّل الملكة النقدية عند الباحث الناقد، خاصة إذا أدركنا أن الغاية من تعاملنا مع السنة في زماننا هذا وروايتها هي توفيرها بين أيدي العلماء والمجتهدين لمعالجة قضايا الناس الحياتية وأحكامهم الشرعية التي يحتاجونها، فلم يعد الفصل بين الفقه والحديث مبررًا في هذا الزمان.

○ دراسة واستظهار القواعد التي تعرف بها الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة، مما نص عليه العلماء كالخطيب البغدادي، وابن الجوزي، وابن قيم الجوزية، والتَّمرس فيها ليس للانشغال بالرِّوايات الضَّعيفة والموضوعة، وإنما لامتلاك القُدرة على تمييز الصَّحيح من الضَّعيف والضَّعيف جدًّا والموضوع.

○ لا يحصل الباحث على ملكة فقه الرِّوايات، وقد يظن البعض أنَّ هذه الملكة لا علاقة لها بالسُّنة وعلومها إذ درج كثيرون على اعتبار فقه الرِّوايات من عمل الفقهاء وحدهم، وليس للمحدِّثين فيه شيء، وعدوا رواة الحديث مجرد نقلة

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (٦/ ٦١٨)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ١٥٠).

للأخبار ليسوا محتاجين لفقه ما يروونه، والحقيقة أنَّ الأمر بخلاف هذا، والواقع العملي ينقضه تمامًا، فإنَّ معرفة فقه الحديث ومراده من أهم الأمور التي تُعين الباحث النَّاقد في الحكم على الِّرواية قبولًا أو ردًّا، والتَّمييز بين المتون في الزِّيادات وغيرها، إذ كيف يعرف المخالفة بين متنين من لم يفقه الحديث ؟ يقول على بن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرِّجال نصف العلم»[1].

وعن علي بن خشرم قال: كنا في مجلس سُفيان بن عُيينة، فقال: يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث حتى لا يقهركم أصحاب الرأي[2].

وقال الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» في ذكره للنوع العشرين من علم الحديث فقال: «من هذا العلم -أي: علم الحديث- بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقانًا ومعرفة لا تقليدًا وظنًّا معرفة فقه الحديث إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث، عن أهله ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم»[3].

---

(١) ينظر: «المحدِّث الفاصل» للرَّامهرمزي (ص: ٣٢٠)، و«الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» للخطيب (٢/ ٢١١)، ومعنى كلام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّ النُّصوص الشَّرعية نُقلت إلينا بواسطة الرِّجال، ولا يُمكن العمل بأي نص حتى تُعرف ثقة النَّاقل. فعلى هذا يكون معرفة الرِّجال نصف العلم، والنِّصف الآخر هو: مُتون النُّصوص الشَّرعية المنقولة إلينا بالأسانيد.

(٢) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٦٦).

(٣) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٦٣).

وقال الإمام النَّووي عند حديثه عن علم مختلف الحديث: «وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الغواصون على المعاني»[1].

لذا قال الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ورأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين وانقسموا إلى فرقتين أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة؛ لأنَّ الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب، ووجدت هذين الفريقين على ما بينهم من التداني في المحلين والتقارب في المنزلتين وعموم الحاجة من بعضهم إلى بعض وشمول الفاقة اللازمة لكل منهم إلى صاحبه إخوانًا متهاجرين وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين؛ فأما هذه الطبقة الذين هم أهل الأثر والحديث فإن الأكثرين منهم إنمّا وكدهم الرِّوايات وجمع الطرق وطلب الغريب والشاذ من الحديث الذي أكثره موضوع أو مقلوب لا يراعون المتون ولا يتفهمون المعاني ولا يستنبطون سيرها ولا يستخرجون ركازها وفقهها وربما عابوا الفقهاء وتناولوهم بالطعن وادعوا عليهم مخالفة السُّنن ولا يعلمون أنهم عن مبلغ ما أوتوه من العلم قاصرون وبسوء القول فيهم آثمون، وأما الطَّبقة الأخرى وهم أهل الفقه والنَّظر فإن أكثرهم لا يعرجون من الحديث إلاّ على أقله ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمه، ولا يعرفون جيده من رديئه ولا يعبؤون بما بلغهم منه أن يحتجوا به على خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي

---

(١) ينظر: «التقريب والتيسير» للنووي (ص: ٩٠).

ينتحلونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد اصطلحوا على مواضعة بينهم في قبول الخبر الضَّعيف والحديث المنقطع إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم...وقد دسّ لهم الشَّيطان حيلة لطيفة وبلغ منهم مكيدة بليغة. فقال لهم هذا الَّذي في أيديكم علم قصير وبضاعة مُزجاة لا تفي بمبلغ الحاجة والكفاية فاستعينوا عليه بالكلام وصلوه بمقطعات منه واستظهروا بأصول المتكلمين يتسع لكم مذهب الخوض ومجال النَّظر، فصدق عليهم ظنه وأطاعه كثير منهم واتبعوه إلا فريقًا من المؤمنين؛ فيا للرِّجال والعقول أنَّى يذهب بهم وأنَّى يختدعهم الشيطان عن حظِّهم وموضع رشدهم والله المستعان»[1].

ونجد في كلام الإمام الخطابي مُحاكمة لعصره والحالة العلمية الجديدة التي ظهرت بوادرها وأصبحت ظاهرة تحتاج إلى مُعالجة وإن كانت موجودة فيما سبق على نُدرة، ومن هنا ننبه إلى ضرورة وصل الحديث بالفقه فالإكثار من الرِّواية دون فقه ودراية كثيرًا ما يكون مظنة زلل الأقدام، وضلال الأحكام واضطرابها، والخروج على الناس بفتاوى واستنباطات ما أنزل الله بها من سلطان، ولا تقوم على حجة ولا دليل ولا برهان.

وهذا الأمر حذّر منه الصَّحابة رضوان الله عليهم أنفسهم في وقت مبكر، فقد روي عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ هِمَّتُهُمُ الْوِعَايَةُ، وَإِنَّ السُّفَهَاءَ هِمَّتُهُمُ الرِّوَايَةُ»[2].

---

(١) ينظر: «معالم السنن للخطابي» (١/ ٣ وما بعدها).

(٢) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١/ ٦٩٤).

وقال الإمام سُفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تَفْسِيرُ الْحَدِيثِ خَيْرٌ مِنْ سَمَاعِهِ»[١].

وقال أبو علي النِّيسابوري: «الفهم عندنا أجل من الحفظ»[٢].

فالفهم والفقه واستنباط الفوائد والمعاني والأحكام من الحديث هو الغاية من الاشتغال بصناعة الحديث، ومن أجل سلامة هذه الغاية وسدادها كان الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد، وما بُني عليهما من القبول أو الرد.

فثمرة الاشتغال بالحديث هو الدِّراية في نصوصه، والتفقه في متونه، لا الاشتغال بالرواية المجردة فحسب، حتى يجمع العالم بين الوسيلة والغاية، فالواجب علينا في عصرنا الوصل بين الحديث والفقه، وبين الحفظ والفهم، وبين الرواية والدراية في مناهجنا وبرامجنا؛ لنزيح هذا الفصام النَّكد بين أهل الفقه وأهل الحديث.

وهذا الفصل بين العلمين شكا منه علماء الأمة وفقهاء السُّنة من قديم حتى قالوا: كان سفيان الثوري وابن عُيينة، وعبد الله بن سنان يقولون: «لو كان أحدنا قاضيا لضربنا بالجريد فقيهًا لا يتعلم الحديث، ومحدثا لا يتعلم الفقه»[٣].

فالغاية من الاشتغال بالحديث في زماننا تقديم السُّنة لمعالجة مشكلات النَّاس، والتفاعل مع واقعهم بمعنى تنزيلها على الواقع أو تنزيل الواقع عليها، ولا يمكن أن يتقن ذلك من لم تستحكم هذه الملكة الفقهية في نفسه.

ولا محيد لطلاب علوم السُّنة بل وعلوم الشَّريعة بأكملها إلا بالتَّطبيق العملي،

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١١٤٤).

(٢) ينظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٧٦٦).

(٣) ينظر: «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للكتاني: (ص: ٣) طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

فعُلومنا لا يمتلك الباحث أزمتها إلا بإحكام السَّيطرة على التَّنظير، ثم إحكام السَّيطرة على التَّطبيق، ولله درّ من قال:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... ومُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوابِ أَنْ يَلِجا

ونختم بقول الشَّافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من تعلم علمًا فَلْيَدقِّق فيه؛ لئلَّا يُضيِّعَ دَقِيقَ العلم»[1].

وننصح بضرورة الاهتمام بالأسلوب العصري في عرض علوم الحديث مع حسن تصوير المعاني وتقريبها للقراء، وأن أي بحث في علم المصطلح، أو مناهج المحدثين، أو أبحاث الجرح والتَّعديل، أو العلل لا يقوم على ربط الجانب النَّظري بالجانب التَّطبيقي باستخدام الاستقراء، هو بحث ناقص وقاصر، ولا يخدم علم الحديث كما ينبغي.

والملاحظ اليوم أنَّ الكثير من المتخصصين في الحقل الحديثي يعيدون إنتاج الكثير من البحوث القديمة بلا أدوات بحثية تضيف لعلم الحديث تحقيقات جديدة خاصة للمشكلات الصَّعبة التي لا زالت موجودة إلى اليوم، وما ذلك إلا بروز ما يسمى بظاهرة «التَّشظي المعرفي»[2].

---

(١) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٤٢).

(٢) التَّشظي المعرفي: هو ضبابية الفكرة، وعدم اكتمالها في ذهن المتعلم؛ وبالتالي تكون عامة أحكامه غير متقنة ومشوشة؛ لانعدام وضوح الرُّؤية واكتمالها، وهذا من الداء الوبيل المنتشر في أوسطانا العلمية، فهذا التَّشظي المعرفي يُوهم صاحبه بامتلاك أدوات المعرفة، وأنه المجدد الرائد في مجاله إلى آخر الدعاوى العريضة، فيتعصب لأفكاره المشتتة بلا دليل ولا رؤية، وتكون الكارثة في الغالب أنَّ غالب إنتاجات مثل هؤلاء يعوزها التطبيق العملي فيقررون

وكما قال أبو المظفر السَّمعاني في كلام نفيس له يكتب بالتِّبرِ لا بالحِبرِ، مبينًا فيه بعضًا من جهود المحدِّثين النُّقاد: «اعلم أنَّ الخبر وإن كان يحتمل الصِّدق والكذب والظَّن والتَّجوز فيه مدخل لكن هذا الذي قلناه -يعني من إفادة خبر الواحد للعلم- لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته وأيامه مشتغلًا بعلم الحديث والبحث عن سيرة النَّقلة والرُّواة؛ ليقف على رسوخهم في هذا العلم، وكُنه معرفتهم به، وصدق ورعهم في أحوالهم وأقوالهم، وشدة حذرهم من الطُّغيان والزَّلل، وما بذلوه من شدة العناية في تمهيد هذا الأمر، والبحث عن أحوال الرُّواة، والوقوف على صحيح الأخبار وسقيهما.

ولقد كانوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ -يعني المحدِّثين- بحيث لو قُتلوا لم يسامحوا أحدًا في

قواعد ومفاهيم بعيدة كل البعد عن مناهج المحدِّثن النُّقاد، وقل مثل ذلك في كل العلوم؛ فالأعمال الأكاديمية تحتاج إلى انضباط في العمل والتفرغ لها، وهي مسائل تكاد تكون بعيدة عن طبيعة الشَّخصية العربية الرَّاهنة التي تتداخل فيها الأوقات وتتشعب المهام، فهذا البُخاري قد مكث في صحيحه ستة عشر عامًا، والمزي مكث في تأليف كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» مدة ثلاثة وعشرين عامًا بل تزيد، وابن حجر ظل في تأليف كتابه العظيم والموسوم بفتح الباري بشرح صحيح البخاري بمقدمته النفيسة والمسماة بهدي الساري إحدى وعشرين عامًا، بل في دنيانا المعاصرة شيخ شيوخنا العلامة الدكتور محمد عضيمة رَحِمَهُ اللَّهُ وقد مكث في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» أكثر من خمسة وعشرين عامًا ! وتأمل قول شيخ العربية العلامة محمود شاكر في تقديمه للكتاب بقوله: «وهذا العمل الجليل الذي تولاه أستاذنا الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة والذي أفنى فيه خمسة وعشرين عامًا طوالاً، والذي يعرض عليك منه هذا القسم الأول إنما هو جزء من عمل ضخم لم يسبقه إليه أحد، ولا أظن أن أحدًا من أهل زماننا كان قادرًا عليه بمفرده، فإنَّ الشَّيخ قد أوتي جلدًا وصبرًا معرفة، وأمانة في الاطلاع، ودقة في التَّحرير لم أجدها متوافرة لكثيرة ممن عرفت» ينظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (ص: ٤).

كلمة يتقولها على رسول الله ﷺ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك، وقد نقلوا هذا الدِّين إلينا كما نقل إليهم، وأدوا على ما أدي عليهم وكانوا في صدق العناية والاهتمام بهذا الشَّأن بما يجل عن الوصف ويقصر دونه الذِّكر، وإذا وقف المرء على هذا من شأنهم وعرف حالهم وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه... فإن قالوا قد كثرت الآثار في أيدي الناس واختلطت عليهم؟

قلنا -أي السَّمعاني-: ما اختلطت إلا على الجاهلين بها، فأما العُلماء بها فإنهم ينتقدونها انتقاد الجهابذة الدَّراهم والدَّنانير فيميزون زيوفها، ويأخذون جيادها، ولئن دخل في أغمار الرُّواة من وسم بالغلط في الأحاديث فلا يروج ذلك على جهابذة أصحاب الحديث ورتوت[1] العُلماء حتى أنهم عدُّوا أغاليط من غلط في الأسانيد والمتون بل تراهم يعدون على كل رجل منهم في كم حديث غلط، وفي كم حرف حرف، وماذا صحَّف!

فتدبر- رحمك الله- أيجعل حكم من أفنى عمره في طلب آثار رسول الله ﷺ شرقًا وغربًا، برًّا وبحرًا، وارتحل في الحديث الواحد فراسخ، واتَّهَمَ أباه وأدناه في خبر يرويه عن النبي ﷺ إذا كان موضع التهمة ولم يحابه في مقال ولا خطاب غضبا لله وحمية لدينه ثم ألف الصحف والأجلاد في معرفة المحدثين وأسمائهم وأنسابهم وقدر أعمارهم وذكر أعصارهم وشمائلهم وأخبارهم وفصل بين الرديء والجيد والصَّحيح والسَّقيم حنقا لله ورسوله، وغيرة على الإسلام والسُّنة ثم استعمل آثاره كلها حتى فيما عدا العبادات من أكله وطعامه وشرابه

---

(١) رتوت: الرئيس من الرِّجال في الشَّرف والعطاء. ينظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٢/ ٣٨٤)، «لسان العرب» لابن منظور (٢/ ٣٤).

ونومه ويقظته وقيامه وقعوده ودخوله وخروجه وجميع سيرته وسننه حتى في خطراته ولحظاته.

ثم دعا الناس إلى ذلك وحثهم عليه، وندبهم إلى استعماله وحبب إليهم ذلك بكل ما يمكنه حتى في بذل ماله ونفسه كمن أفنى عمره في اتباع أهوائه وآرائه وخواطره وهواجسه ثم تراه يرد ما هو أوضح من الصُّبح من سنن رسول الله ﷺ، وأشهر من الشَّمس برأي دخيل واستحسان ذميم وظن فاسد ونظر مشوب بالهوى»[1].

فهذه «المَلَكَة» لم يُؤتوها -أعني عُلماء الحديث ونقاده- من فراغ، وإنما هي حصاد رحلةٍ طويلة من الطلب، والسَّماع، والكتابة، وإحصاء أحاديث الشُّيوخ، وحفظ أسماء الرِّجال، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وتواريخ ولادة الرُّواة ووفياتهم، وابتدائهم في الطلب والسَّماع، وارتحالهم من بلد إلى آخر، وسماعهم من الشُّيوخ في البلدان، من سمع في كل بلد؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه، ثم معرفة أحوال الشُّيوخ الذين يحدث الرَّاوي عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التَّحديث، ومعرفة مرويات النَّاس في هؤلاء الشُّيوخ، وعرض مرويات هذا الرَّاوي عليها، واعتبارها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه. هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية، ومعرفة سائر أحوال الرُّواة التَّفصيلية، والخبرة بعوائد الرُّواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الدَّاعية إلى التَّساهل والكذب، وبمظنات الخطأ والغلط، ومداخل الخلل.

هذا مع اليقظة التامة، والفهم الثَّاقب، ودقيق الفطنة، وامتلاك النَّفس عند

---

(١) ينظر: «الانتصار لأصحاب الحديث» لأبي المظفر السَّمعاني (ص: ٤١ وما بعدها).

الغضب، وعدم الميل مع الهوى، والإنصاف مع الموافق والمخالف، وغير ذلك.

وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ، وقد كانوا من القلة بحيث صاروا رؤوس أصحاب الحديث فضلًا عن غيرهم، وأضحت الكلمة إليهم دون من سواهم»[١].



(١) ينظر: «النُّكت الجياد من كلام شيخ النُّقاد»، لإبراهيم بن سعيد الصبيحي (ص: ١٢٨).

الخَاتِـمَة

سعيت في هذا الكتاب إلى أن أقترح ما يُسهم في تكوين الملكة الحديثية، مُنطلقًا في ذلك من تجربتي الشَّخصية أولًا، ومن نصائح شيوخنا في الأزهر الشَّريف - في الجامع والجامعة- ومن كلام النُّقَّاد من المحدِّثين قديمًا وحديثًا.

وقد بذلت جهدي في الدلالة على الطَّريق الذي أراه مُوصِّلًا إلى المطلوب بإذن الله تعالى، وخلُصت في هذا إلى تعريف الملكة الحديثية بأنها: **سجيَّةٌ راسخةٌ في النَّفسِ، تُمكِّن صاحبَها مِنِ امتلاكِ أدواتِ النَّقدِ الحديثيِّ؛ للنَّظرِ في المرويَّاتِ؛ من حيث قبولُها أو ردُّها، وإدراكُ معانيها وحكمُها.**

والفرق بين فهم العلم وملكة العلم هو مثل الفرق بين رؤية المرئي وإبراز غير المرئي ليرى، فصاحب الفهم يفهم المعلومة الموجودة، وأما صاحب الملكة فعنده قدرة لإيجاد المعلومة وإبداعها في نسقٍ جديدٍ.

❑ من أهم وسائل تعلُّم هذه الصِّناعة، وتحصيل هذه الملكة هو العامل الزَّمني في التعلم؛ إذ إنَّ ثمَّةَ ملامح المنهج لا تظهر للباحث إلا حينما يعارك هذا العلم مدة طويلة، ولا يمكن فهم منهجية الأئمة النقاد إلا بالتأني في الاطلاع على كلامهم وفهمه على الوجه الصَّحيح، وتعلم مآخذ نقدهم وتعليلهم والتَّدرب عليها.

❑ الاقتصار على الجانب النَّظري في التَّدريس وإهمال الجانب التَّطبيقي وعدم الرَّبط بين مناهج المحدِّثين في تصحيح الأحاديث وتضعيفها وتوثيق الرُّواة وتجريحهم بمبادئ مصطلح الحديث وقواعده؛ مما يفقد الباحث القدرة على أن

تكون له الملكة الحديثية التي تُمكِّنُه مِنِ استيعاب موضوعات المنهج وتذوُّقها.

❑ مما لا شك فيه أنَّ عُلوم الحديث ليست مجرد مصطلحات تُطلَقُ وتُردَّدُ، وتعريفات تحفظ عن ظهر قلب، بل إنها أوعية تحمل في داخلها قضايا منهجية مهمة، تمخضت عنها جهود المحدِّثين في حفظ السُّنة النَّبوية سواء أكانت في عصر الرِّواية أم في عصر ما بعد الرِّواية. فمن هذه القضايا المنهجية ما يتعلق بنقد المعلومات ونقدِ أَصحابِها، ومنها ما يتصل بتحليل النُّصوص وفقهها، ومنها ما يعنى بتوثيق الأخبار وتحقيق مصادرها المخطوطة وتقييم محتواها.

إذن نكون في أشد الحاجة إلى استيعابها، وإبراز خصائصها من دقة وشمولية؛ إن كنا نريد حفظ السُّنة النَّبويَّة في هذا العصر الذي تكثر فيه دراسات غير منهجية تسيء إلى سمعتها، أو محاولات ممنهجة تشكِّك في مصداقيتها.

❑ إحكام هذا العلم لا يتأتى إلا بأمرين: إحكام السَّيطرة على النَّظرية، ثم إحكام السَّيطرة على التَّطبيق.

❑ ضرورة تعليم الطُّلاب الطُّرق لبناء الملكة الحديثية عبر فهم منهج النُّقاد أوَّلًا، ثم السَّير على منهاجهم ثانيًا، ومنها: أن تكون دراسة جميع فروع هذا التَّخصص من المصطلح والتخريج ودراسة الأسانيد والعلل عبر تطبيقات النُّقاد في منهج النَّقد الحديثي من واقع كتبهم، فنحن بحاجة ماسة جدًّا إلى إعداد باحث متمكن يجيد تطبيق قواعد البحث العلمي، ومتطلباته بصفة عامة، والبحث العلمي المتعلق بنقد السُّنة بصفة خاصة، قد قرأ كثيرًا في كتب أئمة النَّقد، وأعمل نظره وفكره في منهجهم وطريقتهم، ثم تدرب كثيرًا أيضًا على

ممارسة النَّقد والاشتغال به، يتحلى بالصَّبر والأناة، يعيش بفكره وعقله دائمًا في قضايا نقد السُّنة، متابع لما يصدر من أبحاث وكُتب تتعلق بفنه الذي يشتغل به، قد اقبل على هذا العلم بنفس تواقة إلى إتقانه، محبة له، يدرك أنَّ الطَّريق طويل، لا يستطيع المضي فيه من تعجل قطف الثمرة، قد تكونت لديه بعد مُمارسة طويلة هيئة نفسية تمكنه من مشاركة أهل هذا العلم أحكامهم[1].

❑ علم الحديث نضج باعتبار استقرار قواعده، وتمكُّن أُصوله واستيعاب مباحثه ومسائله استيعابًا يكشف لنا عن عبقرية عظيمة، ودقة صادقة، وهمة عالية، ولم ينضِج باعتبارِ أن باب البحث في مسائله، ومجال الدراسة في فنونه واسعٌ رحْبٌ، وأن استيعاب العلم واستقرار قواعده، وتمكُّن أصوله، وكثرة التأليف فيه؛ باعث ودافع إلى دراسته، وتفهُّم مسائله، وتهذيب مبسوطه، وتنقيح مطوله، وشرح مختصره، وردِّ شُبَه أعدائه، وتزييف أوهام خصومه.

❑ علم الإسناد وآلياته لفحص الأخبار واختبار الرُّواة خُصَّت به الأمة على سائر الأمم، ودَّ الغربُ لو أُورثوا مثلَ هذا الكَنزِ من أسلافهم، فدوَّنوا بها تواريخهم وسير أنبيائهم إذن لفاخروا حضارات الدُّنيا بأجمعها، وهذا في الوقت الذي طمست فيه عيون بعض أبناء الإسلام عن تلمح حسناته!

قال المستشرق «مرجليوث»: «مع أنَّ نظرية الإسناد قد أوجبت الكثير من المتاعب نظرًا لما يتطلبه من البحث في ثقة كل راو، ولآن وضع الأحاديث كان أمرًا معهودًا، وجرى التسامح معه بسهولة أحيانًا إلا أن قيمتها في تحقيق الدقة لا

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» للدكتور إبراهيم اللاحم (ص: ١٥).

يمكن الشَّك فيها، والمسلمون محقون بالفخر بعلم حديثهم»[(١)].

وأختم بما قاله الميداني صاحب كتاب «مجمع الأمثال»: «وأنا أعتذر إلى النَّاظر في هذا الكتاب من خَلَل يَرَاه، أو لفظ لا يرضاه، فأنا كالمُنكر لنفسه، المغلوب على حِسِّه وحَدْسه... وأُعيذُه أن يَرِدَ صَفْوَ منهلِهِ التقاطًا، ويشرب عَذْب زُلاله نقاطًا، ثم يتحزَّم لتَغْوِير مَنَابعه بالتعيير، ويتشمر لتكدير مَشَارِعه بالتغيير، بل المأمولُ أن يسد خَلَلَه، ويُصْلح زَلَله، فقلما يخلو إنسان من نِسيان، وقلم من طغيان»[(٢)].

ورحم الله التَّابعي الجليل مطرِّف بن الشِّخير (ت ٩٥هـ) في قوله الذي يكتب بالتِّبر لا بالحبر: «**عقول الناس على قدر زمانهم**»، فهل تكون عقولنا على قدر زماننا فيما نأمل فيه ونرجوه من العمل بمنظور جديد والخروج من هيمنة الضَّغط الحضاري، فهل نكون كباحثين مشتغلين بالسُّنة النَّبوية وعُلومها على قدر زماننا من مواجهة التَّحديات حول السُّنة وعلومها، بل أقول إن التحدي الأصعب لنا جميعا كمشتغلين بالسُّنة النَّبوية هو تقريب السُّنة بلغة عصرنا، فمسألة الشُّروح مثلا، لا زلنا إلى هذه اللحظة نحيل طلابنا في شرح صحيح البخاري إلى كتابي فتح الباري لابن حجر، وعمدة القاري للعيني رحمة الله عليهما، وفي صحيح مسلم إلى منهاج النَّووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مع العلم أنَّ آخر هذه الشُّرو توفي صاحبها من أكثر من خمسة قرون وتزيد، فلماذا لا تقوم بهذه المهمة العالية هيئات علمية عالمية تحمل على عاتقها تقريب السُّنة لجمهور الأمة بلغة عصرنا تتعاون فيه جهود

---

(١) ينظر: «المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين»، د/ محمد فريد زريوح (١/ ٥٩٨).

(٢) ينظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٥).

أهل التَّخصص من المحدِّثين والفُقهاء والأصوليين، وعُلماء النَّفس والاجتماع والإدارة والاقتصاد والإعلام وغيرها من التخصصات؛ ليكون شرحًا وافيا بالمراد، نأمل ذلك.

وإذا كان ابن خلدون في مقدِّمته الشَّهيرة يقول: «ولقد سمعت كثيرًا من شيوخنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقولون: شرح كتاب البخاري دين على الأمة، يعنون أنَّ أحدًا من علماء الأمة لم يوف ما يجب له من بهذا الاعتبار»[1].

وقد أدى هذا الدَّين عن الأُمة حافظ الدِّيار المصرية وخطيب أزهرها الحافظ ابن حجر(ت ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري».

وأقول: إنَّ شرح السَّنة النَّبويَّة المقبولة - أعني الصَّحيح بنوعيه والحسن بنوعيه- شرحًا موسوعيا تتعاون فيه غالب التَّخصصات وتتكامل فيه الرُّؤى والأفهام دين على الأمة.

وهذا الكتاب تكونت فكرته ومواداته من مُحاضرات ألقيتها في بعض المراكز العلميِّة، وكانت بنفس العنوان، فالله أسأل أن ينفع طُلاب العلم بها، وأن يعصمنا من الزَّلل، وهو المسئول وحده أن يجعل هذا العملَ خالصًا لوجهه الكريم، مُستشفعًا به عنده للفوز برضوانه في جنات النَّعيم، وأن ينفع به صاحبه، وكاتبه، وقارئه في الدنيا والآخرة، وأن لا يجعل علمنا علينا وبالًا، وسعينا ونصبنا فيه خيبةً وخسرانًا وضلالًا، إنه لا يخيب من رجاه، ولا يضل من هداه، ولا يَرُدُّ سائلًا، ولا يَحْرِمُ مؤملًا.

---

(١) ينظر: مقدمة ابن خلدون (٣/ ٩٤٤).

سائلًا اللهَ تعالى بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ، وواسع فضله، وجزيل إحسانه التوفيق والسَّداد، والتَّأييد والرَّشاد، إنه أكرم الأكرمين، وغياث المستغيثين، وأرحم الرَّاحمين، وإنه وليُّ ذلك، والقادر عليه، وهو سبحانه، نعم المولى، ونعم النصير.

وهو من وراءِ القصدِ، وهو الهادي إلى سواءِ السبيلِ، وهو حسبُنَا ونِعْمَ الوَكِيلُ، وآخرُ دعوانَا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلِّ اللهم، وسَلِّمْ، وَبَارِكْ عَلَى سيدِّنَا محمدٍ، وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ.



فهرس بأهم مصادر ومراجع البحث

✍ أصول النَّقد الأدبي، الأستاذ الدُّكتور أحمد الشَّايب، مكتبة النَّهضة المصرية، الطبعة العاشرة: ١٩٩٤م.

✍ الاتجاه العقلي وعلوم الحديث جدلية المنهج والتأسيس د خالد أبا الخيل، طبعة الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.

✍ الإتقان في علوم القرآن لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

✍ إعجاز القرآن للباقلاني، لأبي بكر الباقلاني (المتوفى: ٤٠٣هـ)، تحقيق شيخ شيوخنا العلامة السيد أحمد صقر رَحِمَهُ اللهُ، نشر دار المعارف – مصر، الطبعة: الخامسة، ١٩٩٧م.

✍ ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتَّكرير والتركيب، ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي، لأستاذنا الدكتور أحمد معبد عبد الكريم عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، طبعة أضواء السَّلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

✍ إنباء الغمر بأبناء العمر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر: ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

✍ الآداب الشَّرعية والمنح المرعية لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدِّين المقدسي الصَّالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عمر القيام، نشر: مؤسسة الرسالة بيروت، سنة النشر ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

- البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، المؤلف: الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- تحفة الباحثين في ترجمة الإمام محيي الدين لعلي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (المتوفى: ٧٢٤هـ)، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- تذكرة الحفاظ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تعليم المتعلم طريق التعلم للزرنوجي، تحقيق مروان قباني، طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

✍ التميز للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ.

✍ جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

✍ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

✍ -الجرح والتَّعديل، د إبراهيم اللاحم، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

✍ الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السَّخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

✍ الحافظ العراقي وأثره في السُّنة لشيخنا العلامة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، طبعة دار أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

✍ الحداثة وموقفها من السُّنة د الحارث فخري عيسى عبد الله، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

✍ الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه، لأبي هلال العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق د. مروان قباني، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م

✍ أدب الدُّنيا والدِّين لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشَّهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، دار مكتبة الحياة، تاريخ النشر: ١٩٨٦م.

✍ دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت هـ٤٧١ وقيل بعدها)، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، طبعة شركة القدس للنَّشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

✍ ذيل طبقات الحنابلة لزين الدِّين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدِّمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

✍ الرَّسائل الأدبية لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ.

✍ سبل استنباط المعاني من القرآن والسُّنة دراسة منهجية تأويلية ناقدة، أ.د محمود توفيق سعد، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

✍ سير أعلام النُبلاء للذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.

✍ الشَّماريخ في علم التاريخ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: عبد الرحمن حسن محمود، الناشر: مكتبة الآداب.

✍ شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، وطبعة أخرى بتحقيق فضيلة الأستاذ الدكتور نور الدين عتر، ط دار السلام.

✍ صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

✍ صحيح مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

✍ الضُّعفاء الكبير للعقيلي (ت ٣٢٢هـ) تحقيق: الشيخ حمدي السلفي – دار الصميعي ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠هـ، وطبعة أخرى بتحقيق: د. مازن السرساوي، دار ابن عباس بالقاهرة.

✍ ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة للشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة عشرة ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

✍ القراءة المثمرة مفاهيم وآليات للدكتور عبد الكريم بكار، طبعة دار القلم دمشق، الطبعة السَّادسة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م

✍ العلل لابن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧هـ، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط ٢٠٠٦م.

✍ عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (ت ٨٥٥هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

✍ علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، طبعة مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى، ١٤٣٧م -٢٠١٦م.

✍ علم رواية الحديث (تأصيله ومراحله وطرائقه وقضاياه المعاصرة) للدكتور عمر موفق النشوقاتي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ-٢٠١٨م.

✍ فتح الباري لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، رقم: كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩ هـ.

✍ فتح الباري لابن رجب ت ٧٩٥ هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، السعودية: الدمام، دار ابن الجوزي، ط ١٤٢٢هـ، وطبعة أخرى لمجموعة من المحققين، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م.

✍ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السَّخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السُّنة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، وطبعة دار المنهاج بتحقيق الشَّيخ عبد الكريم الخضير.

✍ في نقد العقل البلاغي، أ. د/ محمود توفيق محمد سعد، عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشَّريف، الطبعة الأولى لمجلس حكماء المسلمين ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

✍ الكامل في اللغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

✍ كتب التراث بين الحوادث والانبعاث للدكتور حكمت بشير ياسين، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ.

✍ الكفاية في معرفة أصول علم الرِّواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام.

✍ كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ) الناشر: مكتبة المثنى – بغداد.

✍ -كيف تقرأ كتابًا؟ تأليف: مورتيمر آدلر، وتشارلز فان دورن، ترجمة طلال الحمصي، الدار العربية للعلوم،الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

✍ المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر.

✍ المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التَّميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

✍ مجمع الأمثال للميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق العلامة الشيخ محمد محيي الدِّين عبد الحميد، مطعبة، دار المعرفة - بيروت، لبنان.

✍ المحلى بالآثار لابن حزم الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، دار الفكر - بيروت.

✍ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

✍ مختصر منهاج القاصدين، لنجم الدين، أبي العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٨٩هـ) قدم له: الأستاذ محمد أحمد دهمان، مكتَبَةُ دَارِ البَيَانْ، دمشق، عام النشر: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

✍ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن بدران (المتوفى: ١٣٤٦هـ)، تحقيق: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

✍ مصطلح التاريخ، تأليف د. أسد رستم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

✍ المصطلح الحديثي من خلال كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧هـ للدكتور عبد الرحمن محجوبي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

✍ المسكوت عنه في التراث البلاغي للأستاذ الدكتور محمد محمد أبو موسى عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، طبعة مكتبة وهبة، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

✍ معارج القدس في مدراج معرفة النَّفس للإمام الغزالي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٥م.

✍ معالم السُّنن شرح سنن أبي داود لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ) المطبعة العلمية - حلب الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م، وطبعة أخرى بتحقيق سعد بن نجدت عمر.

✍ معالم إرشادية لصناعة طالب العلم للشيخ محمد عوامة، طبعة دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

✍ معجم الأدباء تأليف شهاب الدِّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرُّومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

✍ معرفة أنواع عُلوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

✍ معرفة عُلوم الحديث، تأليف: الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، دراسة وتحقيق: زهير شفيق، الناشر: دار إحياء العلوم.

✍ معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، محمد مجير الخطيب الحسني، دار الميمان للنشر والتوزيع.

✍ المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز.

✍ مفهوم نقد المتن بين النّظر الفقهيّ والنّظر الحديثيّ للدكتور عماد الدين الرشيد، مجلة إسلامية المعرفة المجلد العاشر، العدد التاسع والثلاثون.

✍ مقدمة ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

✍ مقرر التَّخريج ومنهج الحُكم على الحديث، أ. د الشريف حاتم بن عارف العوني، مركز نماء للبحوث والدِّراسات، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٨م.

✍ الموافقات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشَّهير بالشَّاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

✍ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

✍ المنطق وتجديد الخطاب الدِّيني لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور عبد العزيز سيف النصر، عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، نشر بمجلة الأزهر الشريف.

✍ -مناهج البحث العلمي، الدُّكتور عبد الرَّحمن بدوي، نشر وكالة المطبوعات بالكويت، الطبعة الثالثة ١٩٧٧م.

✍ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدِّين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

✍ منهج النَّقد في علوم الحديث، تأليف الدكتور نور الدين عتر، الناشر دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ -١٩٨١م.

✍ المنهج المقترح لفهم المصطلح، تأليف الأستاذ الدكتور حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، نشر دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض،الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

✍ من مناهج المحدِّثين في القرنين الخامس والسادس لشيخنا فضيلة الأستاذ الدُّكتور/ أحمد معبد عبد الكريم -حفظه الله وسدد خطاه- نشر مجلس حكماء المسلمين ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

✍ المنهج النَّبوي والتَّغيير الحضاري، د. برغوث عبد العزيز بن مبارك، كتاب الأمة مطبوعات وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلامية بدولة قطر، الطَّبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

✍ المنهج النَّقدي عند المحدِّثين وعلاقته بالمناهج النَّقدية التاريخية، تأليف الدكتور عبد الرحمن بن نويفع فالح السلمي من مطبوعات مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٤م.

✍ الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة: الأولى،١٩٦٦-١٩٦٨م.

✍ الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

✍ الملكة الحديثية الوسيلة والأهمية للدكتور خالد أبا الخيل، مجلة الدراسات الإسلامية، كلية التربية -جامعة الملك سعود، المجلد ٢٨ من ص: ١٢٧-١٥٦، العدد الأول، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

✍ نظرات جديدة في علوم الحديث، المؤلف: د. حمزة بن عبد الله المليباري، طبعة دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

✍ نُزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

✍ نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية، تأليف الدكتور حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ.

✍ نقد المتن عند المحدثين، إعداد د. عائشة بنت محمد الحربي، مجلة الحكمة، عدد٥٤.

✍ نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية، د. سلطان سند العكايلة، دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الثانية: ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

✍ النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

✍ النُّكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

✍ النُّكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النُّقاد الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تأليف: إبراهيم بن سعيد الصبيحي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.



ملحق

قائمةُ كُتب للقراءة في الحديث وعلومه
كمدخلٍ تمهيديٍّ للولوجِ إلى كُتب المتقدّمين من الأئمَة النُّقَّاد

هذه قائمة كُتب تُعين قارئها على إضاءات منهجيّة؛ لتحصيل الملكة الحديثيّة؛ سبق ذكر بعضها في الكتاب، وننبه أنه ليس كل كتاب يصلح لكل طالب، فكل طالب له ما يناسبه على حسب خبرته وتكوينه العلمي وأدواته المعرفيّة، فنحن كبشر لا يمكن أن تتطابق ذواتنا ولا أن يتطابق تكويننا الدَّاخلي حتى قال إدموند ويلسون: «لا يوجد اثنان يقرآن الكتاب نفسه»[1]؛ لذلك عندما يعبر شخص عن تجربته مع كتاب معين فهذا لا يعني أنَّ الكتاب صالح لك، وأحيانًا يكون السَّعي نحو الكتاب الَّذي يُفضِّله الجميع مَضيعة للوقت؛ لأنك تكتشف بعد مدة أنَّه لا يخدم أهدافك الشَّخصية أو حاجتك في هذا الوقت، لذلك اقرأ ما تُحب وما تحتاج، هذا هو الهدف فأنت الشَّخص الوحيد الَّذي يعرف احتياجاته وأولياته.

إنَّ بعض الكتب قد كُتبت بنسق معين وتتغيا فئة معينة ففيها يترقى الباحث من الأدنى إلى الأعلى، وهذا أمر مُقرر في علومها، وكان من الوضوح بمكان في أذهان علمائنا عليهم سحائب الرَّحمات بل منهم من تفطن لهذا الأمر في كتبه خاصة كالإمام ابن قدامة الحنبلي (ت٦٢٠هـ)؛ حيث صنَّف أربعة كُتب في فن واحد وهو علم الفقه تعتمد منهج التَّرقي من الأدنى إلى الأعلى: العمدة للمبتدئ اقتصر فيه على المعتمد في المذهب الحنبلي، ثم المقنع وقد أطلق في كثير من مسائله روايتين ليتعود قارئه ترجيح

---

(١) ينظر: «٢٧ خرافة شعبية عن القراءة» د/ ساجد العبدلي، وعبد المجيد حسين (ص: ٥١).

الرِّوايات، ثم الكافي وفيه من الأدلة ما يُؤهل الباحث لفهم الأدلة وآليات الاستنباط، ثم المغني ذكر فيه المذاهب والأدلة لتهيئة الباحث لطرق الاجتهاد، ونجد في صنيع الحافظ ابن حجر مُراعاة منهج التَّرقي في تأليفه ما بين النُّخبة وشرحها في النُّزهة وبعد ذلك تقريراته في كتاب النُّكت على ابن الصَّلاح وهكذا

هذا، وإن الكتب المؤلفة في أي فن من الفنون على أقسام متعددة:

- **منها** الذي يرسم المعالم العامة في الحقل المعرفي المتغيا دراستُه، يعرف فيه بجمهور مسائله وقضاياه دون الخوض في التَّفاصيل والتَّفريعات.
- **ومنها:** المتوسط بين الاختصار وبين التَّطويل، فيقع فيه بسط في القول لكن باقتصاد غير مخل.
- **ومنها:** المطول الذي أحاط بجميع مسائله وتفاريعه أو بأكثرها.
- **ومنها:** ما يفرد في آحاد المسائل وأفراد النَّظريات والقواعد، وبين هذا وذاك مراتب ومنازل كل على طريقته وتصنيفه، فعدم مراعاة الباحث لمنهجية التَّدرج توقعه في إشكالات عديدة وهذا مشاهد في الواقع العملي، وطريق معرفة الكتاب المناسب، إما بسؤال أهل الخبرة والعلم، أو بقراءة تصفُّحية سريعة للكتاب ومعرفة مكنوناته ممن عنده دراية ومعرفة بالكتب، وبعض الكتب الآتية مذكور هنا للتَّوسع والاستزادة، ويبقى إدمان النَّظر في كُتب الأئمة النُّقاد والتَّشرب من طُرقهم في تعليل المرويات ونقدها، أو تصحيحها هو السَّبيل الأمثل؛ لتكوين الملكة الحديثيِّة.



في علم مصطلح الحديث:

(١) «موسوعة علوم الحديث الشَّريف»، من إصدارات المجلس الأعلى للشُّئون الإسلاميَّة.

(٢) «اختصار عُلوم الحديث» للحافظ ابن كثير بشرحه الباعث الحثيث للشَّيخ أحمد شاكر.

(٣) «تدريب الرَّاوي بشرح تقريب النَّواوي» للسُّيوطي.

(٤) «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسَّخاوي.

(٥) «البحر الذي زَخَر في شرح ألفيَّة الأثر» للسُّيوطي.

(٦) «النُّكت الوفية بما في شرح الألفيَّة» للبقاعي.

(٧) «النُّكت على ابن الصَّلاح» للزَّركشي.

(٨) «النُّكت على ابن الصَّلاح والعراقي» لابن حجر.

(٩) «شرح علل التِّرمذي» لابن رجب الحنبلي، وهو يُعتبر من الكتب التَّطبيقية الدَّقيقة حيث دمج ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ قواعد المصطلح وقرنها بتطبيقاتها العملية مما يساهم بصورة عملية في تكوين الملكة الحديثية في ضوء منهج الأئمة النُّقاد.

مع استقراء كُتب المُصطلح المسندة ككتاب: «الكفاية في قوانين الرِّواية» للخطيب، و«معرفة عُلوم الحديث» للحاكم، ومقدمات الأئمة النُّقاد كمقدِّمة مُسلم لصحيحه، ورسالة أبي داود لأهل مكة، ومقدِّمة العقيلي لكتابه «الضُّعفاء الكبير»، وكذا مُقدِّمة ابن عدي لكتابه «الكامل في الضُّعفاء»، ومقدِّمة ابن حبان لكتابيه «التَّقاسيم والأنواع»، و«المجروحين».

في التَّخريج:

(١) «حصول التَّفريج بأصول التَّخريج» للشيخ أحمد بن صديق الغماري.

(٢) «طُرق تخريج الحديث النَّبوي» للدُّكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي.

(٣) «التَّأصيل لأصول التَّخريج» للدُّكتور بكر بن عبد الله أبو زيد.

(٤) «طُرق تخريج الحديث» للدُّكتور سعد الحميِّد.

(٥) «كيف ندرس علم تخريج الأحاديث؟» للدُّكتور حمزة المليباري.

(٦) «نصب الرَّاية في تخريج أحاديث الهداية» للزَّيلعي(١).

وبعد ذلك تأتي المرحلة العملية بالتَّخريج العملي، سواءٌ في التَّخريج على المُتابعات التامة أو القاصرة، أو التَّخريج لمعرفة التَّفرد، أو في التَّخريج على الخلاف على الرُّواة، والاستفادة من أعمال بعض المُعاصرين، ورسائل الماجستير والدُّكتوراه المتقنة المحررة ثم الانطلاق بهذا الزَّاد إلى أئمة النَّقد ومن أسسوا هذه الصِّناعة فتنهل من معين دقتهم وتصبر على فهم دقائقهم في مناهجهم بدون وساطة أو ناقل عنهم فترد البحر بنفسك، ومن سار على الدَّرب وصل(٢).

---

(١) هذا الكتاب النَّفيس للإمام الزَّيلعي من الكُتب التي تُعين طالب الحديث على التَّمرس بصناعة التَّخريج وقواعده في الإسناد والمتن، وكثيرًا ما يُوصي أستاذنا العلامة الدُّكتور أحمد معبد عبد الكريم - حفظه الله تعالى- بقراءة هذا الكتاب قراءة تحليلية فاحصة.

(٢) إنَّ ظهور شرح ابن رجب الحنبلي أعني شرح علل التِّرمذي في دقائق المنهج النَّقدي للمحدِّثين وإظهار دقائق علم العلل بصورة منهجية دقيقة فكأنه يقول بلسان حاله ومقاله معًا للمشتغلين بالحديث في هذا الزَّمان أن اقرءوا وادرسوا ودققوا وخُصوا حديث نبيكم ﷺ بغالب أوقاتكم، واصبروا على المُعاناة في الطَّلب صبر المُحب على ما يطلبه وصبره أيضًا على ما يبذله، وبذلك تُسعدوا بشفاعته ومحبته، وما أعظمهما من كرامة ومثوبة !!.

في دراسة الأسانيد:

(١) «ألفاظ وعبارات الجرح والتَّعديل بين الإفراد والتَّكرير والتَّركيب» لفضيلة شيخنا الأستاذ الدُّكتور أحمد معبد عبد الكريم حفظه الله تعالى.

(٢) «قرائن ترجيح التَّعديل والتَّجريح» للدُّكتور عبد العزيز اللحيدان.

(٣) «شفاء العليل بألفاظ الجرح والتَّعديل» لمصطفى بن إسماعيل.

(٤) «ضوابط الجرح والتَّعديل» لعبد العزيز العبد اللطيف.

(٥) «مصطلحات الجرح والتَّعديل المتعارضة» للدكتور جمال أسطيري.

(٦) «الجرح والتَّعديل»، و«الاتصال والانقطاع»، وكلاهما للدُّكتور إبراهيم اللاحم.

(٧) «بحوث في تاريخ السُّنة المشرفة» للدُّكتور أكرم ضِياء العمري.

(٨) «هدي السَّاري» - وخاصة الفصل التاسع - للحافظ ابن حجر.

وبعد هذه المرحلة يلجأ طالب الحديث إلى الاجتهاد في الدِّراسة العملية وممارستها؛ بالترجمة لبعض الرُّواة المختلف فيهم؛ مما يُعين الباحث على كيفية التَّرجمة للرُّواة ودراسة الأسانيد والحُكم عليها بطريقة منهجية، وننصح بمداومة الباحث على جرد المطولات في كُتب الرِّجال والسُّؤالات، والاستفادة من الكتابين العظيمين «التَّاريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم رحمهما الله تعالى فهما المدار لمن جاء بعدهما، والاستفادة من «الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي، و«المجروحين» لابن حبان، وكتب التَّواريخ كتاريخ بغداد للخطيب، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر.



في عِلمِ العلل:

(١) «علل الحديث بين القواعد النَّظرية والتَّطبيق العملي» لفضيلة شيخنا الأستاذ الدُّكتور أحمد معبد عبد الكريم -حفظه الله تعالى- عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشَّريف.

(٢) «العلة وأجناسها عند المحدِّثين» لمصطفى باحو.

(٣) «قواعد العِلل وقرائن التَّرجيح» لعادل الزُّرقي.

(٤) «الحديث المعلول: قواعد وضوابط»: للدكتور حمزة بن عبد الله المليباري.

(٥) «المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل: دراسة تأصيلية» للدكتور علي بن عبد الله الصياح.

(٦) «مُقارنة المرويات» للدُّكتور إبراهيم اللاحم.

(٧) «قرائن التَّرجيح في المحفوظ والشَّاذ وزيادة الثِّقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري» للدُّكتور نادر العُمراني.

(٨) «شرح علل التِّرمذي» لابن رجب الحنبلي .

(٩) وكذلك يُستفاد من مقدِّمة الدُّكتور سعد الحميِّد في مقدمته لتحقيق علل ابن أبي حاتم، وقد طُبعت مستقلة بعنوان «المدخل إلى علم عِلل الحديث»، ويُستفاد أيضًا من مُقدِّمات الرَّسائل العلمية التي كُتبت في العلل كتلك التي حُقق فيها علل ابن أبي حاتم، وتبقى الممارسات العملية، والمقارنات المنهجية، وفهم مناهج الأئمة النُّقاد سبيل لامتلاك الملكة الحديثية.



في فهم السُّنة النَّبويَّة وإفهامها

✍ «السُّنة النَّبوية بين ضوابط الفهم السَّديد ومُتطلبات التَّجديد»، كُلية الدِّراسات الإسلامية والعربية، دبي، الأمانة العامة لندوة الحديث الشَّريف[١].

✍ «فهم السُّنة النبوية: الضَّوابط والإشكالات»[٢] ندوة أُقيمت تحت وزارة الشُّؤون الإسلامية والأوقاف والدَّعوة والإرشاد بالمملكة العربية السُّعودية.

✍ مقاصد الشَّريعة الإسلامية في ضوء السُّنَّة النَّبويَّة الشَّريفة مجموعة بحوث تحرير الأستاذ الدُّكتور أحمد الريسوني[٣].

---

(١) تشتمل هذه النَّدوة على أبحاث دقيقة ذكرت بعضًا منها وهي أعمال نفيسة دقيقة راجعها نُخبة من المتخصصين في الحديث الشَّريف على مستوى العالم الإسلامي، فليحرص طالب العلم على الاستفادة منها ما أمكنه.

(٢) تشتمل هذه النَّدوة على أبحاث منها: «التَّحقق من ثُبوت النَّص»، و«فهم النَّص النَّبوي في ضوء النُّصوص الأخرى» للدكتور محمد العمير، و«فهم النَّص في ضوء المقاصد الشَّرعية» للدكتور عياض بن نامي السُّلمي، وغيرها.

(٣) تابع سلسلة الدورات العلمية لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية. الطبعة الأولى ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.

مُحتَوَيات الكِتاب

مُحتَوياتُ الكِتَابِ

